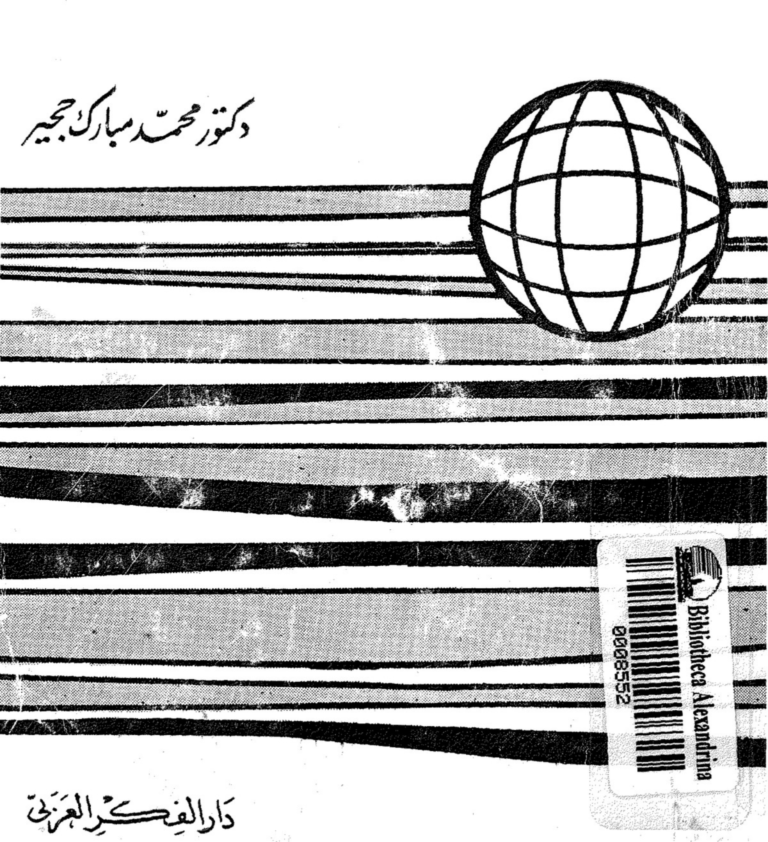
الاستثمار الأمثل

للبلاد العربية

دكتور محمد مبارك حجير



دار الفكر العربي



الإستعمار الأمثل للبلاد العربية

للدكتور مبارك جميد

اهداء المؤلف

إلى . . . . . . « الذين يمشون على الارض هونا »

(قرآن كريم)

مبارك حمير

تصدير

امتدت يد البلى الى الكتابات المتعلقة بنظرية الاستثمار — بأصولها وفلسفتها القديمة — فكادت تطويها بحيث اصبحت لا تستهوى افئدة الباحثين ولا تأسر انتباههم .

ومن ثم فقد بات الادب الاقتصادى فقيرا الى تطوير نظرية الاستثمار على نحو يتسق مع تطور الفكر الاقتصادى الحديث عامة ويسد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصه.

وانطلاقا من ذلك نجحت فكرة وضع هذا المؤلف الذى نقدمه الى القارئ الكريم حاملا بين دفتيه نظريتنا عن الاستثمار الامثل .

ويمكن أن تمثل جوانب الاهمية التى يعرضها مؤلفنا رهن التقديم فيما يتلو من بيان .

أولا — تقوم نظرية هذا المؤلف اساسا على النظرية الرياضية الحديثة المتحصلة بايجاز فى الرفع الى الحدود العليا و (او) الخفض الى الحدود الدنيا متغيرات معينة تؤدى الى تنظيم أهداف محددة .

ويتجلى الجانب العملى لهذه الاهمية بالنسبة الى الاستثمار فى الدول الناهضة عامة والعربية خاصة حيث تتحصل مقتضيات تعجيل تنمية استثماراتها فى الرفع الى الحدود العليا مواردها المحددة توصلا الى تعظيم نتائج التنمية الاقتصادية .

ثانيا — أن نظرية الاستثمار الامثل التى يقدمها مؤلفنا الحالى ليست وقفا على الصعيد القومى وإنما تنطبق على المشروعات التجارية حيث تتشخص النظرية بايجاز فى محاولة الرفع الى الحدود العليا متغيرات معينة (الايرادات) مع الخفض الى الحدود الدنيا لمتغيرات أخرى (التكاليف) .

كذلك فان نظرية الاستثمار الامثل تهدى الى تبيان المشروع الامثل من بين عدة مشروعات مقترحة على الصعيد الخاص والقومى سواء بسواء .

ثالثا – لعتبر نظرية الاستثمارات الأمثل رهن التقدم التنمية الحديثة بحيث تبنى صرحها على ركائز من التقدم الفنى التكنولوجى بما يستهدفه من زيادة وترشيد وتنويع الناتج من السلع والخدمات .

ولعل القارىء فى غنى عن ان نذكره باحتياجات التنمية الاقتصادية فى الدول العربية إلى الاستفادة القصوى والعاجله فى المضمار المنوه عنه .

رابعا – تتدعم الأهمية العملية للمؤلف الراهن بما اثراه به مؤلفه من تحليل وتقييم للاستثمارات فى الدول العربية خلال سلاسل زمنية معينة .

هذا فضلا عما اضافه المؤلف من تقديم دليل الاستثمار فى مختلف الدول العربية .

خامسا – أوضح المؤلف باسلوب عملى تطبيق مبسط كيفية الاخذ بنظرية الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية جمعا للفوائد النظرية لمؤلفه من اطرافها .

سادسا – تركز نظريتنا فى الاستثمار الامثل على البعدين المكانى والزمانى : الاول: آيته ما تأخذ به النظرية نفسها من النظر إلى الاقتصاد القومى باعتباره سلسة متكامله من المشروعات والانشطة الاستثمارية المترابطة ذات الاثار وردود الافعال المتبادلة بله وفى تخطيها لمجال الاستثمار الى مجالات الانتاج والتمويل والتجارة الداخلية والخارجية . زد على ذلك تنطيتها للمشروع التجارى الفرد وللاستثمار القومى فى جملته .

أما البعد الزمانى للنظرية فينسحب إلى الاجازه المسبقة والاجازة اللاحقة للمشروعات الفضلى كما تتناول بالبحث والتحليل مراحل النمو الاقتصادى حيث تتغاير ابعاده وإذ كان حساب مثالية الاستثمارات .

سابعا – إن فكرة الكتاب وموضوعه ليسا مسبوقين بحيث يعتبر مؤلفنا – إلى حد ما – ضامن التجديد والابداع فى مجاله الخاص .

ونحن اذ نتقدم بهذا المؤلف الى القارىء ليحدونا أمل كبير فى أن يسد مكانا شاغرا بالمكتبة العربية وفى أن يرضى احتياجات المستثمر العام والمستثمر الخاص بالبلاد العربية .

والله ولى التوفيق ،،

مبارك مجير

كتب أخرى صدرت ونشرت للمؤلف :

* التقييم الاقتصادى والحسابى .

* التخطيط الاقتصادى .

* المشاكل والحلول الاقتصادية للدول العربية .

* ضرائب وتطوير اقتصاديات الدول العربية .

* الحوافز الاقتصادية واستخدامها بالدول العربية.

* الاسعار بالدول العربية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية .

* التوازن الاقتصادى وامكانياته بالدول العربية .

* التنسيق الاقتصادى والصناعى للدول العربيه .

* الحسابات الاقتصادية القومية .

* الانظمة الاقتصادية للدول العربية .

* المستقبل الاقتصادى والمالى للدول العربية .

* الكفاءة الاقتصادية واستخدامها بالبلاد العربية .

* التنمية النموذجية لإقتصاديات الدول العربية .

* الاشتراكية وتطبيقها بالدول العربية .

* الميزانيات الحكومية العربية وعلاقتها بالتخطيط الاقتصادى .

* السياسيات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية

* تمويل التنمية الاقتصادية .

* الضمان الاجتماعى .

المبحث الاول

نظـــــرية الاستثمار الامثـــــل

يقتضينا شرح نظريتنا عن الاستثمار الامثل ان نظهر القــارىء بادىء ذى بدء على مانعنيه فى مؤلفنا الحالى باصطلاح « الامثل » المنوه عنه .

ونحن نعنى بالامثل ذلك الاكبر مثالية .

كذلك فاننا نقصد بالمثالية اقصى تعظيم ممكن لدوال تفضيل واهداف معينة اقتصادية واجتماعية وسياسية فى ظل فروض معطاه وبإمكانيات معلومة وفى إطار انظمة اقتصادية خاصة على نحو ماسنفيض فى بيانه آنفـــا .

اما عن ذلك «التعظيم » الذى تعتبر المثالية اقصاه فنشخصه فى الرفع إلى اقصى حدود الخفض إلى ادنى حد لقيم معينة أو التأليف الانسب بين هذين الرفع والخفض معا .

ومفهوم المثالية الذى نحاول بسطه مفهوم نسبى لمشكلة اختيار معينة .

وتكون المثالية مايتحقق عندما نتوصل إلى افضل اختيار ممـكن . وتتمثل المحددات فيما يتواجد فقط وبالفعل فى المركز المعظم موضوع الاعتبار .

وجدير بالذكر ان موضوع المثالية يثور بالنظر إلى أنه يتوجب اختيار عمل معين .

وتعتبر الحالة مثالية شريطة كونها قائمة اولا وممكنة ثـــانيا ووحيدة (أو فريدة) ثالثـــا .

ويتوجب ان نوضح ان ما سقناه آنفا من انصراف « الامثلية » أو المثالية إلى ذلك التعظيم والرفع إلى اقصى حدو (أو) الخفض إلى ادنى حد يتأصل - فى حالة الاستثمار (أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة) - إلى رفع للعائد وخفض للتكاليف (مما سنأتى على تحديد ابعادهما وحساباتها آجلا .

وتتصور مشكلة التعظيم - أو مشكلة الاختيار - فى هذا الصدد فى البحث عن تلك العوامل والحدود التى يعطى اقصى رفع و (أو) ادنى خفض لهـا اكبر عائد مستطاع فى اقصر وقت ممـكن .

ويقتضى التوصل إلى الاستثمار الامثل اجراء الاختيار والمقارنة بين جميع المتغيرات الصالحة للاستثمار المقترحة قيد المفاضلة .

وينبغى الاخذ فى الاعتبار بانه كلما زاد مجال وعدد تلك المتغيرات تدنت امكانيات الخطأ فى الحكم على الاستثمار الامثل وذلك على ما يثور فى هذا المجـال من صعوبات سيجرى الحديث عنها فيما بعد .

وتثور هنا مناقشة وتقدير الامكانيات المادية والبشرية والعينية المتاحة وعوامل الندرة والوفرة النسبية وتقدير الفرص المضاعة والاستثمارات البديلة فى مواجهة الاهـداف ودوال التفضيل المنشودة والمقررة .

وتحتل المناقشة والتقدير المنوه عنها مجالا واسعا متعدد الجوانب وكثير المشاكل مما يضفى على نظرية الاستثمار الأمثل قدرا كبيرا من العمق والاهمية وتخلع عليها فى نفس الوقت عددا غير قليل من المشاكل المتطلبة حلولا سليمة .

وآية ذلك أنه عند تقديرنا للعائد والتكلفة ينبغى عـدم الاقتصار على المشروعات موضوع المشكلة بل يتوجب الاخذ فى الحساب المشروعات الاخرى التى يمكن ان تؤثر على — او تتأثر بالاولى مما نقـول له الآثار المباشره والآثار غير المباشرة ومما يدخل عند علاجه فى حساب الفرص البديلة على نحو ما سنأتى على ذكره آجلا :

وينبغى بصفة عامة النظر إلى الاقتصاد القومى باعتباره سلسله متكاملة من المشروعات والانشطة المترابطة ذات العلاقات والآثار المتبادلة . ويتوقف مدى نجـاح الحكم على مثالية أو أمثلية الاستثمار على قدر اتساع مجال الدائرة التى تغشى تلك المشروعات .

بـله إن تقدير وحساب الامثلية للاستثمارات الأصلية لايجوز ان يقـف عند التخطيط ؛ او مانسمية بالاجازة المسبقة إنما تتعـداه إلى مراحـل التنفيذ والادارة والتشغيل والانتاج والتسويق .

ومن ثم فان عملية التقدير تخضع فى المرحلة الاولى لمعايير وحسابات تقويم الاجازة أو التقويم المسبق بينما تندرج المراحل الاخرى فى تقويم الاداء .

كذلك فان تقدير وحساب امثلية الاستثمار لايقنع بمجال الاستثمار وحده بل تجاوره إلى مجالات الانتاج والتمويل والتجارة الداخلية والخارجية والائتمـان .

وهذا يعنى من ناحية المنطق أنه لاسبيل إلى اقامة وتشغيل استثمار أمثـل فى اقتصاد يفتصد اسباب المثالية كما يعنى ضرورة احكام اسباب الترابط والتناسق .

ليس ذلك فحسب بل أن تقدير وحساب الفـائد والتكلفة يمـكن أن يـكونا على مستوى جزئى فى حدود الصالح الخاص كما يمكن أن يتطاولا إلى الصعيد الـكلى للاقتصاد القومى فى صورة المصلحة العامة على مايقوم بينهما من تعارض واختلاف فى المفاهيم وطرق وأدوات القياس وكيفيته . ولعل ذلك ينقانا إلى الالماع إلى إختلاف الأنظمة الاقتصادية وبالتالى اختلاف فلسفاتها مما ينعكس على مثالية التنظيم .

ولا يقل أهمية وفاعاية عما سبق عامل البعد الزمنى فى نظرية الاستثمار الأمثل سواء نظرنا اليه نظرة كاية وعامة على مستوى مراحل النمو الاقتصادى حيث تتغاير ابعاد واركان وحسابات المثالية فيما بينها أو نظرنا اليـه نظرة جزئية وخاصـة على مستوى المشروع الاستثمارى الفرد وذلك بالنسبة إلى عنصر التراخى فى العائد والتكافة بانواعها مما يفضى إلى نتائج هامة على الحسابات النهائية والحقيقية لصافى العائد .

وقل مثل ذلك من أهمية على البعد المكانى لنظرية الاستثمار الامثل حيث تثور كثير من العوامل الاستراتيجية وتشتجر عديد من المشاكل الهامة الواجب اخذها فى الحساب والمتعلقة على سبيل المثال بحسابات التكاليف والفرص البديلة لعوامل الانتاج والخاصة بالوفورات الخارجية والمتعلقة بحجم العائد والراجعة كذلك إلى توزيع واستواء التنمية وتوزيع الدخل القومى على الصعيد الأقليمى أخذ الاعتبارات العدالة والرفاهية الاجتماعية فى الحسبان .

ومن ثم فاننا حيال مشكلة ذات خصائص على جانب كبير من الأهمية آيتها :

أولا : ذلك التعظيم المتمثل فى الرفع الى الحدود العليا و (أو) الخفض الى الحدود الدنيا خاضعين بالايرادات والتكاليف .

ثانيا : أهمية مجالها المتعلق بالاستثمار عصب التنمية والتقدم الاقتصادى ووجهها .

ثالثا : تلك النسبية المتحصلة فى الاختيار للمشروع الأمثل بين عدة مشروعات معينة والمتباينة بتباين الصالح الخاص والعام وبعد ذلك وأكثر منه تبعا للمذاهب الاقتصادية والاجتماعية (رأس مالية واشتراكية) وسمتها .

رابعا : ذلك الارتباط والتشابك القائمان بين الاستثمار وباقى المتغيرات الاقتصادية والمتطلبان بين مختلف القطاعات والأنشطة الانتاجية والمنابت الاستثمارية وميزتها .

خامسا : ذلكم القياس والحساب المتطلبان للتوصل إلى الاختيار الامثل للاستثمار الامثل ، فضلا عما تتسم به .

سادسا : ضرورة تحقق انطباقها فى العمل انطباقا صحيحا وكاملا .

هذه المشكلة التى نحن بصددها تستلزم نظرية تشرح فلسفتها وتحدد أسبابها وتجلو أصولها وأسسها الفكرية وتوضح العلاقات المتبادلة الخاصة بها وكيفية التاليف بينها ثم تبتدع وسائل وطرقا للقياس والحساب الممكن بواسطتهما الخلوص إلى الحلول المثلى وتبين

أخيرا مدى صحة فروضها وأصولها وأسسها وطرقها القياسية فى مجـــال الاختبـــار والتطبيق العملى .

والنظرية التى نحاول نسج خيوطها تتألف من ثلاث أجزاء متصلة اتصالا عضـــويا وثيقـــا :

اولها : متعلق بالجانب النظرى الفلسفى البحت .

الثانى : منصرف إلى الناحية اليقاسية .

الثالث : كاشف عن مدى صحة فروض النظرية ومنطقها وأسسا فى ميدان التطبيق العمـــلى .

أولا : الجانب النظرى الفلسفى البحت لنظرية الاستثمار الأمثـــل - يقتضينا بحث وتحليل الجانب النظرى الفلسفى البحت لنظرية الاستثمار الأمثل أن نأصله إلى أصـولها الحقيقيـة .

ونرى أن نحلل هذا الجانب إلى ثلاث أركان أساسية :

أولها : يتغيا تصوير الأساس المنطقى والتبريرى للنظرية .

أما الركن الثانى فيتغيا تحليل موضوع النظرية ذاتها .

والركن الثالث ينتهى إلى تكييف مختلف جوانبها .

ونعالج الركن الأول الخاص بالأساس المنطقى والتبريرى لنظرية الاستثمار الأمثـل فنقول إنه يتخذ ركائزه من تلك المبررات التى نزمع المرور مع القارىء بها مروراً سريعا فيما نرد فه من بيان .

وليس ثمة شك فى أن القارىء على بينة بما يفضى اليه دافع الربحيـــة الخاصـة فى الاقتصاديات الرأس مالية من حفز للرأس مالى على تكثير أرباحه وبما تسهم به المنافسة

ازكاء لعوامل الاسترباح واسبابه بحيث يقضى غرض تعظيم الربح إلى البحث عن افضل الاستثمارات .

ولا نشك انه بمكنة القارىء أن يرفع هذه الصورة الفردية على الصعيد القومى (رأس مالى كان أو اشتراكيا) فيجدها وقد كشفت له عن ذلك التسابق الذى تلتقى فيه كل دولة بنفسها ونفيسها رغبة فى تعظيم دخلها القومى بفضل استخدام الاستثمارات المثلى .

واذا كان الهدف تعظيم الدخل بواسطة الاستثمارات المثلى قائما لدى الفرد والدولة على السواء فان دونه مشكلة متمثلة فى ندرة الموارد (طبيعية أو مالية أو مادية أو بشرية) أو فى عدم كفاية رأس المال القومى او فى قصور النقد الاجنبى أو فى فقر الامكانيات الفنية .

والحل المنطقى لهذه المشكلة يتشخص بصفة اجمالية فى البحث عن التكاليف الامثل للموارد بغية اجتناء أكبر عائد ممكن ولكيما يمكن التوفيق إلى أفضل مشروعات استثمارية مع العزوف عن تلك الأدنى عائدا أو المتهددة بالفشل مما يضمن حسن استغلال الموارد الاستثمارية على أفضل وجه ممكن .

ويجدر بنا ان نذكر القارىء بأن النمط الاستثمارى الامثل يختلف فى كل ماسبق باختلاف الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية التى تدين بها الدولة وباختلاف دوال التفضيل السائدة بها فضلا عن تباين الأهداف المقررة والإمكانيات المقدرة .

ونضيف إلى ما أسلفناه أنه يمكننا تلمس الأساس المنطقى لنظرية الإستثمار الامثل فى الاستخدام المنطقى الامثل للموارد الانتاجية ولعوامل الإنتاج حيث تتوجب مراعاة مختلف الايرادات والإنتاجيات لمختلف عوامل الأنتاج مقارنة بتكاليفها مع تقدير ذلك المدى الذى يمكن الذهاب إليه فى استغلال عوامل أنتاجية معينة اخذ فى الأعتبار بقوانين الغلة وتحقيق اقصى ربحية وإنتاجية ممكنة .

ليس ذلك فحسب بل أن الاستخدام المنطق والامثل لنظريتنا رهن البيان ينسحب إلى مجالات فنون التخطيط المساعدة على اختيار أفضل أنواع المشروعات الاستثمارية ومواطنها والتأليف الامثل بينها .

كذلك فان التقدم الفنى التكنولوجى يتيح ارضا طيبة لاقامة نظرية الاستثمار الامثل.

ومن الخير ان نشير إلى ان هذا التقدم يشكل عملية مستمرة للتطور الاجتماعى الذى يترتب على اكتشاف المبادىء النظرية لزيادة الانتاج من السلع والخدمات .

وإذا كان ليس يسيراً التوصل إلى تحديد حاسم للمراحل المختلفة لذلك التتابع قولا بانها تشكل التقدم الفنى الضيق إلا أننا نستطيع الكشف عن ثلاث مراحل للعملية تتمثل فى الاختراع والتجديد والانتشار .

ومن الجدير بالذكر كذلك أن التقدم الفنى يتحقق فى الانتاج تحت أشكال جد متنوعة .

وينجلى تعدد وتنوع هذه الاشكال عندما نحاول تحديد نقطتين هامتين :

النقطة الأولى : العوامل التى يتناولها التقدم الفنى من بين تلك المتضمنة فى العمية الانتاجية .

ويمكن القول اجمالا فى هذا الصدد أن تطبيق التقدم الفنى قد يأخذ الأشكال التالية الذكر :

١ — التوسع فى أبعاد المؤسسة بحيث تتيح نفس الناتج باستخدام نفس عوامل الانتاج أخذا فى الأعتبار لأن بعض عوامل انتاجية معينة تتزايد أنتاجيتها بادىء ذى بدء ثم لا تلبث أن تنكص على أعقابها الأمر الذى يستتبع استحداث تغيير وتعديل فى النسب التى يتم على أساسها التأليف بين عوامل الانتاج .

ويحدثنا فى هذا الصدد B . Skeirstead بأن ثمة عوامل انتاجية معينة يجرى

استغلالها بكثافة أكبر وذلك بمؤازرة عدد متزايد من العوامل المتغيرة . وهو يؤكد أن داله الانتاج لا تكون فى واقع الأمر خطية ومستمرة .

٢ — الاحلال بين العوامل الانتاجية خارج طائفتين أثنتين ـ هما : رأس المال والعمل وذلك لانتاج نفس الناتج بحيث أن المشروع الذى يستغل عوامـل أنتاج متنوعة ومتناسقة لا يقنع بتصنيف ثنائى وعام للمضى فى تطوير وسائل أنتاجه .

٣ — إدخال عوامل جديدة لانتاج نفس المنتجات على نحـو ما يحـدث بالنسبة إلى الآلات الجديدة التى تستلزم توظيف اخصائيين لم يستخدمهم المشروع قبـلا أو المواد الأولية غير المستغلة بعد .

ولربما كان التجديد البسيط فى نوعية العوامل القديمة مفضيا إلى التغلب عـلى هـذه المشكلة .

٤ — تغيير نوعية أوصاف او تبديل طبيعة المنتجات التى ينتجها المشروع مما يستلزم تصميم مقياس مشترك بين الناتج القديم والحديث لـكيما يؤخذ فى الحساب هـذا الجانب للتقـدم الفنى .

أما بالنسبة إلى وجهة التقدم الفنى فإن تحديد عامل الإنتاج الخاص الذى يعتـبر محور التقدم التكتيكى فى إطار نشاط المشروع لا يتيح وصف أشكال ذلك التقدم مما يستوجب البحث فيما إذا كان توطن زيادة الإنتـاجية والشـكل الذى تتحقق فيه لايختلف على مستوى الاقتصاد القومى وعلى أساس مقياس كلى .

ولقد استخدم بروزن هذا المدخل للمشكاة كبحث عن وجهـة التحويلات التـكنولوجية . وهو يرى أن وجهة التحويلات الفنية المتحققة فى الاقتصاد تظهر بتوطن الفرع الذى تحدث فيه التغيرات لحجم الاستثمارات المنفذة للتجديد . وتمثل هذه التغيرات فى زيادة أو إنقاص حجم الاستثمارات تبعاً لما إذا كانت الطرق الجديدة تدخل انفاقا أو وفراً فى رأس المال .

ويمكننا — فضلا عما تقدم أن نأصل الأساس المنطقى لنظرية الاستثمار الأمثل إلى نظرية شاملة للاستثمارات تثرى جميع التفاصيل وتتيح مادة صالحة للحكم على الاستثمارات وتقويمها .

وتطالعنا فى هذا الصدد كثير من النظريات أهمها النظريات الحديثة التى بسطت بين ما بسطت — معادلة المنفعة للربح بالنسبة إلى حالة سلوك المنظمين .

ومن ثم فقد كان المنظم يبتغى تعظيم أرباحه الممكنة من سير أعماله التجارية . وفى ظل هذا السلوك التعظيمى للربح فقد كان الحساب الحدى يستهدف تبيان ما يتوجب على رجال الأعمال أن يفعلوه عندما يجابهون بظروف موضوعية مختلفة اختلافا بينا . ولقد وضعت فى هذا الصدد ثمة فروض موضوعية تتحصل بايجاز فى أن جميع أثمان المنتجات المستقبلة وأثمان عوامل الانتاج والنواتج معلومة وفى أن التكاليف الجارية معلومه عند الاقامة المباشرة للاستثمارات كما تكون التكاليف المستقبلة معلومة عند صرف النفقات خلال فترة من الوقت ؛ فضلا عن الفرض الخاص بمعلومية التكنولوجيا وذلك المتعلق بأن مقدار الموارد يكون إما غير محدود عند سعر الفائدة الجارى وإما أن ينعكس بطريقة معلومة فى هيكل سعر الفائدة . ولقد اقتضى هذا المنطق أنه بافتراض تعظيم المنظم للفرق بين التكاليف والإيرادات المخصومة كان حجم الاستثمارات يتحدد بتكلفة التجهيزات الرأس مالية وسعر الفائدة السوقى الأمر الذى أفضى إلى جعل أسعار الفائدة المركز الرئيسى للنظريات الحدية وعلاقتها بحجم الاستثمار عموما والاستثمار الأمثل خصوصاً .

ومهما يكن من أمر فانه يمكن القول بإيجاز بأن الاستنتاجات العمليـة قد اسفرت عن أن سعر الفائدة لا يمثل كل الأهميه التى حبته بها النظرية المنوه عنها .

ولقد أدى الاعتراف الجزئى بالظروف التنظيمية فى السنوات الأخيرة إلى بذل الجهود لتحويل نظرية المؤسسة وبالتالى الاستثمار من اتجاه تعظيم الربح إلى تعظيم المنفعة الأمر الذى يعكس اعتقاداً متزايداً بأن تعظيم الربح من الضيق بحيث لا ينتظم المجال الكامل

للدوافع والمحفزات الحديثة للمنظمين لاسيما بعد أن أضحت النظرية تنشد تفسير مدى أوسع كثيراً من ردود الأفعال السلوكية . ولقد أصبح استخدام فرص تعظيم المنفعة يساعد المحلل على أن يضع رغبة المنظم بصورة مرنة داخل الاطار نظرى مما يتيح نفعاً للتحليل الاقتصادى باعتبار أن رجال الأعمال يرغبون ليس فقط فى اجتناء أعظم الأرباح وإنما ينشدون أيضاً الحماية ضد عنصر عدم التأكد .

وتجدر الاشاره سريعا إلى أن جميع نظريات الاستثمار التى تأخذ عنصر عدم التأكد فى الاعتبار تشتمل صراحة أو ضمنا على نظرية ما للتوقعات .

وهذه النظريات تقع فى قسمين مستقلين وإن تمثل مدخل المنفعة فى كليهما . القسم الأول يتشخص فيه مبدأ تعظيم الربح أو المنفعة باعتباره هدفاً للسلوك عند المنظمين أى أن هذه النظريات تجعل المنظمين يعظمون اما وإما الربح كما كان سلفاً .

أما القسم الثانى من النظريات فيضمن رغبة شخصية مرنة ترتبط بمتغير يمكن قياسه موضوعياً . ويتمثل الحال فى مجال نظرية الاستثمار الأمثل فى اعتماد تكثير المنفعة الشخصية أو بتعظيم الربح الشخصى على مجموعة من التوقعات الشخصية مع توزيع احتمالات المقدرة على أساس شخصى . ولقد أمكن الاعتماد على متغير التوقعات التى يظن أن رجال الأعمال يلاحظونها ويراقبونها ويتسنى ترجمتها فى قيم مستقلة متوقعة .

وثمة وصف مختلف نوعاً لردود الأفعال عند المنظمين فى مواجهة عنصر عدم التأكد يتمثل فى الحل المستنبط من نظرية المباريات Theory of Games . وآية ذلك بإيجاز أن أعظم فائدة تتحقق عندما يسلك واضعوا القرارات الاستثمارية منهاجا مؤدياً إلى الخفض إلى أدنى حد للخسائر القصوى المحتملة مما يختلف تماماً عن المسلك السابق الرامى إلى تعظيم الربح . وتفترض هذه النظرية أن المستقبل يبدو مظلماً بقدر الامكان مما يقتضى الخفض إلى أدنى حد ممكن للخسائر المحتملة مما يمكن اعتباره على أى حال نوعاً من أنواع الاستثمار الأمثل .

وأياما كان الأمر فانه يمكن للنظرية أن تجمع بين السلوك الواقعى والمثالى عندما يتصرف رجال الأعمال فعلا تصرفا مثالياً .

وثمة أساس نظرى آخر لنظريتنا رهن التحليل ينعكس فى مبدأ المعجل الذى يتحصل فى أن التغيير فى ذخيرة رأس المال عن كل وحدة زمنية يعتبر وظيفة خطية لمعدل التغير فى الناتج . ومقتضى وظيفة المعجل أن يتصرف المنظم النمطى بحيث يلاحظ متى تكون الطاقة مرهقة فنيا فيتبدع خطوات لملاج هذا الوضع :

وجدير بالذكر ذلك الفرض الأساسى للمعجل الذى يلزم المشروعات بأن لا يحتفظ لديها بفائض فى الطاقة قبل اتخاذ خطوات لزيادة الانتاج .

وثمة رأى فى هذا الصدد قائل بدورية الطاقة الفائضة يذهب خطوة أبعد مقررا أنه يحتاج إلى الطاقة الفائضة الطويلة الأجل عندما يكون الهدف تعظيم الربح فى صناعة ذات عوائد متزايدة .

وتندرج فى هذا السياق كذلك نظريات أثر الصدى للاستثمار المقررة بأنه كلما كانت ذخيرة رأس المال أقدم زادت الاستثمارات المطلوب احلالها .

ولقد كانت متغيرات هذا الفرض متضمنة فى عديد من نظريات الدورة الاقتصادية وآية ذلك ما ذهب اليه (اينارسن) من أن القيمة المتجمدة (للاستثمارات الاجمالية) فى فترة سابقة تؤدى إلى موجات احلال متجمعة فى سنوات لاحقة . كذلك فإن كارل ماركس قد أورى بأن التوزيع العمرى غير المتكافىء لذخيرة رأس المال يمكن أن يفضى إلى نمط استثمارى دورى .

ونكتفى من فيض النظرية الكينزية فى معرض حديثنا بما تقرره من اعتماد حجم الاستثمار على الميل للاستثمار دون توقفه على حجم الدخل القومى مما يعنى عدم التفرقة بين الاستثمارات المسافة والاستثمارات المولدة كما لا يعير أهمية لمبدأ المعجل فضلا عما يؤكده كينز من اعتماد الحافز على الاستثمار على الكفاية الحدية لرأس المال (المساوية لذلك المعدل الذى لو خصمت به سلسلة دفعات الغلات المتتابعة المتوقعة مستقبلا من أصل انتاجى خلال حياته لكانت القيم الحالية لتلك الغلات مساوية لثمن العرض) .

وتجمل الاشارة إلى أن الكفاية الحدية لرأس المال تتمحص عن العلاقة بين ما يتوقع أن تدره وحدة أضافية لرأس المال من حصيلة وبين ثمن عرضها . وتتحدد هذه العلاقة على أساس حساب مدة حياة الأصل الانتاجى وخصم الدخول المتوقعة خلالها .

ولا تعنى العلاقة المذكورة مجرد نسبة بين جملة الغلات المتتابعة المتوقعة من أصل رأس مالى وبين ثمن عرضه بسبب أن هذه النسبة لا تأخذ فى الحساب عنصر الزمن الذى يشكل أهمية كبيرة فى حساب الكفاية الحدية لرأس المال .

كذلك فانه تنبغى ملاحظة أن الكفاية الحدية للاستثمار عند كينز ذات طبيعة نقدية غير عينية وأنها ترتكز على عنصر التوقع باعتباره محددا للاستثمار وأنها كذلك تتأثر بثمن العرض لرأس المال وبالحصيلة المتوقعة منه والتى تتوقف :

أولا : على الوقائع الجارية المتمثلة فى الحجم الكلى الجارى لرأس المال والحجم الجارى لمختلف أنواع رأس المال ومدى الطلب الحالى على السلع الناجمة عن الانتاج الرأس مالى ، كما يتوقف تقدير تلك الحصيلة .

ثانيا : على الحوادث المستقبلة مصورة فى حجم الطلب الفعلى أثناء حياة رأس المال والتغيرات المتوقعة فى حجم ونوعية رأس المال والتغيرات المستقبلة للقيمة النقدية للاجور وكذلك التغيرات المتوقعة فى أذواق المستهلكين .

يلاحظ أن الكفاية الحدية رأس المال تتناسب عكسيا مع حجم الاستثمار بحيث أن الأولى تنخفض بأرتفاع حجم استثمار معين نتيجة لزيادة ثمن عرض رأس المال بسبب زيادته مما يعزى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج . كذلك فإنه تتوجب الاشارة إلى أن الكفاية الحدية لرأس المال فى جملته وبصفة عامة تتمثل فى فترة معينة فى أعلى الكفايات الفردية لمختلف الأصول الانتاجية .

وأياما كان من شأن أهمية منطق نظرية الاستثمار الأمثل فان ثمة صعابا تتهددها مما يستوجب التحوط ضدها .

وآية ذلك أولا أنه فى ظل اقتصاديات الرفاهية يصبح من الصعب عملا ومن حيث المبدأ إقامة دالة للصالح العام تتوافق مع مجتمع ديمقراطى . بيد أنه يصح القول بإمكان وضع هذه الدالة فقط فى الحالات وعند الدرجات العالية من تناسق دوال التفضيل أو فى حالات دوال التفضيل المفترضة .

ولقد نجد أنفسنا مضطرين فى سبيل صياغه النظرية رهن التصميم إلى وضع افتراض لمفهوم الصالح العام أكثر موافقة ومسايرة لأراء الناس الذين تفرض عليهم القرارات مفترضين أن درجة التناسق المطلوبة قائمة .

وثمة صعوبة أخرى تشتجر فى سبيل نظريتنا وترجع إلى تغاير الفلسفة الاقتصادية - رأس مالية أو إشتراكية - حيث يتغاير العائد الخاص فى الأولى مع العائد الاجتماعى فى الثانية . هذا فضلا عن إمكان الاختلاف على الغرض متمثلا فى الاعتماد على نسبة الناتج الصافى إلى التكاليف الكلية أو على الناتج الصافى إلى رأس المال وكذلك فى استخدام أسعار السوق أو الأسعار المحاسبية

ولا يقل أهميـة عما سبق تلك الصعوبة المتعلقة بالجانب الحركى لنمو الاقتصاد القومى بحيث لا يمكن لمنطق الاستثمار الأمثل أن يظل ثابتا من حيث مفهومه وهدفه وأبعاده وحساباته بين مرحلة وأخرى فى مدارج النمو الاقتصادى .

أضف إلى ذلك أن النظرية قيد الحديث قد لا تستوى على سوقها عندما تصطدم بعناصر صعبة القياس وكثيرة ما هى وذلك على نحو ماسنأتى على ذكره عاجلا .

وننتقل بالقارىء إلى الجزء الثانى لنظرية الاستثمار الأمثل والخاص بموضوعها . ولعل القارىء يذكر ما سقناه فى صدر هذا البحث من أن اصطلاح الاستثمار الأمثل ينصرف إلى التعظيم الذى يعنى بدوره الرفع إلى أقصى حد (للايراد) و (أو) الخفض إلى أدنى حد (للتكاليف) . ومن ثم يتجلى لنا أن الموضوع الأول لنظرية الاستثمار الأمثل يتشخص مبدئيا وبصفة إجمالية فى الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالاستثمارات موضوع الدراسة .

وغنى عن البيان أن مفهوم العائد يختلف فى الاقتصاديات الرأس مالية عنه فى الاشتراكية . وهو يتشخص فى الاولى بحيث يكاد ينبطق على مضمون الربح الخاص . ومن ثم فاننا لاتعد والحقيقة إذا ما قررنا أن الربح يكاد أن يكون الدوافع الأساس والوحيد على إقامة المشروعات الاستثمارية فى الاقتصاديات الرأسمالية وأن الربح الأعظم هو المحور الذى يقيس الاستثمارات المثلى بها .

ولسنا نزمع أن نخوض مع القارىء فىشرح وتفصيل لموضوع الربح لاعتقادنا أنه غنى عنها معا .

مبلغ القول أن الربح فى النظام الرأس مالى عائد ومكافأة لعنصر التنظيم ولتحمل المخاطر والمبادءة الفردية فى تنظيم يدين بالملكية الخاصة ويتوسل بأجهزة السوق والأثمان والأئتمان . وهو من أجلذلك المقياس المعتمد عليه لقياس كفاءة ومثالية الاستثمارات .

ومن الخير الاشارة إلى أن الربح قد لوس فى النظرية الماركسية لبوس فائض القيمة الذى يتمثل فى الفرق بين قيمة المبادلة التى تبيع بها طائفة العمال قوة عملها إلى الرأس ماليين متمثلة فى قوة العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وبين قيمة الاستعمال التى تفىء الى ملاك أدوات الانتاج والتى تساوى كمية العمل الناجمة عن العمل :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}}$$

ويزيد معدل فائض القيمة عن معدل الربح الذى يساوى :

$$\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الثابت}} + \text{رأس المال المتغير} .$$

ويطيب لنا عقد مقابلة سريعة بينمفهومى الربح فى النظامين الآنفى الذكر باعتباره المضمون الاولى والموضوع القريب لنظرية الاستثمار الأمثل ونظرا لما نذهب اليه من بسط لها على المستوين الرأس مالى والاشتراكى .

وصفوة القول فى هذا الصدد أن النظام الرأس مالى القـائم على أسس من الملـكية الخاصة والحرية الاقتصادية وأجهزة السوق والمنافسة والاثمان والائتمان يعتبر الربح — أو بالاحرى تحقيق أكبر ربح ممكن — هو الباعث على تطوره وتقدمه وتحقيق أقصى مصالح فردية خاصة تشكل فى جملتها أكبر مصلحة عامة ممكنه .

يقـابل ذلك أن النظام الاشتراكى المستنـد الى ركائز من الملـكية العامة لأدوات الانتاج والتخطيط المركزى الذى يتقرر فيه حجم الانتاج ونوعه وشكله وتوقيته وأثمانه فضلا عن مدى التوسع والانكماش لمشروعات الاقتصاد القومى — لا يكون الربح هدفا أساسيا وجوهريا للاستثمار فيه شأن النظم الاقتصادية الرأس مالية .

بيـد أنه لا يجوز ارسال هذا القول على اطلاقه نظرا لما نعلمـه من اعتماد النظام الاشتراكى على الربح كدافـع للعملية الانتاجية ومؤشرا لنجاح المشروعات الاستثمارية وأداة للرقابة على مدى كفاءة المؤسسات فى تنفيذ الخطة والرقابة على الاثمان .

ويمكن القـول بأن النظام الاشتراكى يستهدف — كالنظام الرأس مالى ولـكن بأسلوب وفلسفة مختلفين — تحقيق أكبر ربح ممكن من المشروعات الأستثمارية حيث تعمل مؤسساته على تحقيق أعلى ادارة وأعظم كفاءة من خلال انتاج أكبر فرق نقدى بين الناتج والاستخدام الكليين مما يفضى إلى اعطاء الاولوية للظفر بأقصى ربح مستطاع .

وإذا كنا نتفق على الاهمية البالغة للربح كأساس لنظريه الاستثمار الامثل لاسيما فى الاقتصاديات الرأس مالية فانه ينبغى تحليـل الربح ورده إلى عناصره الاصلية ونشير بايجاز فى هذا الصدد إلى أن الربح حصيله القياس المستقبل والمتحقـق للطلب والعرض أو الايرادات والتـكاليف من خلال جهاز السوق (فى النظام الرأس مالى) .

وفيما يتعلق بالطلب (وما يستلزمه من عرض) نقول بايجاز أن المنظمين يقومون باجراء تنبؤات عن الايرادات والتكاليف وما ينجم عنها من فرق متمثل فى الربح . وتسفر هذه التنبؤات المختلفة عن أحجام معينة من الانتاج يرتبط كل منها باحجام معينة من

الايرادات وبالتالى مثلها من الارباح وتكون الخطوة التالية اختيـــار ذلك الحجم من التشغيل المحقق لاكبر ربح ممكن وذلك اما بالاعـتماد على مستوى الطلب الفعـــلى حيث يتحدد حجم التشغيل عند المستوى الذى يحقق اكبر فرق — أى ربح — بين الايرادات والنفقات .

وقد يمكن الاعتماد بدلا من الطريقة السابقة على استنتاج الطلب الكلى من تقاطـع دالة (منحنى) الطلب الكلى أو الحصيلة المرتقبة بدالة (منحنى) العرض الكلى — أى منحنى ثمن العرض الكلى .

ويعتبر الطلب الفعلى تقديرا توقعيا للدخل الذى يؤدى ارتقابه إلى القيـام بالاستثمار والأنتاج والذى يمثل النقطة التى يحددها المنظمون على منحنى الطلب الكلى باعتبـارها أكبر ربح ممكن ، كما أنه يساوى قيمة المبيعات المتحققة عنـد حجم معين من التشغيل — أى يساوى الدخل الاجمالى بثمن السوق أو الدخل الاجمالى مطروحا منه نفقة الاستعمال والنفقة الاضافية . كذلك فان الطلب الفعلى متغير اساسى مستقل ويشتمل على متغـيرات مستقلة متمثلة فى الميل للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المـــال وسعر الفـــائدة .

وتعتبر الحاجة ماسة إلى تقدير الطلب المستقبل للمشروع من حيث كميـة وأثمـــان السلع المراد أنتاجها نظراً لان إقامة مشروع بدون أجراء إسقاط يستوجب افتراض بيع كمية معينة من السلع أو الخـدمات لعـدد من السنين وذلك على اساس تـكاليف وأثمان محددة بربح يسمح باستهلاك الاستثمار مع ترك مكسب صاف .

غير أن التنبؤ المحدد يفضل التنبؤ الضمنى حتى ولو كانت وسائل تصميمه غير كافية . وليس من جدوى من أهمال التنبؤ المحدد اعتمادا على الأثمان الجـــارية نظرا لأن بعض المشروعات قد تبدو صالحة على هذا الأساس ثم لا تلبث أن تتأكد عدم صلاحيتها عند ثبوت أن هذه الأسعار مرحلية أو صورية والعكس على العكس . هـذا فضلا عن أن الأثمان الجارية لا تصلح دليلا فى أوقات التفاؤل أو التشاؤم التجارى مما يستلزم أن تقارن الامكانيات فى ظل دراسة موضوعية للبيانات الأحصائية .

كذلك فان دراسة الطلب المستقبل للمشروع تبرر بالغرض المتمثل فى تحديد ما إذا كان يمكن تبرير اقامة طاقة إنتاجية اضافية للسلع والخدمات المنتجة وذلك بالاعتماد على البيانات الاحصائية .

ويتمثل الغرض من دراسة السوق لمشروع معين فى تقدير حجم السلع والخدمات المنتجة من وحدة انتاجية جديدة والتى يقبل المجتمع على ابتياعها بأثمان معينة .

وهذا الحجم يعكس الطلب من وجهة نظر المشروع ويحدد بفترة معينة . وبالنظر إلى أن الطلب يتغير عادة تبعا للثمن فانه يتوجب اجراء التقدير بالنسبة الى أثمان مختلفة أخذا فى الاعتبار دائما بان المشروع يجب أن يغطى تكاليفه وأن يتيح أكبر ربح مستطاع . ويقتضى التوصل الى هذا الغرض إجراء التحليل على أساس تقدير حجم الطلب .

ويمكن التغلب على ما قد يكتنف المركز السوقى من غموض بمقارنة الأرباح والأثمان والاستهلاك وحجم أوامر التشغيل من الوسطاء بالأضافة إلى البيانات عن السنوات السابقة . ويمكن القيام بتحليل على أساس مفهوم الثمن والمرونة الدخلية فى حالة عدم كفاية المقارنة المباشرة والسابقة .

ويساعد تحليل المرونات السعرية والدخلية فضلا عن الاستفادة من العلاقات الكمية وبعض المعادلات على التوصل إلى حساب مبدئى لما يكون عليه الاستهلاك الجارى بفرض ثبات الأثمان وتقارن نتيجة ذلك الحساب بالاستهلاك الحقيقى ثم يجرى تحليل للنظر فيما إذا كان يمكن تفسير الفرق على أساس التغيرات المحتملة فى الأثمان النسبية فى حالة قدر معين من المرونه السعرية .

ويتسنى اسقاط الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات بواسطة طريقة استنباط الاتجاه أو الميل حيث يقام وسط بين الكميات المستهلكة خلال عدد معين من السنين ثم يقدر الطلب المستقبل من اتجاه ذلك الخط . وقد يستخدم متوسط نصيب الفرد من

الاستهلاك لاجراء دراسة تفصيلية كما قد يعتمد على الاستهلاك الاجمالى عند عمل إسقاط جـــزافى .

أما الطريقة الثانية لتحديد الطلب على السلع الاستهلاكية فتؤسس على معـــاملات المرونة وعلى امكانية اسقاط نموا وتغير الطلب .

وتفترض هذه الطريقة أن جميع العوامل المؤثرة على حجم الطلب باستثناء الدخل سوف تتحرك خلال فترة الاسقاط بحيث تبقى النتيجة الصافية ثابتة ومعادلة لما انتج فى الماضى .

ويلاحظ أنه إذا كانت الطريقة الاولى تفترض أن جميع العوامل تعمل بنفس الطريقة جريا على سيرتها فى الماضى فانه يفترض فى الثانية أن كل العوامل تقريبا بالتعويض الذاتى.

ويجب بالاضافة إلى استخدام الدخل كمتغير على نحو ما سبق أن يعتمـد على وسيلة لاسقاطه الامر الذى يقتضى تطبيق نظرية التنمية الاقتصادية كما يستدعى فصـل واسقاط جميع العوامل التى تحدد التغيرات فى مستوى واتجاه الاستثمارات .

ويتوجب أن تعين الاسقاطات التى يمكن أن يظهر أثرها المحتمل على السوق وذلك من البيانات الاحصائية المجمعة . وهذه قد تتضمن السياسة الاقتصادية والمشاكل التسوقية والتجديدات الفنية والأثمان وغيرها .

ولقد يستقيم الاسقاط لو اتيحت الاحصاءات عن مـيزانية المستهلك فى وقت معين وعن التوزيع المقدر للدخل خلال فترة الاسقاط . وتطبق فى هذه الحالة معاملات المرونة على المستويات المستقبلة المستنبطة من الدراسات السابقة لميزانيات المستهلكين عنـد تلك المستويات .

وبالنظر إلى نفس النسبة المئوية للزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخـل القومى تعقب نسبا مئوية مختلفة فى الدخل لدى الطوائف المختلفة المصنفـــة حسب مستوياته فان الاختلافات فى توزيع الدخل القومى تحدث آثارا ضخمة على حجم وطبيعة الطلب .

ويستحسن تهذيب عملية اسقاط الطلب بتغطية التحليل لمناطق جغرافية وبأن تؤخذ في الاعتبار التغيرات السكانية المحتملة مستقبلا مما يستدعى استخراج معامل المرونة عن كل منطقة مع اجراء دراسة برمجية لتقدير تغير السكان مستقبلا وفى مستويات الدخل فى مختلف المناطق .

ويمكن أن نشير اجمالا الى أنه فى الاقتصاديات الاشتراكية والرأس مالية المخططة يتم تقدير الطلب الاستهلاكى بواسطة الطريقتين التاليتين :

أولا : على أساس المسح الاحصائى الشامل لجميع السكان .

ثانيا : على أساس عينات لاستهلاك عائلات معينة تعتبر ممثلة لمختلف العائلات وتتوافر لدى المخططين فى الاقتصاديات الاشتراكية الحقائق المتعلقة بتوزيع السكان وفقا للسن والاقليم والمهنة والدخل . وإنهم ليقومون بتحليل إحصاءات ميزانية الأسرة وتقارير اسواق التجزئة فضلا عن الالمام بحسابات الدخل والمرونة السعرية للطلب .

ويعهد إلى مختلف معاهد الابحاث بتقدير الطلب على مختلف أنواع السلع كما تقوم منظمات التجارة والصناعة بابحاث فى الاسواق عن مختلف السلع . ومن ثم فانه يمكن بفضل ذلك كله تقدير الطلب بدرجة كبيرة من الدقة .

واستكمالا للقول نجمل الاشارة إلى تحليل اسقاط الطلب على السلع الرأسمالية فنشير إلى أنه يتوجب بشأنه أخذ الاعتبارات التالية الذكر فى الحساب :

١ — التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى والمؤدية إلى انتاج سلع جديدة .

٢ — التوسع المرتقب للطاقة القائمة فى اتجاهات الانتاج الحالية كدالة زيادة الطلب على مختلف البنود .

٣ — احلال السلع الرأس مالية الجارية الاستخدام والتى شارفت على نهاية حياتها الانتاجيـــة .

٤ — التجديدات الفنيه المرتقبة فى طرق الانتاج .

٥ — تقدير مركز المشروع بالنسبة إلى حجم الطلب الآنف الذكر وذلك فى ظروف المنافسة القائمة وإمكانياته المالية والتوسعية .

كذلك فانه ينبغى بحث مشاكل الأثمان وحجم تشغيل المشروع بصدد اسقاط الطلب الكلى .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد الالماع إلى اسقاط الطلب على السلع الوسيطة فنقول إن الطلب عليها يعتمد على عاملين أساسيين : أولهما : درجة نمو المشروعات القائمة المستخدمة للسلع الوسيطة — وثانيهما : التغييرات الهيكلية المؤدية إلى إقامة المشروعات المختلفة والمستخدمة للسلع الوسيطة ويصبح من السهل التوصل الى قياس الطلب المستقبل على السلع الوسيطة والخدمات عندما يتم حصر البيانات المتعلقة بالمصادر والاستخدمات الخاصة بنمو المؤسسات القائمة .

ويمكن اسقاط الطلب على السلع الوسيطة والخدمات فى صورة دخل لاسيما الحالات التى تكون فيها كمستخدمات لبند واحدا وعلى نطاق واسع من النشاط .

وقد جرت العادة على أن ينسب الى الدخل الطلب على هذا النوع الأخير من السلع والخدمات .

كذلك فانه يتسنى عمل اسقاط الطلب على السلع الوسيطة والخدمات فى حدود روتينية القطاعات الخاصة التى ترتبط بها ارتباطاً فنيا . وتستخدم فى هذه الحالة جداول المستخدم — المنتج التى تستلزم بدورها تدقيق اسقاط للنشاط فى القطاعات المذكورة ومن ثم فان اسقاط الطلب على السلع والخدمات يقتضى دراسة المستخدمات والمنتجات تقديرا للتغيرات الهيكلية المستقبلة فى الاقتصاد القومى . واذا كانت البيانات الاحصائية المتاحة غير كافية فانه يمكن التوصل الى تقدير جزافى على الأقل وذلك بمد الاتجاهات وباضافة عنصراً بعد للطلب يستق من معرفة البيانات عن المشروعات المزمع اقامتها مستقبلا .

ونستطرد فيما نحن بصدده من شرح للربح وتحليله ورده الى عناصره الأساسية باعتباره حصيلة القياس المستقبل والمتحقق للطلب والعرض أو للايرادت والتكاليف فنشير اشارة خاطفة جامعة بقدر الإمكان للتكاليف فى حدود نظرية الاستثمار الأمثل .

ومن المعلوم أن كل صناعة تشترى عناصر الإنتاج التقليدية بالكميات والأنواع الضرورية للحصول على منتجاتها الصناعية فى اطار ما تضعه لنفسها من سياسة مالية وانتاجية . ومن ثم فانه لاجل تحديد السياسة البيعيه وتقدير الربح من العملية الانتاجية يقتضى الأمر احتساب تكلفة انتاج الوحدة من المنتجات الصناعية بحساب قيمة ما استخدم فيها من العوامل الانتاجية وذلك بضرب كمية العامل الانتاجى التى دخلت فى انتاجها فى سعره . وتكون جملة مختلف القيم المستخرجة على هذا النحو لكل وحدة (عنصر التكلفة) مساوية جملة تكاليف الإنتاج .

وجدير بالذكر فى هذا المقام اننا نفكر فى تغاير التكلفة عادة عندما نضحى بسلعة فى سبيل انتاج غيرها باستخدام النشاط الانتاجى المشترك والقابل للتحويل . واذا ماكانت سلعتان اثنتان تنتجان بعامل انتاجى واحد متناسق فانه لايوجد تغيير فى التكلفة باعتبار أن اجزاء متتابعة من واحد تعطى للحصول على مزيد من الآخر بنقل ذلك العامل اللهم الا بمعنى تزايد تكلفة المنفعة كما يحدث فى حالة المبادلة . واذا ماقيست التكاليف فى صورة قيم والناتج بوحدات مادية فانه يوجد نوعان من الأسباب لزيادة التكاليف — أولهما يعكس تغيرات القيمة وثانيهما التغيرات التكنولوجية . ويكون الأول فعالا اذا ماكانت جميع الموارد الانتاجية متناسقة وسائلة الأمر الذى لايتحقق عملا بوجه عام فضلا عن أن التغيرات التكنولوجية تتدخل وتعمل فى نفس الاتجاه وتضيف الى الزيادة التى كان يمكن أن تتحقق فى تكلفه الوحدة من الناتج المتحقق بمقادير اكبر . ولعله من أهم التغيرات التكنولوجية المذكورة حقيقة مفادها أن بعض الموارد المستخدمة لانتاج السلعة التى يضحى بها ليست مفيدة فى انتاج تلك التى يراد انتاجها . ومن ثم فان الموارد المحولة تستخدم بنسب اكبر تصاعدية فى الصناعة الثانية وبنسب أقل فى الاولى وذلك بالاضافة الى موارد أخرى معينة تكون متخصصة فى الصناعتين على التوالى . وثمة سبب تكنولوجى آخر يؤدى الى زيادة التكاليف ينشأ عن أن الموارد الانتاجية ليست فى

واقع الأمر متناسقة ولا موحدة فى نوعها . ويوجد بالاضافة الى ماتقدم عامل آخر مؤد الى زيادة التكلفة يتمثل فى أنه عند ماتنتج وحدة إضافية (من القمح مثلا) وتزيد اثمان العوامل القابلة للتحول من الصناعات الأخرى (الى القمح) فان مقادير هذه العوامل المستخدمة سلفا لانتاج (القمح) ترتفع اثمانها مع تلك المضافة الى الصناعة . ولقد يثور تساؤل حول تحميل كل هذه الزيادة فى التكلفة لانتاج الوحدة الأخيره المنتجة من (القمح). ونجيب عن ذلك بان هذا يمثل تكلفة اجتماعية لتلك الوحدة الأخيره وان كان تحـول القوى الانتاجية لن يحدث الا اذا تحقق تحول فى تقدير السوق (للقمح) بالمقارنة بالسلع المتنافسة لتبرير ذلك الأمر الذى يعزى الى انه مادام ان نظام المبادلة يقيس القيم بحيث يجعل جميع الوحدات من نفس السلعة متعادلة فى القيمة فان الزيادة فى القيمة الكلية (للقمح) يجب أن تكون اكثر من النقص فى قيمة ناتج السلع المتنافسة .

ولقد يؤدى الى زيادة التكاليف عامل آخر يرجع الى المدفوعات المتزايده التى تدفع الى العوامل المتخصصة المستخدمة فى انتاج (القمح) — أى عناصر التكلفة التى تكون من طبيعة الريع أو الفائض .

وهذه المدفوعات لاتمثل تكاليفا اجتماعية على الاطلاق وانما هى مجرد إعادة توزيع للناتج .

كذلك فان التكاليف المتناقصة يمكن أن تترتب فى عدة أحوال اهمها حالة الوفورات التكنولوجية للانتاج الكبير . وآية ذلك أنه عندما يزيد انتاج سلعة فان تكلفة الخدمات الانتاجية المستخدمة لانتاجها تكون أعلى . غير أن الزيادة فى تكلفة كل وحدة منها تلاشى بالوفورات فى الاستغلال الذى يتاح بالعمليات الواسعة النطاق التى تزيد مقدار الناتج المتحقق من مقادير معينة من المواد الاولية والموارد المستهلكة . بيد أنه من الملاحظ أن الوفورات التكنولوجية تنشأ غالبا عن زيادة حجم الوحدة الانتاجية وليس عن زياده الحجم الكلى للصناعة فى مجموعها .

وتميل امكانية تحقق مثل هذه الوفورات الى أحداث زيادة فى حجم الانتاج وان

كان ذلك يحدث مستقلا عن أى تغيير فى ناتج الصناعة . واذا كانت المنافسة متحققة وفعالة فان حجم الوحدة الانتاجية يميل الى الزيادة الى الحد الذى لا يتسنى معه الحصول على مزيد من الوفورات او اذا ماوجدت مؤسسة واحدة متبقية وكانت الصناعة فى حالة احتكار .

ويرتبط بما تقدم مبدأ الوفورات الخارجيه الذى قد يحمل فى ثناياه لبسا آيته أن الوفورات قد تكون خارجيه بالنسبة الى مؤسسة معينه أو وحدة انتاجية فنيه ولكنها لاتكون خارجية بالنسبة الى الصناعة حاله تأثيرها على كفاءتها .

وتعتبر الوفورات الاجنبية لوحدة انتاجية وفورات داخلية فى بعض الوحدات الاخرى فى محيط الصناعة .

وفضلا عما سبق فان هناك مصدرين آخرين للتكاليف المتناقصة يتمثلان فى دفع وتشجيع الطلب والاختراع .

ويتضح لنا من كل ما اسلفناه حقيقة محصلها أنه بالنظر إلى الاتجاهات الطويلة الاجل تحت ظروف عامة معينة فان زيادة ناتج سلعة معينة يجب أن يزيد تكلفة انتاجها اللهم الا اذا كانت الصناعة موضوع إحتكار .

كذلك فانه تتضح لنا طبيعة العلاقة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة النقدية للمنظم . ووجه ذلك أنه فى ظل المنافسة توزع الموارد القابله للتحويل بين الاستخدامات البديله بحيث تعطى قيمة حدية للناتج تكافأ فى كل مكان مما يؤدى الى تنظيم تعظيم الناتج مقيساً بالقيمة .

وتحقق الموارد غير الممكنه التحويل ريعا معادلا للتكاليف القدية لجميع المنتجين ولجميع الوحدات فى ظل الظروف السابق بيانها ، أو أن هذا الريع يحقق ذلك التوزيع للموارد الانتاجية والذى يعظم الانتاج شريطة تعادل التكاليف النقدية .

وايا ما كانت نظرية التكاليف - كليـة أو مباشرة أو متغيرة أو مستقلة - فإن المشكلة تتمثل فى التكاليف غير المباشرة حيث أن النظرية الكلية تحمل الانتاج لها كلية بينما تذهب النظرية المباشرة الى تحميلها لحساب الأرباح والخسائر على حين تحمل النظرية الثالثة - المتغيرة - الانتاج بالبنود المتغيرة وحساب الارباح والخسائر بالبنود الثابتة بينما يتحمل الانتاج فى الأخيرة بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة المتغيرة وحصته من غير المباشرة الثابته بنسبة الانتاج الطاقة المستغله .

ومهما يكن من أمر فانه يتوجب استرعاء انتباه القارىء إلى نقطة هامة تتحصل فى تأثير حساب الارباح على حسب اتباع النظرية الحدية أو النظرية الاجمالية .

ويلاحظ أولا أن الأرباح الصافية المحتسبة طبقا لهاتين النظرتين تكون متساوية إذا ما تساوت كمية الانتاج وكمية المبيعات فى فترة معينة حتى ولو وجدت وحدات تحت التشغيل أو تامة الصنع أول الفترة واستنادا إلى ما هو معلوم من تساوى كمية الانتاج وكمية المبيعات فى الفترة .

أما إذا تفوقت كمية الانتاج فى فترة معينة عن كمية المبيعات خلالها تصبح الأرباح المحسوبة فى ظل نظرية التكاليف الاجمالية تجاوز تلك التى تظهر باتباع النظرية الحدية بسبب أن التكاليف الصناعية الثابتة التى تخص الوحدات المباعة تدنى عن تلك التى تخص الفترة.

وعلى العكس من ذلك فانه عندما تربو كمية المبيعات فى فترة معينة على كمية الانتاج خلالها فان تطبيق نظرية التكاليف الحدية يظهر أرباحا أكثر من استخدام النظرية الاجمالية حيث أن الأخيرة تزيد التكاليف الصناعية الثابتة التى تخص الوحدات المباعة عن تلك التى تخص الفترة .

غير أن وجوده الاختلافات الآنفة الذكر تتلاشى فى الاجل الطويل أياما كانت النظرية المتخذة أساسا للحساب حيث لا يتاح للمشروع تحقيق مبيعات أكثر من انتاجه كما أن زيادة الانتاج على المبيعات فى بعض السنوات يعقب مخزونا يستوجب فيما بعد انقاص الانتاج .

وإذا ماتعادلت المبيعات فى فترتين مع اختلاف كمية الانتاج خلالها فان الارباح تزيد فيها عند استخدام النظرية الحدية بينما يحدث العكس فى حال النظرية الاجمالية نتيجة لتوقف الارباح فيها على مقدار واتجاه تغيير فى الموجودات السلعية خلال الفترتين .

كذلك فانه اذا تعادلت كمية الانتاج فى فترتين زادت الأرباح بزيادة المبيعات طبقا للنظريتين . وثمة علاقة تناسب طردية بين إيرادات المبيعات والأرباح الصافية تتحقق فى ظل النظرية الحدية حيث تزداد الأرباح بزيادة المبيعات :

صافى الربح = إيراد المبيعات × معدل الربح الحدى — التكاليف الثابته .

أو (من وجهة نقطة التعادل) صافى الربح = (ايراد المبيعات — ايراد المبيعات اللازمة للتعادل × معدل الربح الحدى) .

ويعزى تباين مقدار الربح المستخرج تبعا للنظريتين السالفتى الذكر الى أنه على حين تعتبر النظرية الحدية معيارا لاستنفاذ بالنسبة الى التكاليف الثابته جميعها هو مجرد مرور الزمن فان النظرية الاجمالية تحسب بعض عناصر التكاليف الثابته عناصر تكاليف وحدات النشاط الانتاجى .

وتتمثل الأرباح المستخرجة تبعا للنظريتين المذكورتين على النحو التالى :

صافى الارباح طبقا للنظرية الحدية — صافى الأرباح طبقا للنظرية الاجمالية = التكاليف الثابته ضمن الوحدات تحت التشغيل وتامة الصنع أول الفترة — التكاليف الثابتة للوحدات تحت التشغيل وتامة الصنع آخر الفترة .

والآن وبعد أن اظهرنا القارىء على دراسة عناصر الربح وكيفية اسقاطه ومختلف طرق قياسه فاننا نصل الى النقطة الاساسية التى كانت الدراسة الاخيرة وسيلة لها .

وهذه النقطه هى كيفية تحقيق أقصى ربح ممكن كدعامة لاقامة استثمار أمثل .

وقد أشرنا فيما سبق إلى الحقيقة البديهية الخاصة باعتبار الربح فرقا بين الايرادات والتكاليف ومن ثم فان اقصى ربح ممكن يتحقق بالرفع الأقصى للايرادات و (أو) الخفض الاكبر للتكاليف . ولنبحث بعد ذلك عن الوسائل الكفيلة بتحقيق أقصى ايرادات اجمالية ممكنة . وهذه تتمثل فى التالى بيانه :

١ — إمكانية البيع باعلى سعر ممكن : ولنبدأ أولا ببيان كيفية التوصل إلى أعلى سعر ممكن فنقول إنه بالنظر إلى ان قدرة المشروع على التأثير فى الأثمان تتوقف بإيجاز على نصيبه المستقبل (أو الفعلى) فى الأنتاج السوقى وكذلك على مدى مرونة عرض المشروعات النظيرة وعلى درجة الاحلال بين ماينتجه وما تنتجه هذه الأخيرة فضلا عن ظروف المنافسة وحالة الطلب فان مثالية المشروع الاستثمارى تتحقق من هذه الناحية كلما كبر حجمه بالنسبة إلى المشروعات الأخرى المشابهة بحيث يتوافر له اكبر فائدة ممكنة من مزايا الأنتاج الكبير شريطة توصله إلى اقصى حجم ممكن من الطلب الكلى عن طريق المفاضلة بين وحدات التكلفة والمبيعات المختلفة .

أضف إلى ذلك ان المثالية المستهدفة تتوكد كلما قلت مرونة عرض المشروعات الاخرى المشابهة وتضاءلت درجة الأحلال بين المنتجات .

وإذا كان المشروع الأمثل واحدا من عدد قليل من المشروعات الكبيرة الحجم والمنتجة لنفس السلعة والخدمة فانه قد يتعرض لردود افعال من جانب المشروعات الأخرى عند تغيير الكمية التى ينتجها والتأثير فى الثمن تبعا لذلك .

كذلك فان مثالية المشروع تتحقق اذا كانت ظروف المنافسة فى صالحه بحيث أنه لاتوجد مشروعات أخرى تنازعه السوق وتكون ذات أحجام أكبر وتكاليف أنتاجية أدنى ومستويات إنتاج افضل وبحيث يكون على علم بظروف المشروعات الأخرى المنافسة مع قدرته على السيطرة على هذه الظروف وبحيث يكون المشترون على بينة من ظروف السوق .

أضف إلى ذلك أن امكانية البيع بأعلى سعر ممكن تتوافر عندما لا يحدث تدخل من جانب الحكومة لتسعير المنتجات . ولا شك أن هذا التدخل يكون أكثر وقوعا عندما ترتبط المنتجات بإشباع الحاجات الضرورية ويفزع جمهور المستهلكين من الغلاء فى أسعارها .

وقد يكون التدخل الحكومى مؤدياً إلى البيع بأسعار أعلى دون قصد إلى ذلك حالة فرض الضرائب غير المباشرة وإمكانية نقلها إلى المشترين فى صورة أسعار أعلى .

ويمكن أن يصير التدخل الحكومى مفضياً إلى تحسن الأسعار أو بتعبير أدق إلى زيادة هامش الربح عند ما يسهم فى خفض عناصر التكاليف على نحو ماسيأتى ذكره .

وفى مجال التجارة الخارجية قد يسهم التدخل الحكومى من خلال التعاريف الحامية — مما يشيع فى الدول الناهضة — بحيث لا تتدهور أسعار البيع أمام المنافسة الأجنبية الطاحنة . وإذا كانت المشروعات المحتاجة إلى مثل هذا التدخل والعون لا تستحق — فى ظاهر الأمر — أن توصف بالمثالية إلا أننا نود الاشارة إلى أن المثالية لا تتعين على الصعيد الدولى فضلا عن انها لا تتحقق طفرة بل ربما احتاجت بعض المشرعات إلى قدر أكبر أو أقل من الرعاية وهى فى سبيلها إلى التطور نحو المثالية :

وتستطيع الحكومة أن تتدخل فى مجال التجارة الخارجية الأخرى من ناحية أخرى تدخلا يسهم فى ارتفاع الأسعار وزيادة المبيعات وتوفير المثالية حينما تتوافر على منح إعانات الدعم وتذليل الأسواق الخارجية .

٢ — زيادة حجم المبيعات — تعتبر زيادة حجم المبيعات من أهم الأسس لمثالية المشروع الاستثمارى باعتبارها تحقق الهدف الأصيل للمشروع المتعلق بتحقيق أقصى إيرادات وأعلى أرباح ممكنة فضلا عما تتضمنه من دلالة على نجاحه فى الفوز بنصيب كبير من الطلب الكلى :

ويمكن أن تكون هذه الوسيلة أكثر فاعلية من سلفتها حيث أن تحققها كفيل باتاحة أكبر الايرادات حتى ولو يكن سعر بيع الوحدة كبيرا .

وتتسنى زيادة المبيعات بطرق شتى تتفتق عنها كفاءة الادارة وتمثل لبعضها بالتنبؤ السليم للزيادة المرتقبة فى الطلب والاستباق اليها بأسرع من المشروعات الأخرى وبالابتكارات والتجديدات والتحسينات وخلق منافع جديدة للسلع المنتجة بحيث يزيد الطلب عليها وبخلق وتنمية أسباب الكفاية الانتاجية وبزيادة الاعلان وتحسين أساليبه وبالنجاح فى الوصول إلى أسواق جديدة واستخدام منافذ جديدة للتوزيع فضلا عن إستخدام التسهيلات البيعية المختلفة والتوصل إلى خفض السعر بتدنية التكاليف .

٣ — إستخدام السياسات الاخرى الكفيلة بزيادة الايرادات — إلى جانب الوسايتين الأساسيتين السالفى الذكر توجد سياسات أخرى ممكنة الاتباع لزيادة الايرادات . ونسوق على ذلك أمثلة بالحصول على إعانات الدعم الاساسيه التى قد يحتاج اليها المشروع عند نشأته وقبل أن تكتمل له أسباب النضج والمثالية وكذلك الظفر بالتسهيلات الائتمانية واستخدام السياسات المالية المؤدية إلى زيادة الهامش المتاح لاعادة التمويل من حصيلة الايرادات كزيادة الاحتياطيات والمخصصات فضلا عن استخدام سياسات إدارة الإنتاج المثلى .

وإذا كان يمكن أن يظن بهذه الوسائل الايرادية الأخيرة الصورية كونها غير حقيقية إلا أننا — مع تسليمنا بذلك باعتبارها لا تنشىء إيرادات وانما تفتعل أسبابها — نراها ذات صبغة تمويلية معينة حيث تسهم فى الامكانيات التمويلية للمشروع مكملة إيرادته التمويلية ومختلطة بها .

الوجه الثانى — خفض التكاليف :—

واذا كنا نتحدث عن الربح كمعيار واساس المشروع الأستثمارى الامثل فانه يتوجب أن نحدد نوعه وخصائصه . وبيان ذلك أن الربح الذى نعنيه هو الربح المحاسبى على وجه

العموم وهو ينقسم إلى عدة أنواع تتمثل فى الأرباح الدفترية (الوهمية) وأرباح عدم التأكد والأرباح الأحتكارية ثم الأرباح الابتكارية .

أما الأرباح الدفترية فأنها تظهر نتيجة لعدم وجود نظام محاسبي سليم وقد يكون ظهورها ناجماً عن جهل تاره وعن عمد تارة أخرى حينما يجرى التلاعب فى الديون المشكوك فيها أو فى تقويم المخزون السامى أو مخصصات الاستهلاك . ومن ثم فان هذا النوع من الربح لا يصلح معيار للمشروع الاستثمارى الامثل :

وفيما يتعلق بارباح عدم التأكد فقد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، إنها لاتصلح لان تكون معيار للمشروعات المثالية نظر الاستنادها إلى عناصر ووقائع غير يقينية بحيث يبدو مجرد تحقق الظروف الطارئة والقدرية سببا لها دون الادارة الرشيدة والتخطيط الامثل . بيد أننا نرى أن التقدم الاحصائى والتحليل الاقتصادى والتخطيط أصبحوا بحيث يتيحون للمشروعات المثالية التى تعتمـــد على ادارات بحثيه متقدمة أن تتمكن إلى حد كبير من توقع الظروف الطارئة فتتخذ التدابير التى تعنيها على الاستفادة إلى حد من الظروف المواتية مع التوقى من تلك العقبة لخسائر كبيرة .

وننتقل إلى الارباح الاحتكارية فنرى أنها اذا كانت تتحقق نتيجة للتفوق الساحق الذى يحرزه المشروع على غيره من المشروعات من حيث استئثاره باكبر امكانيات مالية وادارية وانتاجية ممكنة ونتيجة لتمكنه من السيطرة على أصحاب خدمات الانتاج لكيما يقبلوا أثمانا ادنى مما يتاح فى ظل المنافسة — اذا كان ذلك كذلك — فاننا نرى أن هذه الارباح تكون دليلا على مثالية المشروع .

ونحن نسارع فنضع تحفظا على هذا الحكم يتحصل فى أن المثالية المذكورة تكون طبيعية فى ظل مجتمع رأس مالى وبعيدا عن الإعتبارات الاجتماعية .

ولقد تتوافر الاحتكارية للمشروع الاستثمارى فى مجتمع اشتراكى أو فى نطاق القطاع العام بمجتمع رأسمالى ونرى أن مثل هذا المشروع لايكون مثالياً مثالية المشروع الاحتكارى الرأس مالى حيث لم تتحقق واقعة التفوق على النظراء .

بيد أن المشروع المنوه عنه يكون مثاليا اذا ما توافرت له مزايا فى الانتاج والتكاليف والتسويق وتحقيق الاهداف العامة على نحو ما اسلفنا تبقى الارباح الابتكارية التى تتحقق نتيجة للجهود الخلاقة المثمرة التى تبذلها الادارة العامة للمشروع بالاضافة إلى ما تسهم به هيئاته البحثية .

واذا كان الحق يقتضينا الحكم بأفضلية الربح الابتكارى على الانواع السابقة الا اننا نرى فى نفس الوقت عدم اغفال الاخيرة عند تقدير مثالية المشروع نظراً لاحتواء كل منها على قدر معين من الكفاءة والامتياز .

ثانيا — الجانب القياسى للنظرية — أظهرنا للقارىء فى الجانب السابق من النظرية على الناحية النظرية والفلسفية للاستثمار الأمثل . وإذا كانت العناصر التى سقناها فى ذلك الجانب هامة وفعالة إلى الحد الذى انتهى إلى إدراك القارىء إلا أنه مما لاريب فيه أن هذه الأهمية والفاعلية لا تتوكد أن إلا بثبوت قابلية تلك العناصر للقياس .

ويتسم الجانب القياسى بأهمية بالغة مرجعها إلى المشاكل العديدة التى تثور فى هذا الصدد .

ووجه ذلك أن الاستثمارات تعقب بصفة عامة آثاراً يصعب علاجها كمياً من وجهة نظر الحسابات الاقتصادية . فالاستثمارات الهادفة إلى إنماء المناطق المتخلفة اقتصادياً يكون من الصعب قياس مختلف آثارها قياساً كمياً بالنظر إلى ما يشتجر فى ذلك السبيل من صعوبات وتعقيدات . كذلك فان الاستثمارات الرامية إلى ترشيد الأمن الصحى تحدمن وقوع الحوادث تولد آثار بالغة الأهمية ولكنها صعبة القياس بالنظر إلى أن حياة الإنسان عسير تقديرها .

وثمة مشكلة أخرى تتوارد إلى الذهن بصدد قياس الاستثمار الأمثل مجالها الأثمان والمعدلات والأجور . ووجه ذلك أن علاجنا العام الشامل والمتناسق لمثالية الاستثمار يقتضينا الاعتماد على وحدة قياس مشتركة فى حين أن النفقات الاستثمارية وتكاليف التشغيل لاتعكس مقادير موحدة وإنما تنتظم مجالا واسعاً من العناصر المتنوعة مما

يستوجب إجراء الحساب بوحدات نقدية . كذلك فإنه فى بعض الحالات تتعين ترجمة نتائج استخدام الاستثمار فى صورة وحدات نقدية (حجم الإنتاج أو الخدمات) . ومن ثم تصبح نتائج حســاب مثالية الاستثمار معتمدة إلى درجة معينة على الأنظمة المعتمدة للأثمان والمعدلات والأجور . وهذه الأنظمة تعكس العلاقات المشتركة والارتباطات التى تتواجد فى الاقتصاد القومى من وجهة نظر الأجل القصير . وهذا يضيف تعقيداً إضافياً فى حساب مثالية الاستثمار يتعلق بصفة عامة بالفترة الاكثر طولا . كذلك فاننا نستطيع بواسطة الأستثمار تغيير الارتباطات الاقتصادية ومن ثم نصوغ بطريق غير مباشر نظاماً للاسعار والمعدلات والأجور يترجم تلك الإرتباطات .

وأخرى لاتقل أهمية وخطورة عن مشـاكل القياس الآنف ذكرها — ألا وهى قياس الآثار غير المباشرة للاستثمار والواجب أخذها فى الحساب للحكم على مدى مثاليته وتقتضينا أهمية هذه المشكلة لصميم موضوع البحث التوسع فى شرحها .

والمقصود بأثر الاستثمار بالمعنى الواسع الهدف الممكن تحقيقه بإقامة الاستثمار بحيث يتضمن جماع الآثار الاقتصادية والاجتماعية وغيرها المتولدة عن الاستثمار .

وتعتبر المشكلة أقل خطرا فى المجتمعات الرأسماليـه حيث يعتبر الربح المتوقع جملة الأثر للاستثمار المراد تقديره .

ويختلف الشأن فى المجتمع الاشتراكى حيث لايكون الربح الغرض الأساسى للاستثمار لاولا للعملية الاستثمارية فى جملتها . ذلك أن هدف هذه العملية فى المجتمع المنوه عنه يتمثل فى زيادة جملة القيم الاستخدامية المتاحة لخدمته . وتنهض المشروعات المثلى بالوفاء بذلك الهدف مباشرة بزيادة كمية السلع المادية للمنافع المهيأة للمجتمع فى إطار البرنامج العام وغير مباشرة بزيادة الناتج التصديرى المساعد بالتالى على زيادة النقد الاجنبى لاستيراد سلع المنافع الأخرى أو بتوفير العمل الحى أو « المختزن » والضرورى لموازنة التـــوظف والموارد المادية بزيادة الانتاج .

ويمكن أن نميز فى هذا الصدد بين مفهومين مختلفين — أولهما : الغرض العـام

الواجب الحصول عليه باستخدام جميع الاستثمارات فى المجتمع الاشتراكى مما ينتظم أكبر زيادة ممكنة فى قيم الاستخدام اللازمة المجتمع .

أما المفهوم الثانى فيتمثل فى الغرض المباشر المتعلق بضمان قدر محدد من السلع المعينه أو نتائج الاستخدام الأخرى وعلى قدر معين من أرباح النقد الأجنبى وتوفير نسبة معقولة من العمل الحى أو المختزن . وتثور المشكلة فى المجتمع الاشتراكى حول الوسيلة التى يمكن بها التوفيق بين المفهومين الآنفى الذكر .

ويتوجب من وجهة نظر قياس مثالية الاستثمار أو نحدد بطريقة لا لبس فيها النتائج المستخدم من أجلها الحساب . وآية ذلك أنه بالنظر إلى الغرض العام الضرورى تحقيقه من الاستثمار المثالى يتوجب أن يؤخذ أساساً فى الحساب نتيجة الاستخدام الممكنة التحقق بسببه (أى حجم الانتاج والخدمات) وأما أثر النقد الاجنبى .

وتتحقق نتائج الوفر السابق الإلماع اليها من الناحية الاخرى بتغيير تكاليف التشغيل المتعلقة باستثمار يتيح نتيجة استخدام معينة (كنتيجة النقد الاجنبى) مما يتوجب دراسته مع نتيجة الاستخدام اللهم إلا إذا تمثلت فى صورة وفورات فى المواد فانه يتسنى علاج الاثر مباشرة كنتيجة استخدام نظراً لان توفير مواد معينة يمكن اعتباره نظير الزيادة إنتاجها وبالتالى مناظر النتيجة الاستخدام .

وتجدر الاشارة إلى أنه لايصح تحديد نتيجة الاستخدام بطاقة الإنتاج الاسمية للمشروع بالنظر إلى أن الاستثمار المقام قد يسمح بإنتاج منتجات، فضلا عن أنه فى بعض الحالات الاخرى قد لاتكون الطاقة الانتاجية أو الخدمية مستغلة استغلالا كاملا كما لو تحقق مثلا إرتفاع تدريجى فى الطلب . ومن ثم فانه يتوجب عندحساب الاثر أن نأخذ فى الاعتبار جميع الظروف الفعلية بحيث ننظر إلى حجم نتائج الاستخدام موضوع الحساب باعتبارها الحجم المتحقق فعلا وليس ذلك المنسوب إلى الطاقة الانتاجية المقامة . ويعزى هذا النظر إلى أن الذى يهم بالنسبة إلى المجتمع ككل هو الاشباع الفعلى للاحتياجات وليس ذلك الذى يمكن أن يتحقق نظرياً دون أن يحدث عملا بسبب أو لآخر .

ويجب بقدر الإمكان تصوير نتيجة الاستخدام للاستثمار بوحدات مادية الأمر الذى يعزى إلى إمكان مقارنتها فى متغيرات استثمارية مختلفة بحيث يمكن اختيار أفضل متغير من بين تلك المتغيرات للمعطية نفس نتيجة الاستخدام .

ويشترط لاجراء المقارنة أن تتوافر الوحدة بين النتائج المتوفرة . وتنسحب هـذه الوحدة على حجم وتنوع النائج فضلا عن مكانه وتوقيته . غير أنه من النادر تواجد هذه الأمور مما يثير مشكلة إخضاعها إلى دالة مشتركة .

وإذا ما افترضنا أن النتائج ممكنة المقارنة حتى حينما لا يتوافر الا مجرد تشابهها فان مجال مقارنة المتغيرات الاستثمارية يصبح يسيرة .

ويتسنى على هذا النحو مقارنة مختلف المتغيرات لمشروع استثمارى معين وكذلك مختلف الانواع الاستثمارية فى فرع معين توصلا إلى اختيار المشروع الامثل .

ولننظر مـع القارىء فى كيفية مقارنة مختلف المتغيرات لمشروع معين نريد تقدير مدى مثاليته . وإذا كانت احتمالات تناظر النتائج كبيرة فى هـذه الحـالة إلا أنه لايزال يوجد هناك اختلافات كبيرة فى حجم ونوع المنتجات وفى مـدى التعاون والائتلاف وأنواع وأحجام المنتجات الثانوية وغيرها .

ويتسنى بمقارنة متغيرين ذوى حجمين انتاجين مختلفين أن نضيف النـاتج الأصغر لاحدهما بملاءمته لابعاد الانتاج فى المتغير الآخر كما يمكن فى نفس الوقت اضافة التكاليف . ونستطيع اتباع نفس النهج فى حالة اختلافات الناتج للمنتجات الثانويه .

ويكون من المفيد بالاضافة إلى حساب نتيجة الاستخدام بوحدات مادية أن تحسب قيمتها آخذين فى الاعتبار أثر الأثمان السارية مما يساعـد على مقارنة النتائج مباشرة بمبالغ الانفاق الاستثمارى وتكاليف التشغيل .

وإذا كان النظام السعرى لا يؤدى إلى تشويه تكاليف العمل المتضمنة فى انتاج مختلف

المنتجات فانه يجتمع التشابه من حيث قيمة الناتج وجملة النفقات الاستثمارية وتكاليف التشغيل المتضمنة فى صنع المنتج .

ويتوجب عند حساب نتيجة الاستخدام فى صورة قيمية أن نعتمد على التدابير الكفيلة بجعلها تظهر على أفضل نحو تناسبي وقابل للمقارنة. وآية ذلك أنه فى حالة الانتاج للتصدير أو لاحلال الواردات يتوجب بغض النظر عن حجم الصادرات أو مقابل الواردات أن نأخذ فى الحساب قيمة النقد الأجنبي المكتسب الأمر الذى يساعد على المقارنة المتبادلة لمختلف أنواع المنتجات التصديرية أو المحلة للواردات .

كذلك فانه بالنسبة إلى الانتاج المتعدد المنتجات يقتضى الأمر أن نأخذ الظروف فى حسابنا معتمدين عليها لاختيار المقياس المناسب للقيمة .

ويمكن القول بصفة عامة أن المقياس الأنسب يتمثل فى أثمان البيع التى تعكس تكاليف الأنتاج ونتيجة الاستخدام على السواء لسلعة معينة .

وعندما تنشأ الاختلافات بين قيم المنتجات أساسا عن الفروق فى قيم استخدام المواد الأولية فإن أنسب مقياس لنتيجة الاستخدام لا يتمثل فى أثمان البيع ولكن فى القيمة الجديدة المنتجة أو بتعبير آخر فى صافى الناتج (أى الأثمان ناقصا تكاليف المواد المستخدمة) .

أما فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية فانه فضلا عن التكاليف تكون أسعار التجزئة تعتبر فى أغلب الأحول المقياس المناسب لاسيما عندما تكون أثمانا توازنية لسلع احلالية .

ويختلف الشأن عندما تختلف أثمان البيع بدرجة كبيرة عن تكاليف الانتاج نتيجة لفرض ضريبة تداول مرتفعة فيصبح المقياس الاوفق للقيمة هو سعر المصنع (أسعار البيع ناقصا الضريبة على التداول) .

ونستطيع عند تصميمنا لبرنامج استثمارى لفرع معين أن نقارن فى المرتبة الأولى أثار الاستثمارات فى المشروعات الجديدة والمتوسعة والمتحضرة .

وإذا كانت مقارنة التغيرات المتعددة لمشروع معين تستوجب تناسب أو على الأقل عدم شده اختلاف احجام الانتاج فان الأمر يختلف حال مقارنة مشروعات مختلفة فى فرع انتاجى واحد بحيث يمكن مقارنه المشروعات الصغيرة والكبيرة .

ويمكن على سبيل المثال النظر فى أمر التوصل إلى نفس الانتاج بواسطة تحضير عدد كبير من المشروعات القائمه أو باقامة مشروع واحد جديد وكبير .

وتساعد مقارنه نتائج النفقات الاستثمارية وتكاليف التشغيل فى مختلف المشروعات على الوقوف على التقسيم الأفضل للمهام داخل اطار البرنامج الاستثمارى العام وذلك لصالح فرع انتاجى معين .

وثمة مشكله أخرى تثور بشأن تقدير حجم الاستثمار الأمثل .

ويمكن أن نتعرض إلى هذه المشكلة على مستوى الوحدة الاقتصادية الصغيرة ثم على مستوى الاقتصاد القومى كله .

وإذا كانت مشكلة البحث عن الحجم الأمثل للمشروع قد حظت باهتمام كبير فى الأدب الاقتصادى منذ مارشال إلا اننا نرى أن نعالجها من ناحية أخرى مقارنة بين المجتمعات الرأس مالية والاشتراكية مع التركيز على هذه الأخيرة لاهميتها لاغاب الدول المعنية فى هذا المؤلف .

ويلاحظ أولا أن امكانيات اقامة مشروعات مستوفية لاعتبارات المثالية تكون أوفر بصفة عامة فى البلاد الاشتراكية عنها فى الرأس مالية . ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الدول الإشتراكية تمتلك بين يديها الموارد المالية والمادية الاساسية المخصصة للاستثمارات بحيث أنه عندما تحدد حجم الانفاق الاستثمارى تستطيع أن تتحكم وفقا للخطة الاقتصادية فى حجم المشروع . ويختلف الأمر بالنسبة الى الدول الرأس مالية حيث يؤدى انتشار رأس المال وتوزيعه على مختلف المشروعات الى تقييد حرية المستثمر فى بناء المشروعات التى تتوافق مع مواصفات مثالية الحجم . ومن ثم فان حجم رأس المال يعتبر عاملا حاسما فى تقييد حجم المشروعات .

كذلك فانه يلاحظ أنه فى البلاد الاشتراكية تكون تكاليف الانتاج نقطة البداية والأساس المحدد للحجم الامثل للمشروعات على حين أن ذلك الاخير يتحدد فى البلاد الرأس مالية على أساس الارباح المقدرة . وإذا كان حجم الأرباح يعتبر دالة للتكاليف فانه فى نفس الوقت وظيفة للاسعار التى تباع بها السلع المزمع انتاجها فى مشروع جديد.

ومن ثم فانه يمكن أن تتمثل بين أيدينا مشكلة أولية تتحصل فى أن أية محاولة للبلوغ بتكاليف الانتاج الى الحد الأدنى تملى الاتجاه الى تشييد المشروعات الكبيرة الحجم على حين أنه من الناحية الأخرى يفضى ضيق حجم السوق فضلا عن المخاطرة ومايوا كبها من الخوف من انخفاض الاسعار إلى الاعتصام بالحذر عند اختيار حجم المشروع وبالتالى مقدار الناتج .

ونخلص من ذاك الى نتيجة مبدئية تتحصل فى أنه عند محاولة تحديد حجم المشروع فى إقتصاد اشتراكى يتوجب تقدير التكاليف عموما والعاكسه لتكلفة العمل . وهذا لايعنى عدم أخذ الامكانيات البيعية فى الحساب عند تقدير الحجم الامثل للمشروع من وجهتى النظر التكنولوجية والاقتصادية . وإذا كانت الحاجات الاجتماعية مقدرة تقديرا سليما فى الخطة الاقتصادية فانه يتحقق ثمة حجم أمثل للمشروع محدد فقط بنفقات العمل الاجتماعى المترجم فى تكاليف الإنتاج .

وتطيب لنا الاشارة بهذه المناسبة الى الحقيقة المتحصله فى أن الحجم الامثل للمشروع فى البلاد الرأس مالية يتحدد بواسطة الربح الأمر الذى تجعل مثل ذلك الحساب مضللا .

ويبدو أن كينز كان مستريبا فى امكانية الحساب المذكور الامر الذى يعزى الى ما أبداه من مخاوف بالنسبة إلى غموض المستقبل وامتلائه بالمفاجآت بحيث يصعب هتك استاره فضلا عما أفصح عنه من شح الأسس والبيانات الممكن الأعتماد عليها فى اجراء التنبؤات الخاصة بالغلات المتوقعة نظراً لأن المعلومات المتعلقة بالعوامل التى تحكم سلسلة الانتاجيات لاستثمار ما ضئيلة ويمكن إغفالها الى غيرذلك مما لنا عود اليه سريع .

ثمة ملاحظة عامة جديرة بالاهتمام قبل الخوض فى تفاصيل موضوع الحجم الأمثل

للمشروع تتحصل فى ذلك الاتجاه العام السائد للصناعة نحو إستخدام وحدات متزايدة الحجم تمشياً مع مقررات التقدم التكنولوجى فى العقود القليله الحالية .

ويطول بنا الحديث لو حاولنا حصر المزايا الناجمه عن الوحدات الأكبر من الماكينات والتجهيزات . حسبنا الإشارة إلى أن تكاليف التشييد تكون أقل تناسبية مع الانتاج الممكن للوحدات رهن التقويم . فالتجهيز الواحد يتكلف فى العادة أقل من إثنين ذوى طاقة كلية مكافئة لامكانية انتاج الأول . وتفسير ذلك أن إقامة تجهيزات كبيرة الحجم يتطلب مواد أقل كثيراً مما يلزم لعدد اكبر من التجهيزات الصغيرة ذات الامكانية الإنتاجية الكلية المشابهة . ومن المعلوم أن الأوعية المختلفة الانواع تعتبر الأساس لكثير من التجهيزات الصناعية لا سيما فى الصناعات التعدينية (مثال أفران الصهر بالهواء الحار المضغوط) وفى الصناعة الكيميائية (كمختلف أنواع الأجهزة) وفى صناعات القوى (كغلايات البخار) . وإذا ماتضاعفت جميع أبعادالوعاء فان حجمه يزيد ثمانى أمثال بينما لايزيد مسطح جدرانه الا أربع أمثال فقط - زد على ذلك أنه لاحاجة الى زيادة سمك جدران الوعاء المزاد وحجمه بصورة تناسبية مع زيادة الحجم .

كذلك فانه من مزايا الوحدات الكبيرة الحجم أن النفقات على الاستثمارات الاضافية كالمبانى والتجهيزات الاضافية تدنى بالنسبة إلى النفقات المناظرة على الوحدات الأصغر .

وثمة ميزة أخرى للوحدات الكبيره الحجم تتمثل فيما تتيحه من فرص أفضل لمختلف أشكال التحسينات التكنولوجية اللازمة لمصلحة العمل . وآية ذلك أولا أن درجة الميكنة والآلية للوحدات الكبيره تكون أعلى كثيراً منها فى الوحدات الصغيرة حيث لا تكون التحسينات التكنولوجية مربحة فى العادة . هذا فضلا عن أن استخدام المواد ذات المستويات الرفيعة الباهظة تكون مفيده فقط فى تشييد الوحدات الكبيره الحجم بحيث يمكن أن تعزز العمليات التكنولوجية بالمؤشرات المتعلقة بالحرارة والضغط وماشاكلهم ومن المعلوم أن هذه المؤشرات تعتبر ركيزة أساسية للتقدم التكنولوجى فى كثير من الميادين .

ومن الجدير بالذكر فى هذه المناسبة أن تحليل صناعة الصلب فى الولايات المتحدة الامريكية يكشف عن حقيقة هامة مؤداها أن الزيادة فى حجم وحدات الانتاج اقترنت بتحسن التكنولوجيا والمؤشرات الاقتصادية فى هـــذه الصناعـة . ولاشك أن ذلك التحسن يعتبر عاملا حاسما فى تقرير مثالية المشروعات الاستثمارية . وآية ذلك أنه عندما تزيد طاقه الفرن الكهربائى يقـل استهلاك الكهرباء وتزيد انتاجيـــة الوحـدة من مساحـة السطح .

وتوضح لنا الاحصائية التالية كيف أن زيادة قوى الطوربين فى الصناعة الامريكية تؤدى الى الخفض الموضح فى استهلاك الوقود وفى خفض تكاليف المبانى :

قوة جهاز الطوربين	استهلاك الحرارة (عن كل وحدة)		تكاليف بناء مشروع القوى (عن كل وحـدة)	
مـ و	كيلووات	٪		٪
١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠	١٨٥	١٠٠
٢٠٠	٢٣٠٠	٩٢	١٥٠	٨١
٢٥٠	٢١١٠	٨٥	١٥٠	٨١

ونخلص مما تقدم الى أن المشروعات الكبيرة الحجم تفضل الصغيرة بل وتعتبر مثالية من هذه الناحية . بيد أنه تتوجب الاشارة إلى أن هـذه الحقيقـة تستمر دون شك ما عكست الاتجاه العام فى التقدم التكنولوحى مما لا يجعلها تصلح مبدأ عاما مطلقا .

ومن ثم فانه يتوجب إجراء مفاضلة بين المشروعات للتوصل إلى أمثلها من هـــذه الناحيـــة .

ونسوق على ذلك مثالا مبسطا يتحصل فى أنه لكيما نحصل عـلى كميـــة معينـة من المنتجات وكنا نفاضل بين تجهيزات : ١ و ٢ و ٣ بطاقات انتاجية متتابعة $أ_١$ و$ب_٢$ و$جـ_٣$ حيث $أ_١ < ب_٢ < جـ_٣$. ولنفرض أيضا على سبيل التبسيط أن الاختيار يتحصل

بين وحدتين ١ و٢ على التوالى . ولكيما نحصل على نفس الناتج فانه يلزم لكل وحدة ذات طاقة انتاجية ب٢ أن تحقق م وحدات بطاقة انتاجية أ ١ .

ولنفرض أن النفقات الاستثمارية اللازمة هى ن ١ ، ن ٢ فانه للتوصل الى نفس الناتج باستخدام وحدات صغيرة تكون التكاليف م ن ١ .

هذا وينبغى ملاحظة العلاقة القائمة بين حجم وحدة الانتاج وبين الاستثمارات الاضافية للمساعدة . وآية ذلك أن الوحدات الاكبر تحتاج فى العادة إلى أرضية أقل لصالات الانتاج ولتجهيزات اضافية أقل . بيد أنه لايجوز أخذ هذه القاعده دائماً على اطلاقها حيث أنه قد يحدث فى بعض الاحيان أن تجعل متطلبات محدده لتكنولوجيا معينة ا كثر ميزة من هذه الناحية .

كذلك فان الانفاق الاستثمارى ن١،ن٢ يغطى العمل فضلا عن الفائدة على الوسائل المتجمدة خلال فترة التشييد . وغنى عن البيان أن فترة تشييد وحدة انتاجية أصغر تكون عادة أقصر منها لاخرى ا كبر بحيث يمكن بفضل ذلك أن يبتدىء تشغيل الأولى فى وقت ا كثر تبكيراً .

ومن ثم فانه ينبغى أن ناخذ فى حسابنا للاستثمار الامثل هذه الحقيقة الخاصة بأن الوحدات الانتاجية الاصغر تبدأ انتاجها قبل الأكبر . والطريقة التى ناخذ بها هذه الحقيقة فى الحساب تتمثل فى صورة الفائدة على الموارد الاستثمارية التى لم توضع بعد موضع الاستغلال .

وبالنظر إلى أهمية هذه النقطة فاننا نرى الاشاره إلى كيفية الاختيار بين متغيرين يتضمنان فترتى تشييد مختلفتين .

ويمكن الاعتماد فى هذا الصدد على مقياسين اقتصاديين هامين .

ويتحصل المقياس الاول فى تأثير اختزال فترة التشييد على الدخل القومى . ويرى مستسلافسكى محاولة استخراج النسبة بين الموارد المجمعة المحررة بواسطة متغيرمعين وبين

الزيادة فى الدخل القومى . وينصرف القياس الحقيقى فى هذه الحالة الى مدى تأثير الدخل القومى بالزيادة فى الانتاجية الاجتماعية للعمل المرتبطة بالاستثمارات المتاحة باختزال فترة التشييد .

أما المقياس الاقتصادى الثانى فيذهب إلى إن اختزال فترة التشييد قد يؤدى إلى تكاليف إضافية أو إلى الحط من كفاءة الاستثمارات .

وفى حالة ترتب تكاليف إضافية بسبب اختزال فترة التشييد فان البحث ينصرف إلى الكشف عن الميزة الاقتصادية الحقيقية المستفادة من الاختزال . وتتمثل هذه الميزة فى انه يمكن بدء العمل مبكراً بسبب فترة التشييد الاقصر وأنه يتسنى التصرف فى الموارد التى كان يحتمل أن تتجمد فى عملية التشييد .

وإذ كان التغير لا يؤدى إلى تكاليف إضافية ولكن إلى حط من كفاءة الا ستثمار ومثاليته فان الاختيار بين متغيرين يؤدى أولها إلى فترة تشييد أطول والثانى إلى فترة أقصر يتحدد من جهة بالوفر فى العمل على مستوى الاقتصاد كله والناجم عن استخدام الموارد المحررة مؤقتا من استخدام ناشىء عن المتغير الثانى وبقصور الكفاية الناشىء عن استخدام ذلك المتغير .

ويثير موضوع الاختيار بين فترتى التشييد الاطول والاقصر وما يعقبه من مرور الوقت على انتاجية العمل المسألة التى ناقشها الكتاب السوفيت وأسموها «تأثير عامل الوقت». وهذه المسألة قريبة من تلك التى تشتجر عند اختلاف فترة التشييد مما نحن بصدد علاجه .

ويمكن أن نصور هذه المشكلة فى الاختيار بين متغيرين يعقبان نفس الناتج أو الخدمة أولها ينطبق على الكفاية الانتاجية المحتاج اليها فى الوقت الراهن بينما ينطوى الثانى على كفاية انتاجية أعلى مما هو متطلب وذلك بفرض أن انفاق العمل المطلوب فى المتغير الثانى يقل عن إجمالى ما يبذل من عمل لو ابتدأنا بتطبيق المتغير الأول ثم زيدت الكفاية

الانتاجية بوضع استثمارات إضافية بعد عدة سنوات وأيضا على فرض امكان التنبؤ بأنه خلال فترة محدودة سوف يحتاج الى الكفاية الاضافية من المتغير الثانى .

ونمثل لذلك بالاختيار بين تشييد مؤسستين كهربائيتين : الأولى يتكلف تشييدها ٥٠ مليونا من الجنيهات ثم بعد خمس سنوات مؤسسة أخرى بنفس الطاقة تتكلف ٤٠ مليونا وكلتا هما تولد تيارا كهربائيا تكلفة الوحدة فيه ١٠٠ وبين تشييد مؤسسة واحدة طاقتها ضعف الاولى تتكلف ٨٠ مليونا وتعطى تيارا كهربائيا تكلفة الوحدة فيه ٩٠ .

ويكون الحل فى هذه الحالة ان الوفر فى العمل المتحقق بواسطة الاستثمارات التى كان يمكن اقامتها بالثلاثين مليونا والمتروكة متاحة خمس سنوات تطرح منها الخسارة التى تتحقق بسبب انتاج الكهرباء بتكلفة اعلى وذلك بضرب الفرق بين تكلفة الوحدة (٩٠ — ٨٠) فى عدد الوحدات المنتجة إبان قيام المؤسستين فاذا اسفر هذا الطرح عن زيادة الوفر فى العمل المتحقق بالتغيير الاول عن الفرق بين التكلفتين للتشييد فان المتغير الاول يكون هو الامثل .

ويجدر بنا أن نشير سريعا فى هذا الصدد إلى موضوع سيولة عوامل الانتاج لما تشكله من أهمية لاختيار المشروعات الاستثماريه المثلى .

ووجه ذلك أنه اذا ما زادت هذه السيولة امكن أن يستبدل بالآلات والتجهيزات القائمة غيرها الامر الذى يساعد على التعجيل بمعدل التقدم التكنولوجى دون ما الحاق ضرر بالاقتصاد القومى .

هذا فضلا عن أن سيولة عوامل الإنتاج تسهم فى تصحيح الاستخدام غير المثالى وتعاون على تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية حيث أن وجود واستخدام متغيرات انتاجية معينة فى فرع إنتاجى دون أن تحقق أقصى إنتاجية للعمل وأكبر ميزة اقتصادية يعنى حرمان قطاعات أخرى من تلك الموارد الاستثمارية فضلا عن أنه يتضمن تجميدها من وجهة نظر تقدم التكتيك والانتاجية أو بسبب عدم كفايتها لاشباع الحاجات الاقتصادية .

والمشكلة القياسية التي نريد مناقشتها بعد ذلك هي متغير التقدم التكنيكي واختيار بين طرق الحساب الخاصة به .

ونفضل في هذا الصدد أن نجرى تحليلنا على عملية استثمارية وحيدة بحيث يمكن التركيز على طرق القياس . ويهدف هذا التحليل في نهاية المطاف الى استنباط الاثر المحتمل على معدل التقدم التكنيكي للمفاضلة بين مختلف طرق حساب العائد الأمر الذى يدعو الى أن نتخذ خطوتين جديدتين أولاهما أننا سنواجه بعكس ماتقدم رغبة المنظم في إجراء تجديدات لتجهيزاته الثابتة . ولسوف نقتصر على التجديد البحت البسيط لآلة جديدة من نوع مماثل محاولين استقصاء ذلك التعديل على شروط مثالية الاستثمار .

أما الخطوة الثانية فتنصرف إلى محاولة بحث التغييرات التي يمكن أن تحدث اذا ما اقترن التجديد بتقدم تكنيكي أكثر فاعلية وانتاجية .

فاذا كان المنظم يرغب في استثمار رأس ماله خلال فترة طويلة وتجديد تجهيزاته بمجرد أن تصبح غير مجدية إقتصاديا فاننا يمكن أن نميز من الناحية النظرية بين حالتين ممكنتين — الأولى أن يقصد منفذ الاستثمار تجديد تجهيزاته عدد مرات نهائي . والثانية أن يكون عدد مرات التجديد غير نهائي آ لة وحيدة وآله توضع موضع الاحلال .

ويمكن القول بأن فترة الاستغلال الضرورية للحصول على ربح تكون مختلفة مع تطبيق معيار مماثل تبعاً لما اذا كنا نقدر سلسة نهائية أو غير نهائية للاستثمارات ولاتتغير الفتره المثلى للاستغلال في حالة سلسلة نهائية للاستثمار تبعا لطول هذه السلسلة فقط ولكنها تختلف أيضا في سلسلة ذات طول معين وفقا لترتيب العنصر المعبر في السلسلة . والتكاليف الواجب أخذها في الاعتبار عند دراسة مادة واجب احلالها في نهاية فترة الاستغلال تتضمن مصروفات الاستغلال بالاضافة إلى تكلفه الاستخدام محددة تحديداً تاما . واذا مددنا بوحدة زمنية فترة استغلال السلع الرأس مالية المقدر أن يستبدل بها سلعة أخرى فانه يجب أن تؤخر بوحدة زمنية ظهور الأرباح الاجمالية الممكن تحقيقها بواسطة الآلة المقدر احلالها . واذا ما أجرينا حسابنا مدخلين فيه عنصر الزمن باستقطاع خصم على

الأرباح المستقلة فان التأخير المذكور يمثل تكلفة للاستخدام ناجمة عن إمتداد خدمة العنصر الأول الرأس مالى .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه فى سلسلة محدودة ممطاه تطاول فترة الاستغلال كلما انتقلنا من آ لة الى مايليها حتى نصل الى مدة الآلة غير المحدودة عند نهاية السلسله . ويلاحظ أن طول السلسلة أو فترة الاستثمار لا تعتبر متغيرة حال ماتأخذ قيمة غير نهائية . ويختفى أثر ترتيب الآلة على فترة استغلالها عند ماتمتد سلسلة الاستثمار الى مالانهاية .

والمشكلة التالية تتمثل فى قياس الربحية القصوى للمشروع الامثل . ونرى أن نشير بادىء ذى بدء الى أن جمله الربح الممكن تحقيقها عند سانحة الاستثمار تعتمد على عديد من العوامل . ومن الاوفق أن تجرى فى هذا الصدد دراسة مفصله للمراحل المتابعة للعملية الاستثمارية وما يدخل فى التنفيذ من عناصر مختلفة .

ولنفرض أن س هى التكلفة الأولية للاستثمار متضمنة ثمن شراء ونقل التجهيزات ومصروفات التشييدات الأولية . ومن المعلوم أنه عند بداية التشغيل يقتضى الأمر استغلال مختلف عوامل الانتاج اللازمة وخدمات العمل فى المواد الأولية والطاقة الضرورية .

ولنفرض أن ك هى مقدار عوامل الانتاج المستغله خلال كل وحدة زمنية ت وطوال العمر الكلى المقدر للاحتفاظ بفاعلية التجهيزات الثابتة . وإذا كانت ت هى وحدة الزمن الاساسية فانها تتبع بوحدات أخرى ت ١ ت ٢ ت م . كذلك فانه اذا كانت أ هى المدة الكلية لاستغلال التجهيزات فانها تكون مشتمله على عدد متغير من الوحدات الزمنية المؤلفة لمدة الاستغلال .

ومن ثم فان

أ ١ = أ ر ت ٢ = ٢ . . . . ت م = م

ولنفرض أيضاً أن ل رمز لا ثمان عوامل الانتاج وأن وترمز الى مصروفات

الاستغلال لوحـدة الزمن وانها تتطابق مع التـكاليف المتغيرة باستثناء التصحيحات التالى ذكرها . وهى كذلك تعتبر دالة لمقادير العوامل المستغله ولاثمانها وللزمن المنقضى .

أى أن :

و ت = د (ك ١ ، ل ١ ، ت)

وغنى عن البيان أن المنظم يبيع ما يحصل عليه من انتاج ناجم عن استغلاله للالات فى كل وحدة زمنية .

وإذا كانت ك هى كمية الانتاج المباع فى وحـدة زمنية و ل هى ثمن بيعـه فى السوق و ر هى المقبوضات التى يحصل عليها المنظم عن وحدة زمنيـة فانها تمثـل دالات للمقادير المنتجة ولثمن البيع وللزمن المنقضى والذى يمكن أن يؤثر على حجم الانتاج والثمن .

أى أن ر ت = د (ل . ك . ت)

وإذا ما شاء المنظم أن يحدد التجهيزات المستهلـكة خلال العملية الانتاجيـة أو التى صارت نمطا قديما بعد مدة من الاستخدام فانه يعمد إلى تقدير مبلغ الاساله فىالسوق .

وعلى فرض أن ز هى القيمة المتبقية للتجهيزات عند عرضها للبيع فان مقدارها يتوقف على حالة الآلة المرتبطة بطول وبدرجة (حجم الانتاج ك بوحدة الزمن) وباستخدامها .

أى أن ز = د (ك ، ت)

والمنظم حينما يقصد إلى حساب ربحه ينظر إلى نهاية العمليه وذلك لاجل تحديد عمر استغلال مادة لم يقمها بعد أو إذا ما كان يحاول التعرف خلال العمليـة الانتاجيـة على فرض إحلال، تجهيزات مازالت مستخدمة فانه لـكيما تكون جميع عناصر الحساب قابـلة للمقارنة فيما بينها يتوجب حساب القيمة الحالية لجميع الإيرادات والمصروفات المستقبله . ويمكن التوصل إلى ذلك بطريقة الخصم وأسعار مختلفة تبعاً لطريقة المتبقي .

هذا مع ملاحظة أننا لم نشر بعد إلى جميع المتغيرات والعلاقات الممكنة . فمثلا اذا كان المشروع يشترى عوامل انتاجية من سوق حيث الطلب غير تنافسى تماما أو كانت تبيـــع

منتجاته فى سوق تشغيل فيه مركز احتكارى نسبى فانه يجب تحديد العلاقات الوضعية التى تتوالد على التوالى ل ك . وبالمثل اذا كان المشروع يقترض رأس المال الذى تتطلبه العملية الانتاجية أو كانت التكلفة الفعلية لرأس المال التى يمكنها الحصول عليها — سعر الفائدة السوقى — يعتمد على المبلغ المقترض فانه يجب إقامة رابطة بين التكلفة الأولية للاستثمار وبين سعر الرسملة المستخدم فى الحساب .

ونصل الآن إلى الصورة العامة لتعظيم الربح فنشير الى أن هناك فكرتين هامتين فى هذا الصدد — أولاهما :

(١) المبلغ الكلى للارباح الصافية .

(٢) السعر الداخلى للعائد .

ونحاول ترجمة الفكرتين المنوه عنهما فى صورة علاقات وظيفية :

أولا — المبلغ الكلى للارباح الصافية = يمكن أن توضح الميزة المرتقبة من الاستثمار فى الصياغة التالية وذلك فى حالة عملية متضمنة لسلع معمرة .

ر = ع ف ت — ل صفر

حيث أن د ترمز إلى المبلغ الاجمالى للارباح الصافية وأن ع ف ت ترمز إلى مبلغ الأرباح الإجمالية بوحدات الزمن خلال مدة الاستثمار مخصومة عند أول عملية بواسطة السعر ف الذى يمثل سعر الفائدة للسوق وتكون ل صفر هى التكلفة الأولية للاستثمار .

ومن ثم تصبح الصياغة الأخيره كما يلى :

ر ؟ أصغر [د (ك ، ل ، ت) — و (ك ا ، ل ا ، ت ا)]
+ ز (أ) و — ف ت — ل صفر ؟

هذا وتجدر الاشارة الى أن حساب ربحية الاستثمارات العينية تتعرض إلى نوعين

من التعقيدات — أولهما عملى ينصرف إلى مايتضمنه من فترة زمنية طـويله نسبياً الأمر الذى يستوجب أن نأخذ فى الحساب البعد الزمنى للعناصر المدروسه . ولا يمكن إضافة أو مقارنه الايرادات والتكاليف الناجمة خلال تلك المدة الا إذا ردت إلى لحظة زمنية محددة مثل الزمن الذى وضع فيه الاستثمار موضع التشغيل .

أما النوع الثانى فيرجع إلى أنه إذا كانت تكاليف العوامل المتغيرة للانتاج قابله للتجزئه بطبيعتها بحيث أن كلا منها يمكن أن تباشر بوحدة من الزمن خلال حياة الاستثمار مـع عدم وجود تـكلفة عوامل ثابته للتجهيزات وغيرها فان قيمتها السوقية ينخفض بطريقة غير منتظامة كما أن انتاجيتها لاتسير سيرا موحدا بحيث لايمكن حساب جزء محـدد من تكلفتها بوحدة من الوقت أو نسبة الى ناتج خاص .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد ما يذهب اليه ف ولوتزمن أن النظريات التقليدية والمارشالية عن تحديد الثمن وحجم الإنتاج لاتأخذ هذه الصعوبات فى حسابها . غير أن هذا التحليـل التقليدى ينطبق على مشكلة تعظيم الربح فى الاجـل الطويل والذى يكون من الطول بحيث يسمح بامكان طلب وإقامة تجهيزات ثابته جديدة .

ولقد ذهب F. and V. Lurg G. A. D Prein reiche الى إبتـداع طريقة لحساب الربح تتجنب مثالب التحليل التقليدى وتتحصل هذه الطريقة فى تقدير جملة الارباح الصافية المستحقة للاستثمار . ويتمثل هذا الحساب فى أن جـملة الارباح الصافية للاستثمار تنتج عن مقارنة للقيمة الحالية للارباح الاجمالية المتحققة فى نشاط ناجم عن التجهيزات وتكاليفهـا الاولية . ويستلزم التوصل إلى الفرق بـين هذين المبلغين اجراء سلسلة من التقديرات لـكل من وحدات الزمن المكونة لطول الاستغلال بحيث تحسب الايرادات والتكاليف الحـدية بالنسبة الى الزمن وعلى النحـو الذى يمكن التنبؤ به . ويلاحظ أن الربح الاجـمالى الحـاصل بمقـارنة هاتين القيمتين يكون معـادلا لمفهوم شبـه الريـع عند مارشال .

وثمة طريقة أخرى لقياس الربح تتمثل فى السعر الداخلى للعائد . وهو يتطابق مـع

سعر الربح الإجمالى بالنسبة إلى رأس المال موضع البحث . والسعر الداخلى للعائد يمكن أن يكون سعرا متوسطا او حديا . والأول هو سعر الرسمله الذى اذا ماطبق على مبالغ الربح الإجمالى يعطى قيمته الحالية مساوية للتكلفة الأولية للاستثمار . أما الثانى فيتمثل فى سعر الرسمله الذى تكون قيمته ممثله ربحا اجماليا يمكن حسابه بوحدة إضافية لرأس المال المستثمر يساوى تكلفة هذه الوحدة .

ولقد أورد شنيدر طريقة خاصة تعرف بطريقة « القيمة فى السوق » .

ويرى شنيدران طريقته تؤثر على المظهر الرسمى لتجميع الأرباح الصافيه ولكنها ترجع إلى حساب الأسعار الداخلية للعائد .

وهو يميز بين طائفتين من وسائل حساب العائد على هذا النحو :

الطائفة الأولى هى قيمة رأس المال التى نراها معادلة لجملة الارباح الصافية والطائفة الثانية هى السعر الداخلى للفائدة المماثل للسعر الداخلى للعائد .

ويرى شنيدر أن العملية الاستثمارية يمكن أن تتحلل خلال الزمن الى سلسلتين من النفقات والايرادات وذلك من وجهة نظر المشروع . واذا ما رسملنا فى لحظة معينة ت الجملة الجبرية للمصروفات والايرادات التى تتبقى فاننا نحصل على القيمة الحالية لرأس المال فى اللحظة ت للاستثمار . ويمكن اختيار هذه اللحظة فى أول حياة الاستثمار حيث يكون الاتفاق على التجهيزات الرأس مالية .

ويشارك H. Denis فى هذا المضمار وبما يقدمه عن سعر الربح على رأس المال الحقيق . وعنده أن السعر الصافى للربح بالنسبة الى رأس المال الحقيقى هو النسبة بين رأس المال وبين جملة الأرباح التى تعود عليه فى جملة المنافع. ويمكن أن نستنبط من الجملة الكلية للمنافع الإجمالية مقدار الفوائد الواجب الدفع لدائنى المشروع . ويستقطع الجزء المقترض من الجملة الكلية لرأس المال .

فاذا ما كانت ب ترمز الى المنافع الإجمالية ، غ ترمز الى العائد الواجب الدفع ، ك

ترمز إلى رأس المـــال الـكلى ، م ترمـز إلى رأس المال المقـــترض . فيكـون السعر المـذكور هـو :

$$\frac{ب - ع}{ك - م}$$

ويلاحظ أنه فى الصياغـة المستخدمة آنفا اذا ماكانت القيمـة الحـالية لمبلـغ الربح الاجمالى = ع والجملـه الـكلية للاستثمار الابتدائى = ل صفر والجـزء المقـترض من المبلغ الاجمالى يساوى ل صفر والقيمة الحالية للفوائد الواجبة الدفع على ل صفر أ خلال طول مدة استغلال التجهيزات = ى فان السعر يتمثل فى :

$$\frac{ع - ى}{ل صفر - ل صفرا}$$

ويطلق دنيس على السعر المذكور على هـذا النحو اسم السعر الصـافى .

ويعتبر سعر الفائدة من أهم الوسائل المساعدة على حساب الربحية طوال حياة المشروع على الرغم من احتمال عدم التوازن بين الدخل والانفاق المستويين المحتسبين خلال نفس الفتره الزمنية . ويمثل معدل الفائدة على هذا النحو الربحية الإجمالية لرأس المـال بحيث يمكن التوصل إلى صافى الربحية باستقطاع سعر السوق .

وتقوم نسبة المعادلة العامة على ثلاث متغيرات هى :

(١) سعـر الفائـدة .

(٢) رأس المـال الابتـدائى .

(٣) القيمة التعادلية السنوية لرأس المال الابتدائى :

وتتمثل الصياغة العامة على النحو التالى :

ق ج ع (القيمة الحـالية للعنصر) = $\frac{ر}{م}$ د ق ج ع (قيمة إحلال العنصر)

حيث ترمز د إلى دالة رأس المال ر د ه م إلى قيمه سنوية مماثلة .

ولاجل حساب د بمعلومية د م يتوجب أن نحسب مقدما القيمة الحالية للعنصر وقيمة احلاله ثم نبحث فى الجدول عن مختلف قيم العناصر عند مختلف معدلات الفائدة توصلا إلى أقرب قيم لتلك المحتسبة فى الصناعة .

وإذا أدمجنا القيمتين نستخرج د والتى تساعد بدورها على استنباط التعادل بين م ر ويعتمد فى هذه الحالة على القيمة الحالية للعنصر وعلى قيمة احلاله .

وتوضيحا لذلك نفترض أن الاستثمار الأولى فى مشروع عشرينى هو ١٠٠٠٠ جنيها وأن الدخل السنوى هو ٢٠٠٠٠ وأن المصروفات بعد استبعاد الاستهلاك والفائدة هى ١٩٠٠٠ جنيها . وباعتبار أن الفرق بين الدخل والانفاق السنوى هو صافى الدخل فان العائد الصافى على الاستثمار الأولى يكون فى هذه الحالة ١٠٠٠ جنيها سنويا .

وتصبح المشكلة القائمة منحصرة فى حساب سعر الفائدة د بمعادلة ٢٠ عاما بالف جنيه سنويا وباستثمار ابتدائى مبلغه ١٠٠٠٠ جنيها .

ومن حيث أن م تعادل ١٠٠٠ ، ر ١٠٠٠٠ جنيهـــا فان القيمة الحـــالية للعنصر الانتاجى وكذلك قيمة احلاله تصبحان ١٠ ، ١و٠ على التوالى . وتكون القيمة الحالية للعنصر لمدة ٢٠ سنة بفائدة ٧ ٪ تساوى ١٠٥٩٤ وبفائدة ٨ ٪ هى ٩٨١٨ وتكون د بالادماج ٧٦و٧ ٪ .

ويلاحظ أن الحساب يكون سهلا عند ما نفترض تماثل أرقام الدخـــل والانفاق السنوية فاذا ما اختلفت هذه صارت صياغة المعادلة لسلاسل زمنية موحدة غير ممكنه التطبيق وتعين حساب سعر الفائدة عن التعادل باستخدام المـــدفوعات الفردية للقيمـــه الحاليه للعوامل .

وآية ذلك أنه اذا كانت الأرباح السنوية متغيرة وأخذ رأس المـــال المتـــداول فى الحساب أمكن استخدام طريقة معادلة الارباح بالاصول الثابتة .

وتقدر القيمة الحالية فى هذه الحالة لكل من القيم السنوية المتحققة من الفرق بين ما نسميه صافى العائد والفائدة على رأس المال الدائر . ويقارن الاجمالى بمقدار الاستثمار الاولى كما يتحدد سعر الفائدة الذى يتساوى عنده هذا الاجمالى مع الاستثمار الثابت بتقديرات متتابعة عن الادماج .

لنفرض أن البيانات على النحو التالى :

الاستثمار الثابت القابل للتجديد (ب)	٣٤٠٠
رأس المال الدائر (ر)	٢٠٠٠
العمر الانتاجى (ن)	٥ سنوات

(١٠٠٠ فى السنة الاولى ٨٠٠ فى الثانية ٩٠٠ فى الثالثة ١٠٠٠ فى الرابعة ١١٠٠ فى الخامسة)

صافى الدخل السنوى (م)

هذا مع ملاحظة عدم استقطاع الاستهلاك أو الفائدة من الارباح المذكورة واذا ما حسبنا سعر الفائدة على القيمة المحسوبة عن ر تكون :

النسبة المئوية لسعر الفائدة	القيمة المحسوبة عن
٦	٣٥١٩
٨	٣١٧١
١٠	٢٨٥٤

ومن ثم فان سعر الفائدة الذى يجعل القيمة المحسوبة لرأس المال ر مساوية للاستثمار الثابت القابل للتجديد (أى ٣٤٠٠) يكون بين ٦ ٪ و٨ ٪ سنويا .

وأياما كان حديثنا عن كيفية قياس الربح فانه لاينبغى أن يصرفنا عن موضوعنا الاصلى الذى هو اداة له والمتعلق بالمشروع الاستثمارى الامثل .

والقارىء يذكر ما ذهبنا اليه فى صدر هذا المبحث من ان هذه المثالية تنصرف فى معظم الاحوال الى تعظيم الربح .

وبالنظر إلى أن الأصول هى الأدوات التى إذا ما استخدمت استخداما مؤتلفا مع عوامل الانتاج تدر ربحا فان قضية تنظيم الربح تتأصل إلى ما يأتى :

أولا — تقدير حجم الأصول الواجب استخدامها .

ثانياً — اختيار أنواع هذه الأصول .

ثالثاً — كيفية تمويل الأصول المنوه عنها .

ومن ثم فانه يمكن القول بأن المؤسسة تجابه فى هذا الصدد ثلاثة أنواع من المشاكل بيانها التالى :

١ — مشكلة التوسع الخاصة بزيادة القيمة الكلية عن طريق تمويل إضافى .

٢ — مشكلة التركيب الراجعة إلى البحث عن الاشكال التى تستحدث وتستخدم المؤسسة فيها مواردها الكلية .

٣ — مشكلة التمويل وهى الموارد الكلية .

ويمكن القول بأنه إذا ما كانت جملة الموارد الكلية معطاه بمعنى أنه لا توجد مشكلة توسعية وعلى فرض أنه قد تم الاسهام فى جميع رأس المال بحيث تتواجد مشكلة تمويلية فانه تبقى بعد ذلك مهمة اتخاذ القرارات بشأن أنواع الأصول ونسبها بعضها إلى البعض الآخر مما يقال له مشكلة التركيب .

وتكون العلاقات السعرية بين مختلف أنواع الأصول فى أى وقت بحيث أن الصورة التى يتشمل فيها حجم معين من هذه الأصول تؤدى إلى أن القيمة السوقية الكلية لجملة أصول المؤسسة تبقى ثابتة لا تتغير . ومن ثم فان القيمة السوقية لا تصلح معيارا نافعا لاختيار تركيب معين الاصول .

وبالنظر إلى أن ادارة المؤسسة تجرى تقديرات عن المستقبل فان كل تنظيم للاصول أو خطة للعمل تعكس توقعات عن الأرباح المرتقبة مما يدخل فى مجال التقويم الشخصى .

ومن ثم فإنة إذا ما أرادت المؤسسة تعظيم أرباحها كان عليها أن تختار تركيب الأصـول الذى يتضمن أكبر قيمة شخصية ممكنه من وجهة نظر الإدارة . ويلاحظ أن أية وجهة نظر واقعية لتعظيم الربح بهذا المعنى تتضمن اعتبـارات معقدة طويلة الأجل بمعنى أن المؤسسة حياتها مستمرة مديدة لايمكنها النظر فى أمر تعظيمها خلال سنة مثـلا وذلك بسبب أن أرباح فترة معينة تتصل اتصالا وثيقا بأرباح الفترات التالية . بيد أنه يتوجب الأخذ فى الاعتبار أن الأجل الطويل ليس سرمديا بمعنى أن الأنشـطة المحددة للمؤسسة لايمكن تصويرها عن مستقبل غير محدود مادام أمره غير معلوم .

وإذا ما توافر الكمال النسبي للاسواق فإن القيمة السوقية لجملة الأصول لاتتأثر بتبديل تركيب معين بآخر . ويكون الاختيار فى هذه الحاله بين البدائيل الاستثمارية قائماً على أساس القيم الشخصية . وتتمثل الزيادة فى القيمة السوقية للمؤسســة ككل عن القيمة السوقية لأصولها فى الربحية الموضوعيـة المتوقعة .

اما زيادة القيمة الشخصية عن القيمة السوقية الكلية لسائر الاصـول فتعـرف بالربحية الشخصية المتوقعة . ويمكن أن نرتب على ذلك ما يأتى :

(١) يجب أن تزيد الربحية الشخصية المتوقعة عن الربحية الموضوعية المتوقعه حتى لاتتغير ملـكية المؤسسة .

(٢) يتوجب أن تكون الربحية الشخصية ايجابية حتى لا تخـرج المؤسسة من السـوق .

(٣) أنه فى حالة موارد أنتاجية معطاه يقتضى الامر أن تختار المؤسسة الخطة التى تكون قيمتها الشخصية وبالتالى ربحيتها الشخصية أعلى ما يمكن .

(٤) اذا قيض للمؤسسة أن تقترض بسعر الفائدة المستهدف وكانت الموارد غـير محدودة فإن الخطة الاكثر ربحية تكون الخطة المثـلى .

ويتضح لنا من ذلك أن (٣) حالة خاصة بالنسبة إلى (٤) .

ومن ثم فإن تعظيم الربحية الشخصية المتوقعة هو المعيار العام للاختيار بين البدائل الاستثمارية .

كذلك فانه عند ما تكون القيمة السوقية لجملة أصول المؤسسة معطاه فان المنظم يختار ذلك التأليف بين الأصول ذا القيمة الشخصية العظمى وبالتالى الربحية الشخصية المتوقعة العظمى .

ونضيف إلى ماتقدم أن الكتاب قد ترددوا فيما يتعلق باختيار متغير التعظيم متمثلينه تارة في جملة رأس المال الاولى للمستثمر وتارة أخرى فى ثمن بيع المنتجات المصنعة وثالثة فى مدة أستغلال التجهيزات الثابتة .

ولقد كان المتغير الأخير اكثر شيوعا فى كتابات الكتاب أمثال برين ريس وكابلان وشنيدر مما يدعونا إلى التركيز عليه لاسيما وقد أخذنا منه بطرف سابقا .

ونفضل أن نجرى تحليلنا فى هذا المقام على عملية وحيدة للاستثمار بحيث يمكن التركيز على طرق القياس . ويهدف هذا التحليل فى نهاية مطافه إلى استنباط الاثر المحتمل على معدل التقدم التكنيكى للمفاضله بين مختلف طرق حساب العائد .

وإذا كان المنظم يرغب فى أستثمار رأس ماله خلال فترة طويلة وتجديد تجهيزاته بمجرد أن تصبح غير مجدية اقتصاديا فاننا يمكن أن نميز من الناحية النظرية بين حالتين ممكنتين :—

الاولى أن يقصد منفذ الاستثمار إلى تجديد تجهيزاته عددا محدوداً من المرات ؛ والثانية أن يكون ذلك العدد غير نهائى :

ويمكن القول بان فترة الاستغلال الضرورية للحصول على ربح تكون مختلفة مع تطبيق معيار مماثل تبعا لما اذا كنا نقدر سلسله نهائية أو غير نهائية للاستثمارات . ولاتتغير الفترة المثلى للاستغلال فى حالة سلسلة نهائية للاستثمار تبعا لطول هذه السلسله فقط ولكنها تختلف أيضا فى سلسلة ذات طول معين تبعا لتركيب العنصر المعتبر فى السلسله .

والتكاليف الواجب أخذها فى الاعتبار عند دراسة أصل واجب احلاله فى نهايه فترة الاستغلال تتضمن مصروفات الاستغلال بالاضافة إلى تكلفة الاستخدام محددة تحديدا تاما :

وإذا ما مددنا بوحدة زمنية فترة استغلال سلعة رأس مالية يقدر أن تستبدل بها سلعة أخرى توجب أن تؤخر بوحدة زمنية ظهور الأرباح الاجمالية الممكن تحقيقها بواسطتها . وإذا ما اجرينا حسابا مدخلين فيه عنصر الزمن باستقطاع خصم على الأرباح المستقبلة فان التأخير المذكور يمثل تكلفة للاستخدام ناجمة عن امتداد خدمة العنصر الأول الرأس مالى .

ويمكن القول بصفة عامة بانه فى سلسلة محدودة معطاة تتطاول فترة الاستغلال كلما انتقلنا من آلة ما يليها حتى نصل الى مدة الآلة غير المحدودة عند نهاية السلسلة .

ويلاحظ أن طول السلسلة (فترة الاستثمار) لا تعتبر متغيرة عندما تأخذ قيمة غير نهاية . ويختفى أثر ترتيب الآلة على فترة استغلالها عندما تمتد سلسله الاستثمار إلى ما لا نهاية .

أما بالنسبة الى وظائف تعظيم الربح فى حالة سلسله غير محدودة من الاستثمار فاننا يمكن أن نقيم الوظيفة المطابقة لكل معيار للتعظيم على أن ناخذ كاساس الوظيفة المماثله الممكنة التطبيق لعملية استثمارية غير محدودة .

ويتحدد مقدار الأرباح الصافية لآلة وحيدة بالمعادلة الآتية :

ص = S أ صفر [ط ن — و (ت)] و — ف ت دت + ز (أ) و —
— ف ت — ل صفر

ويلاحظ أن قيمة ص (الوظيفة المثلة للارباح الصافية) تتوقف على خصائص الآلة « ل صفر و ت » وعلى ثمن الناتج المحدد للمقبوضات ط ت ولتكلفة رأس المال ف وكذلك فترة استغلال التجهيزات .

ومن ثم فاذا ما عرضت حالة استثمار من الطول بحيث تتضمن تجديدا للالة الموظفة وبعيدا عن فترة نشاط عناصر التجهيزات فاننا نسمى ص جملة الأرباح الصافية الناجمة عن الآله الأولى ، ص ٢ جملة الارباح الصافية الآيلة من الآلة الثانية المشابهة للاولى .

ويلاحظ أن قيمة كل من هاتين الجملتين تحدد تبعا لطريقة لا تختلف عما يتبع بالنسبة الى سلع تجهيزات غير محدودة فتكتب :

ص ٢ مقومة فى اللحظة التى تحل فيها الآلة الثانية محل الاولى .

ص ١ مقومة فى اللحظة ت صفر الاصلية .

ومن ثم فانه بالنسبة الى سلسله استثمارية مردودة للوقت الاصلى يكون تابع الارباح الصافية يتوضح فى الصياغة التالية :

ص١ ، ص١ . و — ف أ ، ص١ . و — ٢ ف و . .. ص١ . و — ن ف و

وكذلك فان جملة الارباح الصافية الناجمة عن استثمار الفترة غير النهاية يساوى
ص = ص١ « و + و — ف ت +و—٢فت+ ... + و —ن فت + ...

ويمكن تمثيل ذلك بطريقة أبسط فى الصياغة التالية .

$$ص = ص ١ \cdot \frac{١}{١ - و - ف ت}$$

ويكون مقدار الارباح الصافية للسلسلة غير المحددة مساويا للقيمة الفعلية للجمله المرسمله بسعر الفائدة فى السوق لجميع الارباح الصافية المتحققة بفضل الآلات المتتابعة .

وهى تكون ثابته من حيث الزمن نظرا لان فترة السلسلة غير محدده .

كذلك فانها تتغير كوظيفة للقيمة المحسوبة بالارباح الصافيــة لـكل من العناصر ذات القيمة المتساوية المكونة للسلسله غير النهائية .

هذا فضلا عن أنها باعتبارها معطاة نجد أنه بالنسبة الى الفروض السابق ابرازها يتحقق شرط التعظيم للربح الصافىعند مستوىخاص بالفترة المثلى للاستغلال لآلهواحدة.

غير أن الحساب يتأثر بالحقيقة الخاصة بأن الاستثمار لاينتهى بالسلعة موضوع الدراسه وبان القرار الخاص بفترة استغلالها يؤثر على نشاط وعلى عائد الآلات التى تتلوها .

ويمكن أن تتمثل الشروط الضروريه للفتره المثلى للاستغلال فيما يأتى :

أولا — بالنسبة إلى جملة الأرباح الصافية « ص » فان القيمة الفعلية لمقدار الأرباح الصافية تعظم عن فترة الاستغلال للتجهيزات موضوع الدراسة بحيث أن جملة الإيرادات الحدية تكون مساوية من حيث الزمن للتكاليف الكلية الحدية .

ثانياً — وفيما يتعلق بالتكاليف « ل صفر » فانها تخفض إلى الحد الأدنى لفترة إستغلال التجهيزات .

ثالثاً — يتوجب البحث عن معدل التقدم التكنولوجى الممكن الاعتماد عليه لأجل تعظيم الأرباح فى مشروع استثمارى أمثل . واذا كان التقدم التكنولوجى خلال آخر خمس سنوات قد أبلى الآلة (والآلات) فهل نكون بمأمن إذا تنبأنا بأن نفس المبدل للتغيير سيتحقق مستقبلا ونبنى عليه اختيار للاستثمار الأمثل ؟ وهل لجميع الآلات والتجهيزات الرأس ماليه نفس معدل التقدم التكنولوجى ؟

ويذهب الذين يجيبون بالايجاب عن هذه الأسئلة بأن ذلك يعطى تقديرات تقريبية معقولة وبأنه عندما يحول عدم التأكد وغموض المستقبل دون التنبؤ الأكثر دقة فان هذه التقديرات تفضل افتراض عدم تغيير تكنولوجى .

بيد أنه يمكن القول من الناحية الثانية بأن التقدم التكنولوجى يخطو سريعا وأن التعرف على مسيرة التنميه الصناعية يكون متاحا فى أغلب الأحوال . ومن ثم فان لأوجه لاستخدام الافتراض الخاص بأن معدلا متوسطاً معينا للتقدم التكنولوجى سوف يستمر لا سيما لو اتيحت بيانات أكثر تحديد ودقة . ومهما يكن من أمر فانه فى حالة عدم توافر البيانات الكافيه عن المستقبل فان واضعى القرارات الاستثمارية يكونون فى حل من الخيار بين تجاهل مشكلة التوقيت أو افتراض معدل ثابت واحد للتغيير

التكنولوجى أو إعداد سلسلة للتقديرات تعكس آثار مختلف درجات الاستهلاك .

ويلاحظ أننا عندما نخطو خطوات التحليل الاستاتيكى الخاص بتقويم الاستثمارات المتاحة حالياً إلى تحليل ديناميكى لتقدير الاستثمارات المستقبلة ايضافاننا ندخل فى هذه الحالة قدراً كبيراً من التعقيد فى الحسابات وعند ما يكون الاسقاط قائما على أسس سليمة بما فى ذلك الامكانيات الاستثمارية المستقبلة فإن ذلك يؤيد قدرتنا على التوصل إلى إجابة معقولة بالنسبة إلى موضوع وقت احلال جزء من التجهيزات المستخدمة حاليا .

وثمة مشكلة مشابهة تثور عندما نريد إتخاذ قرار بشأن توقيت وتكرار ادخال موديلات جديدة . ويجب أن تحل جميع هذه القرارات بأن يؤخذ فى الاعتبار جميع البدائل وإختيار ما يؤدى منها إلى تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية . ويكون غرضنا أحد أثنين : إما تعظيم التدفقات النقدية الايجابية أو الخفض إلى أدنى حد التدفقات السلبية والقرارات التى تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية أخذا فى الاعتبار أن التغيرات المستقبلة تميل إلى أن تؤدى إلى تعظيم الربح خلال الزمن .

ونرى أن نقف برهة لنتأمل فيما أشرنا إليه من وجوب حل جميع القرارات بحيث يؤخذ فى الاعتبار جميع البدائل وإختيار ما يؤدى منها الى تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية .

وتوجب الإشارة هنا إلى بيان كيفية حساب المصطلحات الخاصة بالتدفقات النقدية وتقدير البدائل الاستثمارية والقيمة الحالية .

أما بالنسبة إلى استخدام التوقعات النقدية فى تقويم المشروعات الاستثمارية المثلى فإنه تتوجب الإشارة بادى ذى بدء إلى أن التوقعات النقدية ليست مناظرة للارباح أو الدخل بمعنى أن التغيرات فى الدخل يمكن أن تحدث بدون تغيرات مقابلة فى التوقعات النقدية كما أنه يجوز أن تختبر المؤسسة نقصاً فى التوقعات النقدية فى نفس الوقت الذى يزيد فيه دخلها وذلك خلال فترة من الاستثمارات فى التجهزات .

ولنفرض أننا نعالج موضوع افتتاح مؤسسة جديدة واننا نتوصل بعد التدقيق إلى تقدير التدفقات النقدية الصافية المتوقع حدوثها فى كل فترة مستقبلة بعد أن تبدأ المؤسسة نشاطها الإنتاجى . ولسوف يدلنا تقديرنا على المبالغ النقدية التى تستثمرها خلال كل فترة حال ما تبتدىء المؤسسة ومقدار النقدية المتاح بعد النفقات الضرورية والاستثمارات الاضافية فى كل فترة بعد الاستهلاك التجارى . وقد يكون من الأوفق وضع خطة لبيع المؤسسة بعد خمس سنوات من بداية عملها وندخل مانتوقع الحصول عليه منها بعد هذه الفترة كتدفق نقدى .

وقد يمكن حساب القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية باستخدام سعر خصم نسبته ١٠ ٪ . ولنفترض أن المصروفات النقدية فى السنة الأولى هى ١٠٠٠٠٠ جنيها (وهذا المبلغ سوف ينفق خلال تلك الفترة فوق آية مقبوضات نقدية) . ومن ثم فاننا نجرى مقارنة ضمنية للتدفقات من تشغيل المؤسسة بتدفق نقدى صغير مما نعنى الحديث عن تدفقات النقدية المطلقة . أما عندما تقوم القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية مستخدمين سعر فائدة ١٠ ٪ فاننا نقارن ضمنا هذا الاستثمار بآخر يعطى عائدا ١٠ ٪ كل سنة باستمرار لكل مصروف صاف .

وقد يكون الموضوع خاصاً بما إذا كنا نبدأ نوعا من النشاط أو آخر كمحل تجزئة أو محل جملة . ويمكن أن نجرى فى هذه الحالة تحليلا مناسبا متمثلا فى تقدير التدفقات النقدية المطلقة لكل نشاط منها مع إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقابلة . ومرة أخرى فاننا نقوم فى هذه الحالة بمقارنة كل من النشاطين على حدة مقابل استثمار افتراضى يمكن أن يربح ١٠ ٪ .

ومن حيث أن القياس الافتراضى للمقارنة وأحد النشاطين فإنه تصح مقارنتها لمعرفة أيها يعطى قيمة حالية أعلى من التدفقات النقدية .

ويتوقف القرار النهائى من الناحية العملية على كثير من العوامـــل الأخرى كدرجة المخاطرة المتضمنة وعلى درجة الثقة التى نستشمرها فى تقديراتنا إلى ماشا كل ذلك .

وثمة تحليل آخر يذهب إلى مقارنة كل من النشاطين بالآخر مباشرة .

وعند النظر إلى تقديرات التدفـق النقدى فانه (مثلا) يمكن أن تطرح (جبريا) التدفقات النقدية لتجارة التجزئة من تلك المترتبة فى فـترات مناظرة لمحلات الجملة .

وإذا كان الفرق إيجابيا فى فترة معينة فإنه ينبىء عن مدى أفضلية التدفعات النقدية من التجارة الأولى على الثانية . وتكون فى هذه الحـالة حيال مقارنة للتدفقات النقديه النسبية .

وتختلف طريقة التدفعات النقدية المطلقة عن طريقة التدفعات النقدية النسبية فى أنه عند استخدام الأولى وإذا كان الاستثمار المقابل قد تم قبوله وبدأ العمل فيه على قدم وساق فاننا يمكننا أن نقـارن فترة التدفقات النقـدية بتنبؤاتنا السابقة بينما أنه لا توجد سلاسل مشابهة للتدفقات النقدية يمكن مقارنتها بتقديرات التدفقات النقديه النسبية .

وإذا ما شئنا تشغيل نشاط الجملة على أساس مقارنة التدفقات النقدية النسبية وحاولنا بعد فترات قليلة مقارنة نتائجنا الفعلية بما تنبأنا به سلفاً لاحتجنا بالضرورة إلى معـرفة الفروض التى أجريت بشأن تجارة التجزئة لإقامة هذه المقارنة . ويحدث غالبا عند تقدير الاستثمارات التى تقام فى مؤسسة تعمـــل أنه يكون من الصعب تحـديد التدفقات النقدية المطلقـة التى يمكن أن تنشـأ عن الاستثمار الأمر الذى يستوجب استخدام مفهـوم نسبى للتدفق النقدى .

وننتقل إلى بيان تقدير البدائل الاستثمارية فنقول أن موضوع تقدير التدفقات النقدية النسبية السابق الاشارة اليه يتضمن مقارنة صريحة لبديلين اثنين .

وبالنظر إلى أن حجم التدفقات النقـدية النسبية المقدرة عن اقامة استثمار معـــين

يتوقف على البديل الذى يستخدم كأساس للمقارنة فان هذا يعنى أن أى استثمار يمكن أن يصور بحيث يبدو ذا قيمة جديرة بالاعتبار حالة مقارنته ببديل فاشل .

وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى مشكلة واجهت كثيرا من مشروعات السكك الحديدية قديما متمثلة فى هذا السؤال : هل يجب أن نحل الديزل الحديث محل القاطرات المسيرة بالاحتراق ؟

والاجابة على ذلك بأنه على فرض أن التغيير لن يؤثر على إيرادات المسافرين فإن الأساس الطبيعى للمقارنة يتحصل فى أن نأخذ القيمة الحالية للنفقات الاضافية الضرورية لشراء الآلات الحديدية ناقصاً القيمة الأخيرة للقاطرات القديمة وكذلك المدخرات النقدية الناجمة عن الفرق بين تكاليف تشغيل القاطرات الجديدة مرجحا تماما .

ولكن لو فرضنا أنه باستخدام القاطرة القديمه وكانت الايرادات غير كافية لتغطية التكاليف الاضافية للتشغيل فان شراء الديزل فى هذه الحالة يساعد على تلطيف الخسارة ولكن لا يمكن جعل تسيير القاطرات إلى عملية مربحة .

وإذا لم تتوافر امكانية لالغاء القاطرات فان قرار شراء الديزل يكون قراراً حكيما فى حين أنه لو أمكن الالغاء لاصبح قرار الشراء غير مبرر .

ويعالج هذا الموضوع باجراء حساب للتدفقات النقدية المطلقة المتولدة عن الديزل - أى بمقارنة التدفقات النقدية الناجمة عن القطار بقاطرة ديزل والتدفقات النقدية الناجمة عن عدم وجود قطار على الاطلاق .

ويجب أن نتذكر عند استخدام التدفقات النقدية النسبية أن نأخذ فى الاعتبار جميع البدائل بما فى ذلك البديل الخاص بالاستمرار فى العمل الجارى فعلا أو بترك العملية كلها إذا كان ذلك ممكنا .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه لايجوز قبول الاستثمار ألا إذا كانت التدفقات النقدية النسبية المتولدة عنه ايجابية بالمقارنة بافضل بديل تال .

ولقد يجد الملل نفسه حيال حالة يتوافر فيها عدد من البدائل الممكنة تكون مزاياها النسبية غير معلومة بعد .

ويمكن أن نستخدم فى هذه الحالة أيا من هذه الاستثمارات كمقياس للمقارنة تقارن به المزايا النسبية لكل من التقديرات التى اجريناها .

وإذا ما كانت جميع البدائل الأخرى ذات قيمة حالية سلبية مقارنة بالمقياس الآنف الذكر فإن هذا الأخير يعتبر الأعلى قيمة ما دامت التكاليف والايرادات الصريحة هى المحددات . ويلاحظ أن اتخاذ مقياس المقارنة كقاعدة قد يؤدى إلى نتائج خاطئة لو استبعدنا من التحليل بعض البدائل ذات المزايا .

ونجىء إلى حساب الاصطلاح الأخير الخاص بالقيمة الحالية لمبلغ مستقبل فنوضح أن القيمة الحالية لمائة جنيه قابلة للدفع فى عامين تتحدد بذلك المبلغ النقدى الضرورى لكيما يستثمر اليوم بسعر فائدة مركبة لاجل الحصول على مائة جنيه فى سنتين الأمر الذى يتوقف على سعر الفائدة الذى تزيده النقود والمرات التى تتراكم ويتركب بها .

وقد يطلق على هذه الطريقة اسم طريقة التدفق النقدى المخصوم . وهذه تستند إلى عنصر الزمن وما يدخله من تغيير على قيمة النقود .

وتتحصل هذه الطريقة فى التوصل إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وذلك أولا بالاعتماد على معدل التكلفة لرأس المال والذى يتحدد كحد أدنى لمعدل العائد على استثمار موارد مالية جديدة وثانيا بالوقوف على الانفاق الرأس مالى الأصلى ثم تحديد علاقة بينهما.

وتجرى المفاضلة بين المقترحات الاستثمارية باستخدام معيار القيمة الحالية وذلك على أساس الطرق التالية الذكر :

١ ـ طريقة عائد الاستثمار التى تتحصل فى البحث عن سعر الفائدة الذى يجعل

القيمة الحالية للمتحصلات النقدية المتوقعة من استثمار معادلة للقيمة الحاليـــة للمصروفات النقدية المتطلبة من الاستثمار . ويمكن التوصل إلى سعر الفائدة المنشود بطريقة التجربة والخطـــأ .

ويوصى باتباع الطريقة التالية عند استخدام مقياس العائد لترتيب الاستثمارات :

أولا — ترتيب جميع الامكانيات الاستثمارية المتاحة بصورة تنازلية تبعاً لعوائدها .

ثانياً — تقبـل جميـع الأستثمارات التى يكون عائدها مساويا أو أعلى من تكلفـة رأس المال المستثمر .

٢ — طريقة صافى القيمة الحالية والتى تعتبر استخداما وتطبيقا مباشراً لمفهوم القيمة الحالية . وهذه تحتسب تبعاً للخطوات التـالية الذكر :

أولا — يختـار سعر فائدة منـاسب .

ثانيا — تحتسب القيمة الحالية للمتحصلات النقـــدية المتوقعة من الاستثمار .

ثالثا — تحتسب القيمة الحالية للمصروفات النقدية التى يتطلبها الاستثمار .

ومن ثم تكون القيمة الحالية للمتحصلات ناقصا القية الحاليـة للمصروفات هى صافى القيمة الحالية للاستثمار .

وتؤدى طريقة القيمة الحالية إلى ترتيب الاستثمارات على النحو الصحيح بغض النظر عن أى سعر فائدة يستخدم لحساب القيمة الحالية .

ويمكن استخدام طريقة العائد على نحو تؤدى إلى نفس النتائج كطريقة القيمة الحالية بيد أنه يلاحظ أن الطريقة الأولى يفضى إلى توصيات أقـل صحـــة ودقـة بالنسبة إلى الاستثمارات المانعة فيما بينها عن طريقة القيمة الحالية نظرا لانها تفضل التدفقـات النقدية الاضـافيـــة .

وآية ذلك أننا إذا ما كنا بصدد البحث عن الاستثمار الأمثل وكان الاستثمار (أ) متطلبا نفقات مبلغها ١٠٠٠٠ جنيها فى هذه السنة ويتوقع أن تبلغ متحصـــلاته النقدية ١٢٠٠٠ جنيها فى السنة التالية وكان الاستثمار (ب) محتاجا إلى نفقات قــدرها ١٥٠٠٠ جنيها فى هذه السنة بينما تبلغ متحصلاته النقدية ١٧٠٠٠ جنيها فى العام اللاحق .

أى أن عائد (أ) ٢٠ ٪ وعائد (ب)-١٨ ٪ فانه يمكن القول بأن (أ) هــو الاستثمار الأمثل باعتبار أنه كلما زاد العائد كان الاستثمار أفضل .

بيد أننا عند ما نقتصر على عائد الاستثمار نكون قد أهملنــا فى حسابنا عنصرا مهما يتمثل فى الحجم .

ومن ثم فانه يتضح أن الفرق الهام بين الاستثماريين أ ، ب يرجع إلى أن ب يحتاج إلى نفقات إضافية قدرها ٥٠٠٠ جنيها وأنه يقدم متحصلات نقدية اضافيه تبلغ ٥٧٠٠ جنيهـــا .

ويكون عائد الاستثمار الأضافى هو ١٤ ٪ الأمر الذى يستأهــل النظر من جانب المشروع الذى يدفع سعر فائدة ١٠ ٪ مقابل الحصول على الموارد المالية الاضافية من سوق رأس المال .

وقد يــكون الاستثمار أن المانعان فيما بينهما ذوى عوائد مختلفة ولــكنهما يحتــاجان على السواء لنفس المصروفات الابتدائية .

وتختلف هذه الحالة عن تلك السابق شرحهـا بالنظر إلى أنه لاتوجـــد استثمارات اضـافيـــة.

ولنفرض أن هنــاك استثمارين مانعين فيما بينهـما (كما يصورهما الجـــدوو التالى) تقدرهما مؤسسة تكلفة رأس مالهــا ٥ ٪ ولنفرض أن عائد الاستثمار و ٢٠ ٪ بينما أن عائد ل ٢٥ ٪ غــير أننا إذا ماحسبنا القيمة الحـــالية لــكل منها عند نسبه ٥ ٪ لا لفينا الترتيب عكسياً بحيث تــكون القيمة الحالية للاستثمار ل دونها للاخر .

والسؤال الذى يعنينا هو التالى :

أى الاستثمارين يكون الأفضل لشركة تكلفة رأس مالها ٥ ٪ ؟

صافى القيمة الحالية بسعر فائدة ٥ ٪	العائد ٪	التدفقات النقدية متحصلات	مصروفات	السنة	الاستثمار
٢٧ر٨٩	٢٠	—	١٠٠	صفر	و
—	—	٢٠	—	١	
—	—	١٢٠	—	٢	
٢٣ر٥٨	٢٥	—	١٠٠	صفر	ل
	—	١٠٠	—	١	
		٣١ر٢٥	—	٢	

ولنفرض أننا نريد إقامة مقارنة حدية على النحو التالى :

الفترة	التدفق النقدى	الملاحظات
صفر	صفر	التدفقات النقدية متماثلة
١	٨٠	التدفقات النقدية للاستثمار ل أكثر منها للاستثمار و
٢	٨٨ر٧٥	التدفقات النقدية للاستثمار و أعلى منها للاستثمار ل

ومن ثم فانه يتضح أن التدفقات النقدية للاستثمار و أقل منها للاستثمار ل فى السنه الأولى وأعلى منه فى السنه الثانيه بمقدارى المبلغين الموضحين اعلاه .

ويمكن كما سبق أن نحسب العائد على التدفق النقدى الاضافى .

فالمصروف البالغ ٨٠ جنيها ويعطى ٨٨ر٧٥ جنيها بعد سنه يكون له عائد ٩ر١٠ ٪ ويصير من المرغوب فيه إقامه مثل هذا الاستثمار من وجهه نظر شركة تكلفـه رأس

ما لها ٥ ٪ . وإذا كنا نتعامل فى حقيقة الأمر مع مشكلة خاصة بسلم الاستثمارات إلا أنه فى هذه الحالة تتاح فرصة الاستثمار الاضافى بعد سنة .

وأيا ما كان من حديثنا السابق عن تعظيم الربح فانه لا يعـدو أن يكون الجانب الأول من التعظيم فيبقى الجانب الثانى المتمثل ـ تبعا لما أوضحنا فى صدر المبحث الحالى ـ فى النزول بالتكاليف إلى حدها الأدنى .

ونرى أن نشير بايجـاز إلى أن التـكاليف الـكلية للمشروع تتكون من الانفــاق الابتدائى ـ أى الاستثمارات فى تاريخ معين بالاضافة إلى سلاسل أبعــد من النفقـات السنوية خلال حياة المشروع .

وإذا ما علم عدد السنوات أو فترات العمر الانتاجى للمشروع وسعر الفائدة ومقدار الاستثمار فانه يمكن تحويل الاستثمار إلى سلاسل من المدفوعات السنوية المتماثله المـمكن اضافتها الى النفقات السنوية المتبقية توصلا الى التـكلفة الـكلية للمشروع .

ويعتبر الانفاق الخاص بالاستثمار الاولى كمبلغ دفع مقدما لمستخدم معين يتـكون منه الاصول التى تنتج . وهذا سوف يستهلك تدريجيا خــلال العمر الانتاجى للمشروع وان كان الدفع يتم مرة واحدة فى أول الأمر مكونا للاستثمار الاولى موضوع الاستهلاك.

ولاجل اضافة تـكلفة هذا المستخدم الخاص الى المتبقى الذى يدفع حال استهلا كه فان الاستثمار الاولى يحول الى سلاسل ذات حصص سنوية متساوية ومنسقة فى طبيعتها مع عيرها بحيث يمكن اضافتها اليها .

وتستخدم لذلك الفرض الصياغة التالية الذ كر .

$$ر = ب \left[\frac{ف (١ + ف) ن}{(١ + ف) ن - ١} \right]$$

ب (استعادة عامل رأس المال

ب (د ع م)

حيث ترمز د إلى السلاسل المتساوية للمبالغ السنوية التى يحول اليها الاستثمار الاولى ن فترة الاستعادة لسعر الفائدة . وحيث ترمز دع م إلى إستعادة عامل رأس المـــال ويتضمن أيضا فائدة ويمكن الحصول عليه بمعلومية سعر الفائدة واجل الاستثمار وذلك من الجداول المالية .

وتجرى طريقة الحساب على النحو التالى .

البدائل الفنية لنفس الانتـاج

	مشروع أ	مشروع ب
الاستثمار الثابت	١٠٠٠٠	٧٠٠٠
تكاليف الانتاج	٣٠٠٠	٣٥٠٠
الاجـــل	١٠ سنوات	١٠ سنوات
سعر الفائدة	٦	٦

ويمكن معرفة التكلفة الكلية للمشروع فى صورة تكلفة سنوية مماثلة بان يحـــول الاستثمار الثابت إلى تكلفة سنوية مماثلة بالصياغة السابقة .

ويكون معامل استرداد رأس المال عن عشرسنوات بسعر فائدة ٦ ٪ هو١٣٥٨٧ وبحيث تصبح التكلفة السنوية النظيرة للاستثمار الثابت هى :

مشروع أ = ١٠٠٠٠ × ٠و١٣٥٨٧ = ١٫٣٥٩

مشروع ب = ٧٠٠٠ × ٠و١٣٥٨٧ = ٩٥١

وتكون التكلفة السنوية الكلية عبارة عن جملة تكاليف الانتاج السنوى والتكاليف المماثلة للاستثمار — أى :

مشروع أ = ١٫٣٥٩ + ٣٠٠٠ = ٤٣٥٩

مشروع ب = ٩٥١ + ٣٥٠٠ = ٤٤٥١

فاذا ماكان المشروعان ينتجان نفس الكمية ونفس النوع من السلعة ، أى نفس القيمة الاقتصادية فان المشروع ب يكون الأكثر تكلفة . ويمكن أن توضع جميع القيم فى صورة الاستثمار الأولى مع تخفيض كل المدفوعات السنوية إلى نظير واحد فقط فى وقت الاستثمار وذلك بدلا من تصوير جميع القيم فى صورة انفاق سنوى .

وتؤدى الصياغة فى هذه الحالة إلى خصم القيم المستقبلة بحيث يمكن اضافة تكاليف الاستثمار إلى جميع التكاليف السنوية .

فاذا ما امكن التوصل إلى سلاسل قيم مرحلية (ن) وسعر فائدة (ف) فان الصياغة تساعد على احتساب الاستثمار الاولى المماثل .

ويتم التحويل إلى القيمة الحالية عند التاريخ الابتدائى وإن كانت نفس الصياغة تجعل التحويل ممكنا فى أى تاريخ وتستخدم هنا الصياغة السالفة الذكر مع استبعاد القيمة الاولية :

ب = ر $\frac{1}{د ع م}$ ر (ق ح ع) القيم الحالية للعامل .

ولعله من الاوفق أن نسارع إلى بيان كيفية التوفيق بين جانبى الربح والتكاليف (وعلى الاصح تعظيم الاول وتدنيه الثانية) للتوصل إلى المشروع الاستثمارى الامثل

ويجتمع لنا هذا المطلب فى صورة معيار المنافع / التكاليف الذى يصور النسبة الناتجة عن قسمة قيمة الانتاج على جملة التكاليف .

ويمكن أن يصاغ المعيار المنوه عنه صياغة جبرية على النحو التالى :

$$\text{نسبة المنافع / التكاليف} = \frac{\text{المنافع}}{\text{التكاليف}} = \frac{\text{التكاليف} + \text{الارباح}}{\text{التكاليف}}$$

واذا رمزنا إلى الارباح بالرمز روالى التكاليف بالرمز فوالى النسبه بالرمز ن فان:

$$ن = 1 + \frac{ر}{ف}$$

ويلاحظ أن ن تزيد تناسبيا مع ر/ف أى كلما ازدادت نسبة الأرباح الى التكاليف ويعطى أقصى حد للرمز ن أكبر أرباح ممكنة وذلك عن كل وحدة من الموارد المستخدمة

وتوضح طريقة حساب المنافع / التكاليف فى حدود النتائج المباشرة فقط على النحو التالى :

مقارنة مشروعين عمرهما عشر سنوات على أساس
معيار المنافع / التكاليف المباشرة

	المشروع أ	المشروع ب
(١) جملة الاستثمارات الثابتة	٢٠٠٠	٢٠٠٠
(٢) التكاليف السنوية للإنتاج (التشغيل ـ الصيانة ـ الضرائب ـ التأمين)	٥٥٠	٨٠٠
(٣)التكافة السنوية المماثلة للاستثمار الثابت (بسعر فائدة ٦ ٪)	٢٧١	٢٧١
(٤) جملة التكاليف السنوية المماثلة (٢+٣)	٨٢١	١٠٧١
(٥) قيمة الانتاج السنوى (الدخل)	١٠٠٠	١٢٥٠
المنافع / التكاليف (٥ / ٤)	١٫٢٢	١٫١٧

بيد أن حساب هذا المعيار على أساس ما للمشروع من منافع وتكاليف مباشرة فقط ومع حساب التكاليف بسعر السوق يجعل النتيجة غير موضحة تماما للتقويم الصادق الذى يعكس أفضل ميزة اجتماعية بحيث يمكن أن يؤدى على هذا النحو إلى اقرار مشروعات ذات نسبة مرتفعه مباشرة للمنافع / التكاليف بينما تكون غاطلة عن الاولوية الاجتماعية وذلك كما هو الحال بالنسبه إلى الشروعات المنتجة للسلع الكمالية من المواد الخام المستوردة لبلد تعانى من مشاكل ميزان المدفوعات ومن ندرة رأس المال وكذلك بالنسبه إلى الشروعات الاستثمارية المزيدة لاصول رأس المال الاجتماعى كالطرق ومحطات القوى نظرا لما تعكسه نسبه مباشرة منخفضة للمنافع / التكاليف . ولقد يتبدل الحال

بالنسبة إلى الحكم على أمثال هذه المشروعات لو اخذنا فى الحساب المنافع غير المباشرة باعتبار أنها تتيح إمكانيات انتاجية فى قطاعات الاقتصاد الاخرى .

ومن ثم يتوجب ترشيد مفهوم المنافع / التكاليف بحيث ينتظم ردود الافعال الاقتصادية على مختلف الانشطة المنتجة للسلع والخدمات فيتضمن النتائج غير المباشرة والتسعير الاجتماعى .

ولقد تم تعديل معيار المنافع — التكاليف أصلا لتقويم المشروعات الموجهة لاستغلال ورقابة مجارى الانهار

وتتمثل أهم التعديلات التى أدخلت على معيار المنافع / التكاليف المباشرة لتقويم رقابة أحواض الأنهار فيما يتلو ذكره :

١ — تسعير التكاليف تبعاً للمنافع التى يتوقف الحصول عليها من استخدام البديل للموارد مما يؤلف مشكلة تكلفة الفرصة المضاعة .

٢ — الأخذ فى الاعتبار للمنافع الملموسة الواضحة التى قد تظهر فى باقى الاقتصاد القومى نتيجة لاقامة المشروع . وهذه تشكل جانباً مما يعرف بقياس النتائج غير المباشرة

٣ — تقدير المزايا والتكاليف غير الملموسة للمشروع كزيادة الأمن الناجمة عن تدابير الحماية ضد الفيضانات .

ويجب أن يقوم التسعير فى هذه الأحوال على أساس تطبيق مبدأ تكلفة الفرصة المضاعة بصفر حالة عدم تيسير استخدام بديل للموارد لو لم ينفذ المشروع . وبالنظر إلى أنه توجد عادة استخدامات أخرى فإنه يمكن الاعتماد على سعر السوق فى الحالات العادية على أن يعدل كلما عرضت حالة استثنائية كثمين العمل خلال فترات العطالة .

ويراعى أن المنافع والتكاليف تنقسم قسمين رئيسيين : أولية وثانوية

أما التكاليف الأولية فتنقسم بدورها قسمين جزئيين مباشرة ومرتبطة وتتمثل التكاليف المباشرة للمشروع فى قيمة السلع والخدمات المستخدمة لإقامة وصيانة وتشغيل المشروع طيلة حياته الإنتاجية بينما تتكون التكاليف المرتبطة من الإعداد لاستخدام أو بيع السلع والخدمات التى ينتجها المشروع .

وتشكل قيمة السلع والخدمات المتاحة من استخدام الموارد والمتمثل فى التكاليف المباشرة زائدا التكاليف المرتبطة بالمنافع الأولية .

ويقابل ما تقدم المنافع والتكاليف الثانوية. وتتضمن التكاليف الثانوية قيمة السلع والخدمات المستخدمة كنتيجة للمشروع باستبعاد التكاليف المباشرة والمرتبطة . وهى تشتمل على التكاليف الصناعية التالية للسلع والخدمات المباشرة للمشروع فضلا عن جميع التكاليف الأكثر من المباشرة والمرتبطة المتولدة أو المساقة بسبب المشروع .

أما المنافع الثانوية فتشير إلى تلك القيم التى تضاف فوق تلك الخاصة بالسلع والخدمات المباشرة للمشروع نتيجة للانشطه التى يبدؤها أو يعزى بها .

ويمكن القول بأنه فى الأحوال العادية تتحدد المزايا النسبية لعدد معين من المشروعات بقياس منافعها أو تكاليفها أنفسها دون الخوض فى المراحل الثانوية غير أنه يكون من المفيد مقارنة جملة التكاليف الثانوية والمرتبطة للمشروعات بالمنافع الإجمالية المتاحة عندما تمثل هذه التكاليف أهمية خاصة أو عندما تتفاوت تفاوتاً كبيرا بين المشروعات موضع المقارنة.

وتعتبر المزايا الممكن نسبتها إلى المشروع من أبرز المزايا الأولية والثانوية جميعاً ويجب أن يزكى المشروع بالفرق بين المزايا الأولية الكلية وبين التكاليف المرتبطة وآية ذلك مشروع للرى لإنتاج القمح تكون ميزته الأولية التى يمكن أن تعزى إليه هى القيمة السوقية للقمح ناقصاً تكاليف المزارع على أن تستبعد منها تلك المدفوعات المقدمة لأجل استخدام المياه الذى يعتبر ميزة مباشرة للمشروع .

أما المزايا الثانوية فلا يمكن أن تنسب إلى المشروع اللهم إلا إذا ثبت أن هناك زيادة فيها أكثر مما كان يمكن الحصول عليه بدون المشروع بحيث تستقطع من الجملة كل القيم التى كان يمكن أن تضاف إلى الإنتاج فى الأنشطة المشابهة المرتبطة للمشروع.

وقد تتحقق المزايا الثانوية عندما تكون الوفورات الخارجية مشتقة من تنفيذ المشروع على النحو الذى كانت تتاح فيه السلع والخدمات إلى الانشطة الثانوية بتكلفة أقل مما لو لم ينفذ المشروع (لو أن القمح الناتج عن مشروع الرى كان سيباع بجنيه واحد عن كل وحده بينما أنه بدون المشروع كان ثمن الوحدة يصل إلى ١٫٣ جنيه فانه توجد ميزة ثانوية يمكن نسبتها إلى المشروع تبلغ ٠٫٣ جنيه عن كل وحدة من القمح يقوم بانتاجها) .

وثمة ميزة ثانوية تتحقق إذا ما أمكن بسبب المشروع تشغيل الطاقة الانتاجية التى كان يمكن لولاه أن تظل عاطله (لو أنه يمكن تحقيق استخدام أكبر لمخزن قمح موجود فعلا وذلك بسبب الانتاج الأعلى للقمح الممكن الحصول عليه بسبب الرى مما يؤدى إلى زيادة صافى الدخل المتاح بسبب تشغيل المخزن مما يعزى إلى المشروع) .

ومهما يكن من أمر فان تحديد المزايا الثانوية التى يمكن أن تعزى إلى المشروع مهمة صعبة ومعقدة على السواء مما يدعو إلى توجيه مزيد من العناية إلى المزايا الأكثر مباشرة فى تحليل مشروع معين .

واذا كان معامل التقويم يستند أساسا الى النسبية بين المزايا الممكن إرجاعها إلى المشروع وبين تكاليفه فان هناك نوعين من المعاملات يمكن تصميمها استنادا إلى ما لو أحتسبت المنافع الأولية فقط أو إلى ما إذا أضيفت اليها المزايا الثانوية .

أما فيما يتعلق بالمزايا الممكن نسبتها إلى المشروع فتتمثل فى الفرق بين المزايا الكلية وبين التكاليف المرتبطة الكلية . وتصبح نسبة المنافع ـ التكاليف على النحو التالى :

$$\frac{\text{المنافع الممكن نسبتها إلى المشروع}}{\text{تكلفة المشروع}}$$

ويتكون البسط من جملة انتاج المشروع وأرباح المؤسسات التى تفيد منه .

ولا يمكن أن تتجاوز المنفعة الكلية القيمة النهائية لمنتجات المشروع بعد التصنيع والتوزيع .

وإذا ما طرحنا التكاليف المرتبطة فان الفرق يمثـــل أرباح الأنشطة المشتقة زائدا تـكلفة المشتريات من المشروع .

وتـكون القيمة النهائية للمنتجات فى واقع الأمر عبارة عن قيمـــة إنتاج المشروع زائدا التكاليف المرتبطةالأرباح زائد الأبارحالمرتبطة :

وتتمثل نتيجة التوسع فى المعيار فى أن يضاف إلى البسط أرباح المؤسسات المرتبطة بالمشروع مما يؤدى إلى تحسين نسبة المنافع ـ التكاليف .

ويلاحظ أن النتائج غير المباشره للمشروع تتوقف عند حد أول خطوة إلى الأمام بمعنى أنها تأخذ فى الحساب فقط ما يحدث بعد البيع الأول لسلع أو خدمات المشروع .

ويتطلب قياس جميع النتائج غير المباشرة ادخال عديد من هذه الصفقات .

وجدير بالذكر أن موضوع طريقة تقويم المشروعات المثلى عند جورج أوهامادا تتحصل فى اقامة أولويات على أساس معاملات تقيس العلاقة بين القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة للمشروع وتـكلفة جميع المستخـدمات المستعمله مباشرة وغـير مباشرة للمشروع وتـكلفة جميع المستخدمات المستعمله مباشرة وغير مباشرة للحصول على تلك القيم المضافه بما فى ذلك أرباح المنظم .

ويعارض صاحب المعيار تخصيص الموارد على أساس النظرية الأقتصادية الارثوزكية التى تتلخص فى أنه بتوزيع الدخل وحرية اختيار المستهلكين يتحقق التخصيص الامثل لعامل انتاجى معين بين مختلف الاستخدامات عندما تـكون قيمة الناتج الحدى معـادلة لثمن العامل فى كل حالة .

واذا ما فرض أن ثمن العامل واحد فى كل مكان فان التوزيع الأمثل يتحقق عندما تصبح قيمة الناتج الحدى المتاحة متشابهة فى جميع الاستخدامات .

وفى كلمة فانه وفقا للمدخل الارثوزكى وبافتراض قدر معين من الموارد الانتاجيـه

فان التخصيص الأمثل يتحقق عندما تبلغ القيمة النقدية الكلية للانتاج الحادث بهذه الموارد غايته القصوى . ويتم التوصل إلى هذه الغاية القصوى فى ظل الظروف المنافسة المثالية إذا قدر لجميع المنتجين أن يجتنيوا أعلى أرباح ممكنة . ومن ثم فانه إذا ما اختيرت المشروعات الاستثمارية تبعا لما تدره من ربح فإن المجتمع وأعضاءه على السواء يحققون أكثر الأرباح .

ويستند أوهامدا فى معارضته لهذه النظرية إلى فرضين أساسيين : أولا : أنه لا سبيل إلى تفادى العنصر الشخصى عند وضع المعيار الذى تختار به الأوليات وثانيا أنه يوجد اعتماد متبادل فيما بين جميع القرارات الاستثمارية .

ويرى أوهامادا بالنسبة إلى الفرض الأول أن توزيع المواردبين الاستخدامات البديلة يجب أن يؤسس فى النهاية على دوال تفضيل المستهلكين المعلن عنها بحرية . أما بالنسبة الى الفرض الثانى فيرى أنه من وجهة نظر اجتماعية لا يتسنى اجراء تقسيم سليم لمورد معين بين استخداماته البديله فى غياب صورة واضحة للعلاقات الصناعية المتداخلة الحركية التى ترسم الحركة بين الصناعات والعلاقات بين مختلف الموجودات وبين السلع والتدفقات بحيث أنه لا يمكن للنظرية أن تمضى قدما فى غياب هذه الصورة .

ويقرر أوهامادا بعد هذه الفروض أنه بافتراض أن صافى متوسط نصيب كل فرد من الدخل هو أقرب مؤشر للرفاهية الاجتماعية فى الدولة فان المتغير الواجب تعظيمه عند اقامة الأولويات الاستثمارية هو نماء متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ويضع أوهامادا معياره فى صياغة يشتمل بسطها على القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة الصافية فى المشروع . ويتضمن ذلك المرتبات والأجور والفائدة والريع والربح مع احتساب جميع القيم بسعر السوق . ويشترط استبعاد التعاريف والضرائب والاعانات ويجب أن تحتسب القيمة المضافة عن جملة العمر الإنتاجى للمشروع مع استخدام صياغة التساوى

أما المقام فيتضمن جميع الموارد المباشرة أوغير المباشرة التى يستخدمها المشروع خلال عمره الانتاجى بما فى ذلك الأرباح التى تحتسب كمدفوعات عن خدمات المنظم . ويكون تثمين المستخدم على أساس تكلفة الفرصة المضاعة . كذلك فإنه يتوجب وضع جميع النتائج المشتقه إلى الأمام وإلى الخلف فى كل من البسط والمقام .

$$\frac{\text{ق مـ}}{\text{س}} = \frac{\text{ق م ش} + \text{ق مـ ش ١} \times \text{ق مـ ش ٢}}{(\text{ف مـ} \times \text{ف مـ ١})\ \text{ع}}$$

حيث ترمز ق م الى القيمة المضافة الكلية ، ق م ش إلى القيمة المضافه فى المشروع ، ق مـ ش إلى القيمة المضافه إلى الخلف ، ق مـ ش ٢ إلى القيمة المضافة إلى الامام ، ف مـ إلى تكلفة الفرصة المضاعة فى مستخدمات المشروع ، ف مـ إلى تكلفة الفرصة المطلوبة للحصول على القيمة المضافة إلى الامام ، س إلى خليط المستخدمات ، ع الى العلاقة بين سعر السوق وتكلفة الفرصة المضاعة للعناصر المستخدمة .

إدخال الاعتبارات العامة فى إختيار المشروعات المثلى — أيا ما كان شأن الاعتبارات الخاصة المستخدمة فى التوصل إلى المشروعات الاستثمارية المثلى فانها لايمكن أن تؤدى بنا إلى أفضل النتائج الكلية وذلك للاعتبارات التالية الذكر :

أولا — أن المستثمر الفرد يعظم صافى النتائج الحدى الخاص لا الاجتماعى على الرغم من أهمية الاخير على نحو ما سنبديه عاجلا .

ثانياً — أن حياة التجهيزات الرأس مالية تكون طويلة بحيث تصير تنبؤات المستثمر اكثر عرضة للخطأ وتكون مخاطرته أشد مما يجابهه برنامج استثمارى عام .

ثالثاً — أنه بالنظر إلى عدم قابلية تجزئه رأس المال فان الامر يستوجب تغييرات كبيرة بينما أن الجهاز السعرى يعمل بدقة فى ظل التغييرات البسيطة فقط .

رابعاً — أن أسواق رأس المال مهما أحسن تنظيمها تعتبر أسواقا غير كامله حيث أنه تحكمها الاسعار فضلا عن التوزيع التنظيمى أو التقليدى للحصص .

خامساً — أنه بالانتقال من دائرة المستثمر الخاص إلى مجال الاستثمار العــام فى صورة برنامج اقتصادى أو خطط اقتصادية يمكن تحديد المعدل الامثل للاستثمارات وتحديد الحجم الواجب توجيهه من الموارد الانتاجية إلى القنوات الاستثمارية لاسيما اذا ما اتيــح تطبيق اشتراكى . كذلك فانه يتسنى فى ظل البرمجه الاقتصادية استخــدام معايير عامــة ذات نفع كبير للاقتصاد القومى باسره (كالربحية العامة والمنفعة الاجتماعية العامة) . هـذا فضلا عن أن موضوعات نوعية الاستثمار وكفاءته الاقتصادية وتوطينه تحظى جميعاً ببحث أوفر وأفعل فى ظل البرمجه الاستثمارية العامة .

ونسوق على ذلك مثالا بالمعيار الاجتماعى لتقويم الانتاجية لعنصر مفرد . فإذا كانت الربحية تقيس إنتاجية رأس المال فى حدود المصلحة الخاصـــة للمنظم بالربح فإن انتقالنا من هذه الزاوية الخاصة الى الزاوية الاجتماعية العامة يبين أن انتاجية رأس المـال تقاس فى صورة نسبة بين رأس المــال والقيمة المضافة — أو ما يعرف بمعـــدل الناتج — رأس المـــال .

ويوضح لنـا المثـــال التالى كيفية قياس القيمة المضافة فى المشروع وذلك إما باضافة صافى الدخل أو باستقطاع المشتريات من الطرف الثانى والضرائب والاستهلاك من جملة قيمة الانتاج . ويجرى التمييز بين نسب الناتج — رأس المال المتوسطة والحدية بالنسبة إلى الاقتصاد القومى . وتحتسب هذه النسبة بجعل الناتج القومى أو احـــد متغيراته البسط وجملة الاصول القابلة للتحديد المقام فى حين تقوم النسبة الاولى على أساس زيادة البسط والمقام خلال نفس الفترة الزمنية . ويعتبر المشروع حـديا بالنسبة إلى جمـــلة الصناعــة والاقتصاد القومى بسبب تمثيله للمقدار الـكلى للاستثمارات زائد القيمة المضافة .

وإذا كان إنتاج مشروع معين مقيسا فى صورة القيمة المضافة ج ، ورأس المـــال س

فان نسبة الناتج / رأس المـــال تكون $\frac{ج}{س}$. وهى تختلف تبعـــاً لما اذا كان الانتـــاج وراس المال مقدرين بالتـكلفة الاجتماعية أو بأثمان السوق وتبعاً لمـــا اذا كان الانتاج صافيا أو إجماليا ولما اذا كان رأس المال يتضمن أو يستبعد الموجودات . يبدأ أن تقدير

إنتاجية رأس المال فى صورة القيمة المضافة المباشرة لا يشكل أهميـة خاصة كمعيـار مفرد للتقويم على نحو ما يتضح من المشروعات المنتجة للخدمات (كالكهرباء والطاقة والنقل) حيث تكون القيمة المضافة المباشرة منخفضة بينما تصبح الأهمية غير المباشرة كبيرة . ولما كان تقويم هذه المشروعات لا يعطيها أولوية إذا ماعرضت على المعيار المباشر بينما تطفر بها إذا كان الحكم غير مباشر فإنه يتعين الاخذ فى الاعتبار بالآثار المباشرة وغير المباشرة لنسبة رأس المال / الناتج .

غير أنه إذا كان المشروع ينتج قيمة مضافه غير مباشرة كما لو استخدمت منتجاته فى صناعات أخرى وجب تقدير القيمة المضافة فى هذه الصناعات فضلا عن الاستثمارات الاضافية الضرورية لاحداث ذلك الاستغلال مما يستوجب عملية تجميع معقدة وعسيرة المنـال .

ويمكن القول فى هذا الصدد بأن القيمة المضافة فى المشروع زائداً جملة القيم المضافة الخلفية تساوى إجمالى قيمة الانتاج ناقصا أية واردات مباشرة أو غير مباشرة مسهمة فى جانب من الانتاج . ويمثل هذا الفرق عادة مقدار اسهام المشروع فى الناتج القومى ويتوجب لكيما تتضمن نسبة الناتج — رأس المال للمشروع للنتائج الخلفية إحتساب الاستثمارات الضرورية لاقامة سلسلة عوامل المستخدمات المشتقة . وتعزى القيم المضافة الخلفية لاستثمارات المشروع الى الحد الذى يمكن عنده اشباع الطلب المشتق من المشروع بدون استثمارات جديدة — أى بالاستغلال الكامل للطاقات المعطلة .

أما بالنسبة إلى النتائج الامامية فانه اذا كان المشروع يستهدف احلال سلعة منتجة محليا محل نظيرتها المساوية فى الكمية والنوع فلا توجد فى هذه الحالة أية قيمة مضافة أمامية غير مباشرة نظراً لان ذلك كان سينتج على أى حال من الناتج المستورد وإذا ماكان لدى المشروع المستخدم للسلع والخدمات المنتجة من المشروع الاول رهن التقدير طاقه معطلة فانه يمكن استخدام العوامل المذكورة بدون مزيد من الاستثمارات ويصح أن نفترض تبعا لذلك أن الدخل الجديد المتولد فى المشروع القائم يفىء من استثمارات المشروع التى راكبها معدل أفضل للناتج — رأس المال . وقد تكون الزياده

فى الانتاج والدخل مؤشراً صريحاً للزيادة فى ذخيرة رأس المـــال التى تحتسب كاستثمار إضـــافى .

هذا ، ويصير قياس النتائج غير المباشرة اكثر تعقيداً واقل تحديداً على قـدر تبعادهـا عن المشروع . ويجب أن تؤخذ محددات هذه الأنواع من التقـديرات فى الحساب وان لاتحسب الاخيرة الا إلى المدى الذى تسهم عنده بدرجة كبيرة فى معيار التقويم .

ويقودنا الحديث عن المعيار السابق إلى معيار وثيـق الصله به نوجـــز موضوعه فى البيان التالى :

الانتاجية الاجتماعية الحدية لرأس المال واسهامها فى الدخل القومى — ويرى هـ . ب شينرىأن إقامة نظامللاولويات يقتضى أن يؤخذ فى الحساباعتبارات أساسية متعددة . وآية ذلك أن تأسيس الاولويات على نتائج الاستثمارات على المظاهر الاقتصادية الجزئيـة مثل الأرباح والنقـــد الاجنبى نفترض بداءة أن جميع العوامل الاخرى متساوية بحيث أنه فى غياب مثل هذه الشروط تؤدى معيار الأولوية المستكشف المشروع الامثل الذى يأخذ نتيجة واحـــده فى الحساب إلى نتائج خاطئـــة . ذلك أنه مادامت للمشروعات الاستثمارية نتائج واسعة النطاق تبلغ حد اعادة توزيع الدخل القومى بات ضروريا قياس كل منها بالـــكشف عن مقامها المشترك . ويستحسن أن يكون هذا المقام عامل الدخل القومى مشتملا فقط عـــلى نتائج الانتـــاج المزاد والمتعلقة بالمتاح من النقـــد الاجنبى والوفورات الاجنبية عند حساب الانتاج .

ولقد تقتضى المحـددات العمليـة استبعاد بعض العوامل مثـــل الاعانات والتعاريف والضرائب غير المباشرة .

كذلك فانه يتوجب أن يؤخذ فى الاعتبار اختلاف التكاليف والمنافع الخاصة اختلافا تاما عن المزايا والتكاليف الاجتماعية فى الدول الناهضة . غير أن وضع سياسة حكوميـة استثمارية يقتضى قياس الانتاجية الإجتماعية مما يتضمن وضع وسيلة عمليـة لتقدير الناتج الإجتماعى الحدى واستنباط إطار للاجزاء المؤسسة على ذلك القياس . ويمكن التعبير عما

تســدم فى الصياغة الرياضية التالية .

$$(م)\ ن ح د = \frac{س - ى + ق}{ز} - \frac{و + ح + ع}{ز}$$

حيث ترمز (م) إلى قياس نتائج التقدير بالزيادة أو النقص لمعدل التبادل وذلك لاجل إدخال التسعير الاجتماعى للتبادل الأجنبى فى الحساب .

وترمز (ن ح د) إلى الانتاجية الاجتماعية الحدية باعتبارها متضمنة متوسط الزيادة السنوية فى الدخل القومى زائدا مقابل ميزان المدفوعات (ويقاس المكون الأول بواسطة الحدين الأولين من الجزء الثانى من المعادلة بينما يقاس الثانى بالحد الثالث) .

ويلاحظ أن إدخال مقابل ميزان المدفوعات ضرورى لأنه لو كان معدل التبادل عند حد التعادل لاحتسبت نتائج المشروع أوتوماتيكيا ضمن تقديرات قيمة وتكاليف الانتاج .

فاذا كان لمشروع معين أثر طيب على فائض ميزان المدفوعات بمائة جنيــه سنويا وكان سعر التبادل الرسمى ١٠٠ وحدة نقدية للجنيه لبلغت النتيجة ١٠٠٠٠ وحــدة نقدية وهى لا تعتبر مساهمه إضافية للانتاج القومى لو كان معدل التبادل عند حد التعادل لما يتضمنه ذلك من ازدواج الحساب . ومن ثم فان الموقف يتغير حالة عــدم وجــود زيادة أو نقص فى تقويم معدل التبادل .

ولنفرض أن (ز) ترمز إلى زيادة رأس المال (الاستثمار) وأن (ق) ترمز إلى ما يتولد عن المشروع من زيادة فى قيمــة الانتــاج السنوى بسعر السوق بعــد استبعاد التعاريف والضرائب والاعانات و (ى) ترمز إلى القيمة المضافة للانتاج والتى تعزى إلى الوفورات الخارجية و (س) ترمز إلى تكافة المواد المستوردة و (ع) إلى تكلفة العمل و (ح) إلى تكلفة المواد المحلية و (و) إلى التكاليف الثابتة مع تكاليف الادارة والاحلال و (ت) إلى وحدات الدخل القومى المكافئة لتحسين وحدة فى ميزان المدفوعات ونظرا لزيادة أو نقص التقويم فى معــدلات التبادل . وتستنتج (ت) حسابيا بطرح السعر الرسمى من المعدل الحقيقى للتبادل وقسمة الفرق على السعر الرسمى .

(أ) تربط معدل الاستهلاك والفائدة على السلف الأجنبية مما عبرنا عنـــه بعنصر الاسترداد لرأس المال .

كذلك فان (ب ١) ترمز إلى أثر تكاليف تشييد المشروع على ميزان المدفوعات ذلك الجزء من الاستثمار الذى ينفذ بالنقد الأجنبي .

و (ب ٢) ترمز إلى نتائج تشغيل المشروع على ميزان المدفوعات متضمنة متحصلات ومدفوعات النقد الأجنبي فى تشييد وتشغيل المشروع .

ويمكن التعبير عن (م) السابق الاشارة اليها على النحو التالى :

$$\text{ن ج د} = \frac{\text{ط}}{\text{ز}} + \frac{\text{ك}}{\text{ز}} - \frac{\text{ص}}{\text{ز}}$$

حيث $\text{ص} = \text{س} - \text{ى} + \text{ق}$ ، $\text{ك} = \text{و} - \text{ح} + \text{ع}$ ، $\text{ف} = \text{ب}_1 + \text{ب}_2$

وترمز ص إلى إجمـــالى قيمـة انتاج المشروع مصححـــة بالاعانات والضرائب والوفورات الخارجية ومطروحا منها العوامل المستوردة و (ك) ترمز إلى جمله تكاليف عوامل انتاج الدخل القومى و (ف) ترمز إلى النتيجة الصـــافية الكلية على ميزان المدفوعات و ($\frac{\text{ص}}{\text{ز}}$) ترمز إلى القيمة المضافة فى الاقتصاد المحلى عن كل وحـــدة من الاستثمار (معـدل الناتج) و ($\frac{\text{ك}}{\text{ز}}$) ترمز إلى تكاليف التشغيل عن كل وحـدة من الاستثمار باستبعـاد الواردات وترمز ($\frac{\text{ط}}{\text{ز}}$) إلى العلاوة عن كل وحدة من الاستثمار والتى تعزى إلى نتيجة تقويم ميزان المدفوعات معبرا عنها بوحدات الدخل القومى .

ويمكن وضع المعادلة الأخيرة على النحو التالى $\text{ن ج د} = \frac{\text{ص}}{\text{ز}} \times \frac{\text{ك} - \text{ص}}{\text{ص}} + \frac{\text{ط}}{\text{ع}}$

وبناء على ما تقدم تكون الانتاجية الاجتماعية الحدية لرأس المال عبـارة عن حاصل جمع : (١) نتيجة ضرب انتاجيه رأس المـال فى نسبة الأرباح الى القيمة المضـــافة فى الانتاج وفقاً للتعريف السابق و (٢) علاوة ميزان المدفوعات

وتتمثل أهمية المعيار الآنف الذكر فى صلاحيته للتقويم الكلى المشروع وفى تأسيسه على قياس انتاجية رأس المال بالإضافة الى خليط المستخدامات فضلا عن تعبيره عن مزايا المشروع فى صورة أرباح وآثار كلية تسعر اجتماعيا بادماج الوفورات الأجنبية واستبعاد الاعانات والضرائب واستخدام معدلات تعادل التبادل ومعامل تكلفة الفرصة .

ومن الخير أن نشير فى هذا السياق اشارة سريعة الى معيار قريب الصلة بسلفيه . وهذا هو معيار الربحية العامة للاقتصاد القومى . وتعرف الربحية الاقتصادية باعتبارها المعدل الكلى الصافى (صافى المعدل الكلى) الممكن القياس للعائد الاقتصادى القومى من الاستثمار وتتحصل طريقة الحساب بايجاز فى الابتداء من التقدير التجارى لتكاليف انتاج المشروع مع عمل التصحيحات لاظهار البنود الممثلة للتكاليف الحقيقية - الاعلى أو الأقل - للاقتصاد القومى بدلا من المؤسسة كوحدة تجارية .

أما بالنسبة إلى جانب المنافع فان الحساب يبدأ من تقدير الايرادات التجارية مع المواءمة بالزيادة أو بالخفض لاظهار ما إذا كان الناتج يمثل قيمة أعلى أو أدنى للاقتصاد القومى عنه للمؤسسة .

ويؤدى تطبيق هذا المعيار إلى نتائج هامة منها على سبيل المثال أن المشروع الذى يعمل على أساس تجارى فى ظل حماية جمركية عالية يكون أقل نفعا للاقتصاد القومى منه للمستثمر الخاص وذلك عند تقويم النتائج تقويما واقعيا بدون ضرائب جمركية .

كذلك فان المشروع الذى يحقق قدرا أكبر من أرباح النقد الأجنبى قد يكون أكبر نفعا للاقتصاد القومى منه إلى من يقومون به فى القطاع الخاص عند ما يعاد تقويم أرباح النقد الأجنبى على أساس معدل أعلى يعكس قيمتها الحقيقية .

هذا فضلا عما يمتاز به هذا المعيار من أخذه لاكبر قدر ممكن من المنافع والتكاليف اتصالا بالمعيارين السابقين .

وليس يقل خطراً وأهمية عما سبق معيار كفاءة الاستثمارات الذى يشكل أهمية غير قليلة فى الاقتصاديات الاشتراكية . بيد أن استخدام هذا المعيار فى فرع إنتاجى معين قد لا يتفق مع الحصول على أقصى وفر ممكن للعمل فى الاقتصاد القومى كله .

وتثور المشكلة فى هذا الصدد من أن رفع إنتاجية العمل فى كل فرع حتى أعلى مستوى تكنتيكى متاح يعوق الزيادة القصوى للمكنة لانتاجية العمل فى الاقتصاد القومى كله باعتبار أن الامكانيات الاستثمارية تتحدد فى أى وقت بحجم التجميع الرأس مالى

ومن ثم فان البحث ينصرف إلى اختيار المتغير أو المتغيرات التى يؤدى استخدامها فى فرع مع ارتباطها بالمتغيرات الاخرى فى باقى الفروع إلى تحقيق اعلى زيادة فى إنتاجية العمل فى جميع الاقتصاد القومى على ان تؤخذ فى الاعتبار الموارد الاستثمارية المتاحة

اى أن التحليل ينصرف إلى البحث عن تلك الاستثمارات الكفيلة باحداث اقصى اسهام ممكن فى زيادة انتاجية العمل فى الاقتصاد القومى باسره . ومن ثم فان كفاءة الاستثمار تتحدد باسهامه فى انتاجية العمل .

ويندرج فى هذا السياق معيار كبير الاهمية ـ الا وهو النتائج الثانوية ـ تصويرها وتقديرها ـ وبيان ذلك أن الحساب الكامل لجميع نتائج البرنامج الاستثمارى يتطلب استخدام وسائل محاسبية اقتصادية لقياسها . ويمكن ان نسوق على ذلك المثال التالى :

انموذج لتقدير الاثار على الدخل القومى المستقبل والاستهلاك المتحقق بواسطة برنامج مشروعات استثمارية :

(١) الارقام باسعار السوق (ب) الارقام بالاسعار المحاسبية (ج) الارقام بالاسعار المحاسبية مخصومة .

العمود السنوات	١	٢	٣	٤	٥	الجملة

(قطاع أ) مباشر : (١) الناتج الاجمالى (٢) الواردات (٣) الاهتلاك .

(٤) الناتج الصافى = (= ١-٢-٣)

العوامل النادرة المستخدمة الغير مباشرة (١) الناتج الإجمالى (٢) الواردات (٣) الاهتلاك (٤) الناتج الصافى (١ — ٢ — ٣) . العوامل النادرة المستخدمه = الأولى = مباشر غير مباشر .

الناتج الصافى (٤/٨) : (١) الدخول المنخفضة (٢) الدخول المرتفعة (٣) المدخرات الاجمالية — الاحتياجات الرأس مالية — صافى المدخرات (٣ — ٤)

القطاع ٢ ، ٣ (نفس التقسيم)

باقى الاقتصاد

العمود السنوات ١ ٢ ٣ ٤ ٥ الجملة

١ — مدخرات السنة السابقة .

٢ — تأثير الاعانات على الاستثمارات الحكومية .

٣ — صافى المدخرات من القطاعات الأخرى .

٤ — الجملة (= ١ — ٢ / ٣)

رأس المال المبتدىء : الدخل (غير المصحح — التصحيح لأجل العوامل النادرة (تطرح قيمة العوامل النادرة من التقدير غير المصحح) .

دخل باقى الاقتصاد : دخل جميع القطاعات — استهلاك جميع القطاعات .

ويتوجب أن تؤخذ الحساب الملاحظات التالى ذكرها :

(أ) يتوقف عدد السنوات على سعر الخصم .

(ب) يفترض أن تشير القطاعات إلى المشروعات .

(ج) الأرقام المباشرة تشير إلى الإنتاج من المشروع ذاته .

(د) صافى الناتج يستخدم هنا على نحو استخدامه فى الحسابات القومية بدون خصم قيمة العوامل النادرة باعتبارها تسحب من القطاع المتبقى .

(ك) تشمل الأرقام غير المباشرة على النتائج غير المباشرة فى القيم المعطاة للاسعار المحاسبية عن المنتجات والمواد الأولية للمشروع .

(هـ) الاحتياجات الرأس مالية تشير إلى رأس المال المحتاج اليه فى القطاع بعد التصحيح بالواردات الرأس مالية الممكنة.

(و) مدخرات السنة السابقة هى مدخرات القطاع المتبقى والمقدرة على أساس الدخل لباقى الاقتصاد على أساس معدل إدخار عام .

(ى) التصحيح لأجل العوامل النادرة يجرى لأنها تسحب من القطاع المتبقى .

ونرى أن نشير الى بعض القواعد العامة الواجب أخذها فى الحساب عند إختيار المشروعات المثلى على مستوى الاقتصاد القومى . وهذه هى التالية :

أولا — تتوجب ملاحظة أن السياسة الاستثمارية ليست الا جزء من السياسة العامة وأن اختيار المشروعات الاستثمارية لا يمكن فصله عن باقى القرارات ولاسيما القرارات الاستثمارية الضريبية التى يكون لها تأثير كبير على الاستثمار .

ثانياً — يتعين عند النظر فى إختيار المشروعات على مستوى القطاعات أن يراعى اعتبار الكفاءة الاقتصادية . وتعتبر نقطة الابتداء بالنسبة إلى موضوع بحث الكفاءة والمثالية الاقتصاديه للاستثمارات تقدير حجم ونوع الموارد الاجمالية المتاحة للاقتصاد القومى بالاضافة إلى الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية لمطالب الاقتصاد القومى ولطوائف المجتمع .

ومن ثم فانه يجوز القول بأن الغرض من مثالية المشروعات على مستوى الاقتصاد القومى التأكد من التوصل إلى الاستثمارات المؤدية بالفعل إلى تحقيق أقصى نمو للدخل القومى .

ويلاحظ أن أخذ الكفاءة الاقتصادية فى الاعتبار عند تقدير مثالية المشروعات على مستوى الاقتصادالقومى وعند بحث أولوياتها يقتضى بحث إختيار أنواع التكنيك وتنظيم الانتاج وذلك بالنسبة إلى :

١ — المواءمة المتبادلة بين طاقات الانتاج للمجاميع الأساسية والتجهيزات المساعدة.

٢ — إمكانية تنشيط وتحسين العمليات الأنتاجية والتكنولوجية بالحد من التنويع وزيادة حجم الانتاج وتوسيع نطاق التعاون فى الانتاج والخدمات .

٣ — آثار استخدام أنواع مختلفة من المواد الخام على الانتاج .

٤ — مدى إستخدام إمكانيات الانتاج الاحتياطية .

٥ — إمكانية تطبيق الوسائل الحديثة فى تنظيم الانتاج الملائم للتكنولوجية .

٦ — مواءمة العمليات التكنولوجية مع الظروف الطبيعية وظروف المواد الخام .

ثالثاً — تعطى الأولوية للمشروعات المكونة للقاعدة الصناعية بحيث يترتب على تنفيذها خلق قوى دافعة فى الاقتصاد القومى .

رابعاً — تقرير الأولوية للمشروعات الساعدة على تحقيق النمو المتوازن بحيث يمنع تنفيذها ظهور ثغرات حقيقية أو نقدية فى الاقتصاد القومى .

سادسا — تمنح الأولوية للمشروعات المتفقة مع دوال تفضيل الشعب بحيث تتحقق رغباته وأفضلياته .

سابعاً — يتوجب توافرذخيرة منالمواد الخام والسلع التامة الصنع للوفاء باحتياجات الاستثمار الأمثل .

ثامناً — لا يجوز أن يجاوز الاستثمار حدود الموارد المادية المتاحة .

تاسعاً — يجب أن يعول الاستثمار إلى أقصى حد ممكن من المدخرات منعاً من نشوء التضخم .

عاشراً — يتعين التوصل إلى المعدل الأمثل للاستثمار الذى يتحقق عندما تتساوى تكاليف الانتاج الاجتماعية مع المنافع الاجتماعية الحدية الناشئة عما يهيؤه الاقتصاد القومى من طاقة انتاجية والذى تكون فيه لوحدة الاستثمار الحدية منافع اجتماعية مضافة وصافية مساوية للصفر .

ومن ثم فان المعدل الامثل للاستثمار هو ذلك المعدل الذى تكون عنده الكفاية الحدية للاستثمار بالنسبه إلى الاقتصاد القومى كله صفرا ويمكن حساب المعدل الامثل للاستثمار على النحو التالى .

$$\text{م} = \frac{\text{مثلث س } (\text{ن} - \text{ف})}{\text{مثلث س ر}} = \text{ك}$$

حيث ترمز م إلى المعدل الامثل للاستثمار ن إلى المنافع ف إلى التكاليف وإلى الاستثمار ك إلى الكفاية الحدية للاستثمار .

حساب المشروعات المثلى فى القطاع الحكومى — توجد كثير من الدوافع الداعية إلى نهوض الحكومة بالمشروعات الاستثمارية بدلا من المستثمر الخاص لاسيما فى الدول (المتخلفة) الناهضة والدول الاشتراكية .

وتتحصل أهم أهداف تخطيط المشروعات الاستثمارية فى القطاع الحكومى فى :

أولا — زيادة الاستهلاك العام .

٢ — أعادة توزيع الاستهلاك .

٣ — تحقيق الرغبات المشروعة والمعقولة من وجهة نظر المنطق الاقتصادى السليم (كأن تستثمر الحكومة فى الخدمات التعليمية أكثر مما تعبر عنه رغبات السوق على رأى رتشارد مصتجراف).

٤ — زيادة الاكتفاء الذاتى القومى .

وثمة طريقةلتعيين الاهمية النسبيه للاهداف تتمثل فى أسهام المشروعات الاستثمارية وصياغة القرارت الاستثمارية لتعظيم القدر المنتظر من المنافع .

ويمكن التوصل إلى المشروعات المثلى الحكومية بعدة حسابات ومعايير نشير إلى بعضها بإيجاز فى التالى :

المعيار الوقتى المتداخل للاستهلاك الكلى — فاذاكانت الحكومة ترى أن الاسهام فى الاستهلاك الكلى فى السنوات المختلفة من الناحية الحدية ذو قيم مختلفة متناقصة الاهمية فى كل سنة مقبله بالنظر إلى توقع تزايد تقدم الاقتصاد القومى فان الاسهام فى الاستهلاك الكلى المتولد عن المشروع يصبح مبلغاً مقدرا .

$$\sum_{\text{ت}=\text{ل}}^{\text{ن}} \text{هـ}_{\text{ت}}\, \text{ب}_{\text{ل}}(\text{ص}) - \text{هـ}_{\text{صفر}}\, \text{ك}(\text{ص})$$

حيث ترمز ص إلى حجم البرنامج العام موضوع التقويم (ل) إلى الوقت بالسنين وكذلك ب ل (ص) الى الاسهام الصافى للاستهلاك الاجمالى من مشروع ذى حجم (ص) فى (ل) سنوات وترمز ك (ص) الى تكلفة رأس المال المحلى وترمز (هـ ل) الى الوزن النسبي على الاستهلاك فى سنة ل ويكون سعر الخصم للسنة ل . ر منسوبا الى الأوزان على المنافع فى السنوات المتتابعة بالصياغة التالية :

$$\text{ر}_{\text{ت}} = \frac{\text{هـ}_{\text{ت}} - \text{هـ}_{\text{ت}+\text{ل}}}{\text{هـ}_{\text{ت}+\text{ل}}}$$

أى أن رت تمثل النسبة المئويه التى يقع بها العبء على الاستهلاك الإجمالى عبر الوقت .

ونفترض عادة أن ل ثابتة طوال الوقت وكذلك تحدد $\text{هـ}_{\text{صفر}}$ الوزن على الاستهلاك الحالى بالنسبة الى الوحدة بحيث يكون الأخير هو وحدة الحساب والمقياس الذى يركن اليه فى مقارنة جميع المنافع والتكاليف الأخرى وبذلك نسقط ت من حساب ر ت وتكتب هـ ت (ل + ر) — ل — ل فتكون الصياغة :

$$\sum_{\text{ل}-\text{ل}}^{\text{ن}} \frac{\text{ب}_{\text{ل}}(\text{ص})}{(\text{ل}+\text{ر})^{\text{ت}}} - \text{ك}_{\text{ص}}$$

وفى هذه الحالة تعرف الجملة المقدرة للاستهلاك الاجمالى عادة باسم صافى القيمة الحالية لمنافع الاستهلاك الكلى . ويكون الاختيار بين الاوزان مسألة اختيار لسعر الخصم ونرى ان نشير فى هذا المقام إلى ان الحكومة لاتستطيع فصل قرارات الاستثمار من القرارات الخاصة لنمط الزمنى للاستهلاك . ومن ثم فانها لا تستطيع الحكم على القيمة النسبية للمنافع فى اوقات مختلفة فى صياغة معيار الاستثمار كذلك فانه لا يمكنها استخدام سعر مناسب للخصم المقارنة القيمة الحالية لمنافع الاستثمار العام بالقيمة الحالية للاستخدام البديل لاسعار العائد لنوعى الموارد أو الاستهلاك اللهم الا اذا اعتبرت الحكومة السعر الاجمالى للاستثمار فى الاقتصاد القومى مثاليا .

كذلك فانه من بين الحسابات الهامة الواجب مراعاتها للتوصل إلى المشروع الاستثمارى الحكومى الامثل محددات الميزانية .

ومن المعلوم ان تكلفة الفرصة للاستثمار العام تنخفض إلى الحد الذى يتاح للاستثمار العام عنده تعبئة الموارد العاطلة .

وبالنظر إلى ان التمويل بالعجز أو بالضرائب يؤدى إلى خفض الدخل الحقيقى الممكن التصرف فيه لدى بعض الطوائف فانه توجد محددات وقيود سياسية بالنسبة إلى تجنيد العمل المتعطل لاحداث توسع فى الاستثمارات المكثفة للعمل .

وثمة محددهام للميزانية يتمثل فى منع الحكومة من ان تمضى فى الاستثمار العام إلى النقطة التى تتدنى عندها فاعليته الحدية إلى مستوى الفاعاية الحدية فى زيادة الاستهلاك الكلى لاستغلال الموارد الخاصة .

وهناك قيود خاصة تضمن الالتزام بالنمو المخطط لناتج القطاع العام وخفض ورى البدائل الممكن اخضاعها إلى تحليل المنفعة / التكلفة وذلك فى حدود الذمب الممكن السيطرة عليها

وبالنظر إلى ان مشروعات القطاع العام تكون عادة أطول اجلا من المشروعات الخاصة فان عنصر عدم التأكد يغدو اكثر اهمية فى التحليل الاقتصادى للاستثمار العام :

ولقد تقتضى واجبات الحيطة والتبصر ان تكون تقديراتنا محافظة بالنسبة إلى المنافع والتكاليف بحيث تعظم الثانية وتخفض الأولى بنسبه عدم تأكد المحلل وعدم ثقته فى القيم المتوقعة .

وقد يقترح وضع علاوة على سعر الخصم بحيث يكون بمثابة جزاء على عدم الثقة فى تقدير المنافع والتكاليف .

كذلك فانه يقترح فى هذا الصدد وضع تقدير محافظ للحياة الاقتصادية للمشروع ويعتبر التوقيت الأمثل للمشروعات الحكومية على جانب كبير من الاهمية حيث يثور موضوع القيمة الحالية للمنافع الصافية .

ويمكن الاعتماد هنا على معيار يتحصل فى انه اذا كانت تكاليف المشروعات غير الممكنة التقسيم أو الزيادات مستقلة وكانت المنافع الحدية لا تزيد مع حجم المشروع ولكنها تتزايد عبر الزمن وامكن تجاهل فترات الانتظار وكان السعر(الوهمى) لرأس المال يعكس الفرصة الداخلية أو الخارجية المناسبة فان الجدول المثلى للنتائج يمكن ان تتحقق بجدولة كل مشروع أو زيادة فى التشييد فى المرة الاولى التى تظهر فيها القيمة الايجابية الحالية بحيث ان القيمة الحالية للمنافع تحتسب على فرض ان معدل المنفعة الجارية الحالية سوف يستمر دائما .

ويتوجب عند تقدير مثالية المشروعات الحكومية النظر فى موضوع البدائل الخاصة والتكاليف البديلة .

وتدخل البدائل فى تحليل الاستثمار العام ليس فقط باعتبارهامتنافسة علىالموارد ولكن كذلك بوصفها متنافسة على الوفاء بالطلبات التى تتكفل بها مشروعات القطاع العام .

ونسوق على ذلك مثالا يتحصل فى اضافة طاقة نقلية حيث يقترح تكلفة رأس مال قدرها ١٠٥ (روبية) لكل طن ميلى سنويا ومنفعة استهلاكية اجمالية مستمرة (الرغبه فى الدفع ناقصا تكاليف التشغيل) بمقدار (٢٠ بيز) عن كل طن ميلى سنويا

ولنفرض أنه فى غيـــاب هذه الاضافة تتعهد مؤسسة خاصة بتقديم اضافة تـكفى نفس احتياجات الدخل ونفرض أن تـكلفة رأس المال للبديل الخاص هى (٥٠ بيزا كل طن ميلى سنويا) .

ومن ثم فانه يفضل فى هذه الحالة العدول عن مشروع القطاع العــــام إلى مشروع القطاع الخاص على الرغم من أن مزايا الاستهلاك الـكلى كل طن ميـــلى سنوى تـكون أقل نوعا ما وأن اسهام البديل الخاص فى بدائل غير الاستهلاك الـكلى تـكون أقل من اضافة النقل المقترحة .

ويكون هذا الاستنتاج مرغوبا فيه حالة ما إذا أدى محدد فى الميزانية إلى تكلفة فرصة لرأس مال القطاع العام تزيد كثيرا عن الثمن الاجتماعى لتكاليف رأس المال الخاص .

وهناك طريقة تتحصل فى التالى :

تقدير البدائل الخاصة المحددة لمجموعات مختلفة من الاستثمار العام لمجموعات من ردود الافعال للقرارات العامه وإضافة منافعها وتكاليفها إلى الاستثمار العام المرتبط بحيث تكون المنافع والتكاليف العامة والخاصة محسوبة على نفس الأساس .

ويـكون البديل الخاص الأمثل فى هذه الحـالة هو رد الفعـــل الخاص لصفر من الاستثمار العام ، أى أنه لا يتحقق لاى مشروع عام على الاطلاق .

تقويم الاداء ــ إذا كان التقويم السابق (الإجازة) يستهدف التوصل إلى المشروعات الاستثمارية المثلى فان تقويم الاداء هو الاختيار العملى والمحك الحقيقى للتحقق من سلامة الاختيار ثم هو بعد ذلك الضمان لتنفيذ المشروعات على النحو الذى صممه التقويم السابق ومن ثم فانه يتوجب وضع تقويم الاداء على نحو يوضح للقائمـــين على تنفيـذ المشروعات الاستثمارية والمسئولين عنها السلوك المؤدى إلى نجـــاج التنفيذ كما يكون بحيث يؤثر عليهم ليلتزموا بهذا السلوك ويتصل بذلك ضرورة اشتمال التقويم المنوه عنــه على نظـــام للحوافز يقرر دوافع ايجابية ودوافع سلبية تجعل من مصلحة القائمين على الاداء تنفيذه بأعلى درجة من الـكفاية .

كذلك فانه يجب أن يعتمد تقويم الاداء على نظام سعرى سليم التكوين حسن الاداء نظرا لان قصور النظام السعرى لا يكفل التحديد الصحيح للقيم الاجتماعية للمنتجات ولعوامل الانتاج مما لا يساعد على التقويم الدقيق للانتاج كما لا يؤدى إلى تخصيص الموارد الانتاجية على النحو المنشود .

ويجدر التنبيه إلى أن اقتصار تقويم الاداء على الهدف المباشر للمعيار يعتبر قصورا فى التحليل ويجر إلى اخطاء فى النتائج وذلك نظرا لما يقوم بين المجاميع والعوامل الاقتصادية من ترابط متبادل وردود أفعال ولان المعول عليه هو الكفاية الكلية للمشروع مما يعتبر كلا لا يتجزأ .

وآية ذلك أن الاكتفاء بالاطمئنان على بلوغ حجم الإنتاج مع اغفال العوامل الأخرى يفضى إلى أخطاء كثيرة منها أن زيادة حجم الانتاج قد تقوم على أساس زيادة مستلزمات الانتاج توصلا إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة الامر الذى يستر فى طياته انخفاض الكفاية الانتاجية للمشروع فضلا عن احتمال تحقق وزيادة حجم الانتاج وأهمال نوعيته ناهيك عما قد يحدث من فقد اقتصادى وعدم اشباع للحاجات الاستهلاكية لو أن المواصفات التى يطلبها المستهلكون قد جانبها التوفيق .

زد على ذلك أن مجرد زيادة حجم الانتاج قد تتحقق ولكن دون الوفاء بالالتزامات قبل الغير وفى المواعيد المقررة مما يسىء إلى كفاءة المشروع.

كذلك فان مجرد وزيادة حجم الانتاج قد لاتصبح كافية لو كانت غير صالحة كمستخدمات انتاجية فى أغراض ابعد أو إذا كانت لا تتوافق مع الشروط والأهداف المحددة فى مجال الصادرات والواردات .

ويستوجب تقويم الاداء إجراء مسح ميدانى للمشروع بغرض التعرف على سائر عملياته الانتاجية والوقوف على العلاقات بين مختلف مراحل الانتاج والتوصل إلى خصائص النشاط الانتاجى الذى يمارسه المشروع واثرها على أدائه والبحث عن برامج التشغيل واثرها على كيفية الانتفاع بعوامل الانتاج على مستويات التشغيل المستخدمة توصلا إلى محاسبة المسئولين عن المشروع .

ويمكن أن ينقسم تقويم الاداء قسمين :

أولهما : تقويم الاداء من ناحية الأهداف مما يعنى دراسة الأهداف المقررة وتلك المتحققة بينما ينصرف القسم الثانى إلى الجانب الوظيفى المتصل بكفاءة استخدام الموارد المتاحة للمشروع .

ويلاحظ أن تقويم الاداء يساعد على الكشف عن أنواع شتى من الانحرافات كالانحرافات الكمية التى قد تظهر إذا لم يتسن انتاج الكميات المقررة بسبب تخلف واحد أو أكثر من الظروف والعوامل الضرورية لاتمام عملية الانتاج وفقا لما هو مقدر لها .

أضف إلى ذلك الانحرافات النوعية الحادثة عند عدم تطابق الوحدات المنتجة مع المواصفات النوعيه والانماط المحددة لها والانحرافات الزمنية لتخلف المواعيد والانحرافات القيمية بسبب انخفاض الكميه المنتجة أو عدم جودتها أو لاسباب أخرى لا قبل للمشرع بها فضلا عن الانحرافات الفنية لاختلال العلاقات الصناعية المتداخلة بين المشروع وغيره من المشروعات وكذلك الانحرافات التوزيعية المنصرفة إلى أن القيمة المضافة المترتبة على تحقق الأهداف الكمية والقيمية للمشروع لم توزع توزيعا صحيحا على الأجور وعوائد حقوق التملك والعمالة مما يؤثر على العدالة الاجتماعية وغنى عن البيان أن تقويم الاداء يقتضى حصر جميع الانحرافات واستقصاء أسبابها ودراسة العلاج المناسب لها وتلافيها حاضرا أو مستقبلا .

وثمه أدوات تستخدم لتقويم الاداء منها الميزانية التقديرية باعتبارها أداة لتحديد أهداف معينة تعمل ادارة المشروع على تحقيقها .

وينصرف الاستخدام الرقابى للميزانية التقديرية إلى مقارنة نتائج العمليات الفعلية فى جميع أقسام المشروع بالاهداف الملتزم بها والكشف عن الانحرافات التى تحدث أثناء التنفيذ الفعلى واستقصاء أسباب الانحرافات وعلاجها وتفاديها مستقبلا مع تحديد المسئولية عن الانحرافات المنوه عنها ويلاحظ أن الصورة الاعم لتقويم الاداء هى المصورة على أساس قطاعى تبعا لطبيعة وظروف مختلف القطاعات .

ونرى ان نقتصر على كيفية حساب تقويم الاداء فى قطاع الصناعة باعتباره محور التنمية الصناعية . ونورد فيما يلى بعض معايير ذلك التقويم ففيما يتعلق بالربح يمكن الاعتماد على ما يأتى :

$$\frac{\text{الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{رأس المال}}$$

$$\frac{\text{الربح الصافى}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{القيمة الصافية للمشروع}}$$

وبالنسبة إلى كفاءة المشروع يمكن الاعتماد على ما يأتى :

(١) $\frac{\text{فائض العمليات الجارية – الاعانات}}{\text{المبيعات}}$　　(٢) $\frac{\text{الفائض القابل للتوزيع}}{\text{المبيعات}}$

(٣) $\frac{\text{الانتاج}}{\text{المال المستثمر}}$　　(٤) $\frac{\text{المبيعات}}{\text{المال العامل}}$

وفيما يتعلق بكفاءة الادارة يعتمد على النسب التالية الذكر :

(أ) $\frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{رأس المال المدفوع}}$　　(ب) $\frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{المال المستثمر}}$

(ج) $\frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{المبيعات}}$

الاستثمار الأمثل والمتغيرات الأخرى على الصعيد القومى — لايتسنى للاستثمار الأمثل بأركانه ومقوماته الآنف ذكرها أن يستوى على سوقه إلا إذا تحققت المثالية فى مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى إنتاجية وإستهلاكية وإدخارية وتمويلية وتجارية داخليه وخارجية فضلا عن مثالية الجوانب الأخرى تنظيمية وإدارية وفنية وذلك نظراً لأسباب الترابط القائمة وردود الافعال المتحققة بين هـــذه جميعا .

ولنأخذ على سبيل المثال الانتاج فنجد أنه لابد أن يصمم وينفذ على أساس مواصفات

وحسابات ومعايير خاصة تكفل له مثاليته وذلك كمعيار طول فترة التشييد ومعيار الوفر فى العمل السابق الالماع اليها فضلا عن الاستناد إلى ما يعرف باسم التقسيم الإقتصادى الدقيق حيث يجرى تنسيق دقيق مفصل بين مصروفات وإيرادات مختلف الصناعات حيث تصور ميزانيات لموارد واستخدامات السلع المختلفه .

كذلك فانه ينبغى الاستهداء بنظرية الاستغلال الامثل للطاقة الانتاجية أخذا فى الاعتبار للطاقه المخططه باعتبارها الطاقة الممكنة مع إستبعاد جميع الخسائر الخارجية شريطة الافادة من معدل استغلالها (= $\frac{\text{الطاقة الفعلية}}{\text{الطاقة المخططه}}$) بحيث تتخذ التدابير الضرورية لكيما يكون دائماً ١٠٠ ٪ وقريبا من ذلك ما أمكن . هذا فضلا عن ضرورة إستحداث أقصى تحسين فى معامل الاحلال ($\frac{\text{القيمة الاجمالية — صافى القيمة}}{\text{إجمالى القيمة}}$)

وذلك على مستوى المشروع وعلى مستوى فرع النشاط . زد على ذلك انه تتوجب المقارنة بين مختلف التكنيكات الفنية الانتاجية لاختيار أفضلها كاساس للانتاج . ويتعين أن يكون تخطيط الانتاج على مستوى المشروع والنشاط والقطاع والاقتصاد القومى متناسقا ومترابطا مع تخطيط الاستثمار الامثل موضوع البحث .

وننتقل إلى موضوع الادخار (والتمويل عموما) فنشير بايجاز إلى وجوب الاهتمام به باعتباره المقابل للاستثمار والواجب تعادله معه . ونرى ضرورة الاعتماد على الادخار المخطط بوصفه الفرق بين الاستهلاك الامثل وبين الانتاج القومى الامثل الذى يتحدد (بمفهوم اشتراكى) بواسطة التخطيط العلمى لاحتياجات المجتمع وعن طريق الاستخدام الامثل للقوى المنتجة برفع الانتاجية واستغلال الطاقات المعطلة والفائضة وتلافى تنويع المنتجات وبتر المشروعات غير المجدية . ولا يقل أهمية عن ذلك الاستعانه بنظرية الادخار الممكن متمثلا فى الفرق بين أقصى أنتاج يمكن التوصل اليه فى ظل ظروف وإمكانيات طبيعية وفنية معينة وبين الاستهلاك الضرورى الامر الذى يستوجب ضرورة تلمس الفوائض الاقتصادية المختلفة واستقطاعها وتوجيهها إلى الإستثمارات التنموية المثلى .

وهذا يقودنا إلى صورة الادخار التنموى التراكمى متمثلا فى الزيادة الدخلية المتواترة من خلال وبسبب التنمية الاقتصادية المعجله مما يستوجب البحث عن أمثل الوسائل لاستقطاعها واعادتها الى مجرى الانتاج لكيما تكون زادا يغذى عملية التنمية الاقتصادية .

وينقلنا ذلك بدوره الى التنوية بالتخطيط المالى الامثل الذى يستهدف تقدير الفوائض الاقتصادية والفعاية الممكنة والمخططه حاضرا ومستقبلا وبين الوسائل والسياسيات الكفيلة باستدرارها وكيفية تحسينها والتأليف الامثل بينها بحيث يمكن التوصل الى حجم التمويل الموازن لقيمة الاستثمارات المثلى دون ما اضرار بالاوعيه المالية أو تعويق للتنمية الاقتصادية أو أرهاق شديد بالممولين وكذلك بحيث يتحقق توازن بين الدخول وبين مقدار السلع الاستهلاكية المتاحة وبين الدخول المهيأة للاستثمار ومقدار السلع الاستثمارية المتاحة فضلا عن توازن الاجهزة المالية والنقدية المختلفة .

وينبغى أن تكون السياسيات المالية بحيث تمكن للمشروعات الاستثمارية المثلى من الظهور والبقاء بمحافظتها للكفاية الحدية لرأس المال من بلوغ المستوى الامثل وبخلقها للفرغات الضريبية المثلى وبتوفير أنواع التمويل الفضلى .

وفيما يتعلق بارتباط الاستثمارات المثلى بالتجارة الخارجية فنرى أن نشير بصفة عامة موجزة الى أنه يتوجب عند وضع الخطة الاقتصادية تحديد أنواع الإنتاج التى تكون ذات أكبر ميزه من وجهة نظر الصادرات وتجعل بالامكان الحصول على أقصى قدر من القوة الشرائية الدولية فى مقابل أدنى قدر من وحدات العمل . هذا على أن توضع بعد ذلك الخطة الاستثمارية بحيث يتحدد فيها انتاج هذه الانواع إلى أقصى حد متفق مع المحافظة على التكاليف الداخلية الفضلى ومع الطاقات الداخلية والأسعار الخارجية بحيث يزيد الانتاج على أساس السحب التدريجى لعوامل الانتاج وامكانياته من الفروع الأقل ميزة وبحيث يتم التوصل إلى خفض مقدار ما يبذل من التكافة للحصول على مقدار معين من المنتجات وبحيث تكون نتيجة الالتجاء إلى المبادلات الدولية زيادة مقدار القيم المستخدمة المتاحة فى مقابل تكلفة معينة وكذلك استخدام الصادرات النماه لتمويل استيراد المنتجات التى يخفض انتاجها الداخلى .

والاستثمار الأمثل يستوجب تواجد نظام سعرى سليم لجميع عناصر القيم المتضمنة فى حساب ذلك الاستثمار . ذلك أن كفاءة حلول استثمارية معينة تتوقف على الأسعار النسبية لمختلف مواد وسلع الاستثمار . هذا فضلا عن أنه من الناحية الأخرى عندما نكون حيال الاختيار بين متغيرين استثمارين ذوى مقاييس فنية واقتصادية ثابتة فان معرفة أيهما الأفضل اقتصاديا تعتمد إلى حد كبير على النظام السعرى . بيد أن وقائع الأحوال تؤكد وجود تغيرات كثيرة فى الأنظمة السعرية بحيث يمكن القول بقصور اسسها الموضوعية وبالتالى تخلخل الأساس الموضوعى لحسابات مثالية الاستثمار . ومهما يكن من أمر فانه يمكن بفضل تخطيط نظام الأثمان بحيث يؤخذ فى الحساب زيادة أو نقص منتجات معينة وتغيرات الطلب وتقلبات أسعار السوق العالمية والحاجات المتغيرة وما شاكل ذلك .

ويمكننا القول انه بالنسبة إلى الاقتصاد القومى يكون القرار الاستثمارى الأمثل هو ذلك الذى يسمح بالتوصل إلى ناتج معين (ذى حجم وتركيب معينين) بأدنى تكاليف ممكنه على الصعيد القومى ومن ثم ليس فقط تلك المصروفات المتكبدة مباشرة فى اتجاه معين وإنما أيضاً تلك المتضمنة سلفاً فى صورة المواد الخام والوقود والقوى والأصول الثابتة .

ويترتب على فروض واغراض حساب مثالية الاستثمار أن الأثمان المؤدية إلى الحسابات السليمة تناسبية مع التكاليف الكاملة (مباشرة وغير مباشرة) للعمل وغيره والمؤدية إلى صنع أدوات ووسائل العمل المستخدمة فى متغيرات استثمارية معينة .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن الأثمان الأقرب الى القيم الاقتصادية يتوجب استخدامها بطريقة أكثر اتساقا فى حساب المثالية عنه فى المحاسبة القومية باقتصاديات الاشتراكية وبالنظر الى أنه من الصعب وضع نظام سعرى مستقل لحساب مثالية الاستثمار فى تلك الاقتصاديات فانه عندما تنبو الأثمان نبوا شديداً عن القيم تجرى تصحيحات معينة فى الأثمان المركزية المستخدمة .

كذلك فانه حتى عندما تكون الأثمان متناسبة مع تكاليف (العمل) لمختلف

المنتجات يتوجب أن نأخذ فى الحسبان لمثالية الاستثمار ليس فقط النسب السعرية القائمة وانما كذلك التى يمكن أن تترتب مستقبلا خلال حياة المشروعات الاستثمارية . وتعتمد هذه النسب السعرية أولا على نسبة ديناميكية انتاجية العمل فى مختلف فروع الانتاج .

ومن المعلوم أنه اذا ما تزايدت انتاجية العمل فى بعض الفروع بدرجة أعلى منها فى الاخرى فان أثمان منتجاتها سوف تتناقص بالمقارنة بأثمان المنتجات الأخرى فى باقى الفروع .

الباب الثانى

تحليل وتقييم

الاستثمار بالبلاد العربية

* * *

كنا مع القارىء نستشرف معالم ودقائق نظرية الاستثمار الامثل فى الباب الأول . وقد أوقفنا ذلك الباب عند موضوع قياس الاستثمار الامثل حيث فضلنا أن يكون هناك الحد بين الجانب النظرى وبين الجانب التطبيقى بالبلاد العربية الذى نوكل امره إلى البابين الحالى والتالى .

ونرى بادىء ذى بدء أن نصدر هذا الباب بسؤالين هامين :

السؤال الأول : لماذا نحلل الاستثمار بالبلاد العربية ؟

السؤال الثانى : كيف نحلل ذلك الاستثمار ؟

ونجيب على السؤال الاول فنقول إننا نحلل الاستثمار بالبلاد العربية للوقوف على مدى نتائج وفاعلية تخصيص الموارد الاستثمارية المتاحة بها وعلى مدى استغلالها ولأجل التعرف على الطرق واسس النظرية والفنية والادارية التى تعتمد عليها الاستثمارات العربية فضلا عن تصوير هياكل تكاليف الاستثمارات العربية واستقصاء علاقة أولئك جميعا بمعدلات النمو العربية .

ونحن نحلل الاستثمارات العربية للبحث عن المشاكل التى تجابه تصميمها وتنفيذها واستكشاف أسبابها توطئة لعلاجها .

كذلك فاننا نجرى هذا التحليل للاستثمار العربى بغرض استنباط نمطه (انماطه) وارجاعه إلى أصوله المادية والمعنوية والحكم عليه وتصحيحه .

هذا فضلا عن اننا نحلل الاستثمار العربى من ناحية مقارنة بمعنى مقارنة الاستثمارات العربية بما نراه مثاليا .

ونحن نقوم بالتحليلات المنوه عنها لاتخاذ الحلول الكفيلة للتوصل إلى مثالية الاستثمارات العربية موضوع هذا المؤلف .

اما فيما يتعلق بالاجابة عن السؤال الثانى الخاص بكيفية تحليلنا للاستثمارات العربية فنشير إلى اننا سوف نصرف تحليلنا وفقا للطرق التالى بيانها :

أولا : التحليل الكلى للاستثمارات العربيةعلىمستوى الاقتصادالقومى كله أولا وعلى مستوى القطاعات ثانيا ثم فى نطاق القطاعين العام والخاص ثالثا .

ثانيا : التحليل الجزئى للاستثمارات العربية حيثنقوم بدراسة (بالعينة) لمشروعات استثمارية ذات أهميات استراتيجية ونوعيات معينة .

ثالثا : التحليل القومى للمشروعات العربية المشتركه .

رابعا : التحليل على مستوى الدولة العربية الواحدة .

كذلك فاننا نرى أن نقيم التحليل من حيثالنسبية فنزمع أن يكون التحليل قاصرا على الاستثمار فى حد ذاته أولا ثم يكونمرتبطا بالمتغيرات الأخرىانتاجية واستهلاكية وادخارية وتجارية على غرار ما انتهجناه فى الباب الاول .

ونرى أيضا أن يكون التحليل قاصرا على ناحية نشاطية (قطاعية) استثمارية معينة ثم يتعداها إلى النواحى الأخرى بحيث نستبين بالروابط بين استثمارات الصناعة واستثمارات النقل (مثلا) ومداهاوذلك على نهج الباب الأول لتقدير الآثار غيرالمباشرة ولقياس العنصر القومى والاجتماعى .

هذا فضلا عن أننا نرمى إلى إجراء تحاليل لمشروعات استثمارية معينة فى حد ذاتها ثم مع ارتباطها بالمشروعات الأخرى .

أما من حيث الاسس التى نفضل أن نجرى عليها تحليلنا للاستثمارات بالبلاد العربية فبيانها فيما يأتى :

١ — من حيث الحجم .

٢ — من حيث أنواع الاستثمارات .

٣ — من حيث هيكله وتركيبه ومكوناته .

٤ — من حيث ترابطه وصلاته بالانتاج وغيره .

٥ — من حيث الدوافع عليه وأصول تنميطه الحالى .

٦ — من حيث توزيعه الجغرافى والزمانى وبين العام والخاص .

٧ — من حيث طرق تمويله ومصادره .

٨ — من حيث تصميمه الفنى .

٩ — من حيث تكاليفه وعوائده .

١٠ — من حيث المزايا (وعدم المزايا) التشجيعية المتاحة .

١١ — من حيث مدى التنفيذى الذى يحظى به (وأسباب ذلك) .

١٢ — من حيث آثاره المباشرة وغير المباشرة .

١٣ — من حيث نواحيه المقارنة .

١٤ — من حيث النواحى المشتركة (المشروعات العربية المشتركة) .

الاستثمار فى السودان :

يصور لنا الجدول التالى الاستثمار فى السودان جملة وتفصيلا .

الاستثمار الثابت الاجمالى المستهدف
فى القطاعات الحديثة حسب الانشطة الاقتصادية
١٩٦٢/١٩٦١ — ١٩٧١/١٩٧٠

النشاط	قطاع خاص مليون جنيه	قطاع عام مليون جنيه	المجموع مليون جنيه	النسبة المئوية
الزراعة والغابات والثروة الحيوانية	٣٠ر٠	٩٠ر١	١٢٠ر١	٢١
الصناعة (بما فيها المنافع العامة والتعدين)	٦٥	٤١ر٩	١٠٦ر٩	١٩
النقل والتوزيع	٣٢ر٠	٦٣ر٠	٩٥ر٠	١٧
الخدمات الاجتماعية (بما فيها الاسكان والتعليم)	٦٠ر٠	٩٠ر٠	١٥٠ر٠	٢٧
إجمالى الاستثمار التوسعى	١٨٧ر٠	٢٨٥ر٠	٤٧٢ر٠	٨٤
استثمار احلالى	٤١ر٤	٥٢ر٠	٩٣ر٤	١٦
الاستثمار الثابت الاجمالى .	٢٢٨ر٤	٣٣٧ر٠	٥٦٥ر٤	١٠٠

ويكشف لنا هذا الجدول عن هيكل الاستثمار (المخطط) فى السودان والذى يتمثل على النحو التالى : استثمارات الخدمات الاجتماعية تحتل المقدمة تليها استثمارات الزراعة فالصناعة فالنقل والتوزيع فالاحلال .

وإذا كنا نفضل استبقاء تأخير التقويم العام إلا أننا نرى استباق الحديث فنسجل ملاحظات سريعة على هذا الهيكل الاستثمارى فيما يأتى :

أولا — يتضح للوهلة الاولى قصور مثالية الهيكل المنوه عنه نظراً لتخلف استثمارات الصناعة بالمخالفة لمقتضيات التنمية الاقتصادية السليمة المعجلة وطبيعة معاملات رأس المال .

ثانياً — يمكن — على الرغم من الملاحظة الاولى — تبرير غلبة استثمارات الخدمات بالاحتياجات الواسعة والشديدة اليها بالنظر إلى وقائع التخلف الاقتصادى الكثيف . كذلك فانه يمكن تعزيز ذلك التبرير بالنزول على دوال التفضيل الاجتماعية السابق الالماع اليها فى الباب الاول وأيضا بما تنطوى عليه استثمارات الخدمات من استثمار بشرى شديد الاهمية والفاعلية فى مواجهة تخلف نوعية القوى البشرية والعامله فى مجال الحديث حيث يمكن على سبيل المثال بفضله تصفية جانب من العطالة المقنعة فى القطاع الزراعى من ناحية واعداد توفير الفنيين فى قطاعات الصناعة والخدمات من ناحية أخرى فضلا عما تسهم به استثمارات الخدمات فى الرفاهية الاجتماعية بوصفها هدفا عاما للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى .

وإذا كان يمكن قول ذلك كله فانه لايغنى فى نفس الوقت عن الوفاء باحتياجات الإستراتيجية الاستثمارية التنموية السليمة ولا يحجب أهمية أولويات معاملات رأس المال القطاعية .

ثالثاً — يعكس الهيكل الاستثمارى رهن التقويم توافقاً بين استثمارات الزراعة والصناعة الامر الذى يحمد له استناداً إلى ما هو معلوم من مقررات الروابط والآثار المتبادلة الضرورية بين تنمية الزراعة والصناعة .

رابعا — يبدى الهيكل الاستثمارى السودانى نوعا من التوافق بين استثمارات الصناعة والنقل مما يعتبر مؤشراً سلبيا بالنظر إلى ما اثبتته تجارب التنمية الاقتصادية وخاصة فى الدول الاشتراكية من تحقيق علاقه خطية بين استثمارات القطاعين المذكورين .

خامسا — ينبىء المسح الصناعى الذى اجرى فى السودان عام ١٩٦٨ ان صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ تحتل المرتبة الاولى فى هيكل الصناعة التحويلية سواء من حيث القيمة المضافة (٣٣ ٪ من جملة القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية) أو من حيث عدد المشتغلين (٤٠ ٪) . وتستأثر صناعة المواد الغذائية ومنتجاتها بالصدارة داخل هذه الفئه (٢٥ ٪ من القيمة المضافة و٣٥ ٪ من جملة المشتغلين).

والغريب ان نسبة ماتسهم به هذه الفئـه الاخـيرةفى القيمة المضافة اعلى مماتسهم به فى العـمالة الامر الذى يعزى إلى ما تستخدمه من وسـائل انتاجية متقـدمة نسبيا (الات مكثفة لرأس المال) وذلك على خلاف مايشيع فى معظم الدول المتخلفة عمـوما والعربية خصوصا .

وتحتل صناعة المنسوجات والجلود والاحذية المركز الثانى فى هيكل الصناعة التحويلية (٢٠ ٪ من القيمة المضـافة و٢٦ ٪ من جمـلة المشتغلين) . وتأتى فى المكانة الثالثة صناعـات المنتجات الـكيماوية ومنتجات البترول وتكريره (١١ ٪ من القيمة المضـافة و٧ ٪ من المشتغلين) .

سادسا – تبلغ نسبة الاستثمار الاحلالى ١٦٪ من جملة الاستثمارالثابت وتصل إلى خمس الاستثمار التوسعى . ويبدو لنـا أن هذه النسبه مرتفعة نظرا لانهـا غـير متطلبة لدواعى التطوير الصناعى والتكنولوجى ولان عامـــل قصـور التدريب والاستخدام للاجهزة الرأس مالية وتعجيل الهلاك هو الغالب .

سابعا – من حيث تبعية هيكل الاستثمار السودانى للقطاعين العام والخاص يلاحظ أن القطاع العام ينتظم ٦٠ ٪ تقريبـا من الاستثمارات الامر الذى يعتـبر منطقيا على ضوء القرارات الاشتراكية وما يواكبها من تأميم .

بيد أن هذا الاستنتاج يخفى فى طياته ظـاهرة هـامة تتمثل فى تفوق الاستثمارات الصناعيه بالقطاع الخاص عنها بالعام على خلاف استثمارات الخدمات الامر الذى يفسره من ناحية اعباء التطبيق الاشتراكى حيال قوى الشعب وشدة الاحتياج إلى الخدمات الاجتماعية كما تفسره من الناحية الاخرى قصور استعداد وامكانيات القطاع العام من النواحى الادارية والفنية للنهوض بالاعباء الثقيلة المباشرة للاستثمارات الحكومية .

ثامنا – اذا ماقارنا بين الاستثمارات الكلية الفعلية وبين الإنتاج المحلى الإجمالى ومعدل النمو السنوى وفقا لما تتيحه البيانات وعلى حسب مايصوره الجدول التالى فانه يتضح لنا مايأتى :

بالمليون جنيه

السنة	جملة الأستثمار الفعلى	جملة الأنتاج المحلى	معدل النمو السنوى
١٩٦١ / ١٩٦٢	٦٢ر٦	٣٩٣ر٧	١٣ر٥
٦٢ / ٦٣	٦٥ر٥	٣٩٣ر٧	صفر
٦٣ / ٦٤	٨١ر٠	٤٠٠	١ر٨
٦٤ / ٦٥	٥١ر٧	٤١٥ر٠	٤ر٤
٦٥ / ١٩٦٦	٤٨ر٤	٤٢٣ر٠	٢ر٤

أولا — تدنى نسبة الاستثمار إلى الانتاج .

ثانياً — عدم ثبات النسبة المذكورة خلال سنوات الاحصاء .

ثالثاً — ضعف معدل النمو السنوى واضطرابه الأمر الذى يرجع إلى أمور أهمها تواضع نسبة الاستثمار الآنف الاشارة إليها .

وننتقل بعد ذلك إلى تحليل وجه هام من وجوه الاستثمار السوداني ينصرف إلى نسبة الفعلى منه إلى المخطط على نحو مايصوره الجدول التالى فنحظى بالنتائج الآتى بيانها :

القطاع	٦١ / ٦٢	٦٢ / ٦٣	٦٣ / ٦٤	٦٤ / ٦٥	٦٥ / ٦٦	المجموع
القطاع العام (فعلى)	٤٠ر٥	٤٧ر٧	٥٨ر٧	٣٥ر٩	٣٦ر٤	٢١٩ر٢
القطاع العام (مخطط)	٢٩ر٦	٤٤ر٧	٣٧ر٨	٣٤ر٩	٣٣	١٨٠
النسبة المئوية للتنفيذ	١٣٦ر٨	١٠٦ر٧	١٥٥ر٣	١٠٢ر٩	١١٠ر٣	١٢١ر٨
القطاع الخاص (فعلى)	٢٢ر١	١٧ر٨	٢٢ر٣	١٥ر٨	١٢	٩٠
القطاع الخاص (مخطط)	١٨ر٧	١٦ر٠	١٦ر١	١٨ر١	٢٠ر٥	٩ر٤ .
النسبة المئوية للتنفيذ	١١٨ر٢	١١١ر٢	١٣٨ر٩	٨٧ر٣	٥٨ر٥	١٠٠ر٧
المجموع الفعلى	٦٢ر٦	٦٥ر٥	٨١	٥١ر٧	٤٨ر٤	٣٠٩ر٢
المجموع المخطط	٤٨ر٣	٦٠ر٧	٥٣ر٩	٥٣	٥٣ر٥	٣٦٩ر٤
النسبة المئوية للتنفيذ	١٢٩ر٦	١٠٧ر٩	١٥٠ر٣	٩٧ر٥	٩٠ر٥	١١٤ر٨

أولا — ان استثمارات القطاع العام الفعلية تربو على المخططة طوال سنوات الاحصاء وذلك على الرغم من قصر عمر ذلك القطاع ومن نشأته فى ظروف استثنائية اتسمت بالعجلة وعدم وضوح الأهداف على نحو ماسوف نوضحه بشأن مشاكل الاستثمارات .

ثانياً — تم تنفيذ استثمارات القطاع الخاص بالكامل . وقد تفوق تنفيذ جملة الاستثمار على المستهدف .

ثالثاً — على الرغم من نسب الانجاز الآنف ذكرها فقد حدثت بعض أخطاء فى التخطيط أو التعاقد لاسيما فى القطاع العام لحداثته وكبر حجم مشروعاته وذلك لعدم توافر مستلزمات الإنتاج المتعينة وعدم ملاءمة مواصفات الانتاج للطلب الفعلى وللقصور فى دراسة المشروعات والخطأ فى اختيار الصناعات ومواقعها ولاخطاء التعاقد . ونستطيع بعد ذلك حقيقة تمويل الاستثمار فتتكشف لنا على نحو مايصوره الجدول التالى :

الاستثمارات — المدخرات	٦١/ ٦٢	٦٢/ ٦٣	٦٣/ ٦٤	٦٤/ ٦٥	٦٥/ ٦٦
قيمة الاستثمارات	٤٨ر٣	٦٠ر٧	٥٣ر٩	٥٣	٥٣ر٥
جملة المدخرات	٤٨ر٣	٦٠ر٧	٥٣ر٩	٥٣	٥٢ر٥
عامة	١٦ر١	٢٦ر٠	٢٠ر٧	٢٠ر٥	٢٠ر١
خاصة	٩ر١	١٥ر٥	١٤ر٦	١٦ر٢	١٨
أجنبية	٢٣ر١	١٩ر٢	١٨ر٦	١٦ر٣	١٤ر٤

أولا — توازن الاستثمارات المخططة مع المدخرات المخططة طوال سنوات الاحصاء بوجه عام (فيما عدا السنة الخامسة) .

ثانياً — تبلغ نسبة المدخرات العامة المهيأة لتمويل الاستثمارات ٣٨ر٨٪ .

ثالثاً — تعتمد مصادر التمويل للاستثمار على الخارج بدرجة بارزة بلغت ٢٧ر٥٪ . ومن ثم فان هيكل تمويل الاستثمارات فى السودان يصبح شاذ الغلبة المصادر الأجنبية عليه . وتتفاقم خطورة ذلك الهيكل إذا ما علمنا أن المدخرات الحكومية لم تتحقق بالكامل فى معظم سنوات الخطة نتيجة لتناقص الفائض فى الميزانية الجاريه ولتراخى

نشاط المشروعات العامه وذلك فى الوقت الذى سجلت خلاله المدخرات الاجنبية فائضا حيث بلغ العجز فى ميزان المدفوعات ١٣٤٫٧ مليون جنيه سودانى بينما قدر للمصادر الأجنبية ٨٥٫٧ مليونا بين سنتى ١٩٦٣و١٩٦٨ .

وبالنسبة إلى نمط الاستثمارات الصناعية السودانية فانه يتلاحظ للباحث غلبة استثمارات المشروعات الصناعية الاستهلاكية على حين تنحصر استثمارات صناعات السلع الوسيطة فى نطاق جد محدود بحيث يقتصر على صناعتى تكرير البترول والاسمنت اللتين تنتجان كميات قليلة .

ومن ثم فانه يتضح أن نمط الاستثمارات الصناعية يغلب عليه استثمارات المشروعات الصناعية الاستهلاكية وهى التى تلبى الاحتياجات الغذائية والكسائية على السواء .

ونرى أن قيام ذلك النمط يرجع إلى ناحية الطلب الموجه أساسا إلى الاستهلاك كما هو الشأن فى الدول الناهضة الموجهه وجهة استهلاكية وناحية العرض حيث تتقاصر التجهيزات الرأس مالية والموارد التمويلية وحيث تتقاعس الخبرات التنظيمية والفنية والادارية .

ونجىء إلى تحليل حجم المشروعات الاستثمارية الصناعية فى السودان فنستعين بالجدول التالى الموضح لتوزيع حجم المصانع حسب مختلف الاحجام .

ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول النتائج التالية البيان :

أولا : أن المشروع الصناعى هو السمة الغالبة على المشروعات الاستثمارية السودانية حيث تمثل هذه المشروعات (٣٠ عاملا فأقل) ثلاثة أرباع عدد المشروعات . بيد أن الغريب من الأمر أنها لا تستوعب إلا ١١ ٪ من مجموع الأيدى العاملة كما تسهم بنفس هذه النسبة فقط فى القيمة المضافه .

ثانيا : أن المشروعات الصغيرة الأخرى التى يعمل بها ثلاثون عاملا فأكثر تمثل ربع عدد المشروعات ولكنها تستوعب ٨٩ ٪ من جملة الايدى العاملة وتضيف نفس النسبة فى القيمة المضافة .

فئة المشروع	عدد المشروعات		عدد المشتغلين		قيمة الانتاج		القيمة المضافة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	جملة	نسبة
أقل من ٣٠ عاملا	٤١٣	٧٤٫٤	٣٦٢٢	١٠٫٦	٥١٩٤٫٨	٨٫٢	١٧٣٣٫٧	١٠٫٨
٣٠ — ١٠٠ عاملا	٨٩	١٦٫١	٥٥٦٩	١٦٫٤	١٨١٩٠٫٧	٢٨٫٦	٣٣٢١٫١	٢٠٫٦
١٠٠ — ٥٠٠ عاملا	٤٤	٧٫٩	١٠٢١٤	٣٠	٢٣٥٦٤٫٩	٣٧	٥٩٥٧٫٨	٣٦٫٩
٥٠٠ عاملا فاكثر	٩	١٫٦	١٤٦٣٧	٤٣	١٦٧٠٦٫٨	٢٦٫٢	٥١١٣	٣١٫٧
الجملة	٥٥٥	١٠٠	٣٤٠٤٢	١٠٠	٦٣٦٥٧٫٢	١٠٠	١٦١٢٥٫٦	١٠٠

ثالثا — أن المشروعات الكبيرة نسبيا والتي يعمل بها مائة عامل فأكثر (عددها ٥٤ مشروعا) تستوعب ثلاثة أرباع المشتغلين وتسهم بنسبة ثلثي القيمة المضافة .

كذلك فان المشروعات الأكبر التي يعمل بها خمسمائة عامل فأكثر تستوعب ٤٤٪ من جملة المشتغلين وتسهم بنسبة ٣٢٪ من القيمة المضافة .

ويتضح من ذلك أن هناك تركزا شديدا في إنتاج المشروعات الاستثماريه وأن المشروع الصغير هو الغالب والكبير نادر في حقل الاستثمار الصناعي .

ومن حيث الدراسة التي نرى أن نجريها لبعض المشروعات الاستثمارية فاننا نختار مصانع ومعامل تكرير السكر حيث يصل التوظف إلى ٥٣١٩ مما يعتبر من أعلى أرقام التوظف في السودان وحيث يبلغ الانتاج الاجمالي (٢٧٣٣٧٧٠٠ جنيها) والقيمة الاجمالية المضافة ناقص ٤٦٢٠٠٠ جنيها سودانيا . وتعتبر المؤسستان المعنيتان بالذكر على طرفي نقيض آيته أنه بينما تعمل إحداهما بطريقة منتظمة مع ارتفاع درجة التصنيع وبمعدل ربح مرتفع فان المؤسسة الثانية تنقصها دراسة سليمة لنظام الانتاج والطاقة المعطلة والصيانة ومقدرة الادارة والتكاليف وموارد للواد المواد الخام .

اما المثال الآخر فيتعلق بمؤسسة لب الورق والورق المقوى. وتتميز هذه المؤسسة بانتاجية بالغة الانخفاض للعمل ورأس المال . وهي لا يتجاوز إجمالي انتاجها ٤٩٧٠٠ جنيها سودانيا وإجمالي القيمة المضافة ١٢٤٠٠ وعدد العمال ٨٨ عاملا . وتبلغ نسبة رأس المال العامل للانتاج ١٦٫٨ بسبب وجود طاقة ضخمة معطلة . وقد حققت المؤسسة أرباحا بالناقص ٤٣٢ جنيها للعامل الواحد .

ومن حيث التوزيع الأقليمي للمشروعات الصناعية فانه يتضح من الجدول التالي أن هناك تركزا شديدا في ذلك التوزيع حيث تستأثر الخرطوم وحدها بحوالي ٨٠٪ من مجموع عدد المشروعات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية كما تبلغ قيمة انتاج المنشآت الصناعية الواقعة في تلك المدينة ٧٠٪ تقريبا من جملة قيمة انتاج الصناعة التحويلية في الجمهورية السودانية . وجدير بالذكر أن أهم الصناعات القائمة في الخرطوم

المدينة	عدد المشروعات		عدد المشتغلين		قيمة الانتاج		القيمة المضافة الاجمالية	
	عدد	نسبه	عدد	نسبة	الف جنيه سوداني	نسبة	الف جنيه سوداني	نسبة
الخرطوم	٤٢٧	٦٧ر٩	٢٤٦٩٩	٧٢ر٦	٤١٩٨٧ر٦	٦٦	١٢٤٣٣ر٢	٧٧ر١
النيل الازرق	١٥	٢ر٧	١٩٣٢	٥ر٧	٥٠١٣ر٣	٧ر٩	(– ٥ ر ١٠٩٠)	–٦ر٧
كسلا	٢٩	٥ر٣	٥١٤٢	١٥ر١	٦١٨٩ر٥	٩ر٧	٢٥٧٩ر١	١٥ز٩
كردفان	١٠	١ر٨	٢٨٥	٠ر٨	٣٣٧٠ر٧	٥ر٣	٦٤٠	٣ر٩
دار فور	٩	١ر٦	٢٣٦	٠ر٧	٣١٢٩ر٨	٤ر٩	٥٨٩ر٣	٣ر٦
الشمالية	٦٥	١١ر٧	١٧٤٨	٥ر١	٣٩٦٦ر٤	٦ر٢	٩٧٤ر٥	٦ر٠٤
الاستوائية	—	—	—	—	—	—	—	—
اعالي النيل	—	—	—	—	—	—	—	—
بحر الغزال	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٥٥٥	١٠٠	٣٤٠٤٢	١٠٠	٦٣٦٥٧٢		١٦١٢٥ر٦	١٠٠

وهى صناعة طحن الغلال ومصانع الزيوت وصناعة الحلويات وصناعة المشروبات وصناعة الغزل والنسيج وصناعة الجلود وصناعة الثلاجات وصناعة الخشب المضغوط .

ويرجع التركز الشديد الآنف الذكر للمشروعات الصناعية فى الخرطوم فضلا عن الظروف التاريخية إلى أنها من أهم الأسواق الاستهلاكية فى السودان الأمر الذى اجتذب اليها ذلك الحشد من المشروعات الصناعية ذات الطابع الاستهلاكى فضلا عن سهولة الحصول على المواد الخام الرئيسية من المواطن القريبة (مثال مصانع الغزل والنسيج) .

وننتقل بعد ذلك إلى بحث تكاليف المشروعات الاستثمارية السودانية فيلاحظ ارتفاعها فى القطاعين العام والخاص على السواء . ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الدراسات السابقة للتنفيذ وكذلك تكاليف التشييد والتركيب والتشغيل المبدئى للوحدات الصناعية وتجاوزها التقديرات الأصلية فى جميع الحالات ويرجع ارتفاع التكاليف الصناعية أيضا إلى العجز عن الوصول بالمشروعات إلى طاقتها الاسمية وانخفاض انتاجيتها وارتفاع تكاليف الانتاج ونقص جودة المنتجات .

وبالنسبه إلى السبب الاول السابق اجماله فانه من المحقق فى هذا الصدد ارتفاع تكلفة الخبرة الاجنبيه فى تخطيط المشروعات الصناعية أو الاعتماد على الجهات الحكومية التى تسدى عونا ماليا فيه مع قصور الخبرات والبيانات الضرورية لذلك .

ويسأل عن زيادة التكلفة أيضا ارتفاع تكاليف التشييد عموما وتكاليف المشروعات الصناعية خصوصا . ولا يقل خطورة فى هذا الشأن نقص الخبرة فى أعمال التشييد والتركيبات للمصانع . كذلك فانه من الأسباب المهمة أيضا غياب التخطيط المترابط بين أعمال التشييد والتركيب وبين برامج توريد المعدات وخطط توفير الخدمات الأساسية مما يؤدى إلى تراخى فترات التشييد وزيادة التكاليف تبعاً لذلك .

هذا فضلا عن أن ضعف الهياكل الصناعية لا سيما فى المناطق النائية يؤدى إلى تحمل المشروعات الصناعية بتكاليف باهظة .

وغنى قد ما فنصل مع القارىء إلى قوانين تنظيم الاستثمار الصناعى وتشجيعه فى السودان .

وتتمثل سياسة السودان بشان تنظيم الاستثمار وتشجيعه فى منهاجين عريضين المنهاج الاول ينصرف إلى انشاء المشروعات الصناعية وادارتها مباشره ويجدر بنا ان نشير فى هذا الصدد إلى ماجاء بالمذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الاستثمار الصناعى وتشجيعه من أنه « بالرغم من ايمان الحكومة بضرورة وجود قطاع صناعى عام فى البلاد الا انها ترى ان تسند إلى هذا القطاع المشروعات التى تتطلب استثمارات ضخمة لا طاقة للقطاع الخاص بها والمشروعات التى لاتحقق بطبيعتها عائدا سريعا يجذب القطاع الخاص اليها والمشروعات الاستراتيجية وبعض المشروعات التى تقع فى منطقة تدخل فى القطاع التقليدى للاقتصاد الوطنى والذى يحجم القطاع الخاص عن اقامة المنشآت به ».

وقد ذهب قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعى لعام ١٩٦٧ إلى تفويض وزير الصناعة فى منح مزايا خاصة للمنشآت الصناعية القائمة أو المقترح اقامتها فى مجال الصناعات التحويلية والاستخراجية والتى تتوافر لها ميزة أو اكثر من المزايا التالية الذكر:

١ — تساعد على قيام صناعات جديدة فى السودان وعلى زيادة الدخل القومى .

٢ — تستخدم اكبر عدد ممكن من السودانيين وتعمل على تدريبهم ليحلوا محل الاجانب .

٣ — تعتمد على مواد خام محلية أو تشجع على انتاج هذه المواد.

٤ — تساعد على توفير النقد الاجنبى عن طريق القصد فى الواردات أو زيادة الصادرات.

٥ — تتميز بامكانيات ادارية ورأس مالية كافية .

٦ — تتسم باهمية استراتيجية .

وغنى عن البيان ان هذه تشكل اهم المعايير والاولويات الحكومية لاقامة المشروعات الاستثمارية

ويمنح القانون المزايا التالى بيانها للمشروعات الاستثمارية الحائزة على المزايا الآنف ذكرها :

١ — الاعفاء الكامل من ضريبة أرباح الاعمال لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ بدء الانتاج .

٢ — الاعفاء من نصف الضريبة لمدة خمس سنوات اضافية للمشروعات التى يبلغ رأس مالها الموظف (جملة الاصول الثابتة التى يمتلكها المشروع قبل خصم الاستهلاكات) فى السنة الخامسة مليون جنيه فاكثر .

٣ — يسمح عند الطلب فى خلال الخمس سنوات الاولى بحساب فئات الاستهلاك بضعف الفئات أو بثلاث امثال الفئات المعمول بها .

٤ — اعتبار رصيد كل خسارة وقعت خلال مدة الخمس سنوات الاولى كأنه رصيد لخسارة حدثت خلال السنة الاخيرة من تلك المدة .

٥ — تخفيض سعر الكهرباء التى يستخدمها المشروع .

٦ — تخفيض فئات النقل المطبقة على الماكينات والمعدات والخامات اللازمة للمشروع وكذلك على منتجاته فيما يتعلق بجميع وسائل النقل التى تمتلكها الحكومة أو توجه سياستها.

٧ — بيع الارض اللازمة للمشروع ولتوسعه فى المستقبل بسعر منخفض نقدا وبالتقسيط ويكون لوزير الصناعة حق سحب هذه الميزة اذا لم تستعمل الارض للاغراض التى منحت من اجلها .

كذلك فان القانون قد اجاز لوزير الصناعة بعد التشاور مع وزير المالية والاقتصاد ما يأتى :

أ — قصر مشتروات الحكومة على انتاج المشروعات المتميزة بالشروط حالة كون

اسعارها لاتزيد على ١٥ ٪ من اسعار المنتجات المستوردة المماثلة تسليم المكان المطلوب فيـه .

ب ـ تقدم مجلس ادارة بنك السودان بمقترحات تهدف إلى تشجيع الصناعة عن طريق سياسة التسهيلات الائتمانية وتحديد فئاتها .

ج ـ التقـدم بعد موافقة مجلس الوزراء بتوجيهات عامة إلى مجلس ادارة البنك الصناعى الذى يلزمه القانون بالعمل بمقتضاه .

وقد نص القانون على مايأتى بالنسبه إلى رأس المال الاجنبي .

١ ـ قابلية تحويل كل الأرباح الناجمة عن استثمار رأس المـال الاجنبي .

٢ ـ التزام الحكومة فى حالة اضطرارها لتأمـيم اى مشروع صناعى بان تدفع لاصحابه تعويضا عادلا مع السماح بتحويل ذلك التعويض خارج السودان وكذلك الحال عند التصفيـة .

٣ ـ تسهيل تراخيص الاستيراد والتصدير واقامة الاداريين والخـبراء والعـمال الاجانب الذين تدعو اليهم حاجة العمل وتحويل مدخراتهم إلى اوطانهم .

اما فيما يتعلق بتنظيم النشاط الصناعى فقد نص القـانون على أنه لا يجـوز اقامة أى مشروع أو زيادة ضخمة أو غرضه الصناعى أو منحة المـيزات الآنف ذكرها الا بعد الحصـول على ترخيص من وزير الصناعة ويجـوز لصاحب المشروع التظـلم من قرار الوزير بشأن الترخيص حيث يعاد النظر فيه ولـكن يصبح قرار الوزير فى هذه الحـالة نهائيـا

ويجـوز للوزير الغاء الترخيص حالة الاخلال بشروطه .

ويشترط القانون تسجيل جميع المنشآت القائمة والجديدة لدى وزارة الصناعة فضـلا عن موافاتها ببيانات دورية عن نشاطها .

ويستوجب القانون تقديم طلب من كل منشأة صناعية يتجاوز رأس مالها الموظف ٥٠٠٠ جنيهاً أو تباشر صناعة احتكارية وترغب فى وقف نشاطها أو خفض أو الاستغناء عن ٥٪ من العاملين بها .

كذلك فان القانون يلزم المشروعات بأن تبيع منتجاتها الصناعية المعدة للاستهلاك المحلى حسب أسعار التكلفة التى يحددها وزير الصناعة بتسليم مقر الإنتاج .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد انشاء معهد البحوث الصناعية عام ١٩٦٧ بهدف تطوير وتشجيع الصناعة والمساهمة فى التقدم العلمى والتكنولوجى فضلا عن تقديم الخدمات والاستشارات الفنية إلى المشروعات الصناعية القائمة أو المزمع اقامتها .

بيد أن هذا النوع من النشاط لم تتيسر ممارسته كما ان المستثمرين ما فتئوا يعتمدون على مبادراتهم الخاصة :

ويمكن القول بصفة عامة بان الآثار المرتقبة من التشريعات الآنفة الذكر لم تتحقق على النحو المأمول لها الامر الذى يرجع إلى ظروف الاجهزة الصناعية المنتجة والمطبقة للقوانين فى مختلف الجهات الحكومية وكذلك إلى الافتقار إلى كفاءة التنظيم والقدرة على التنسيق والانضباط .

وينتهى بنا الطواف فى تحليل الاستثمارات بالسودان إلى استظهار المشاكل المجابهة له مما نقدمه فى البيان التالى :

أولا — نرى أن نتناول بادىء ذى بدء مشكلة سبق الالماع اليها وتتعلق بارتفاع تكاليف تخطيط وتنفيذ المشروعات الاستثمارية . وهذه المشكلة ترجع إلى أسباب جذرية وأساسية أهمها ضعف الهياكل الصناعية وتخلف الفن التكنولوجى وقصور الخبرات الفنية المحلية مع ارتفاع تكاليف الخبرات الأجنبية فضلا عن نقص المستلزمات الانتاجية المحلية وعدم كفاية الوفورات الخارجية والداخلية .

ويفضل لعلاج هذه المشكلة النهوض بالهيكل الصناعى الأساسى ودعم رأس المال

القومى اطلاقا للوفورات الخارجية مـــع الأخذ بالاساليب التكنولوجية المناسبة والممكنة فضلا عن العمل على توفير مستلزمات الانتاج الضرورية . وكذلك فانه ينبغى العمل على إقامة جهاز فنى متخصص يتوافر على دراسة المشروعات الاستثمارية القائمة والمقترحة من ناحية تكاليفها للبحث فى كيفية خفضها مع مقارنتها بالعوائد المرتقبة توطئه للحكم باجازة قيام واستمرار المشروعات شريطة الأخـــذ فى الاعتبار للعنصر الاجتماعى الذى سبق الحـــديث عنه فى الباب الأول . وإذا كانت مصلحة الصناعة تقـــوم حاليا بمهمة تقويم مشروعات القطاع الخاص الجديدة والتوسعية الا أن ذلك يعيبه عدم قيام التقويم على أساس قويمة فى ظل تخطيط صناعى سليم فضلا عن ترك المبادرة تماما للقطاع الخاص ، ناهيك عن عدم وضوح أسس مشروعات وخطط القطـاع العام .

ويمكن القول بأن هناك سبيلين للسيطرة على تكاليف التشييد فى السودان متمثلين فى الاهتمام بزيادة انتاج مـــواد التشييد وتوفيرها للمنشآت والهياكل الصناعية (مثـل الاسمنت والطوب وحديد التسليح) وفى الحرص على تحـديد سياسة سعرية لهــذه المواد بحيث تكون خاضعة لاشراف حكومى يعصمها من التقلبات والزيادات غير المبررة أو بحيث تعامل الانشاءات معاملة متميزة تكون بمثابة دعم غير مباشر للتشييد الذى تتطلبه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الخـير فى هـذا الصدد إنشاء جهـاز متخصص فى أعمال التشييد وتركيب المصانع يسانده جهاز متخصص فى تخطيط وتنفيذ المشروعات الصناعية الجديدة .

والمشكلة الاساسية التالية تتمثل فى عدم تحقيـق المشروعات الصنـاعية السـودانية للاهداف المنوطة بها .وتتأصل هذه المشكلة إلى اخطاء التخطيط والتعاقد السابق الالمـاع اليها وكذلك إلى صعوبات التشغيل مثل عـدم ملاءمة بعض المعـدات لظروف التشغيل المحلية .

ولمواجهة مشاكل اقامة المعدات والاساليب الصناعية الاجنبية فى مراحل التصنيـع المبكرة ولقصور عناصر الادارة الصناعية والكفاءة المطلوبة .

ويمكن علاج هذه المشكلة بكثير من الحلول منها الاهتمام بمشروعات الدراسة والبحث والتدريب فى المجال الصناعى على أن تحدد أهداف التعليم والتدريب فى السودان من واقع القصور فى العناصر الادارية على المستويين العالى والمتوسط وفى التخصصات الهندسية وحسابات التكاليف وتخطيط وبرمجة الانتاج .

ويندرج ضمن هذه الحلول الاهتمام بتحليل خبرة الصناعة القائمة والتعرف على عيوب المعدات واساليب التشغيل فيها اعتمادا على برامج التنمية الانتاجية والفنية .هذا فضلا عن وجوب التعرف على الامكانيات المالية والفنية للشركات والهيئات المتعاقدة :

وينسلك فى هذا الصدد ضرورة القيام بدراسة وتقويم المشروعات الاستثمارية على أساس الحسابات والاسس والمعايير السالف تقديمها فى الباب الاول .

وثمة مشكلة أخرى تتمثل بوجود نقط اختناق ببعض الوحدات الانتاجية مما يؤدى إلى عدم تحقيق اهدافها وبالتالى اهداف الخطة الاقتصادية القومية :

ترجع هذه المشكلة إلى قصور دراسة وتقويم المشروعات الاستثماريه وإلى اغفال اخذ الحساب الكلى على الصعيد القومى فى الاعتبار

ويتماثل العلاج امامنا في تقويم المشروعات وتدقيق حساباتها مع الاستعانة بحسابات المستخدم – المنتج والموارد والاستخدمات على الصعيد القومى .

وأخرى ترجع إلى ظروف العمل بالمصانع متمثلة فى تخلف اساليب وطرق الانتاج وانخفاض مستوى الصيانة وعدم مناسبة اماكن العمل . ويمكن حل هذه المشكلة عن طريق استبدال اساليب وطرق الانتاج على نحو يتناسب ورفع كفاءة إنتاجية العمل ورأس المال وكذلك بفضل ترشيد اساليب الصيانة وتحسين ظروف العمل .

وتثير مشروعات الصناعات الهندسية فى السودان (الكبيرة الأهمية من الناحية الاستراتيجية) مشاكل خاصة تستحق التنويه منها صعوبة تسويق المنتجات المحلية أمام

المنافسة الاجنبية الشديدة ومنها فرض ضريبة الانتاج وما أدى اليه من انكماش حجم التوزيع والانتاج بالتالى ثم تعطل بعض طاقات الوحدات الانتاجية ومنها كذلك ارتفاع نسب الفائدة فى التسهيلات الأئتمانية وبالتالى رفع التكاليف فضلا عن طول إجراءات الحصول على الموافقات على طلبات استيراد الخامات ومستلزمات الانتاج وبالاضافة إلى تركيز هذه المشروعات فى مدينة الخرطوم .

وتحتاج هذه المشاكل إلى دراسة تحليلية خاصة باستقصاء اسبابها ووضع الحلول المناسبة لها .

وبالنظر إلى كبر أهمية المشروعات الكيمياوية بالسودان وخطورة المشاكل المجابهة لها نرى الالماع إلى هذه الاخيرة فيما ينشأ عن عدم توفر المرافق الضرورية (كالمياه والبخار والقوى الكهربائية) بالقرب من المشروعات الامر الذى يؤثر على اقتصادياتها وزيادة الاستثمارات اللازمة لها وكذلك فيما يتمثل في تعذر نقل المعدات والمواد الخام اللازمة لبعض المشروعات مع ارتفاع تكاليف النقل وعدم مناسبتها فى كثير من الحالات مع رخص السلع المطلوب نقلها .

أضف إلى ذلك نقص العمال الفنيين وصعوبة التدريب الفنى وكذلك قصور حجم الاستهلاك فى كثير من السلع الاساسية وبالتالى عدم مناسبةحجم الطلب لحجم الوحدات الاقتصادية أو ارتفاع الاستثمارات المطلوبة مع عدم ضمان توزيع الانتاج .

هذا فضلا عن عدم توافر المعامل اللازمة لاختبار الخامات التوفرة وتحليلها والتعرف على امكانيات استغلالها .

ولا يقل أهمية عما سبق عدم تشغيل معظم المشروعات الصناعية المنوه عنها بكامل طاقتها الامر الذى تكشف بحث اسبابه عن قصور الخامات وصعوبة التسويق ونقص الخبرات الفنية وحدة المنافسة الاجنبيه وضعف القوة الشرائية .

ويفضل فى علاج هذه المشاكل الاخيرة اعطاء الاولوية للمشروعات المعتمدة على

خامات طبيعية متوفرة (كالاخشاب والصمغ العربى) وكذلك الاهتمام بتوفير الاسمدة الكيمياوية لضرورتها للزراعة احدى مولدات الدخل السودانى فضلا عن منح الاولوية للمشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المستوردة (كمنتجات البلاستيك واطارات السيارات والبطاريات السائلة) زيادة على توفير المرافق العامة وطرق المواصلات .

ونرى فى نهاية بحثنا للاستثمار بالسودان استعراض نقطتين هامتين أولاهما خاصة بالمعاملات الفنية لاهم المشروعات السودانية وثانيتهما استظهار المعايير والاولويات المقترحة لتقويم المشروعات السودانية .

اما عن النقطة الاولى فنورد بشأنها البيانات التالية الذكر .

المعاملات الفنية واقتصاديات المشروع

اسم المشروع	فترة استرداد تكلفة الأصول الثابتة / سنة	فترة استرداد المكون الأجنبي للاصول الثابتة سنة	عائد المال المستثمر ٪	تكلفة توفير النقد الأجنبي	معامل الانتاج إلى المال المستثمر	القيمة المضافة إلى الانتاج ٪	المستلزمات المستوردة إلى الانتاج ٪	نصيب جنيه الأجور من القيمة المضافة	نصيب كل مشتغل من القيمة المضافة	انتاجية المشتغل فى السنة	انتاجية جنيه الأجور فى السنة	نسبة المكون الأجنبي إلى مجموع المال المستثمر
وحدة انتاج مسامير وصواميل على الساخن	٤ر٦	٢	١١ر٣	٠ر٧٥	٠ر٥٨	٤٩ر٣	٤١	٥ر٥	١٤٣٠	٢٧٨٠	١١ر١	٧٢
مشروع انتاج الإنشاءات المعدنية الخفيفة	٢ر٤	٠ر٦	١٣ر٦	١ر٤	١ر٥	٢٩	٦٥	٢	٥٨٠	٢٠٠٠	٧	٦٨
مشروع انتاج مواقد وافران وسخانات بوتاجاز	٣	١ر٣	١٤	٢	١ر٣	٤٩	٤١	١ر٤	٦٦٠	١٣٠٠	٣ر١	٦٩
مشروع انتاج اسطوانات البوتاجاز	٢ر٧	٠ر٥	١٢	٠ر٧	١ر٥	٢٥	٦٢	٢ر١	٧٦٠	٢٨٦٠	٨ر١	٧١ر٥
مشروع انتاج الآلات والمعدات والادوات الزراعية	١ر٦	٠ر٥	٢٦	٠ر٦٤	١ر٤	٣٥	٤٩	٣ر٥	١٤٨٠	٤٥٠٠	١٠ر٣	٧٢
وحدة انتاج اسلاك كهربائية مفرولة بالبلاستيك	٠ر٥٣	—	٣١ر٧	—	٢ر٤	١٦ر١	٧٢	١٣ر٤	٣٥٠٠	٢١٧٠٠	٨٣ر٣	٨٢
مشروع تصنيع عربات البضاعة للسكك الحديدية	٣ر٣	٠ر٣	١٤	٠ر٧٥	١ر١٦	٣١	٣٣ر٢	٢ر١	٨٨٠	٢٤٧٠	٥ر٩٥	٤٢
مشروع تجميع سيارات الركوب واللوارى والجرارات الزراعيه والدراجات والموتوسيكلات	١ر٣	٠ر٩	١٤ر٦	٢ر١	٢ر٠٥	١٢ر٣	٧٥	٣ر٢٤	١٢٠٠	٩٨٠٠	٢٦ر٥	٨٠

اسم المشروع	فترة استرداد تكلفة الأصول الثابتة سنة	فترة استرداد المكون الأجنبي للأصول الثابتة سنة	عائد المال المستثمر ٪	تكلفة توفير النقد الأجنبي	معامل الانتاج إلى المال المستثمر	القيمة المضافة إلى الإنتاج ٪	المستلزمات المستوردة إلى الانتاج ٪	نصيب جنيه الأجور من القيمة المضافة ع – س	نصيب كل مشتغل من القيمة المضافة ع – س	انتاجية المشتغل فى السنة ج – س	انتاجية جنيه الأجور فى السنة ج – س	نسبة المكون الأجنبى إلى مجموع المال المستثمر ٪
مصنع لانتاج الخزفيات	٣ر٣	١ر٥	١٩	٠ر٤٩	١ر٧	٤٥ر٦	١٢ر٧	٢ر٣	٤٠٠	٨٧٢	٥	٥٨
انتاج الزجاج المسطح الشفاف	١١	١ر٨	٤ر٦	٠ر٨٢	٠ر٣٦	٤٣	١٧	٢ر٨	١٠٤٠	٢١٠٠	٦ر٦	٥٤
انتاج القوارير الزجاجية	١ر٨	٠ر٧	٤٠	٠ر٥٢	١ر٠٤	٥٤	١٦ر٨	٦ر٥	٢٥٠٠	٤٧٠٠	١٢	٦٢
مصنع الطوب الاحمـــر	٢ر٩	—	١٦	—	١ر٢	٥٤	—	٧٢	٣٠٧	٥٤٨	٣	٤٥
المواسير الاسبستوس الاسمنتى	٢ر١	٠ر٣٧	٢٥	٠ر٦٣	٠ر٩٢	٣٦	٣١	٨	٢٢٦٠	٦٢٠٠	٢١ر٨	٣٤ر٥
الالواح الاسبستوس الاسمنتية	٢ر٣	٠ر٦٦	٢٥	٠ر٥٩	٠ر٨	٤٥	٢٨	٣ر٩	١٢٠٠	٢٣٥٠	٨ر٤	٤٢
الاعمدة الخرسانية سابقة الاجهاد	٤	—	١٣	—	٠ر٩٨	٤٢	٦ر٢	٢ر٢	٨٠٢	١٨٩٤	٥	٦٠
مصنع الطوب الأسمنتى الجيـــرى	٣ر١	—	١٢	—	٢	٢٠	٢٦	١ر٨٩	٣٦٢	١٧٦٠	٩ر٢	٢٦ر٣

اسم المشروع	فترة استرداد تكلفة الأصول الثابتة سنة	فترة استرداد المكون الأجنبي للاصول الثابتة سنة	عائد المال المستثمر ٪	تكلفة توفير النقد الاجنبي	معامل الانتاج إلى المال المستثمر	القيمة المضافة إلى الانتاج ٪	المستلزمات المستورده إلى الانتاج ٪	نصيب جنيه الاجور من القيمة المضافه	نصيب كل مشتغل من القيمة المضافة ج - س	انتاجية المشتغل فى السنة ج.س	انتاجية جنيه الاجور السنة ج-س	نسبة المكون الاجنبى إلى مجموع المال المستثمر ٪
مصنع لبسترة أو لتعقيم الألبان	٣ر٨	٠ر٣	١٠ر٨	٠ر٩	١ر٤	١٧	٣ر٧	٩ر٣	٢٠٠٠	١١٧٠٠	٥٤ر٦٠	٥٤
معمل لانتاج الجبن الأبيض	٢ر٨	—	٢٣	٠ر٩	٨ر٣	٦ر٤	—	٣ر٢	٨٠٠	١٢٥٠٠	٥٠	صفر
مزرعة ألبان لمدد ١٠٠ بقرة	٣	٠ر٤	٢٠	٠ر٦٥	٠ر٦	٥٧	٩	٣ر٦	٦٢٥	١١٠٠	٦	٢٢ر٧
مصنع لانتاج معلبات الطماطم والخضر	٥ر٦	٠ر٥	٧	٠ر٨	٠ر٧	١٧	٧	٣و١٧	٧٩٠	٤٤٣٨	١٧ر٧٥	٤٣ر٥
مصنع لانتاج عصائر الفاكهة	٢ر٧	٠ر٧	١٧ر٥	٠ر٩	٠ر٨	٢٨	١٨	١٧ر٩	٣٥٨٠	١٢٤٥٠	٦٢	٥٦
مصنع لعصير الفول السودانى	١ر٢	٠ر١	١٩	٠ر٩	٢	١١	—	١٢ر٣	٢٦٣٠	٢١٢٣٠	١١٢	١٣ر٥
مصنع لعصير السمسم	٠ر٤	٠ر١	٦٣ر٤	٠ر٧	٢	٢٦	—	٤١ر٥	٧٩٠٠	٣٠١٩٠	١٥٨	١٣
مصنع لانتاج السكر	٥ر٢	٢ر٦	١٤ر٨	١ر١٧	٠ر٤١	٥٩	٥ر٣	٥ر٦	٢٥٩٠	٤٤٠٠	٨ر١٧	٤٩
انتاج الحلو الجاف والبسكويت	١ر١	٠ر٢	٣٦	٠ر٥	١ر٦	٣٤ر٧	٤٠	٤ر٤	١١٠٠	٣٢٠٠	١٢ر٦	٥٧ر٥
انتاج النشا والجلوكوز	٢ر٩	٠ر٥	١٦	٠ر٨	٠ر٩	٣٢	٨	٦	١٥٠٠	٤٠٠٠	١٨ر١	٤٦

اسم المشروع	فترة استرداد تكلفة الأصول الثابتة	فترة استرداد المكون الأجنبي للأصول الثابتة (سنة)	عائد المال المستثمر ٪	تكلفة توفير النقد الأجنبي	معامل الإنتاج إلى المال المستثمر	القيمة المضافة إلى الإنتاج ٪	المستلزمات المستوردة إلى الإنتاج ٪	نصيب جنيه الأجور من القيمة المضافة ج – س	نصيب كل مشتغل من القيمة المضافة ج – س	انتاجية المشتغل فى السنة ج س	انتاجية جنيه الأجور فى السنة ج س	نسبة المكون الأجنبى إلى مجموع المال المستثمر ٪	نسبة المكون الأجنبى إلى مجموع
صناعة ورق الكتابة والورق	١٠	١٠	٨ر٤	٣ر٢	٢٨ر٠	٤٥	٨ر٦	٤٥ر٣	١٦٠٠	٣٤٠٠	٥ر٧	٦٢	يستبعد لضعف اقتصادياته يعتمد المشروع على استغلال الاستطارات المتاحة لصنع اللبن المجفف.
صناعة الصودا الكاوية بالتحليل الكهربائى	—	٦٧	—	٧ر١٧	١٨ر٠	٧ر٢	٨ر٢٠	٤٢ر٠	١٦٠	٦٠٠٠	٦ر١٥	٧٢	
سماد اليوريا	٨ر١٠	٩ر٣	٧ر٤	٢ر١	٣٥ر٠	٣٧	٢٥	٧ر٩	٣٦٨٠	١٠٠٠٠	٣ر٢٦	٥٨	
الصمغ النقى من الصمغ الترابى	—	—	٣٩٤	—	٦ر٤	٨٥	٨ر٠	—	—	—	—	٥ر٦٤	
صناعة اطارات وانابيب السيارات	١٢ر٣	٤٢ر٢	٧ر١٩	٨ر٠	٧٤ر٠	٤٧	٣٧	٩ر٦	١٧٩٩	٣٨٤٣	٥ر١٤	٦٨	
مشروع منتجات البلاستيك والادوات الكهربائية	٣ر٢	٨ر٠	٢٥	٦ر٠	٢٥ر٠	٣ر٥٤	٣٦	٢	١١٠٠	٢٠٠٠	٧ر٣	٧٣	

تحليل الاستثمار فى المغرب ــ الاهمية النسبية للاستثمارات القومية ــ تشغل المشروعات الاستثمارية الصناعية فى المملكة المغربية مكانا متواضعا حيث لم تعط سوى ١٥٪ من الانتاج الخام الداخلى عام ١٩٦٦ مقابل معدل ٣٥٪ فى الاقطار المصنعة وذلك على الرغم من تزايد السكان بكيفية محسوسة بالنسبة إلى باقى فروع الاقتصاد (٤٪ تقريبا مقابل ٢٫٥ ٪) .

ويتميز التخطيط الثلاثى في المغرب بمعدل انجاز أهم كثيراً من معدل تخطيط سنوات ٦٠ ــ ١٩٦٤ يعنى ٨٦ ٪ الامر الذى يرجع إلى أهدافه المتواضعة .

بيد أن الاستثمارات كانت قد بلغت ٧٨٦ مليون درهم (٨٦٪ من التخمينات .)

وفيما يتعلق بهيكل الاستثمارات فان الجدول التالى يعكسه بحيث يمكن أن يستخلص منه النتائج الآتية البيان : ٪

٪

القطـاعات	الادارة			المقـاولات والعائلات			الجملـة
	ميزانية التجهيز للدولة	الميزانيات الأخرى	المجموع	القطاع الشبه العمومي	القطاع الخاص	المجموع	المجموع
الفلاحة	٣٠ر٧	١٣ر٨	٢٩ر٥		٤ر٢	٢ر٦	١٥ر٥
السدود	١٤ر٨		١٣ر٧				٦ر٥
الانعاش الوطني	٢ر٤	٧ر٥	٢ر٨				١ر٢
السياحة	٣ر٤	٢ر٥	٣ر٣	١٠ر٣	٩ر٢	٩ر٦	٦ر٦
الطاقة	٤ر٣		٤	١٣ر٣		٤ر٩	٤ر٥
المناجم	٦		٥ر٥	٣٧ر١	٣ر٥	١٦	١١
الصناعة العصرية	٥ر٧		٥ر٣	٢٠ر٩	١٧ر٦	١٨ر٨	١٢ر٤
الصناعة التقليدية	٠ر٤		٠ر٤	- -			٠ر٢
التجارة والخدمات					٢ر٦	١ر٦	٠ر٨
التربية والتكوين	٢ر٥		٥				٢و٤
الشبيبة والرياضة	٠ر٤	١ر٢	٠ر٤				٠ر٢
الصحة العمومية	٢		١ر٩				٠ر٩
النقل	١٠ر٧	٢ر٥	١٠ر١	٢ر٦	١ر٩	٢ر٢	٦ر١
المواصلات السلكية واللاسلكية	٣ر٤		٣ر١	١		٠ر٤	١ر٧
السكنى وجر المياه	٣ر٦	٢٠ر٨	٤ر٨	٠ر٦	٢٦ر٥	١٦ر٩	١١ر٢
التجهيزات الإدارية	٣ر٩	٠ر٥	٣ر٦				١ر٧
مجموع الاستثمارات	٩٧ر٢	٤٨ر٨	٩٣ر٤	٨٥ر٨	٦٥ر٥	٧٣	٨٢ر٩
التجديد		٥١ر٢	٣ر٧	١٤ر٢	٣٤ر٥	٢٧	١٥ر٩
التسوية	٢ر٨		٢ر٩				١ر٢
المجموع العام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أولا — تستحوذ المشروعات الزراعية على نسبة كبيرة من الاستثمارات فى الهيكل موضوع الدراسة .

ثانيا — حصلت الصناعة العصرية والتقليدية على نصيب لا بأس به ولا سيما فى القطاع الخاص وجدير بالذكر أن هذا القطاع قد تطور خلال السنوات الأخيرة تطورا بطيئا حيث لم تتجاوز نسبته ٣ ٪ وقد انيط بذلك القطاع تحقيق تزايد سنوى نسبته ٣ ، ٤ ٪ . ومعنى هذا أن الصناعة العصرية تعرف وحدها معدل تنمية يجاوز ٥ ٪ مما يفوق مرتين أو ثلاث مرات المعدل المعروف خلال السنوات الأخيرة حيث أن هذه الصناعة تطورت بنسبة ٥ ٪ ولكن لمدة سنتين أو ثلاث فقط .

ويلاحظ بالنسبة إلى الصناعة العصرية والتقليدية أن الفروع الغذائية تتطور بكيفية اكثر بسرعة (٩ ٪ ، ٦ ٪) من الفروع الاخرى (٣ ٪) نظرا لازدهار صناعة السكر (٢٠ ٪) علما بأن الفروع غير الغذائية مثل مجموعات المعادن والميكانيكا والسيارات والدراجات من جهة والكيمياء والمواد الشبيهة بالكيمياء والمطاط والورق من جهة أخرى تتطور بنفس النسبة (نحو ٤ ٪) أى بكيفية أسرع قليلا من صناعة النسيج (أكثر من ٣٫٥ ٪) هذه الصناعة التى يعز عليها أن تستمر فى تزايدها على غرار السنوات السابقة بالنظر إلى أن امكانيات تعويض المستوردات بالمنتجات غير متوفرة بالنسبة إلى النواتج التامة الصنع ولان قلة الاسواق تجعل انتاج المواد الاساسية متدنية المداخيل .

ثالثا — قدر لقطاع البناء والاشغال العمومية أن يتطور بنسبة مرتفعة بالغة ٨٫٥٪ سنويا .

ونرى أن نضيف أنه قد وضع فى المغرب تقدير قياس اجمالى عن سنة ١٩٧٣ محددا الاستثمارات فيها بمبلغ ٢٩٩٠ مليون درهم بأسعار ١٩٦٧ . وهو مقدار تجدر مقارنته بمعدل التخطيط الخماسى البالغ ٢٩٩٠ بالسنوات الاخيرة من هذه الفترة ؛ أى ١٨٨٠ عام ١٩٦٨ و ٢٧٥٠ عام ١٩٧٢ .

ويصور لنا الجدول التالى نمط توزيع المشروعات الاستثمارية بين القطاع العام والخاص مما يساعد على استخلاص النتائج اللاحق بيانها :

المشـــروعات	الاستثمارات	معدل الغلة الداخلى	الاقتصاد فى العملة الصعبة ٪
مشروعات تحققها الدولة	١٤٠	— ٨ر١ ٪	٪١٣
مشروعـات تحققهـــا الدولة بمساهمة القطاع الخاص	١٦٠	٪ ١١	
المجمـــوع	٣٠٠	— ٢ ٪	٪٤٢

أولا — يضطلع القطاع الخاص بنسبة أكبر من المشروعات الاستثمارية .

ثانيا — أن مشروعات القطاع الخاص تغل دخلا أعلى من مشروعات القطاع العام .

ثالثا — أن مشروعات القطاع الخاص تحقق اقتصاد أكبر فى العملة الصعبة .

وننتقل إلى كيفية تمويل الاستثمارات التى يعكسها الجدول التالى بملايين الدراهم :

القطاعات	رؤوس الأموال العمومية					رؤوس الأموال الخاصة	المجموع
	ميزانية تجهيزات الدولة	الميزانيات الأخرى	المؤسسات الحكومية	القروض العمومية	المجموع		
الفلاحة	١٥٥٠	٥٥		١٦٠	١٧٦٥		١٧٦٥
السدود	٧٤٦				٧٤٦		٧٤٦
الانعاش الوطني	١٢٠	٣٠			١٥٠		١٥٠
السياحة	١٧١	١٠	٤٧	٣٨١	٦٠٩	١٥١	٧٦٠
الطاقة	٢١٤		٢١٤		٤٢٨	٨٢	٥١٠
المعادن	٣٠٠		٧٢٣		١٠٢٣	٢٣٩	١٢٦٢
الصناعة	٢٩٠		٣٨٥		٦٧٥	٧٤٦	١٤٢١
الصناعات التقليدية	٢٢				٢٢		٢٢
التجارة والخدمات						٩٠	٩٠
التربية والتكوين	٢٧٦				٢٧٦		٢٧٦
الشبيبة والرياضة	٢٠	٥			٢٥		٢٥
الصحة العمومية	١٠١				١٠١		١٠١
النقل	٥٥٤	١٠	٥٧		٦٢١	٧٢	٦٩٣
المواصلات السلكية واللاسلكية	١٧٠				١٧٠	٢١	١٩١
السكنى وجلب المياه	١٨١	٨٣	١٥	٥٠٠	٧٧٩	٥٠٠	١٢٧٩
التجهيزات الادارية	١٩٦	٢			١٩٨		١٩٨
استثمارات جديدة	٤٩١١	١٩٥	١٤٤١	١٠٤١	٧٥٨٨	١٩٠١	٩٤٨٩
التجديد		٢٠٥	٣١٧		٥٢٢	١٣٠٠	١٨٢٢
التسويات	١٣٩				١٣٩		١٣٩
الجملة	٥٠٥٠	٤٠٠	١٧٥٠	١٠٤١	٨٢٤٩	٣٢٠١	١١٤٥٠

أولا — تبلغ نسبة مساهمة رءوس الأموال الخاصة فى التمويل ٣٩٪ من جملة مساهمة رءوس الأموال العامة .

ثانيا — تسهم ميزانية تجهيز الدولة والميزانيات الأخرى بأكثر من نصف جملة رءوس الأموال العامة .

ثالثا — يبلغ نصيب القروض العمومية حوالى ¼ التمويل العام فى القطاعين العام والخاص .

ويحمد لهذا الهيكل التمويلى للاستثمارات قلة اعتماده على القروض وكفاءة الميزانية فى التمويل وان كان يعاب عليه ضعف نصيب رءوس الأموال الخاصة فى خدمة الاستثمارات على الرغم من المغريات العديدة التى رتبتها الحكومة واللاحق ذكرها .

وجدير بالذكر فى هذا المقام أن الادخار قد ظل ثابتا عام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . ولعل هذا يفسر لنا التجاء الحكومة إلى الاعتماد على الميزانية العمومية للحصول على قدر أكبر من المدخرات الاجبارية كما يوضح لنا من الناحية الأخرى زيادة المديونية العامة الخارجية ويعتبر . موقف الدولة من المدخرات الأجنبية الضرورية لتكملة المدخرات المحلية لأجل تمويل الاستثمارات موقفا جد دقيق حيث أن اغراقها فى هذه المدخرات يزيد مديونيتها إلى الحد الذى يهدد بمسموح المديونية بينما أن تقاعسها عنها ينذر بحرمانها من قدر معين من الاستثمارات المحلية . ولقد أظهر الاسقاط الطويل الامد أنه إذا استمرت المساعدة الخارجية للمغرب مدة طويلة فى مستواها الحالى لافضى ذلك بالتكاليف الخاصه بها (الفوائد والاستهلاكات) والمؤداة وفقا للكيفيات الحالية (المدة والفائدة) إلى أن تبلغ قبل سنة ١٩٨٥ مقدارا سنويا للارجاع يقارب المقدار السنوى للمساعدة نفسها .

ومن ثم فانه من الخير العمل على تغيير هيكل التمويل رهن الحديث بحيث تنمى المدخرات المحلية مع تحسين السياسة الجبائية استزادة من الادخار الاجبارى فضلا عن ضرورة توفير فرص التوظف مع زيادة التمويل الذاتى .

ونجيء إلى المعايير والأولويات المتعلقة باختيار المشروعات الاستثمارية فى المغرب فنوضح أنها تستند إلى أربعة أسس تتمثل فى التالى :

١ — إحصاء المشاريع ووضعها .

٢ — دراسة فعالية المشروعات .

٣ — إختيار المشاريع .

٤ — تناسقها وإنسجامها .

أما بالنسبة إلى إحصاء المشروعات، فانه ينظر إلى الأخيرة باعتبارها ذات قيم متفاوتة بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أولها المشاريع المنجزة التى لم تبلغ بعد فعاليتها القصوى نظرا لانعدام التدابير التكميلية والتى تقتضى أدراجها فى التخطيط بوصفها تشكل حينئذ ضياعا ملحوظا من الموارد (مثل بعض السدود المشيدة دون استعمالها على الوجه الأكمل بسبب نقص التجهيز الداخلى أو الخارجى) وينصرف النوع الثانى إلى المشاريع التى تقرر انجازها من قبل والمعتبرة فى طور الانجاز أو التى عرضت على التمويل الخارجى . وينبغى أن يشفع هذا النوع بالتدابير الضرورية لتنمية فعاليتها مع العمل على جمع شتى المعلومات المتعلقة بها واللازمة لادماجها فى التخطيط أولتقدير مدى تأثيرها على باقى المرافق . ويندرج فى النوع الثالث المشاريع الجارى دراستها والتى يتطلب بعضها دراسة اقتصادية مستفيضة فى حين يكون بعضها الآخر ظاهر عدم الفاعلية الاقتصادية ولكن يرغب فى الاحتفاظ به لاسباب سيكولوجية أو سياسية أو اجتماعية . وتذهب وجهة النظر المغربية فى هذا الصدد إلى أنه قد يكون من غير المفيد عدم تشجيع المبادرات الاقليمية لأسباب إقتصادية محضة ولو أنه يتعين أن تكون هذه الأعمال ذات فاعلية كبرى .

وينصرف منهاج الدراسة علاوة على ذلك إلى تحديد الأهداف الواجب تحقيقها ثم تدرس عدد من المشاريع فى الفروع التى تقتضى القيام بذلك . ويمكن أن تظهر أهمية هذه المشروعات فى نهاية فترة التخطيط .

وثمة شرط آخر يتجلى في إحداث مركز « للاستقبال والتوجيه » للمستثمرين المغاربة أو الأجانب . ويعهد إلى هذه المؤسسة بصرف النظر عن البيانات ذات الصبغة التقنية المتعلقة بالمشاريع الخاصة واعطاء بيانات ذات صبغة عامة حول القانون والنظام الجبائي المقاولات بالمغرب ولاسيما فيما يتعلق بالمنافع المحتفظ بها للمستثمرين . وتتولى المؤسسة المنوه عنها تزويد المستثمرين الراغبين بنتائج دراسة السوق مع إبراز الأهمية والأحوال الكفيلة بانجاح إنشاء مقاولات في قطاع معين بالمغرب .

وفيما يتعلق بفاعلية المشروعات فترى وجهة النظر المغربية أن يجرى اختيار المشروعات على أساس مقاييس المردودية . وينبغى كذلك التحقق من معادلة النفقات والمداخيل الحسابية التي يوفرها كل مشروع على مستوى المقاولة الشيء الذي يدعو إلى تقدير الفوائد مع الاستعانة بالمقاييس الاخرى . ويتوجب القيام بتقارب إجمالى حيث يتعين تقدير الأرباح والنفقات على الصعيد القومى لأعلى مستوى المقاولة فقط .

ويتعين أن تعتبر في هذا الصدد عدة عناصر مثل عدد الأعمال المحدثة والتوفير المحقق من العملات الأجنبية وبصفة عامة القيمة المضافة الوطنية المتأصلة من ذلك . ويرى أن يعار اهتمام خاص بمقياس عدد الأعمال المحدثة بسبب حدة مشكلة العطالة .

وتبعا للمناهج المستعملة في المقارنة بين المشروعات يقتصر هنا على الاهتمام بمظهرين أساسيين لمقياس الاختيار الذى تم تحديده : هما اللجوء إلى الاسعار الدولية واعتبار مفعول المشروع بالنسبة الى مجموع الاقتصاد . ويتوقف تقدير الأهمية الاقتصادية لمشروع ما على نظام الأسعار المستعمل لتحديد المداخيل والمصاريف .

بيدأن الاعتماد على النظام السعرى المغربى قد يفضى إلى أخطاء حال ارتفاع مستوى الأثمان في ظل حماية جمركية مما قد يوقع في الروع احتمال تحقق أرباح عالية لمشروع ما بدون وجه حق .

وقد يمكن الاستعانة بالاسعار الدولية لتلافى توقع أرباح وهمية من بعض

المشروعات مما يساعد على سلامة الاختيار وعلى التوزيع الامثل للموارد المحليـــة . وأيا ما كان الامر فانه ينبغى استخدام الاسعار الدولية بمنتهى الاحتياط مع تصحيح الأثمان التى هى دون التكلفة أو تلك التى قد تنخفض أو ترتفع مؤقتا بكيفية غير عادية لاسباب دولية طارئة . كذلك فان قواعــد اختيار وترتيب المشروعات الاستثمارية بالمغرب تجرى على أساس أخذ الآثار المباشرة وغير المباشرة في الحساب .

ويذهب المنهج المغربى خطوة اخرى إلى الامام مقررا انه إذا كانت الدراسة المتعلقة بفوائد المشروعات على الصعيد القومى تقضى إلى ترتيب المشروعات الا ان ذلك لا يعتــبر الا بمثابة مرحلة يليها الاختيار الذى يتجلى فى حالتين :

أولاهما : حينما يتعلق الامر بمشاريع تعتزم الدولة تمويلهــــا فيتعين عليها أن تنجز الاستثمارات المعتبرة أكثر أهمية .

وتنصرف الحالة الثانية إلى المشاريع المبتكرة من لدن القطاع الخاص حيث ينبغى أن يشجع من بينها تلك المكتسية باهمية وطنية .

وينصح فى هذا الصـــــدد بالتساؤل عن عزوف المستثمرين عن أنواع الاستثمارات المجزية للبلاد حيث تتدنى أهميتها للفرد عنها للدولة ممـــا يستأهل النظر فى زيادة المنافع المتاحة سعيا إلى التوفيق بين مصلحة المستثمر ومصلحة الدولة .

ويجرى بعد ذلك تنسيق المشروعات المقترحة فى الانواع التالية الذكر :

١ ــ المشروعات ذات الانتاج المباشر .

٢ ــ نفقات التجهيز الاساسى .

٣ ــ المشروعات المتعلقة بتكوين الاطارات.

٤ ــ النفقات ذات الصبغة الاجتماعية .

والنوعان الاوليان متكاملان بصفة مباشرة بمعنى أنه لا يتيسر الحصول على نفع من

اى استثمار منتج دون تجهيـــيز اساسى مطابق والعكس على العكس . ويمكن الاستئناس فى هذا الصدد بالقواعد الآتى بيانها :

(أ) تعتبر مشاريع التجهيز الاساسى مرتبطة ارتباطا لازما بالمشاريع الصنـــاعية اللهم الا في حالات استثنائية .

(ب) يتوجب اخضاع مشاريع التجهيز الاساسى المقدمة على سبيل الاستثناء بكيفية مستقلة إلى تحقيق وتدقيق مستفيضين .

(جـ) يتعين أن تكون المشروعات المنوه عنها مقترنة أو متأخرة عن الاحتياجات وما تجره من نفقات دون أن تتقدم عليها بأى حال من الاحوال . وإذا كانت مشاريع التجهيز الاساسى تابعة من بعض الوجوه للمشاريع المنتجة فان تخطيط واختيـار هذه المشاريع يعتبران شرطا بالنسبة إلى المشاريع الاخرى بحيث يتوجب العمل بهما قبـــل تخطيطها . كذلك فانه يلزم اعتبـــار الفوائد المرجـــوة من المشاريع المنتجة النفقات الضرورية للتجهيز الاساسى .

أما النوعان الاخيران فيرتبط تكوينهما بالقرارات التى يكون لهامفعول طويل الاجل . وينبغى أن يكون تكوين الإطارات بحيث يستقيم توجيهها وفقا لاحتياجات البلاد .

وخليق بالملاحظة انه قد قصد من وراء القواعد المنوه عنها إلى تعويض عدم التوازن الملحوظ إبان الفترات السابقة فيما بين الاستثمارات المنتجة والاستثمارات الخـاصة بالتجهيز الاساسى . ويعتبر اتباع تلك القواعد كبير الجــــدوى بالنسبة إلى المسطرة المتعلقة بوضع التخطيط .

ويؤكد التفكير المغربى ضرورة إحكام الانسجام فـيما بين المشروعات المقررة بحيث تدرج فى برنامج استثمارى شامل لمتطلبات التوازن الاقتصادى العام .

ويلفت الانتباه إلى تأثير مختلف المشاريع على حسابات استعمال موارد المنتوجات المختلفة وعلى الحاجة إلى تـكوين الاطارات ومبلغ الاستثمارات الواجب استنجازها بحيث يقع

تقديره ومقارنته على وجه الاجمال مع المعطيات العامة للمشاريع المتوسطة الامـد المتعلقة بمقادير تزايد الانتاج وميزان الاداآت ومقدار الاستثمار المناسب لمقـدار التوفير الحقيقي والعدد الاجمالي للاعمال الواجب احداثها وغيرها .

ومن ثم اتبعت قاعدة لانتقاء المشروعات العامة حيث اعيد النظر في مظاهرها بعد دراستها وادخل تغيير على انتقائها وبرامجها باعتبارها مؤدية إلى تحقيق أهداف اجمالية غير متناسقة أو غير قابلة للانجاز .

هـذا فضلا عن ضرورة تحقق التناسق بالنسبة إلى الزمان كما يقتضى الأمر التثبت من أن وضع وحدات الانتاج الأضافية يباشر عاما بعد عام تبعا لترتيب معقول وذلك بالنظر إلى أن الترتيب غير المتلائم مع الزمان يمكن أن ينجم عنه لعدة سنوات اختناقات أو على العكس طاقات فائضة تعرقل الحسابات التوازنية والآثار المستهدفة للعملية التخطيطية .

وننتقل مع القارىء بعد ذلك إلى استظهار السياسة الاستثمارية فى المغرب متمثلة أولا فى خطوطها العريضة وثانية فى أدواتها التشجيعية .

ونوجز الحديث عن الخطوط العريضـــة للسياسة الاستثمارية قائلين إنها تنصب على ثلاث قطاعات أساسية هى الصناعة والفلاحة والسياحة .

وتستهدف المشروعات حفظ التراث القائم وتجديده أكثر من توسيعه وتعديده اللهم الا عند ما تقضيهم الضرورة الفنيه . ولا تتضمن سياسة الاستثمار فقط مجهودا كبيرا جدا في التجهيز بالمعـدات والمباني بل أنها تعتمد على الاصـــلاحات والتدابير التـــابعة والمكملة لها نظرا لأنه لاجدوى من تخصيص اعتمادات طائلة لتنمية قطـاعات دون توافر الشروط الكفيلة بجعلها منتجة ودون استئصال العقبات المتشجرة فى سبيلها .

وقـــد عقدت السياسة الاستثمارية بحيث يكون ترتيب الأولوية للزراعـة تليها الصناعة ثم باقى القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

كذلك فانه يؤخذ فى الاعتبـــار تحديد سياسة كامـــلة وطويلة الآجل لتكوين الاطارات والتشغيل .

ونرى أن نعزز ما سبق ببيان لكيفيـــة ترتيب الأولويات الاستثمارية بالمغرب على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

الترتيب العام للمشاريع

فى التخطيط الخماسى (١٩٦٨ — ١٩٧٢)

المشـاريع	الاستثمارات مليـون درهم	المعـدل الداخـلى الاقتصادى للغـله	نوع المشروع	الاقتصـاد فى العمله الصعبه ٪
خزف المغرب	١٨	٢٦ ٪	قطاع خاص	٣٣
مادة البلاستيك	٢٨	٢٥ ٪	» »	٥٠
سـيليلوز المغـرب	١٠٢	٢١ ٪	» »	٤٠
المركب السكماوى	٣٨٥	١٧ ٪	» »	٤١
معالجة الحلفة	١٨٥	١٥ ٪	» »	٤٢
الورق والـكارتون	٤٥	١٥ ٪	» »	٣٢
معـامل الاسمنت	٣٢	١٤ ٪	» »	٥٢
شركة كوطيف	١٠٠	١١ ٪	قطاع مشترك	٢٩
نسيج تطوان	٣٠	١٠ ٪	قطاع خاص	٢٠ر٥
معامل السكر فى الملوية	١٢٥	٢ ٪	» »	١٥
معمل السكر بتادلة	١٠٠	-٨ر١ ٪	الدولة	١٣
معمل السكر بدكالة	٦٠	- ٢ ٪	مشترك	١٣
عصير الفواكه	١٦	لم ترتـب		
معامل الصناعة الجوية	٤٠			
مشاريع صغيرة	١٤٤			
سلسلة التثليج	—			

أما فيما يتعلق بالوسائل التشجيعية للمستثمرين فى المغرب فانها تتمثل فيما يأتى :

١ — تحسين استقبال المستثمرين المحتملين وتيسير مهمتهم وتبسيط الاجراءات الواجب القيام بها وذلك بسرعة امدادهم بالمعلومات التى يحتاجون اليها.

٢ — خلق جو من الثقة بصفة اعم .

وقد انشىء من أجل ذلك « مكتب استقبال المستثمرين وتوجيههم » لاجل اتاحة المعلومات التالية الذكر لطلاب الاستثمار :

تنظيم التشغيل ـ مستوى الأجور ـ موارد التموين والاثمان ـ النقل المقارنة لمختلف القطاعات ـ إمكانيات المنافذ الاستثمارية ـ التنظيم الجبائى فضلا عن مختلف المعلومات التقنية والاقتصادية والمالية المتعلقة بالوضعية فى المغرب .

٣ — وسائل الاغراء الجبائية والمتمثلة فى أنه كيفما كان أصل رؤوس الأموال الخاصة وكيفما كانت جنسية المقاول فانه يتسنى للمستثمر الحصول على المزايا التالية برسم قانون الاستثمارات :

(أ) منحة التجهيز ـ حيث يتاح للمؤسسات المقبولة الحصول على منح التجهيز من الدولة . وهذه لا تشتمل الا على البناءات الصناعية والمواد المعدة . وتكون النسب العليا لهذه المنحة ٢٠ ٪ باقليم طنجة و ١٠ ٪ بمنطقة الدار البيضاء ـ المحمدية و ١٥ ٪ فى باقى المغرب .

(ب) الاعفاء من رسوم الجمرك بالنسبة إلى الأدوات والآلات واعتدة التجهيز شريطة أن تكون جديدة والا يمكن للصناعة المحلية تسليمها باثمان منافسة .

(ج) تخفيض رسوم التسجيل لتكوين شركات أو رفع رؤوس أموالها بنسبة ٥٠ر٠ ٪ . ويمكن الغاء الضرائب المفروضة على الحصص العينية (العمارات والعناوين التجارية) .

(د) تقصير مدة استهلاك آلات التجهيز من عشرة إلى خمس سنوات .

(ط) حذف الرسم النسبي للضريبة التجارية طيلة خمس سنوات تلك الضريبة المبنية على قيمة كراء العقارات (البناءات والآلات القارة والمنقولة) .

(ع) تكوين أرصدة معفاة من أداء ضرائب الأرباح المهنية (دون امكانية ضم ذلك إلى فوائد (ب – ح – د – ط) وذلك لشراء أدوات جديدة . ولا يمنع هذا الرصيد من تكوين الاستهلاكات العادية (١٠ سنوات) . ولا يمكن أن يجاوز ٤٠٪ من قيمة الاستثمارات ولا ٥٠ ٪ من الربح الخالص .

(ق) ضمان إعادة نقل منتوج تصفية استثمارات المستثمرين الأجانب غير القاطنين بالمغرب دون فرض أجل لذلك ومع إمكان نقل هذا الحق بين غير القاطنين بالمغرب حالة كون الاستثمار ممولا بعملة قابلة للصرف والتحويل وبين أشخاص من نفس المنطقية النقدية فى حالة مناقضة الأولى .

(ك) استمرار نقل ايراد الاستثمارات خارج المغرب .

(ه) منح ضمانة جبائية تطبق خلال عشرة أعوام وهى تشمل كيفما كانت الضريبة :

المعدل – طرق تأسيسها – طرق استخلاصها – ضمها إلى مختلف المقتضيات السالفة الذكر .

ونجيء بعد ذلك إلى معدل انجاز المشروعات الاستثمارية بالمغرب فنستعين على ذلك بالجدول التالى البيان :

الاستثمارات الفلاحية الفترة بين ١٩٦٥ — ١٩٦٧ بملايين الدراهم

الادارات	الاعتمادات المفتوحة	الاصدارات فى ١٩٦٧/١٢/٣١	النسبة المئوية للانجازات
شراء الاراضى	٥ر٠	٢ر٠	٤٠
إدارة الدراسات والشؤن الاقتصادية والقانونية	١٢ر٧	١١ر٦	٩١
إدارة تربية الماشية	١٠ر٤	٦ر٠	٥٨
إدارة البحث الزراعى	١٩ر٦	١٠ر٧	٥٥
إدارة التعليم الفلاحى	٥ر٨	١ر٠	١٨
إدارةالمصلحةالعقاريةومصلحةالطوبوغرافية ومسح الأراضى	٢٠ر٩	١٥ر٠	٧٢
إدارة المياه والغابات وحماية التربية	٩٦ر٥	٨٠ر٦	٨٣
المجموع	١٦٦ر٤	١٢٥ر١	٧٦

جدول تلخيص عام للانجازات العامة (١٩٦٥ — ١٩٦٧) بملايين الدراهم

	الاعتمادات بما فيها الترحيلات	الاصدارات	النسبة المئوية للانجاز
شراء الأراضى	٣ر٧	٢ر٢	٥٩
إدارة الدراسات والشؤن الاقتصادية والقانونية	١٢ر٧	١١ر٦	٩١
تربية الماشية	١٠ر٤	٦ر٠	٥٨
إدارة البحث الزراعى	١٩ر٦	١٠ر٧	٥٥
إدارة التعليم الفلاحى	٥ر٨	١ر٠	١٨
إدارة المحافظة العقارية والمصلحة الطوبوغرافية	٢٠ر٩	١٥ر٠	٧٢
إدارة المياه والغابات والمحافظة على التربية	٩٦ر٥	٨٠ر٦	٨٣
تصفية المنظمات السالفة للبحث والاستثمار	١١٤ر٧	١١٣ر٧	٩٩
مكتب الاستثمار الفلاحى	٤٦٩ر٤	٢٤٤ر٧	٥٢
المنشآت المالية الفلاحية	١٤٧ر٢	٤٥ر٢	٣١
الزراعات البورية وتربية الماشية	٤٥ر٦	٢٩ر٨	٦٥
مسترجع الانعاش الوطنى	٤١ر٥	٢٤	٥٨

ونأتى أخيراً فى تحليلنا للاستثمار بالمغرب إلى تقويم جزئى على مستوى المشروع لبعض المشروعات الهامة التى انتظمها التخطيط الخميسى (١٩٦٨ — ١٩٧٢) معامل السكر وقد اتضح من دراسة السوق أن استهلاك السكر بالمغرب قد اختبر التغييرات الموضحة فى الجدول التالى الذكر .

السنة	سكر القالب	سكر أبيض	سكر مقصص	المجموع
١٩٦٠	٣٠٠٠٥٧	٥٠١٤٣	٨٦٥٦	٣٥٨٨٥٦
١٩٦٢	٣٠٧٧٣٨	٥٤٧٥٩	٩٠٥٠	٣٧١٥٤٧
١٩٦٤	٢٩٣٠١٦	٤٥٨٥٩	٩٨٧٧	٣٤٨٧٥٢
١٩٦٥	٢٩١٧٠٣	٤٠٩٩٦	٩٤٣٠	٣٤٢١٢٩
١٩٦٦	٣٠١٨٠٠	٣٩٥٠٠	٩٧٠٠	٣٥١٠٠٠

وقد أمكن بناء على ذلك تقدير الاستهلاك الداخلى سنة ١٩٦٨ بمقدار ٣٧٢٠٠٠ طنا فى المجموع يضاف اليه ما يصدر منه ويبلغ ٥٠٠٠ طناً . ومن ثم قدرت جملة الحاجيات ٣٧٧٠٠٠ طنا . وقد قدرت الزيادة السنوية بمعدل ٣ ٪ واظهر التنبؤ جملة الاحتياجات عام ١٩٧٣ بمقدار ٤٣٧٠٠٠ طنا.

ويصور الجدول التالى الاحتياجات الضرورية وطاقات الاستهلاك والواردات .

الوحدة : الطن من السكر الخام بنسبة ٩٣ ٪

	عام ١٩٦٨	عام ١٩٧٣	التزايد	نسبة التزايد السنوى
الحاجيات الداخلية	٣٧٢٠٠٠	٤٣٢٠٠٠	+ ٦٠٠٠٠	٣ ٪
التصدير المقرر	٥٠٠٠	٥٠٠٠		—
مجموع الحاجيات	٣٧٧٠٠٠	٤٣٧٠٠٠	+ ٦٠٠٠٠	—
طاقة الانتاج	١٧٤٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	+ ١٠٢٠٠٠	—
الانتاج السنوى	١١٠٠٠٠	٢٤٤٠٠٠	+ ١٣٤٠٠٠	—
نسبة استعمال طاقة الانتاج	٦٣ ٪	٨٨ ٪	+ ٢٥ ٪	
الواردات الضرورية	٢٦٧٠٠٠	١٩٣٠٠٠	— ٧٤٠٠٠	
نسبة الواردات مقارنة بالحاجيات	٧١ ٪	٤٤ ٪	٢٧ ٪	

وقد قدر أن تبلغ طاقة معامل السكر ١٤٧٠٠٠ طنا من السكر الخام بنسبة ٩٣٪ فى أوائل عام ١٩٦٨ موزعة على معامل سيدى سليمان (٤٠٠٠٠)وتادله (٤٧٠٠٠) وبلقصيرى (٤٣٥٠٠) وسيدى علال التازى(٤٣٥٠٠٠) . وبالنظر إلى احتياجات انتاج الشمندر السكرى وإمكانياته فان التخطيط يهدف إلى رفع هذه الطاقة إلى ٢٧٣٠٠٠ طنا خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٣ وذلك باحداث المعامل التالية الذكر .

التحديد المكانى	طاقة انتاج السكر الخام بنسبة ٩٣ ٪	الاستثمارات بالدرهم	تاريخ الشروع	التمويل
معمل تادله	٤٧٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	مايو ١٩٦٩	الدولة
معمل دكالة	٢٩٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	ابريل ١٩٦٩	مشترك
معمل ملوية	٢٣٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	ابريل ١٩٧١	خاص

ونرى أن نخص بالذكر المعمل الاخير باعتباره فى نطاق القطاع الخاص مما يستدعى التعرف على معايير ومكوناته ومواصفاته وباعتباره أيضا أكبرها من حيث حجم الاستثمارات واحدثها تنفيذا .

معمل السكر بالملوية — وهو معمل مختلط للشمندر وقصب السكر . وسوف يكون انتاجه باعتبار البذور المزروعة على النحو الآتى :

١٠٠٠٠٠ طنا من الشمندر : ١٤٠٠٠ طنا من السكر الخام .
٩٠٠٠٠ طنا من قصب السكر : ٩٠٠٠ طنا من السكر الخام .
المجمـــوع : ٢٣٠٠٠ طنا من السكر .

— معمل التصفية وانتاج قوالب السكر من وزن كيلوين اثنين .

طاقة الانتاج : ٢٠٠ طنا فى اليوم من قوالب السكر : سيعالج هذا المعمـل مباشرة السكر الخام الذى ينتجه معمل اركان المذكور أعلاه . وسوف تبلغ طاقة انتاج السكر الدرجة التى تمكنها أيضا من معالجة انتاج معمل آخر سيقام عام ١٩٦٣ بسلوان .

توزيع المصـاريف   بالاف الدراهم

نوع الاستثمارات	المصاريف المحلية	المصاريف بالعملة الصعبة	المجموع
تجهـــيز	١٨٠٠٠	٥٠٠٠	٢٣٠٠٠
مصـــاريف التأسيس	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠
ـ الاستثمارات الصناعية			
معمل السكر والتصفية بابركان			
ـ معمل سكر الشمندر	١٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٨٠٠٠
ـ الزيادة لمعالجة القصب	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
ـ معمل التصفية ومعمل القوالب	٩٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٥٠٠٠
المجمـوع الجزئي	٥٣٠٠٠	٦٤٠٠٠	١١٧٠٠٠
رأس المـال المتداول	٧٠٠٠	١٠٠٠	٨٠٠٠
المجموع العـام	٦٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠

الاستغلال ـــ تتعلق الارقام ـــ ادناه ـــ بالمشروع قبل انجاز معمل السكر لساوان وتوزع المداخيل والمصاريف على النحو التالي :   بالاف الدراهم

	المداخيـــل	المصاريف
٢١٠٠٠ طنا من قوالب السـكر	٣٨٦٤٠	
٧٧٧٠ طنا من الليوب المجففة	٩٣٠	
٦٣٠٠ طنا من التفل	٥٠٤	
استهلاك وسط		٢٢١٩٠
أجور ورواتب الاطارات والمستخدمين		٥٢٠
المستخدمون القارون		١٤٣٠
المستخدمون الموسميون		١٧٠
تكاليف مالية، الاستهلاكات والضرائب		٠١٦٢١
البـاقي		٤٥١٣
المجمـــوع	٤٠٠٧٤	٧٤٠٠٤

الوظائف الناتجة عن تأسيس معمل السكر والتصفية:

الاطارات الادارية	١٠
الاطارات التقنية	٣
المستخدمون القارون	٢٩٠
المستخدمون الموسميون	١٠٠
المجمـــوع	٤٠٣
مجموع الاجور	١٠٦٠٠٠٠

ثانيا : معمـل الخيوط الحديدية :

تحويل الحديد وافراغه فى قالب خيوط حديدية ــ خيوط لامعة ــ خيوط ملبسه ــ خيوط حمية .

مميزات قطـاع التخمينة بالاطنان

	الوضعية فى ١٩٦٨	الوضعية فى ١٩٧٣	التزايد ٦٨ - ١٩٧٣	نسبة التزايد السنوية
الحاجيات الداخلية	١٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٥٠٠٠	٧ ٪
الواردات	٠	٠		
مجموع الحاجيات	١٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٥٠٠٠	٧ ٪
طاقـــة الانتاج	١٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٥٠٠٠	
الانتـــاج السنوى	٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٠٠٠	
معامل استغلال طاقة الانتاج	٤٧ ٪	٧٨ ٪	+ ٢١ ٪	
الواردات الضرورية	٥٠٠٠	٣٠٠٠	— ٢٠٠٠	
نسبه الصادرات للحاجيات	٣٨ ٪	١٦ ٪	— ٢٢ ٪	

المشروع - وبالنظر الى تزايد الحاجيات فان طاقة الانتاج الحالية غير كافية مما يقتضى رفعها إلى ٥٠٠٠ طنا (مجموع الطاقة ١٩٠٠٠ طنا) . وقد تلاحظ سوء استعمال الطاقة القائمة الامر الذى استلزم بذل مجهود فى اطار التخطيط ورفع طاقة الاستعمال من ٥٧ ٪ الى ٧٨ ٪ . وهذا يتطلب استثمارا جملته ٠٠٠ ٢٠٠٠ درهم موزعة على النحو التالى

بالاف الدراهم

نوع الاستثمار	مصاريف محلية	مصاريف بالعملة الصعبة	مجموع المصاريف
دراسات	١٠	١٠	٢٠
أراضى وتجهيز	—	—	—
بناءات	١٦٢	٣٨	٢٠٠
الات ميكانيكية	—	٨٥٠	٨٥٠
تأسيسات أخرى	٩٨	٣٢	١٣٠
السيارات	—	—	—
رأس المال المتداول	٣٠٤	٤٩٦	٨٠٠
الجملة	٥٧٤	١٤٢٦	٢٠٠٠

الاستغلال - توزع المداخيل والنفقات على النحو التالى

بالاف الدراهم

	المداخيل	المصاريف
— ٧٠٠٠ طنا من الخيط اللامع والملبس	٥٨٨٠	
— استهلاك وسط		٤٩٢٠
— اجورورواتب		٢٥٠
تكاليف مالية		١٢٠
استهلاك		١٠٨
الباقى		٤٨٢
الجملة	٥٨٨٠	٥٨٨٠

وظائف محدثة الأطر ٦ (أجور ٧٠٠٠٠ درهما) عمال اختصاصيون ٥ - يد عاملة اخصائية ٣٠ (١٨٠٠٠٠ درهما)

توصلا إلى تحليل الاستثمار فى اقتصاد العربية السعودية نصور الجدول التالى البيان

بملايين الريالات السعودية

السنة	الانتاج القومى الاجمالى	القيمة المضافة فى القطاع غير النفطى	التكوين الاجمالى الرأسمالى الثابت: الجملة	التكوين الاجمالى الرأسمالى الثابت: القطاع غير النفطى	الانفاق الاستهلاكى الخاص
١٣٧٤ هـ (٣٠ / ٨ / ١٩٥٤ — ١٩ / ٨ / ٥٥)	٢٥٣٥	١٤٥٢	٤٨٧	٢٦١	١٣٣٨
١٣٧٥ هـ (٢٠ / ٨ / ٥٥ — ٧ / ٨ / ٥٦)	٣٠١٦	١٨٥٣	٦٧١	٣٨٣	١٦٢٤
١٣٧٦ هـ (٨ / ٨ / ٩٥٦ — ٢٧ / ٧ / ٥٧)	٣٢٦٩	٢١٦٢	٩٠٤	٥٩٤	١٨١٩
١٣٧٧ هـ (٢٨ / ٧ / ٩٥٧ — ١٧ / ٧ / ٥٨)	٣٤٤٢	٢٢٦٧	٧٣٤	٤٣٧	١٩٩٣
١٣٧٨ هـ (١٨ / ٧ / ٩٥٨ — ٦ / ٧ / ٩٥٩)	٣٤٩١	٢١٨٧	٥٩١	...	٢٠٠٧
١٣٧٩ هـ (٧ / ٧ / ٩٥٩ — ٢٤ / ٦ / ٩٦٠)	٣٧٣٩	٢٢٣٩	٤٥٧	...	٢١٢٧
١٣٨٠ هـ (٢٥ / ٦ / ٩٦٠ — ١٣ / ٦ / ٩٦١)	٣٩٢٧	٢٣٢٥	٥٧٥	...	٢١٦٥
١٣٨١ هـ (١٤ / ٦ / ٩٦١ — ٢ / ٦ / ٩٦٢)	٤٥٢٤	٢٦٩٩	٧٥٥	...	٢٣١٧
١٣٨٢ هـ (٣ / ٦ / ٩٦٢ — ٢٣ / ٥ / ٦٣)	٤٨٤٧	٢٧٩٧	٦٨١	...	٢٦٥٢
١٣٨٣ هـ (٢٤ / ٥ / ٦٣ — ١١ / ٥ / ٩٦٤)	٥٠٢٢	٢٦٦٨	٨٦٥	...	٢٥٣١
١٣٨٤ هـ (١٢ / ٥ / ٩٦٤ — ٣٠ / ٤ / ٩٦٥)	٦٠٦٨	٣١٠٧	١٠٩٤	...	٣١٨٧

ويتضح لنا من الجدول المذكور الحقائق التالى بيانها :

(١) تبلغ نسبة الاستثمارات إلى الناتج القومى الاجمالى فى السنة الاخيرة (١٣٨٤ هـ ١٧ ٪ تقريبا . ويتضح تواضع خط التكوين الرأس مالى بمقارنته بالانفاق الاستهلاكى الخاص (وحده دون العام) حيث يبلغ ثلثه تقريبا .

كذلك فان سوء حظ التكوين الرأس مالى يتفاقم بالنظر إلى تركيبه الغالب عليه التخصيص للصناعات الاستهلاكية الخفيفة على نحو ما سيتضح وشيكا :

(٢) تصل الزيادة الحادثة فى التكوين الاجمالى لرأس المـال الثابت بالقطاع غير النفطى (١٣٧٤ — ١٣٧٧ هـ) ٦٧٥ مليون ريالا سعوديا كما تبلغ الزيادة المقابله ابان (١٣٧٥ — ١٣٧٨ هـ) فى القيمة المضـافة بالقطاع غـير النفطى ٧٣٥ مليـون ريالا سعوديا .

وهذا يعنى نسبة لرأس المال إلى الناتج بالغة ٢ر٣ بالقطاع غير النفطى .

ويمكن التعليل لهذه النسبه المنخفضة بأن البلاد قد انطلقت من مستويات بالغة الانخفاض على حين كان الطلب يتزايد سريعا بفعل الايرادات النفطية الامر الذى اتاح العديد من الفرص الاستثمارية فى الأنشطة المغلة غلات سرعية ولاسيما فى مجال الخدمات و فى الصناعة التحويلية الخفيفة .

ثالثا — يتلاحظ من الجدول رهن التعليق اضطراب مقادير التكوين الاجمالى لرأس المـال الثابت في كثـير من السنوات . ويمكن تفسير ذلك الاضطراب بالتغير المصاحبة فى الاستهلاك الخاص حيث كان الانخفاض المتوتر خلال سنوات (١٣٧٦ — ١٣٧٩) فى تكوين رأس المال قد اقترن بارتفاع متزايد فى نفس الفـترة فى الاستهلاك الخاص .

رابعا — كان معـدل التـكوين الرأس مالى الثابت قاصرا عن معـدل الزيادة فى الادخار . وهذا يحدونا إلى مقابلة الاستثمار بالادخار فى الاقتصاد السعودى .

ويمكن القول بأنه فى أعقاب فترة الركود النسبى إبان السنون القليلة السابقة على سنة ١٣٨٠ هـ ارتفع مؤشر النشاط الاستثمارى بمعدل سنوى بالغ ١٥ ٪ بين عامى ١٣٨٠ و ١٣٨٤ هـ . بيد أن هذا المعدل يتدنى عن المعـــدل الادخارى الناجـــم عن زيادة الايرادات النفطية . ويمكن أن نرتب على هذه الواقعة نتيجتين هامتين :

أولاهما : تنصرف إلى تدفق الموارد الادخارية إلى خارج السعودية .

أما النتيجة الثانية : فتحصل فى انتفاء كون الادخار قيدا محددا للنشاط الاستثمارى الذى لا يحتمل أن يحدده غير المنافذ الاستثمارية المحلية والطاقة الاستيعابية الداخلية .

ويمكن توضيح علاقة رأس المال المستثمر وقيمة الناتج الاجمـــالى فى بعض الصناعات السعودية من خلال الجدول التـالى :

بالاف الريالات السعـودية

الصناعـــة	رأس المـال المستثمر	قيمة الناتج الاجمالى	نسبة رأس المال الى الناتج الاجمالى
الاسمنت	٥٧٣٠٣	١٧٦٠١	٣٫٢٦
الزجاج الصناعى	٤٣٧٢	١٥٠٦	٢٫٩٠
المرطبـــات	٣٩٢٨٠	١٩٧٥٠	١٫٩٩
التمـــور	١٠١٤	٦٨٠	١٫٤٩
الطبـــاعة	١٠٨١٣	١٤٨٦٧	٠٫٧٣
البـــلاط	٥١٠٢	٧٥٨٢	٠٫٦٧

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة رأس المال الى الناتج الاجمالى ترتفع فى الانشطة السلعية (كالاسمنت والزجاج الصناعى) بينما تتدنى فى غيرها كالتمور والطباعه .

كذلك فان العينة المشتمل عليها الجدول المنوه عنه يغلب عليها الانشطة الخفيفـة ممـا يعتبر قرينة على قصور الهيكل الاستثمارى .

ونتنزل قليلا بتحليل الاستثمار من مستوى الصناعة إلى المشروعات الصناعية فنعرض على القارىء الجدول التالى تصويره :

المشروع	الاستثمار الاجمالى (١)	الأرباح الاجمالية (٢)	الاجور (٣)	مجموع الناتج الصافى (٢)+(٣) (٤)	نسبة رأس المال إلى الناتج (١)÷(٤) (٥)
مشروع منطقة سافكو	٢١٠	٥٤ز٦٠٠	٧ر٠٧٤	٦١ر٦٧٤	٣ر٤٠
مجمع البتروكيماويات	١٨٠	٣٦	٥ر٤٠٠	٤١ر٤٠٠	٤ر٣٥
مشروع استرداد الكبريت	٨١	١٦ر٢٠٠	١ر٠٨٠	١٧ر٢٨٠	٤ر٦٩
المواسيرذات اللحام الحلزونى	١١ر٧	٣ر٠٤٢	٠ر٣٥١	٣ر٣٩٣	٣ر٤٥
مشروع مصفاة جدة	٤٠	٢٠	٢ر١٠٦	٢٢ر١٠٦	١ر٨١
انتاج قضبان الصلب	٣٠ر٨	٢ر١٥٥	٠ر٦٧٥	٢ر٨٣٠	١٠ر٨٨
الجملة	٥٥٣ر٥	١٣١ر٩٩٧	١٦ر٦٨٦	١٤٨ر٦٨٣	٣ر٧٢

ونرى أن نسجل ملاحظة عامة بشأن مجموعة المشروعات الآنف ذكرها تتحصل فى مخالفة نوعيتها لتلك التى اشارت بها بعثة المصرف الدولى للانشاء والتعمير إلى السعودية والمتمثلة فى انماء الموارد المائية وتحسين وسائل النقل والمواصلات والتعليم والصحة .

كذلك فانه يلاحظ أن الاستثمار قد توجه إلى المشروعات التى تزيد فيهما نسبة رأس المال إلى الناتج كالبتروكيماويات واسترداد الكبريت وانتاج قضبان الصلب .

وتجدر الاشارة إلى أن جانبا من المشاريع التى تضطلع بترومين بتنفيذها تتسم بارتفاع معامل رأس الناتج إلا أنها لا تمثل الا جزءا قليلا من الاستثمار الكلى فى قطاع غير النفطى .

ويعكس الجدول رهن الحديث حقيقة أخرى تتمثل فى انخفاض نسبة الأجور إلى الاستثمار الاجمالى مما يعنى قيام مشروعات مكثفة لرأس المال الأمر الذى يعتبر منطقيا

بالنظر إلى الوفرة النسبيه لرأس المال فى مقابل الندرة النسبية للعمل ولا سيما الفنى منه وكذلك بسبب ارتفاع معدلات الأرباح وزيادة نسبة رأس المال إلى الناتج .

الاستثمار بالكويت :

كانت جمله النفقات على تكوين إجمالى رأس المال الثابت فى الاقتصاد الكويتى على النحو التالى :

بملايين الدنانير الكويتية

البند	٦٦/١٩٦٥	٦٧/١٩٦٦	٦٨/١٩٦٧	٦٩/١٩٦٨
تكوين اجمالى رأس المال الثابت فى القطاع الخاص والقطاع شبه العام	٦٠	٨٥	٩٥	١٠٠
تكوين اجمالى رأس المال الثابت فى القطاع الحكومى	٤٣	٥٠	٦٨	٦٠
الزيادة فى المخزون	١٥	١٦	٢٣	١٤
استهلاك رأس المال	٣٤-	٤٠-	٤٢-	٤٥-
الدخـــل القومى	٥٥٧	٦٤٢	٦٩٢	٧٤٨

ونرى أن نسجل على هذا الاحصاء الملاحظات التالية الذكر :

أولا : بلغت نسبة الاستثمار إلى الدخل القومى فى آخر سنة (٦٨/١٩٦٩) ٢٣ ٪ .

ثانيا : كانت نسبة الاستثمار الى الدخل القومى عام ١٩٦٥/١٩٦٦ (٢١٪) فبلغت ٢٣ ٪ عام ١٩٦٨/١٩٦٩ — أى بزيادة ٢٪ — أى بزيادة سنوية $\frac{٢}{٣}$ ٪ فقط .

ثالثا : حدث تناقص فى نسبة الاستثمار الى الدخل القومى فى السنة الأخيرة للاحصاء.

رابعا : الصناعات القائمة فى الكويت لا تلعب دورا هاما فى الاقتصاد القومى . وآية ذلك أن القيمة المضافة الصافية بلغت (٢٩ مليون دينار كويتى) ٣ر٦٪من صافي الناتج

القومى خلال عام ١٩٦٧/٩٦٦ وأن كان التوظف قد ابلى أحسن البلاء في زيادة الدخل القومى زيادة بلغت ٩ر٢٠ مليون دينارا كويتيا .

ويقودنا الحديث عن الصناعة الى محاولة دراسة هيكلها من واقع احدث احصاء أصدرته الادارة المركزية للاحصاء عام ١٩٦٧ والذى يصوره الجدول التالى .

ويمكن أن نظفر من هذا الاحصاء بالنتائج التالية البيان .

أولا : أن صناعه البترول وما يترتب عليها تستأثر بالأولوية سواء من حيث عدد العاملين أو من حيث قيمة المنتجات والخدمات أو القيمة المضافة الصافية .

ثانيا : تأتى بعد صناعة البترول صناعات اصلاح وسائل النقل فصناعه المواد الغذائية فصناعة مواد البناء فتعبئة وحفظ الاسماك فصناعة الوبليات والاثاث فتفصيل الملابس فصناعة المنتجات المعدنية .

ثالثا : أنه باستثناء صناعة البترول يغلب على هيكل الصناعة الكويتية الطابع الخاص بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة والخدمات الشخصية مما يعتبر استجابة للطلب الاستهلاكى الكبير (بلغت جملة الانفاق الاستهلاكى الخاص والعام ٧٤٥ مليون دينارا كويتيا عام ١٩٦٩/٦٨ مما يبلغ خمسة أمثال التكوين الرأس مالى العام والخاص تقريبا فى نفس العام) .

رابعا — لا توجد علاقات تشابك اقتصادى (مستخدم — منتج) واضحة بين مكونات الصناعة الكويتية الآنفة الذكر مما يقوم شاهدا على ضعف الهيكل الصناعى .

خامسا : أن معظم الصناعات الكويتية (باستثناء البترول) صناعات مكثفة العمل الذى يعتبر المكون الرئيسى للقيمة المضافة فيها على نحو ما يلاحظ فى صناعات المواد الغذائية والوبيليات والاثاث والطباعة والمنتجات المعدنية وإصلاح وسائل النقل إلى غير ذلك .

والجدير بالذكر أنه قد تم الترخيص فى السنوات الثلاث (٦٧ — ١٩٦٩) لعدد من المشروعات الصناعية التى لم يشملها الحصر الصناعى لعام ١٩٦٩ مما يعلو ذكره :

العام	عدد المشروعات الصناعية	رأس المال المقدر د . ك
١٩٦٧	٢٥	١ر٧ مليون
١٩٦٨	٣٢	—ر٨ «
١٩٦٩	٢٥	٣٣ «

اما القوانين الخاصة باستثمار رأس المال المحلى والاجنبى فنوجزها فيما نردفه بعد من بيان :

أولا : بالنسبه إلى الشركات التجارية فان القانون رقم ١٥ العام ١٩٦٠ ينص فى مادته الثامنة والثمانين على أن كل شركة مساهمة تؤسس فى الكويت تكون كويتية الجنسية فضلا عن وجوب كون جميع الشركاء من الكويتيين وأن يكون الكويت مركزها الرئيسى . غير أنه يجوز على سبيل الاستثناء فى غير البنوك وشركات التأمين أن يكون بعض الشركاء غير كويتيين حينما تدعوا الحاجة الى استثمار رأس مال أجنبى أو خبرة أجنبية شريطة عدم نقص نسبه رأس مال الكويتيين من الشركاء عن ٥١٪ من رأس مال الشركة وبشرط الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الحكومية المختصة.

هذا وتشترط المواد (١٢ — ٤٧ — ٦٨ — ١٩١) من القانون الآنف الذكر ان تكون حصة الكويتيين ٥١٪ من رأس مال الشركة (تضامن — توصية — محاصة ذات مسئولية محدودة) ثانيا — فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية فانها تخضع للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ (قانون الصناعة)

ويشترط هذا القانون الحصول على ترخيص مسبق من وزارة التجارة والصناعة قبل اتخاذ الخطوات لتنفيذ المشروع .

ويقتضى القانون تقديم طلب الترخيص مرفقا بدراسة أولية موضحة للنواحى التسويقية والفنيه والاقتصاديه ومعززة بمبررات نجاح المشروع .

ثالثا ـ أما شركات التأمين فيحكمها القانون رقم ٢٤ لسنه ١٩٦١ (قانون شركات ووكلاء التامين) . وهو يشترط أن تكون شركات التأمين متخذة شكل الشركات المساهمة وأن يكون جميع المساهمين بها من الكويتيين . ويتوجب أن لا يقل رأس مال شركة التأمين الكويتية المدفوع عن ١٥٠٠٠ دينارا كويتيا بينما لا ينقص رأس مال شركة التأمين الاجنبية عن ٢٥٠٠٠ دينارا كويتيا .

بالنظر إلى أهمية الضرائب على الحوافز الاستثمارية فانه ينبغي التنويه بوضعيتها في الاقتصاد الكويتي . ولا يصادف الباحث أية ضرائب على دخول الافراد أو الشركات أو الهيئات أو المؤسسات الوطنية شريطة تسجيلها في الكويت وكذلك الشأن بالنسبة إلى الضرائب على السلع المنتجه محليا .

وإذا ما انتقلنا إلى ضرائب الدخل على الشركات غير المؤسسة بالكويت فنجد أنه يخضع لقانون الضرائب رقم ٣ لعام ١٩٥٥ والمرسوم بقانون رقم ٢ لعام ١٩٥٧ كل هيئة أو مؤسسة اينما كان مكان تأسيسها تزاول عمل أو التجارة في الكويت سواء بصورة مباشرة أو بواسطة وكيل وأيضا أية هيئة أو مؤسسة تزاول العمل أو التجارة في الكويت بصفتها وكيلة عن غيرها . وتتضمن عبارة العمل أو التجارة .

١ ـ الشراء أو البيع في الكويت للاملاك أو البضائع أو الحقوق بها وحفظ مكتب دائم يجرى به ابرام العقود للبيع والشراء .

٢ ـ تشغيل أي مشروع صناعي أو تجاري في الكويت .

٣ ـ تأجير أية املاك واقعة في الكويت .

٤ ـ تقديم خدمات في الكويت .

ومن الخير أن نورد فيما يأتي بيانا بأثمان المنتجات الصناعية الأساسية :

ـ التيار الكهربائي ٢ فلس لكل كيلووات / ساعة

— مياه عذبة	تنقل بالسيارات من المحطات الرئيسية
	ـ ر١ د ك لكل ١٠٠٠ جالون امبريالى
— الاكسجين	١٫٧٥٠ د . ك اسطوانة سعة ٢٤٠ قدم ٣
— الاستيلين	ـ ر١ د . ك لكل كيلو جرام
— الغاز الطبيعى	مجــانى
— البنزين الممتاز	١٥ فلسا لكل لتر
— الكيروسين والسولار	٧٫٥ فلسا لكل لتر

ونوضح أيضا فى البيان اللاحق كيفية احتساب الاستهلاكات طبقا لقانون الضرائب رقم ٣ لعام ١٩٥٥ :

المبانى (مساكن – مكاتب – مخازن)	٤٪
الطرق والجسور	٤٪
الخزانات وخطوط الانابيب	٥٪
أثاثــات مكتبية	١٥٪
معدات للمصانع	١٠٪
سيارات	٣٣⅓٪
لوريات وتريلات	٢٥٪
سفن البحر	٧½٪
طائرات	٢٥٪
معدات الحفر	٣٣⅓٪

معدات الخدمات العامة	٢٥٪
مبانى وطرق محطات الخدمة	١٠٪
معدات التشحيم	١٥٪
معدات التصفية	١٠٪

ونرى من المفيد أن نوضح القيود الخاصة بالتحويلات الرأس مالية .

١ — يشرف البنك المركزى على تحويلات رأس المال إلى الخارج الا أنه لا توجد أى قيود على تحويلات رأس المال الى دول منطقة الاسترلينى (عدا جنوب افريقيا) أو أى دولة أخرى، عن طريق سوق العملات الحر .

كذلك فانه لا توجد أية قيود على التحويلات الى الخارج بالدولار الامريكى .

٢ — تخضع التحويلات الرأس مالية للكويتيين لغير دول منطقة الاسترلينى تخضع لموافقة مسبقة من الجهات المشرفة على رقابة الصرف .

٣ — يحق للافراد غير الكويتيين تحويل ٧٥٪ من مرتباتهم وأجورهم الاساسية الى الخارج وذلك بالطريق الرسمى الحكومى بواسطة البنوك . ويتعين استخراج التصريح اللازم للتحويل لمناطق خارج دول منطقة الاسترلينى .

٤ — يمكن أن تحول بالكامل مدخرات الافراد غير الكويتيين عند مغادرة البلاد نهائيا .

٥ — لا توجد قيود من أى نوع على ادخال عملات جميع الدول للكويت .

٦ — يحق للشركات الاجنبية المساهمه فى الشركات الكويتية بنسبه ٤٩٪ من رأس المال أن تحول نسبتها من صافى أرباح الشركات الى الخارج شريطة تقديم ميزانية مصدقة للشركة ، وفى حالة تصفية الشركة يحق لهم تحويل نصيبهم فى رأس المال بالكامل

٧ — لا توجد اية قيود على تجار الذهب فى استيراده او تصديره على اية صوره بشرط ان لا يقل معياره عن ١٨ قيراطا .

٨ — لا يمكن استيراد او بيع الذهب المصنع على شكل حلى بالسوق المحلى الا اذا كان موسوما من جهه رسميه .

الاستثمار فى العــراق — نرى أن نبــدأ بدراسة حجم وتركيب استثمارات فى من واقع خطتها التنموية المحلية (٦٥/٩٦٦—٦٩/١٩٧٠) .

ويقدر مجموع الاستثمارات اللازمة لفترة السنوات الخمس بمبلغ ٨٢١ مليون دينارا عراقيا موزعة وفقا للجدول التالى .

وقد جرى التفريق فى تقدير الاحتياجات الاستثمارية بين قطاع النفط الذى لا يعتمد على المدخرات الوطنية العراقية وانما على السياسة الاستثمارية للشركات وبين القطاع غير النفطى الذى يعتمد نموه اعتمادا أكثر مباشرة على القرارت الاستثمارية للقطاع العام .

بملايين الدنانير العراقيه

القطاع	الحكومة المركزية	البلديات والادارة المحلية	الصناعات المؤممة والهيئات العامة	القطاع الخاص عدا النفط	مجموع الاستثمارات	القيمة المضافة	نسبة رأس المال / الناتج
الزراعة	١٤٢	—	٣	١٢	١٥٧	٤٨	٣ر٤
الصناعة والكهرباء والماء	١٦٨	—	٤٢	٥	٢١٥	٥٩	٣ر٦
النقل والمواصلات	٩١	—	٨	٢٠	١١٩	٢٠	٥ر٩
البناء والاسكان والخدمات الاجتماعية	٩٨	٢٥	—	١٤١	٢٦٤		
التجارة والخدمات	—	—	١	٣	٤		
الالتزامات الدولية وتسديد القروض	٢٥	—	—	—	٢٥		
اجهزة التخطيط	٢	—	—	—	٢		
مشاريع وزارة الدفاع	٣٥	—	—	—	٣٥		
الاجمالي العام	٥٦١	٢٥	٥٤	١٨١	٨٢١	٢٢٨	٣ر٨

ويمكن أن نسجل ما يأتى بشأن الجدول الآنف الذكر :

١ ـــ استحوذت الخدمات على النصيب الأكبر من مجموع الاستثمارات تليها الصناعة فالزراعة فالنقل والمواصلات ثم باقى القطاعات وإذا أمكن غض النظر عن قطـــاع الخـــدمات فانه يلاحظ أن كبر مقدار الاستثمارات يتناسب مع ارتفاع كل من القيمة المضافة ونسبة رأس المال / الناتج على نحو ما تعكسه قطاعات الصناعة فالزراعة فالنقـــل والمواصلات .

٢ ـــ فازت القطاعات السلعية بنسبة ٦٠ ٪ تقريبا من مجمـــوع الاستثمارات الأمر الذى يتمشى مع المنطق القويم للانماء والذى يساعد على احـــداث التغيير الهيكلى فى قطاعات الاقتصاد القومى

٣ ـــ تلقى القطاع العـــام العبء الأكبر من الاستثمارات مما يتمشى مع الاتجـــاه الاشتراكى والتأميم .

٤ ـــ اعتمدت حسابات التخطيط لاحتياجات النمو الاستثمارية فى القطاع غير النفطى على النسب التاريخية الحدية لرأس المال إلى الناتج بحوالى ٤ر . ولقد افترض امكان خفض هذه النسبة إلى ٦ر٣ بفضل التحسينات فى الانتاجية .

٥ ـــ استندت تقديرات راس المال إلى الناتج فى مختلف القطاعات على تفصيل النسبة العامة لراس المال الى الناتج فى القطاع غير النفطى مع تقـــدير للكثافة النسبية لرؤوس الأموال فى القطاعات الرئيسية . ولم تتوافر المعلومات الدقيقه لحسابات معاملات رأس المال فى مختلف القطاعات الا بالنسبه الى المشروعات الصناعيه المدروسه فى الخطه .

٦ ـــ خلا الجدول رهن التعليق من أية تقـــديرات او اسقاطات للاستثمارات فى قطاع النفط . واياكان الأمر فانه تجدر الاشارة الى ان الاستثمار فى النفط فترة ١٩٥٣ حتى ١٩٦٣ كان متذبذبا حول متوسط سنوى قدره عشرة ملايين من الدنانير العراقيه وقد افترض ان السنوات التاليه حتى عام ١٩٧٥ سوف تختبر متوسطا سنويا مماثلا .

ويمكن قياس آثار بعض الاستثمارات الصناعية على القيمة المضافة ومدخرات القطاع الاجنبى والعماله فيما يصوره لنا الجدول التالى .

القطاع الصناعي	مجموع الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت	القيمة المضافة	نسبة رأس المال إلى القيمة المضافة	قيمة الواردات المستعاض عنها	المدخرات الصافية من القطاع الاجنبي	عدد العمال	مقدار الاستثمار للعامل الواحد
المنسوجات	٢١٦٥٠	٥٤٩٩	٣ر٩	٧٩٦٨	٥٩٥٦	٤٩٧٧	٤ر٣
الملبوسات	٢٧٠٠	١٣٤٦	٢	٢٤٥٦	١٧٤٨	١٣٥٢	٢
الورق	١٤٥٠٠	٢٢٩٢	٦ر٣	٣٤٢٠	١٢٨	٧٧٢	١٨ر٨
الكيماويات	٦٣٩٥٠	١٠٩٢٩	٥ر٩	٠٠٠٠	٦٨٨٩	٤٧٤٤	١٣ر٥
النفط والغاز	٢٦٥٠٠	٦٨٣٩	٣ر٩	٠٠٠٠	٨٠-	٨٠٠	٣٣ر١
المعادن اللافلزية	٨٢٠٠	٢٢٨٩	٣ر٦	٢٥٩٢	١٨٦٤	٢٥٠٤	٣ر٣
الفلزات اساسية	٢٦٠٠٠	٤٢٣٠	٦ر١	٠٠٠٠	٢٦٠٠	١٧٤٠	١٤ر٩
الآلات والمعادن	١٢٦٠٠	٢٤٦٩	٥ر١	٦٢٩٩	١٧٨٤	٣٣٦٥	٣ر٧
المجموع	١٧٦١٠٠	٣٥٨٩٣	٤ر٩	٠٠٠٠	٢٠١٦٩	٢٠٢٥٤	٨ر٧

ولتحليل تمويل الاستثمارات نعقـــد مقابلة بين الاستثمار والادخار خـلال سنوات الخطة وفقـــا لمـا يصوره الجدول التـالى .

السنوات	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الدخرات	١٣٨	١٦٠	١٨٢	٢٠٧	٢٣٦
الاستثمارات	١٣٠	١٥١	١٦٢	١٨٠	١٩٨

ويتكشف لنـا هذا الجدول عن اختــلال واضح بين الادخار والاستثمار .

ويمكن تأصيل هذا الاختلال إلى الافتراضات المتعلقة بدالات الاستهلاك وتقديرات الإيراد الحكومى فى الخطة الخمسية الآنف ذكرها . وبيـــان ذلك أن تنفيذ هدف الاستهلاك الخاص (البالغ مجموعة ٢٢٢٠ مليونا دينـــارا عراقيـا خلال سنوات الخطة وبالأعـــان الثابته لعـام ١٩٦٤) وبتقديرات الايراد الحكومى فان وضـــع هـدف الاستهلاك الخاص موضع التنفيـــذ . يستوجب زيادة الضرائب على نحو يتيح للحكومة مدخرات كافية لتمـويل الخطة دون التجاء إلى الاقتراض الاجنبي . بيـد أنه لم تتخذ التدابير الضرورية لتعزيز هدف الاستهلاك الخاص ممـا ادى إلى توقع تطاب النفقـات الاستثمارية حـــوالى ٩٥ مليوندينارا عراقيا من القروض الاجلبية .

وتجــدر الاشارة بهذه الناسبة إلى أن الخطة الخمسية (١٩٦١ — ١٩٦٥) كانت قد بنيت على عجز مبلغه ١٤٢٫٦ مليون دينارا (٢٥ ٪ من جمـلة الاستثمارات) .

وكان قد قدر أن تساهم إيرادات النفط بحـوالى ٣١٥٫٨ مليون من الايرادات والمؤسسات والمصالح الرسمية وشبه الرسمية ٢٢٫٨ مليون دينارا والايرادات المتنوعة ٨ ملايين دينارا أما مصادر التمـويل الخارجى فقـد اقتصرت هنـــا لك على القرض السوفيتى البالغ ٦٥٫٣ مليون دينارا والقرض التشيكو سلوفاكى البالغ ١٢ مليونا .

واذا كانت الخطة لم تذكر الطرق المتبعة لتغطية العجز الا أنها قد أشارت بصفة عامة إلى أن توازن النفقات والايرادات يمكن أن يتم بالقروض التالية الذكر :

١ — القروض الداخلية

٢ — القروض الخارجية والدولية .

٣ زيادة مساهمة المؤسسات شبه الرسمية .

وفيما يتعلق بمعدل تنفيذ الاستثمارات فانه يتلاحظ من تتبع جميع خطط الانماء الاقتصادى للسنوات ١٩٥١ — ١٩٦٢ أن النفقات الفعلية خلالها لم تتجاوز ٤٣٥٫٩ مليون دينارا فى حين كانت النفقات المستهدفة ٩٤٣٫٥ مليون دينارا .

أى أن النفقات الفعلية بلغت ٤٦٫٢ ٪ من المستهدفة .

وتجدر الاشاره إلى أن النفقـــات الاستثمارية مقسمة إلى أربعـة أبواب وان نسبه الانجاز فى المشروعات الزراعية بلغت ١٠٩٫٦ مليون دينارا بنسبه ٢٤٫٧ ٪ من جملة النفقات العملية العامة .

وكانت اهم المشروعات الزراعية المنجزة خلال هذه الفترة مشروع الثرثار والحبانية وخـــزان ديالى وخزان دوكان وخزان نجمة . ويرجع السبب فى انخفاض الانفاق على المشروعات الزراعية إلى تناقص اهميـــة الدائرة الزراعية بالنسبة الى الخطط الاقتصادية المتـــوالية.

كذلك فان الانفاق الفعلى على المشروعات الصناعيه خلال الفترة موضع الحديث قد بلـغ ٥١٫١ مليون دينارا (بنسبة ١١٫٥ ٪) بينما بلغت مخصصات هذه المشروعـات ١٣٠٫١ مليونا (بنسبه ١٣٫٨ ٪) .

وكان من بين المشروعات التى تم انجازها مصانع الغزل والنسيج ومصانع الاسمنت ومصانع السكر .

قد بلغت نسبة الصرف على مشروعات النقل والمواصلات إلى ٢٠٫٤ ٪ من جمـــلة الانفاق الفعلى .

أما الانفاق الفعلى على مشروعات المبانى والاسكان فقد كانت نسبته ٤٣٫٤ ٪ من

المجموع العام . ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى حاجة الوزارات إلى المبـانى لمؤسساتها وتوفر أكثر مستلزمات هذه المشروعات محليا .

الاستثمار فى سوريا — لعله من الخير أن نبدأ التحليل للاستثمار فى سوريا منذ خطتها الخمسية الاولى (١٩٦٠ — ١٩٦٥) .

وكانت هذه الخطة تستهدف زيادة الدخل القـومى من ٢٤٠٠ ل س في سـنة الاساس إلى ٣٣٦٠ مليون ل س فى سنه ٦٤ / ١٩٦٥ أى بزيادة قدرها ٩٦٠ مليون ليرة أو نحو ٤٠ ٪ من مستوى سنة الاساس . وكوسيلة أساسية لتحقيق هذا الهدف قدرت الاستثمارات خلال سنوات الخطة بنحو ٢٧٢٠ مليون ل س منها ١٧٢٠ مليونا يوكل بتثميرها إلى القطاع العام و ١٠٠٠ مليونا يقوم بتوظيفها القطاع الخاص موزعة على حسب ما يصوره الجدول الثانى

القطاعات	الاستثمارات			
	القطاع العام	القطاع الخاص	الجملة	النسبة ٪
١ ـ الرى واستصلاح الاراضى	٧٨٠	٥٠	٨٣٠	٣٠ر٥
٢ ـ الزراعة	٩٥	١٧٥٠	٢٧٠	٩ر٩٦
٣ ـ الصناعة والكهرباء والتعدين والبترول			٥٠٩	١٨ر٧
٤ ـ النقل والمواصلات	٣٨٧	١٥٠	٥٣٧	١٩ر٧
٥ ـ التعليم	١٠٠		١٠٠	٣ر٧
٦ ـ الصحة	٤٦	١٠	٥٦	٢ر١
٧ ـ المرافق العامة والسياحة	٣٢		٣٢	١ر٢
٨ ـ الاسكان	١٥	٢٤٥	٢٦٠	٩ر٥
٩ ـ الشؤون الاجتماعية	١٨		١٨	٠ر٧
١٠ ـ التسلية	—	١١	١١	٠ر٤
١١ ـ المختبرات والتدريب والابحاث	٧		٧	٠ر٣
١٢ ـ التغير في المخزون		٩٠	٩٠	٠٠ر٣
المجموع	١٧٢٠	١٠٠٠	٢٧٢٠	١٠٠

ويمكن أن نسجل على هذا الهيكل الاستثمارى للملاحظات التالية الذكر :

أولا : حصل الاستثمار فيالقطاعات السلمية على ٥٩٪ من جملة المخصصات الاستثمارية ونرى أن هذه النسبة أدنى من أن تحدث تغييرا هيكليا فى التركيب الاقتصادى الذى يعتبر هدفا جوهريا للتخطيط الاقتصادى فى الدول المختلفة .

ثانيا : لم تظفر الاستثمارات الصناعية الا بما يجاوز نصف (٦١٪) من الاستثمارات الزراعية . وهذا يؤكد بدوره ما سبق أن تلاحظ لنا من ضعف امكانيات تطوير الهيكل الاقتصادى والصناعى .

ثالثا : كان لاستثمارات القطاع العام الغلبة على استثمارات القطاع الخاص اللهم الا بالنسبة إلى الزراعة والاسكان وذلك على الرغم من صدور قانون الاصلاح الزراعى قبل وضع الخطة الاقتصادية (عام ١٩٥٨) . ولربما كان لاحتمالات طول اجراءات الاصلاح الزراعى دخل فى ذلك الشأن .

رابعا : تعرضت المشروعات الاستثمارية المتضمنة فى الخطة لكثير من النقائص التى سوف نورد الحديث عنها بمناسبة التنفيذ الفعلى .

وعن التنفيذ الفعلى للاستثمارات الملحوظة في الخطة المنوه عنها نقرر أنه قد اقتصر على نسب معينة منها فقط وذلك على نحو ما يصوره الجدول اللاحق .

بملايين الليرات

المرحلة	الاعتمادات الملحوظة	الانفاق الفعلى	النسبة المئوية
١٩٦٠/٧/١ – ١٩٦١/٦/٣١	٣٦٢ر٦	٢٠٢ر٢	٧٨٪
١٩٦١/٧/١ – ١٩٦٢/٦/٣١	٤٨ر٤٥	٢٢٦ر٦	٥١٪
١٩٦٢/٧/١ – ١٩٦٣/١٢/٣١	٦٢٢	٢٨٧ر٨	٤٦٪
١٩٦٤/١/١ – ١٩٦٤/١٢/٣١	٣١٣	١٧١	٥٥٪

وغنى عن البيان أن تنفيذ المشروعات الاستثمارية لم يتجاوز النصف إلا بقليل باستثناء السنة الأولى التى يكثر عادة الانفاق الاستثمارى فيها على الأجور والمرتبات والابحاث وما شاكلها . وليس ثمة فى أن ذلك أدعى إلى تخلف أهداف الخطة الاقتصادية وإلى عطالة الموارد المتاحة .

ويمكن التعليل لسوء التنفيذ المنوه عنه بالعامل التالى بيانها :

(أ) قصور الفنيين والاحصائيين بالمستوى والعدد المطلوبين .

(ب) عدم استكمال الدراسات الفنيه اللازمة للمشروع بالتنفيذ .

(ج) تلكؤ القطاع الخاص فى تنفيذ نصيبه من الاستثمارات المقررة فى الخطة .

(د) نقص التمويل المطلوب للخطة الاقتصادية

وهذا يحدونا إلى تناول تمويل الاستثمارات . ولقد بلغت تقديرات الموارد المتاحة للتنمية فى القطاع العام خلال الخطة الخمسية الأولى مبلغ ١٧٢٠ مليون ليرة سورية منها ١٠٨٠ مليونا من الموارد المحلية والباقى قدره (٦٤٠) مليونا من القروض والتسهيلات.

وقد بلغت تقديرات الموارد حسب الميزانيات الانمائية الخمس والتى صدرت تنفيذا للخطة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠/٧/١ — ١٩٦٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٢٧٩٦١٠ ألف ليرة سورية منها مبلغ ١٢٩٥١٩١ ألف ليرة من الموارد المحلية والباقى البالغ ٩٨٤٤١٩ ألف ليرة سورية من القروض والتسهيلات الائتمانية .

أما الموارد المتحققة فعلا خلال نفس الفترة السابقة فقد بلغت ١١٨٧٤٩٨ ألف ليرة سورية منها مبلغ ٩٦٣٦٧٩ ألف ليرة من الموارد المحلية والباقى البالغ ٢٢٣٨١٩ ألف ليرة من القروض .

وإذا ما انتقلنا إلى الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ — ١٩٧٠) لألفيناها تستهدف أولا وبصفة أساسيه زيادة فى الدخل القومى معدلها ٧٫٢ ٪ سنويا .

ولقد قدرت الاستثمارات الضرورية لتنفيذ الخطة الثانية بمبلغ ٤٩٥٥ مليون ليرة موزعة على سنوات الخطة على النحو التالى :

١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٨٠٧	٨٨٧	٩٨٧	١٠٩٥	١١٧٩

وقد جرى توزيع الموارد الاستثمارية على مختلف القطاعات بالكيفية الآتى بيانها :

القطاعات	الاستثمارات (بالوف الليرات)	النسبة المئوية
١ — القرات	٦٥٠٦٥٥	١٣ر١
٢ — الرى واستصلاح الاراضى	٣٠٥٢٠٩	٦ر٢
٣ — الزراعة	٤٣٦٣١٥	٨ر٨
٤ — الصناعة والتعدين	٣٩٨٥٤٥	٨
٥ — الطاقة والوقود	٦١١٩٥١	١٢ر٤
٦ — النقل والمواصلات	٨٩٤٢٨٧	١٨
٧ — المرافق العامة والعمل الشعبى	١٢٧٨١٨٦	٢٥ر٨
٨ — الخدمات وغيره	٣٧٩٨٥٢	٧ر٧
الجملة	٤٩٥٥٠٠٠	١٠٠

ونرى أن نسجل على هذا التوزيع الاستثمارى الملاحظات السريعة التالية البيان :

١ — أصابت القطاعات السلمية ٤٨ر٥ ٪ من الاستثمارات ولا ريب أن ذلك لا يساعد على تطوير الهيكل الاقتصادى كما أنه يعتبر عودا على بدء بالنسبة إلى الموقف فى الخطة الخمسية الأولى .

٢ — تعتبر نسبة الاستثمارات الصناعية من بين النسب الدنيا للانصباء الاستثمارية الأمر الذى يؤكد الاستنتاج السابق ويعتبر استمرارا للموقف المتخذ فى الخطة الخمسية

الأولى .

٣ — قدر أن تؤدى هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل القومى بنسبة ٤١٫٥٪.

وتبلغ نسب اسهام مختلف القطاعات فى تحقيق هذه الزيادة على النحو التالى :

١ — قطاع الرى والزراعة واستصلاح الأراضى	٢٧٫٩٪
٢ — قطاع الصناعة والتعدين والطاقة والوقود	٣٠٫٦٪
٣ — قطاع النقل والمواصلات	١٠٫٦٪
٤ — قطاع المرافق العامة والعمل الشعبى	١٩٪
٥ — الخـــدمات	١١٫٩٪

٤ — تم توزيع الجهد الاستثمارى المطلوب تحقيقه خلال الخطـــة بين القطاعين العام والخاص فى الصورة التالية :

القطاع	الاستثمارات بالاف الليرات	النسبة المئوية
العـــام	٣٤٥٤٤٣٧	٦٩٫٧
الخـــاص	١٥٠٠٥٦٣	٣٠٫٣
الجمـــلة	٤٩٥٥٠٠٠	١٠٠

ويكشف هذا التوزيع عن الدور القيادى الذى انيط إلى القطاع العـام فى عمليـــة التنمية كذلك فانه يتضح من التوزيع الأهمية الخاصة التى منحت للقطاع الخاص فى قطاعات الزراعة والاسكان والسياحة والمقاولات والخدمات .

هذا فضلا عن أن الخطة الاقتصادية تتضمن مبدأ تعاون القطاع العام والقطاع التعاونى والقطاع المشترك والقطاع الخاص لاجل انجاح العملية الانمائية .

٥ — توزع الموارد الاستثمارية اللازمه لمشروعات القطاع العام بين العملة المحلـــية

والعملة الأجنبية بمبلغى ١٥١٥٧٥٤ر١ (٩ر٤٣٪) و ١٩٣٨٦٨٣ر١ (١ر٥٦٪)على التوالى . وليس ثمة غرابة فى ارتفاع المكون الاجنبي للاستثمارات نظراً لمقتضيات الاستيراد للاصول الرأس مالية الضرورية للتنمية الاقتصادية .

وعن تمويل الاستثمارات نقول أن تدفقاته تنحدر من منبعين أساسيين :

المصدر الأول : وهو الادخار الوطنى الذى بلغ حجمه الصافى فى سنة الأساس ٨٠٥ مليون ليرة سورية . أى أن معدل صافي الادخار إلى صافى الناتج القومى قد بلغ فى سنة الأساس ٣ر١٦٪ وقد نصت الخطة على ضرورة زيادة هذا المعدل من ٦ر١٣ ٪ إلى ١٧ ٪ في السنة الخامسة .

أما التسهيلات الأئتمانية الخارجية فقد قدر ما يحصل عليه منها خلال الخطة بنحو ٩٥٧ مليون ليرة سورية .

وننتقل إلى الاستثمارات الصناعية فنسجل ما قررته الخطة فى هذا الشأن من دعم الصناعات التحويلية ومشاريع القطاع العام الصناعى وإقامة صناعات تعدينية أساسية وصناعات منجمية استخراجية ومن دعم الصناعات الزراعية فضلا عن إقامة صناعة نفطية متكاملة فى مجال المسح والتنقيب والاستثمار والنقل والمعالجة وكذلك دفع عجلة المشروعات الصناعية الكبرى .

وجدير بالذكر ما اثبتته استراتيجية التصنيع من تحديد الاولويات فى تنفيذ المشروعات الصناعية مع مراعاة الاعتبارات التالى ذكرها :

(أ) حالة الثروة المنجمية فى البلاد .

(ب) توفير القوى المحركة للانتاج والاستهلاك

(ج) متطلبات التطور الزراعى .

(د) زيادة الصادرات وتقليص الواردات .

هـ — تقوية القدرة الدفاعية.

و — التكامل مع البلاد العربية ومتطلبات السوق العربية المشتركة.

ويصور لنا الجدول أهم المشروعات الاستثمارية الصناعية موضحة بها مكوناتها الاساسية.

المشروع	القيمة الاجمالية للاستثمارات	مصادر تمويل الاستثمارات		توزيع المكون النقدي	
		محلية	محلية اتفاقية	محلية	أجنبية
وزارة الصناعة					
مشاريع التعدين والجيولوجيا	١٢٦٠	١٢٦٠	—	٧٥٣	٥٠٧
مراكز التدريب المهني	٢٨٠٠	٢٨٠٠	—	٢٨٠٠	—
مركز الاختبارات والابحاث الصناعية	٩٣١٦	٥٣١٦	٤٠٠٠	٤٧٧١	٤٥٤٥
مركز تطوير الادارة والانتاجية	٤٥٦١	٢٣٤٣	٢٢١٨	٢٣٤٣	٢٢١٨
المجموع	١٧٩٣٧	١١٧١٩	٦٢١٨	١٠٦٦٧	٧٢٧٠
الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية					
مصنع السماد الازوتي	٧١٩٠٠	٥٠٤٩٥	٢١٤٠٥	١٧٧٠٠	٥٤٢٠٠
مصنع البطاريات الجافة	٢٣٤٦	٢٣٤٦	—	٨٠٣	١٥٤٣
استثمار الفوسفات	٥٣٠٠٠	٥٣٠٠٠	—	٣٤٩٠٠	١٨١٠٠
تصنيع الفوسفات	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
مصنع القضبان الحديدية	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٠٠٠
مصنع تجفيف البصل والخضروات	٨٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٥٥٠٠
استثمار المحال الصغرى	٧٩١٧	٧٩١٧	—	٩٠٠	٧٠١٧
دراسات صناعية	٢٠٠	٢٠٠	—	—	٢٠٠
نفقات الهيئة	٢٧٠٠	٢٧٠٠	—	٢١٦٠	٥٤٠
مجموع الهيئة العامة لخدمة المشروعات الصناعية	١٩٥٠٦٣	١٤٣٦٥٨	٥١٤٠٥	٧٤٩٦٣	١٢٠١٠٠
الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي					
مصنع الغزل الرفيع	١٦٠٠	٥٠٠٠	١١٠٠٠	٢٩٠٠	١٣١٠٠
معمل سكر الغاب	٢١٤٨٢	١٧٤٧٨	٤٠٠٤	١٢١١٨	٩٣٦٤

المشـــروع	القيمـــة الأجمالية للاستثمارات	مصادر تمويل الاستثمار: محليـــة	محلية اتفاقية	توزيع الحكومة الاجنبي: محـلى	أجنبي
معمل الاسمنت الاميانتي	٦١١٩	٦١١٩	—	١٥٥٥	٤٥٦٤
مشاريع التصنيع الزراعي	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٣٥٠٠	١٥٠٠
معمل أجر البنـــاء	١٠٠٠	٥٠٠	—	٦٥٠	٣٥٠
صناعة الغزل والنسيج	٢٦٥١٣	٢٦٥١٣	—	٤٧٤٥	١٧٦٨
الصناعات الكيماوية	٦٠٧٥	٦٠٧٥	—	١٣٧٥	٤٧٠٠
الصناعات المعدنيـة	٢٣٤٩	٢٣٤٩	—	٤٢٠	١٩٢٩
الصـــناعات الغذائيه	٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	١٤٧٠	٦٥٣٠
الهيئة العامه للبترول					
مستودعات حلب	١٣٠٠	١٣٠٠	—	٦٠٠	٧٠٠
مستودعات عدرا	٣٥٠	٣٥٠	—	٩٠	٢٦٠
مستودعات اللاذقية	٩٧٥	٩٧٥	—	٦٢٥	٣٥٠
« الحسكة ودير الزور	٦٠٠	٦٠٠	—	٤٥٠	١٥٠
« حماة	١٢٠٠	١٢٠٠	—	٥٢٥	٦٧٥
« العربيـة	٦٧٥	٦٧٥	—	٣٠٠	٣٧٥
التنقيب الثـــقلي	٥٠٠	٥٠٠	—	٤٠٠	١٠٠
الحفـر الاستـكشافي	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	—	٥٠٤٨	٧٩٥٢
تطوير المصفاة	١١١١٨٠	٣٩١٨٠	٧٢٠٠٠	٢١٠٩٠	٩٠٠٩٠
توسيع المصـــفاة	١١٨٣	١١٨٣	—	٤٠٠	٧٨٣
خط أنابيب كراتشوك ـ طرطوس	١٧٠٣٣٠	١٢٧٣٩٣	٤٢٩٣٧	٣٧٣١٢	١٣٣٠١٨
حفر وتطوير حقول البترول	١٠١٣٢٠	٦١٣٢٠	٤٠٠٠٠	١٧٥٠٠	٨٣٨٢٠
عقـــد الاشراف على تنفيـــذ خط الأنابيب	٤٤٧٥	٤٤٧٥	—	٢٠٣٠	٢٤٤٥
المسح الاهتزازي	٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	٢٠٠٠	٣٠٠٠
دراسة الصناعات البتروكيمائية	١٠٠٠	١٠٠٠	—	٢٠٠	٨٠٠
تقوية المنتجات البيضاء وخط مجرى في اللاذقيـة	٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	٨٢١	٧١٧٩
مجموع الهيئة العـامة البترول	٤١٧٠٨٨	٢٦٢١٥١	١٥٤٩٣٧	٨٩٣٩١	١٢٧٦٩٧

الاستثمار في الأردن — نرى أن نبدأ تحليل الاستثمار بالاردن من برنامج التنمية الاقتصادية السبعي (١٩٦٣ - ١٩٧٠). ويستهدف البرنامج - بين مايستهدف زيادة دخل الفرد بالسرعة الممكنة وتخفيض مستوى البطاله. وهو يتوسل الى ذلك بعدد وسائل أهمها - فيما يعني موضوع بحثنا - الزيادة في الاستثمارات الرأسمالية للقطاعين العام والخاص من ١٨٫٧ مليون دينارا عام ١٩٦٣ الى ٤٢٫٣ مليون دينارا عام ١٩٧٠ بحيث يبلغ مجموع الاستثمارات التي سيقوم بها القطاعان العام والخاص خلال فترة البرنامج ٢٧٤ مليون دينارا موزعة على النشاطات الاقتصادية على الوجه التالي :

بالاف الدنانير

النشاط الاقتصادي	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعة والمياه (بما في ذلك مشاريع مياه الحكومات المحليه)	٥٧٩٤٠	١٦٢٧٠
السياحة (بما في ذلك بناء الفنادق)	٢٧٩٥	٩٧٠٠
التعدين	٧٥٨٩	٢٢٦٤٥
الصناعة والكهرباء	٥٨٣٢	١٠٩٨٠
الطرق والسكك والموانى والطيران	٣٤٩٣٢	
المواصلات (بريد وبرق وهاتف)	٥٨١٠	
التربية والتعليم (بما في ذلك المدينة الرياضية)	٤٣٢٨	٣١٢٥
الصحة والشئون الاجتماعية	٢٣٦٥	٧٣٥
التجارة والخدمات	—	٧٠٧٠
المساكن والانشاءات المختلفة (بما في ذلك مشاريع الحكومات المحلية)	١٦٤٩٤	٠٫٧٢٠
معدات النقل	—	١٢٫٣٠٠
استثمارات أخرى غير مخصصة	٧٥٧١	١٤٫٦٥٠
الجملة	١٤٥٦٥٦	١٢٩١٩٥

ويمكن أن نسجل على هذا الجدول الملاحظات التالية الذكر خاصة بموضوع بحثنا :

أولا : تحصل المشروعات الاستثمارية الصناعيه على نصيب متواضع من جملة الانفاق الاستثمارى (١٣ ٪ تقريبا)

ويمكن التعليل لذلك بالنقص فى الموارد الخام المحلية وصغر السوق المحلى وقصور الخبرات الفنية والادارية وشح التمويل .

وجدير بالذكر أن البرنامج لايطمح الى توسع كبير فى الصناعة وانما يقنع بالصناعات التعويضية التى تحد من الزيادة فى استيراد البضائع الاستهلاكية وذلك فى ميادين صناعة : الاغذية والاعلاف والمشروبات والتبغ والمنسوجات والالبسة والفلزات غير المعدنية ومصفات البترول وبعض المنتجات الأخرى .

ثانياً : لايساعد هيكل المشروعات الاستثمارية رهن النظر على تطوير البنيان الاقتصادى الاردنى وذلك بالنظر الى تدنى نسبة القطاعات الاستثمارية السلعية الى جملة الاستثمار فضلا عن قصور نصيب المشروعات الصناعية عن المشروعات الزراعية .

ثالثاً : تزيد حصة القطاع العام عن الخاص فى المشروعات الاستثمارية زيادة بسيطة (١٦٤٦١) الامرالذى يعزى الى تفرده بمشروعات الطرق والسكك والموانىء والطيران والمواصلات والمساكن والانشاءات المختلفة فضلا عن اضطلاعه بمشاريع مياه الرى .

بيد أن الأمر الجدير بالملاحظة هو بلوغ حصة القطاع الخاص من المشروعات الصناعية ضعف نصيب القطاع العام وذلك على خلاف مايتوقع من تعاظم مسؤوليته فى المراحل المبكره للتنمية وعلى النقيض مما هو قائم فى كثيرمن البلاد العربية الانف ذكرها

رابعاً : تعتبر أهمية مشروعات قطاع النقل منبثقة عما يوجهه الاردن من تشجيع على السياحة وخدمة للصناعة وتوفير وسائل النقل الرخيص للواردات والصادرات .

وتتمثل المشاريع التى ينبغى تنفيذها ضمن برنامج السنوات السبع فى توسيع وتحسين

التسهيلات فى مطارى القدس وعمان وتحسين تسهيلات الارصاد الجوية لتأمين الملاحة الجوية والبحرية وافادة الزراعةوفى اكمال شبكة الطرق الرئيسية لتيسير نقـل المنتجات الزراعية وربط موقع البوتاس فى الصافي مع ميناء العقبة وربط المواقع السياحية مع المدن الرئيسية الاردنية وانشاء طرق فرعية وكذلك فى توفير التسهيلات الكافية في ميناءالعقبة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير واخيرا وصل السكة الحديدية بميناء العقبة ورفع مستوى الخطوط الحديدية وتجهيزاتها وتجديد عرباتها .

رابعاً : يلاحظ أن الاستثمارفى قطاع التجارة والخدمات تستهدف بالنسبة إلىالتجارة أهدافا خاصة بتشجيع الصادرات وخفض الواردات ولتشجيع مساهمة رءوس الأموال الأجنبية فى الأردن فضلا عن زيادة فاعلية تجارة الجملة والمفرق وما يتصل بها . أما أهداف مشروعات الخدمات فتتمثل فى توفير الخدمات اللازمة للسياح وللاردنيين وتوسيع ممكنات اللهو للسياح والمقيمين على السواء .

وفيما يتعلق بتمويل الاستثمارات فقد استهدفت السياسية المالية الاردنية الأهداف التالية البيان :

١ — رفع مستوى الادخار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج .

٢ — زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

٣ — زيادة الاقتراض الحكومى لتغطية الفرق بين ايرادات الحكومة ونفقاتها المتكررة الرأس مالية .

٤ — زيادة الصادرات وتقييد زيادة المستوردات .

٥ — تقييد نمو الانفاق الاستهلاكى وخصوصا على الكماليات .

٦ — تحقيق زيادة ضئيلة فى النفقات الحكومية المتكررة .

٧ — ترشيد النظام الضريبى بحيث يسهم فى تنمية المؤسسات المالية فى الاردن

لتتمشى مع ممكنات النمو الاقتصادى ولتعمل على رفع نسبة الادخار والاستثمار الفعال وتوفير القروض المناسبة للتنمية والمحافظة على وضع مالى ثابت مشجع للنمو الاقتصادى .

أما عن التسهيلات المتاحة للمشروعات الاستثمارية فى الاردن فتتمثل أولا فيما قررته المادة ٦ من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة (رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥) بأن تتمتع مؤسسات صناعية معينه مثل صناعة الأسمدة الكيماوية والحوامض الكيماوية وتكرير الزيوت النباتية واستخراج السكر من الشمندر ود باغة الجلود واستخراج المواد الكيماوية من البحر الميت وتعليب الأسماك والخضار والفواكه وما اليها وصناعة الخزف والفخار وأية صناعات أخرى يعتبرها مجلس الوزراء من مشاريع التنمية - تتمتع بالتسهيلات التالية الذكر :

١ — الاعفاء من الضرائب الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية على الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء اللازمة للانشاء .

٢ — الاعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية كامل أرباحها لمدة ثلاث سنوات ونصف أرباحها لمدة سنتين لاحقتين من تاريخ بدء الانتاج .

٣ — تعفى من ضريبة الأبنية والأراضى فى المدن وضريبة الأراضى فى القرى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء الانتاج .

٤ — يعفى انتاجها المصدر من رسوم التصدير .

ويبين الجدول التالى عدد الصناعات المعفاه من الضرائب بمقتضى القانون المنوه عنه

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة عدد الصناعات المعفاة من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية بمقتضى المادة السادسة الآنفه الذكر الى مجموع عدد الصناعات المعفاة هى ٨٠ ٪ .

المادة	عدد الصناعات المعفاة	عدد الصناعات المعفاة من ضريبق الدخل والخدمات
٦	٣٣	٣٣
٦(١)	١٠	٠
٦(١)(٢)	١	١
٦(١)(٢)(٣)	٤	٤
٦(١)(٢)(٣)(٤)	١	٠
٦(١)(٤)	١	٠
٦(٢)(٣)(٤)	٧	٧
الجملة	٥٧	٤٥

كذلك فان المادة ٥ من قانون تشجيع توظيف رءوس الأموال الأجنبية (رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥) تقضى بأن يتمتع رأس المال الأجنبي الموافق عليه بالتسهيلات التالية :

١ — ينال جميع التسهيلات الواردة فى المادة ٦ من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة (رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥) المشار اليه .

٢ — يعامل ذات المعاملة التى يعامل بها الرأس مال المحلى المستثمر فى الصناعات والمشاريع التى لايشملها قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المذكور .

٣ — يسمح له بتحويل الأرباح السنوية لرءوس الأموال الأجنبية بالعملة الأجنبية .

٤ — يسمح له بتحويل رءوس الأموال الأجنبية بالعمله الأجنبية بعد سنه من بدء الاستثمار .

٥ — يسمح له بالتصرف بالنقد الأجنبي الناجم عند تصدير انتاج المشروع شريطة أن تحـــول للاردن التكاليف المحلية التى دخلت فى الانتاج المصدر وأن تحول من النقد الأجنبى تكاليف المواد الأولية وغيرها المستوردة لصنع الانتاج المصدر .

الاستثمار بالجزائر — يشرح الجدول التالى الناتج المحلى بالجزائر موزعا على مختلف الأنشطة الاقتصادية فى سنتى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ :

الناتج المحلى القائم (١٩٦٣ — ١٩٦٤)
بملايين الدنانير الجزائرية

القطاع	١٩٦٣	٪	١٩٦٤	٪
الزراعة	٢٥٤٩	٢٣	١٨٩٢	١٥ر١
الصناعات الغذائية	٦٩٢	٦	٦٩٢	٥ر٥
القوى المحركة	٢٣٠	٢	٢٥١	٢ر١
البترول	١٨٨١	١٧	٢٠٦٤	١٦ر٢
الاشغال العامه البترولية	٢٩٩	٢ر٧	٢٠٩	١ر٧
المناجم والمقالع	١١٢	١	١٢٧	١
ابنيــــه الاشغال العامة	٥٥٢	٥	٥٣٩	٤ر٣
الصناعات الميكانيكية	١٠١	١	١٦٤	١ر٣
الصناعات الكيماوية	١٦٠	١ر٤	٢٢٧	١ر٨
المنسوجات والجلود	١٥٠	١ر٣	١٧٩	١ر٤
النقـل	٤٢٤	٣ر٨	٤٣٣	٣ر٤
الخــدمات	١١٤٨	١٠	١٢٧١	١٠ر١
التجـارة	٢٨١١	٢٥ر٥	٤٥٠٣	٣٦ر١
المجمـوع	١١١٠٩	١٠٠	١٢٥٥١	١٠٠

ويتضح من ذلك مايأتى :

أولا : تسيد المشروعات الاستثمارية الزراعية (بعد مشروعات الخدمات) بالنصيب الاكبر من الناتج تليها مشروعات البترول فالمشروعات الصناعية فالنقل .

ثانياً : أن مشروعات الصناعات الغذائية هى الطابع الغالب على الصناعة مما يصح معه القول بغلبة المشروعات الصناعية الاستهلاكية الخفيفة .

ثالثاً : تتحقق علاقة مناسبة بين المشروعات الصناعية ومشروعات النقل توكيـدا لماسبق ذكره فى الباب الأول من قيام التناسب بين هذين النوعين من المشروعات .

رابعاً : حدث تراجع فى انتاج الزراعة عام ١٩٦٤ عنه فى عام ١٩٦٣ بينما ثبت انتاج الصناعات الغذائية وزاد فى البترول والمناجم والصناعات الميكانيكية والكيماوية على وجه الخصوص (٥) تتوافر للمشروعات الاستثمارية فى الجزائر كثير من الفرص والامكانيات الجديرة بالاعتبار كالبترول والقوى المحركة والنقل والسوق (بفضل الانتماء الى السوق الاوربية المشتركة) .

ويجدر بهذه المناسبتان نشير إلى قانون الاستثمار الذى أشهر بالجزائر عام ١٩٦٣ . هو يقوم على سياسة مالية وعلى سياسة توظيفية اقليمية فضلا عن جهاز نقدى يدعمه يقوى آثاره .

ولقد أدى إنشاء البنك الوطنى والائتمان الشعبي والعمل على أساس مخططات التنمية الاقتصادية فضلا عن التدعيم الدائم للسياسة المالية الى ترشيد شروط وأهداف تعبئة المدخرات لصالح التنمية الاقتصادية . ولقد كان ضروريا لذلك توسيع إطار القانون ليشتمل على بعض أوجه الاستثمارات ولا سيما المتعلقة بالاستثمارات القومية مع تحديد نظام فعلى للاستثمار الخاص .

ويتوجب استنادا إلى تعليمات مجلس الثورة (فضلا عما دار من مناقشات حول هذا النظام فى ١٩٦٦/٢/٢١) أن يتم تحديد مايأتى :

١ — دور رأس المال الخاص ومكانه وأشكال الضمانات المشروعة التى تعطى له فى إطار التنمية الاقتصادية . وفيما يتعلق بالاهداف الأساسية لمشاركة الاستثمارات الخاصة فى تنمية الاقتصادية فقد أخذت الحكومة على عاتقها خلق ظروف سليمة لتقديرات الخسائر والأرباح المحتملة .

ولقد وفر القانون بعض الضمانات والمزايا توصلا الى اشراك المدخرين فى طرق الاستثمار وتحقيقا لزيادة فاعلية النشاط الانتاجى .

وبالنظر الى ماشجر من حالات التعارض بين أهداف الاستثمار الخاص وأهداف

التنمية الاقتصادية لاسيما فى الأجل الطويل فقد انبرى القانون لتحديد حقـل نشاط رأس المال الخاص وقنن الحصر الحـكومى فى المجالات الحيوية كما احتفظت الدوله لنفسها بحق تقدير شروط واشكال الاستثمارات فى تلك المجالات الأمر الذى اقتضى إقامة استثمارات مكمله ذات خصائص ديناميكية وتوازنية مناسبة .

ويمكن تقسيم المزايا الممنوحة للاستثمارات فى الجزائر إلى قسمين أساسيين القسم الأول خاص بالمزايا العامة والتى يترتب آليا لـكل استثمار مقبول .

والقسم الثانى يتعلق بمزايا استثنائية مشروطة بما يتوافر للاستثمار من بعض الخصائص الاقتصادية .

أما عن مزايا القسم الأول المترتبة آليا فتتمثل فيما يأتى :

١ — عدم تأميم المشروع اللهم الا اذا اقتضت ذلك ضرورات التنمية الاقتصادية . ويترتب على التأميم الحق فى تعويض مساو للقيمة الصافية للموجودات القائمة وفقـا لـمـا يقدره الخبراء .

٢ — حق تحويل الأرباح الموزعة بشكل يتناسب مع حجم المساهمـة الأجنبية . ويقتصر هذا الحق على حصص رأس المال الأجنبي الوارد فعلا أو على مايـنشىء من أرباح إعادة الاستثمار .

٣ — حق تحويل ماينتج من توقف أو تصفية أو بيع المشروع سواء كان أصحابه من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين هذا فضلا عن حق تحويل الأقساط وحق تحويل كل ما يتصل بالمشاركة الفنية وكذلك تحويل المبالغ الضرورية لتسديد الديون الخـارجية .

وتوصلا إلى الاستفادة من المزايا التالية الآنفة الذكر يتوجب توافر الشروط التالية البيان:

١ — اختيار منطقة الاستثمار وفقا للسياسة اللامركزية .

٢ — اختيار الاستثمار الذى يكون له آثار على الأنشطة المترابطة والمتكاملة معه .

٣ — اختيار حجم الانتاج بحيث يكون من الأهمية الكافيـة للتمويل الذاتى واحلال الواردات .

٤ — مراعات استخدام حد أقصى من المواد الأولية المحلية .

٥ — توخى التصدير فى جميع الحالات الممكنة .

٦ — توخى الانتاج الكامل الجودة وذى المستوى الفنى الرفيع .

٧ — اتباع طريقة استهلاك بمعدلات معقولة .

٨ — تأمين تغطية كافية من الأموال الخاصة .

ويترتب على الوفاء بهذه الاشتراطات أن يستفيد المستثمر من استثناءات كليـــة أو جزئية أو متناقصة لحقوق التحويل لمقتنيات الثانية المخصصة فعلا للنشاط الموافق عليـــه ومن استثناءات كليـة أو جزئية أو متناقصة من الضرائب العقارية لمـــدة عشر سنوات وكذلك من التعريفة المخفضة (T. U. G. P) المتعلقة بالمنقولات المجاوية مع القائمـين على المشروع ومن مرتجع تلك التعريفة المتعلقة بقيم المعدات المصنعة بالجزائر . هذا فضلا عن اعفاء من الضرائب كليا أو جزئيا أو متناقصا على الأرباح التجارية والصناعية وعن تقسيط دفع الحقوق الجمركية عن التعريفة المذكورة المتعلقة بمقتنيات القائمين على العمل .

وإذا كان المشروع الاستثمارى ذا صفة سياحية جاز الاستفادة ـ فضلا عمـا سبق — من خصم للفوائد يصل الى ٣ ٪ من القروض المتوسطة والطويلة الأجـل .

كذلك فانه يجوز للمستثمر الحصـول على ضمان صنـدوق التنمية الجزائرية للسلف المصرفية فى الأجل القصير لاذون المستودعات الصناعية وعلى ضمان عدم تجاوز المعـــدل فى بعض العمليات المالية للاجل المتوسط أو الطويل للمعـــدل الاقصى المحـــدد فى زمن الموافقة الممنوحة .

وإذا كان مقدار الاستثمار يجاوز ٥٠٠٠٠٠ درهما جزائريا أمكن المطالبة بما يأتى :

١ — استثمارات طارئة خلال فترة بداية المشروع .

٢ — نطاق عمل متفق عليه ضمن رقعة جغرافية محدودة .

٣ — أسلوب متفق عليه لتطبيق الرسوم اذا كانت الأرباح الصافية لا تتجاوز ١٥ ٪ من رأس المال الخاص للمستثمر .

الاستثمار فى ج . ع . م — يحسن بنا أن نبدأ تحليل وتشخيص البناء والنمط الاستثمارى فى ج . ع . م منذ بداية الخطة الخمسية الأولى . ولقد بلغ حجم الاستثمار المستهدف فى الخطة الخمسية الأولى ١٥٧٦٫٩ مليون جنيه .

وكان توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد خلال سنوات تلك الخطة على نحو مايعرضه الجدول التالى :

ويمكن أن نظفر من مطالعة الجدول المذكور بالنتائج الآتى بيانها :

١ — بلغ التوزيع النسبى لاجمالى الاستثمارات فيما بين جملة القطاعات السلعية ومجموع القطاعات الخدمية ٥٨٫٤ ٪ و ٤١٫٦ ٪ على التوالى .

وقد كان طبيعيا ومنطقيا أن تحظى القطاعات السلعية بنصيب أكبر نسبيا مما اتيح للقطاعات الخدمية باعتبار الأولى حجر الزاوية فى بناء التنمية الاقتصاديه ولأنها تحتاج الى استثمارات ضخمة .

٢ — أدى توزيع الموارد المتاحة الى حصول القطاعات الاقتصادية على مبالغ استثمارية كبيرة بصفة عامة .

٣ — حظى قطاع الصناعة والكهرباء على نسبة من الموارد الاستثمارية الأمر الذى نعزيه الى الاعتبارات اللاحق ذكرها :

(أ) رفع التصنيع لمتوسط نصيب الفرد من الدخل نظرا لما هو معلوم من كبر معامل الارتباط بين القيمة المضافه للفرد من الناتج الصناعى وبين الدخل فضلاعما تتيحة الصناعة من وفورات الانتاج ومن امتصاص للبطالة المقنعة وما تهيؤه دخول ومدخرات جديدة ومن رفع لانتاجية العامل الى آخر مايروقك ذكره من مناقب الصناعة .

(ب) إرساء القاعدة الصناعية الاساسية الضروريه لعملية الانطلاق التنموى .

(ج) التبكير بالانتهاء من جسم السد العالى عن الميقات الذى كان محددا له .

(د) نال قطاعا الزراعة والرى والصرف النصيب الثانى من الموارد الاستثمارية بعد قطاع الصناعة حيث كانت نسبتهما ٢٣٫٤ ٪ من جملة استثمارات الخطة .

وليس صعبا تفسير الأهمية النسبية الكبيرة للقطاعين الآنفى الذكر اذا مانحن دعونا الحجج التالية لتبريرها :

١ — أن القطاع الزراعى يشكل المورد الاكبر لدخل السواد الاعظم من السكان فى ج . ع . م .

٢ — أن القطاع الزراعى يمثل سلة خبز لأربابه وكذلك لسكان المدن المصرية .

٣ — يمد القطاع الزراعى أخاه الصناعى بمعين بشرى كاف من القوى العاملة .

٤ — أن القطاع الزراعى كان مسرحا لعملية ضخمة لاصلاح الاراضى الزراعية حيث بلغ مجموع الاراضى المستصلحة خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ٥٣٦٣٥١ فدانا .

٥ — يغذى القطاع الزراعى زميله الصناعى بالمواد الخام الزراعية المشكله لمستلزمات الانتاج .

٦ — يسهم القطاع الزراعى من مدخراته وغلة ضرائبه فى تمويل خطة التنمية الإقتصادية .

رابعا ـ حظى قطاع النقل والمواصلات بنصيب وافر من الموارد الاستثمارية أسكنه في المرتبه الثالثه بقائمة ترتيب الاهميات النسبية . وقد نظر في ذلك إلى ضرورة أقامة شبكة تربط مواطن الانتاج بمناطق الاستهلاك والتصدير ، كما أنه قد أخذ في الاعتبار زيادة السكان والتطلبات المتزايدة على خدمة النقل في المدن بصفة خاصة أضف إلى ذلك الاستثمارات في قناة السويس لتيسير التجارة الدولية ولاجتناء ما يفيء عنهما من نقد أجنبي .

خامسا ـ نال قطاع الخدمات جانبا كبيرا من الاستثمارات حتى يمكن أن تسير التنميه الاجتماعية يدا في يد مع التنمية الاقتصادية ونظرا لاحتياجات الشعب الكبيرة اليها بعد أن طال حرمانه منها في عهد الملكية .

ونأتى إلى نتائج تنفيذ الاستثمارات في الخطة الخمسية الاولى فيوافينا الجدول التالى ببيان المنفذ منها ونسبته إلى المستهدف . وتؤدى قراءه الجدول اللاحق إلى استخلاص النتائج التالى بيانها :

١ ـ كانت جملة الأهداف المقررة في الخطـة الخمسية الأولى ١٥٧٦٫٩ مليون جنيه نفذ منها ما قيمته ١٥١٣ مليونا من الجنيهات ـ أى بنسبة ٩٥٫٩٪ ولا يسعنا الا نقرر بصفة مبدئية ارتفاع هذه النسبة وأهميتها .

٢ ـ تفوقت نسبة التنفيذ في قطاعات الخدمات على نظيرتها في القطـاعات السلعية حيث بلغت الأولى ١٠٦٫٧ ٪ بينما وقفت الثانية عند ٩٤ ٪ وتعتبر هـذه النسبة الأخيرة مرتفعة وذلك بالنظر إلى ما تستلزمه الاستثمارات في القطاعات السلعية من العديد من المستلزمات الانتاجية والخبرات الفنية والإدارية .

ولقد يقتضينا تقويم الاستثمارات أن يفرضها على مقياس الكفاءة الاستثمارية المتمثل في المعامل الحدى لرأس المال/اجمالى الدخل المحلى وذلك على نحو ما هو وارد في الجدول اللاحق ويساعدنا هذا الجدول على التوصل إلى النتائج اللاحق ذكرها .

(أ) بلغ معامل الكفاءة الاستثمارية فى الاقتصاد القومى كله ٤٫٢٠ . ويعتبر هذا العامل متدنيا عن نظائره فى الدول الاجنبية . وهذا يعقب تأثيرا هاما على هدفنا التخطيطى الخاص بمضاعفة الدخل القومى بأقل حجم ممكن من الاستثمارات .

(ب) وصل معامل كفاءة الاستثمار اقصاه بالنسبة إلى المرافق العامة وقطاع المبانى السكنية حيث كان ٢٩٫٣ — ٢٦٫٥ فيهما على التوالى . ويعزى ارتفاع العامل فى هذين القطاعين إلى ما يتطلبانه من استثمارات ضخمة و إلى اسقاط العمر الانتاجى للاستثمارات من الحساب فيهما .

٣ — تحقق أدنى معامل كفاءة للاستثمار فى قطاع الخدمات الأخرى ثم فى قطاع التشييد .

و يعزى الانخفاض فى الأول إلى ضعف الارتباط بين الاستثمارات والدخل فيه وذلك بالنظر إلى عدم الاعتماد المباشر بين خدماته وبين استثماراته .

أما فيما يتعلق بانخفاض العامل فى قطاع التشييد فانه يرجع إلى اعتباره قطاعا مكثفا للعمل اكثر منه مكثفا لرأس المال .

بيد أن هناك حقيقة هامة تتمثل فيما تحمل به القطاع الأخير من العبء الأكبر من استثمارات الخطة الخمسية الأولى حيث أنه نهض بما نسبته ٤٧ ٪ من استثماراتها وتعتبر هذه النسبة كبيرة بالنظر إلى ما جابهه قطاع التشييد من مشاكل تمثلت فى عدم توفير القطاع العام للاستثمارات الضرورية لشركات المقاولات التى آلت ملكيتها اليه وإلى اهتمام هذه الشركات بتحقيق الأرباح أكثر من اهتمامها بتوفير المعدات والتجهيزات والخبرات الفنية مما قعد بها عن بلوغ المستوى الفنى المطلوب وافضى إلى التأخير فى مواعيد التنفيذ المقررة .

ونقول كلمة عن تمويل الاستثمارات فى الخطة الخمسية الأولى فنشير إلى أنه قد جاء من مصدرين أثنين محلى وأجنبى .

أما اجمالى المدخرات المحلية فقـد بلغ ١٠٩٥ر٦ مليون جنيــه فى سنوات الخطة بمتوسط منوه قدره (٢١٩ر١) مليونا وذلك بنسبة ١٣ر٢ ٪ من اجمالى الناتج المحلى فى المتوسط . ويعتبر اجمالى الادخار المحلى منخفضا بالنظر إلى ما كان مستهدفا فى الخطة الخمسية الأولى وكذلك من ناحية مقارنة نسبته بنسب اجمالى الاستثمار من اجمالى الناتج المحلى والمنفذة فى الخطة الخمسية .

ويرجع انخفاض الادخار المحلى إلى زيادة الأجور وسبقها للدخل المحلى وما افضى اليه ذلك من زيادة معدلات الاستهلاك كما يعزى من الناحية الأخرى إلى قصور كفاءة مستوى اداء اجهزة تعبئة المدخرات المحلية .

أما المصدر التمويلى الثانى فقد تمثــل فى القروض والتسهيلات الائتمانية والتى بلغت ٤١٧ر٤ مليون جنيه — أى بنسبة ٢٧ر٦ ٪ من اجمالى الاستثمارات فى الخطة الخمسية ويبدو أن هذه النسبة مرتفعة وغير متفقة مع أصول التمويل التنموى السليم .

وإذا ما انتقلنا إلى تحليل الاستثمار فيما بعد سنوات الخطة الخمسية الأولى فانه يلاحظ أن حجم الاستثمار المحلى المنفذ عام ١٩٦٤/١٩٦٥ لا يختلف كثيرا عن المنفذ فى عــام ١٩٦٥/١٩٦٦ وأن هذا الأخير قد زاد بمقدار ١٨ر ٦ مليونا عما نفذ عام ٦٦ / ٦٧ وعلى الرغم من الثبات النسبي لحجم الاستثمار فى السنوات الثلاث الآنفـة الذكر إلا أن معدل النمو فى كل من الانتاج والدخل المحلى الاجمالى عام ٦٦/٩٦٧ كان متواضعا .

ولا تعتبر السياسة الاستثمارية مسئولة عن انخفاض المعدل المذكور بقدر ما يرجــع إلى الانتاج الزراعى والانتاج التعدينى والصناعى عام ٩٦٦ / ١٩٦٧ .

وقد بلغ حجم الاستثمار المحلى المنفذ عام ٦٦ / ١٩٦٧ (٣٥٨ر٨) مليون جنيــه — أى بنسبه ١٤ر٥ ٪ من الناتج القومى الأجمالى . وقد بلغت الزيادة فى المخــزون ٣٧ر٩ مليون جنيه عام ٩٦٦ / ١٩٦٧ أو ما يعادل ١ر٥ ٪ من الناتج القومى الاجمالى وذلك مقــابل ٢ر٩ ٪ و ١ر١ ٪ سنتى ٦٥/ ٩٦٦ و ٦٤ / ١٩٦٥ على التوالى .

ومن ثم فان حجم الاستثمار المحلى الاجمالى قد بلغ ٣٩٦ر٧ مليون جنيه عام ٦٦/ ٩٦٧ - أو ما يعادل ١٦ ٪ من الناتج القومي الاجمالي .

وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى المصور في الجدول التالى فانه يتلاحظ ما يأتى : (١) نالت قطاعات الانتاج ٣٠٢ر٥ مليون جنيه (٨٤ر٣ ٪) من جملة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى بينما آل إلى قطاعات الخدمات فى نفس السنه (٦٦ / ١٩٦٧) ٦٣ر٣ مليون جنيه . واذا ما أخذنا في الاعتبار الثبات النسبي لانصباء القطاعات المذكورة مقارنة بما كانت عليه عام ٦٥/ ١٩٦٦ آخر سنوات الخطة فانه يتجلى أمامنا ميل سليم في هيكل الاستثمار المصرى موافق لمقتضيات التنمية ومتطلباتها .

(٢) حصل قطاع الزراعة عام ١٩٦٦/١٩٦٧ على استثمارات قيمتهـا ٨٢ر٢ مليون جنيه (٢٢ر٩ ٪) من جملة الاستثمار المحلى الثابت مما لا يختلف كثيرا عن نصيبه عام ١٩٦٥/١٩٦٦ .

(٣) خص التعدين والصناعه والكهرباء فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ (١٦٧ر٧) مليون جنيه من الاستثمارات أو نسبة ٤٦ر٧ ٪ من جملة الاستثمارات . وقد تفوقت انصباء الانشطة الصناعية الانتاجية على نظيراتها الاستهلاكية حيث حصل التعدين على ١٥ مليون جنيه والصناعات الكيماوية على ١٤ر٢ مليون جنية وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ١ر٩ مليون جنيه . وهذا يؤكد مرة ثانية الظاهره السابق الاشارة اليها والخاصة بتحول النمط الاستثمارى وجهة فعالة فى سبيل دعم التنمية الاقتصادية .

(٤) زادت الاستثمارات فى الاسكان عام ١٩٦٦/١٩٦٧ عما كانت عليه فى الاعوام السابقة نتيجة لزيادة اقبال القطاع الخاص على التعمير الأمر الذى يعزى إلى ما حصل عليه من الحكومة من قروض وبيع الأراضى بالتقسيط وتيسير تصاريح البناء .

وجدير بالذكر بهذه المناسبة أن الانفاق على المبانى والتشييدات قد احتل الرتبة

الأولى عام ٦٦/١٩٦٧ يليه الانفاق الاستثمارى على المعدات والتجهيزات ثم وسائل النقل والأصول الثابتة الأخرى .

وقد بلغ الادخار المحلى الاجمالى ٣٤٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦أو نسبته ١٣٫٧٪ من الناتج القومى الاجمالى . وبلغت نسبة عجز الحساب الجارى مع العالم الخارجى إلى الاستثمار المحلى الاجمالى فى ذلك العام ١٤٫٣٪ .

وفى عام ١٩٦٧/١٩٦٨ بلغ حجم الاستثمار المستهدف ٢٤٥٫٧ مليون جنيه نتيجة لظروف وآثار العدوان الاسرائيلى . غير أن الاستثمارات المنفذة بلغت ٢٩٢٫٢ مليون جنية وبزيادة قدرها ٤٦٫٥ مليون جنيه عن القدر المستهدف . ويعزى ذلك إلى تجاوز بعض الهيئات والمؤسسات وشركاتها عما تقرر لها من استثمارات بسبب توافر مواردها الذاتية (كشركات مؤسسة الأدوية وشركات المؤسسة الغذائية وشركات مؤسسة مواد البناء) . ومن الناحية الأخرى تجاوز القطاع الخاص أهدافه الاستثمارية وخاصة فى الابنية السكنية الأمر الذى يعزى إلى توافر مواد البناء واتاحة الموارد التمويلية الذاتية فى القطاع المذكور فضلا عن الحوافز والتسهيلات الموجهة اليه .

ويلاحظ على توزيع الاستثمارات المعروض فى الجدول التالى تجاوز النسب المخططة للنسب المنفذة للاستثمارات فى مجموع القطاعات السلعية وقطاعات التوزيع مع قصور الأولى عن الثانية فى جملة قطاعات الخدمات .

وقد بلغ التمويل من الادخار المحلى الاجمالى ٢٠٥٫٨ مليون جنيه عام ٦٧/١٩٦٨ وكان عجز الحساب الجارى مع العالم الخارجى ٣٦٫٤ مليون جنيه .

ويلاحظ أن نسبة التمويل من الادخار المحلى الاجمالى إلى الناتج القومى الاجمالى ١٢٫٢٪ عام ٦٧/١٩٦٨ مقابل ١٥٫١ ٪ فى العام السابق وكانت نسبة عجز الحساب الجارى مع الخارج إلى الناتج القومى الاجمالى ١٫٥ ٪ عام ٦٧ ١٩ مقابل ٠٫٦ ٪ فى العام السابق عليه .

القطاعات	سنوات الخطة						زيادة الانتاجية في السنة الخامسة عن سنة الاساس	نسبة زيادة الانتاجية في السنة الخامسة لسنة الاساس (٪)
	سنة الاساس ٥٩ / ٦٠	السنة الاولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥		
الزراعة	١٧٩ر٢	١٦١ر٩	١٥٦ر٩	١٧٢ر٣	١٨٤ر٣	١٩٦ر٥	١٧ر٣	٩ر٧
الصناعة	١٨٠٥ر٧	١٨٤١ر٩	١٧٦٤ر٧	١٨٩٣ر٥	١٩٠٤ر٨	١٩٦٨ر٠	١٦٢ر٣	٩ر٠
الكهرباء	١٥٤٦ر٢	١٦٧٩ر٤	١٨٨ر٠٨	١٨١٦ر١	١٩٣٣ر٠	٢١٧٢ر٢	٦٢٦ر٠	٤٠ر٥
التشييد	٥٥١ر٩	٦٠٥ر٤	٥٣٨ر٨	٥٢٥ر٥	٦١٧ر٣	٥٢٤ر٩	٢٧ر٠	٤ر٩
مجموع القطاعات السلعية	٤٤٣ر٤	٤٢١ر٧	٤٢٤ر٢	٤٦٨ر٥	٥٠٣ر١	٥٢٠ر٦	٧٨ر٢	١٧ر٧
النقل والمواصلات	٦١٩ر٩	٥٧٩ر٧	٦٧٠ر٢	٧٣٢ر٣	٨٠٩ر٥	٨٣٢ر٩	٢١٣ر٠	٣٤ر٤
التجارة والمال	٢٦٠ر٠	٢٩٥ر٦	٢٨٢ر٧	٢٨٨ر٩	٣٠٤ر٥	٣١٧ر٨	٥٧ر٨	٢٢ر٢
الاسكان	٤٧٥٠ر٠	٤٨٤٣ر٨	٤٤١١ر١	٤٤٨٠ر٧	٤٤٤٨ر٦	٣٩٦١ر٩	٧٨٨ر١	١٦ر٦
المرافق العامة	٤٤٠ر٥	٤٦٥ر٠	٤٤٦ر٥	٤٤٦ر٠	٤٤٧ر٥	٤٨٥ر١	٤٤ر٦	١٠ر١
الخدمات الأخرى	٢٨٠ر٢	٢٧٣ر٦	٢٨٥ر٤	٣١٩ر١	٣١٧ر٦	٣٢٧ر٩	٤٧ر٧	١٧ر٠
مجموع قطاعات الخدمات	٣٥٠ر٠	٣٥٤ر٢	٣٦٠ر٤	٣٩٢ر٩	٤٠٤ر٨	٤١٨ر٤	٦٨ر٤	١٩ر٥
المجموع الكلي	٤١٢ر٢	٣٩٩ر٩	٤٠٤ر١	٤٤٤ر٥	٤٧١ر٦	٤٨٧ر٦	٧٥ر٤	١٨ر٣

القطـــاعات	المعاملات
الزراعة	٢ر٥
الصناعة	٢ر٤
الكهرباء	٧ر٧
التشييد	٠ر٣
القطاعات السلعية	٢ر٤
النقل والمواصلات	٣ر٦
التجارة والمال	٠ر٥
المبانى السكنية	٢٦ر٥
المرافق العامة	٢٩ر٣
الخدمات الآخرى	٠ر٨
قطاعات الخدمات	٢ر٥
الاقتصاد القومى	٢ر٤

القطاعات	اجمالى الاستثمار المقرر فى الخطة الخمسية الأولى	اجمالى الاستثمار المنفذ	نسبة المنفذ إلى المقرر (٪)
الزراعة	١١٧ر١	١١٨ر٤	١٠١ر١
الرى والصرف	١٨٣ر٠	١٣٨ر٠	٧٥ر٤
السد العالى	٤٧ر٣	٩٨ر٦	٢٠٨ر٥
الصناعة	٤٤٤ر٧	٤٠٣ر٩	٩٠ر٨
الكهرباء	١٤٤ر٢	١١٢ر٦	٧٨ر١
التشييد	٥ر٠	١٣ر٢	٢٦٤ر٠
مجموع القطاعات السلعية	٩٤١ر٣	٨٨٤ر٧	٩٤ر٠
النقل والمواصلات	٢٤٤ر٠	٢٧٠ر٨	١١١ر٠
قناة السويس	٣٥ر٠	٢٣ر٤	٦٦ر٩
التجارة والمال	٥ر٠	١٩ر٥	٣٩٠ر٠
المبانى السكنية	١٩٩ر٠	١٦١ر٥	٨١ر٢
المرافق العامة	٥٠ر٤	٥٠ر٥	١٠٠ر٢
الخدمات الأخرى	١٠٢ر٢	١٠٢ر٦	٩١ر٤
مجموع قطاعات الخدمات	٦٣٥ر٦	٦٢٨ر٣	١٠٦ر٧
المجموع الكلى	١٥٧٦ر٩	١٥١٣ر٠	٩٥ر٩

الباب الثالث

تطبيق الاستثمار الامثل بالبلاد العربية

انهتنا الباب الأول في رفقة القارىء بغرض استظهار نظرية الاستثمار الأمثـــل ثم قفينا على أثر ذلك بالباب الثانى بهدف تحليل الاستثمار فى البلاد العربية .

ولقد كنا نتغيا من دراسة الباب الأول تبيان القواعد والأسس الممكن الاستنـــاد اليها لإقامة الاستثمار الأمثل بالدول العربية ، كذلك فاتنا رآينا أن نستظهر فى البـــاب الثانى مركز الاستثمار فى الديار العربية وموقفه من الحـــالة المثالية . وقد انتهينا فى هذا الصدد إلى مجافاته لاسس وأوضاع وشروط الاستثمار الامثل .

ومن ثم فانه يتعين علينا فى هـــذه المرحلة النظر فى توحيد الاستثمارات العـــربية أو إقتراح اعادة أوضاعها بحيث تكون على نسق مثـــالى .

ويمكن أن نطرح أمامنا فى هذا الصدد الأسئلة الهادية التالية الذكر :

أولا : هل من الضرورى أن نطبق بالبلاد العربية نظرية الاستثمار الأمثل ؟

ثانياً : ما هى المثاليـــة الاستثمارية المفضلة للبلاد العربية على هدى دراستنا السابقة لنظرية الاستثمار الامثل ؟ وهل يمكننا التوصل إلى وضع نمط استثمارى أمثل عربى ؟

ثالثاً : ما هى الشروط والأوضاع الواجب توافرها لنظرية وتطبيق الاستثمار الأمثل بالبـــلاد العربية ؟

رابعاً : ما هى المشاكل التى يمكن أن تثور بشأن تطبيق المثالية الاستثمارية العربية ؟ وما هى الحلول التى نقدمها فى هذا الصدد ؟

خامساً : ما هى النتائج التى تترتب تطبيق نظرية الاستثمار الامثل فى الوطن العربى ؟

سادسا : ما هى الحالة (الحالات) العملية التوضيحية لتطبيق نظرية الاستثمار الأمثل فى الاقطار العربيه ؟

ونرى أن الاجابة على هـــذه الاسئلة تباعا سوف تشكل مادة كافية لان تكون قوام الباب الراهن .

أولا : ونجيب عن السؤال الأول الخاص بضرورة تطبيق نظرية الاستثمار الامثـل على البلاد العربية بالايجاب ونحن نصـــدر فى هذه الاجابة عن عدة اعتبارات يأتى فى مقدمتها سوء الاوضاع والنتائج التى انتهى إليها الاستثمار فى الدول العربية مما يتجلى فى تدنى معدلات نمو الدخول القومية العربية وفى سوء تخصيص الموارد الانتاجية ومايصـير إليه أمرها من عطالة وفقد وضياع اقتصادى .

كذلك فاننا نرى ضرورة تطبيق نظرية الاستثمار الامثـل على الصعيد العربى بسبب النتائج المثلى المترتبة عليها فمن اختيار لافضل الاستثمارات ربحية وآثاراً على مستوى الوحدة الصغيره والاقتصـاد القومى مع نبذ تلك الرديئة والقليـلة العائدة إلى تنسيق المشروعات الاستثمارية وتكاملها تحقيقـا للوفورات الخارجية وتعظيما لنتائجها على الصعيد القومى إلى خلق ودعم الترابط بين شتى المتغيرات الاقتصادية استثمارية وانتاجية واستهلاكية وتجارية إلى أخـــذ بأسباب التمويل الرشيد وكذلك البحث عن المعدلات الاستثمارية المثلى للنمو الاقتصادى .

كذلك فان الدول العربية تحتاج إلى تطبيق نظـرية للاستثمار الامثل وإلى نمط استثمارى مناسب لـكى تعزف به عن نمطها الاستثمارى الراهن الموصوم بتلبية للزراعة والخدمات .

وإذا كانت الدول العربية تأخذ أنفسها بأسباب التنسيق الصناعى فانها تعتبر أحوج ما تكون إلى نظرية وحسابات للاستثمارات المثلى للمشروعات رهن التنسيق .

وليس يتفق من ناحية المنطق أن تحاول الدول العربية اقامة وتسيير اقتصادياتها على أسس من التخطيط الاقتصادى ثم تنأى بجانبها عن نظرية وحسابات الاستثمارات المثلى فى حين أن الثانية هى الجوهر الحقيقى والوسيلة الفعالة للتخطيط نظرا لما سبق أن ابديناه من الحقائق .

وحدث ولا تثريب عليك عن المكانة المرموقة التى تحتلها اليوم نظرية الاستثمار الامثل فى مجالات الاقتصاد النظرى والتطبيقى بوصفها أفضل واحدث ما تطاولت إليه النظرية الاقتصادية وتطبيقها مما جعل الدول الأكثر تقدما رأس مالية وإشتراكية على السواء تتخذها وسيلة موفقة للصعود فى مدارج التقدم الاقتصادى وما احرى الدول العربية أن تنسج على منوالها لكيما تطوى شقة التخلف عنها وتعجل نمو اقتصادياتها .

ثانيا : المثالية الاستثمارية المفضلة للبلاد العربية — النمط الاستثمارى الامثل العربى .

نرى أن نشير بادىء ذى بدء الى أنه يصعب القول بابتداع مثالية استثمارية واحدة للبلاد العربية ابتداء .

ونحن نصدر فى ذلك عن أن هذه المثالية الاستثمارية العربية الواحدة دونها عديد من العقبات التى نورد أهمها فيما يلى :

١ — اختلاف الانظمة الاقتصادية للدول العربية (اشتراكية وغير اشتراكية) .

٢ — تباين مراحل التطور التى تجتازها اقتصاديات الدول العربية .

٣ — تغاير أهداف النمو وكذلك دول التفضيل الاجتماعية والسياسية .

٤ — تمايز الامكانيات والاستعدادات (المادية والمالية والفنية والادارية) .

٥ — تباعد آفاق تصور أبعاد المثالية من الناحية النظرية فضلا عن اختلاف قياسها وتطبيقها عملا .

أضف الى ذلك كله أن المثالية الاستثمارية ذات طبيعة حركية دائمة على النحو الذى أوضحناه تفصيلا فى الباب الأول .

وأيا ما كان الأمر فاننا يسعفنا أكثر من حل للمشكلة الراهنة .

آية ذلك أنه بوسعنا أن نحاول تصوير مثالية عربية عامة (أو أكثر) ثم نسعى الى تخصيصها بحيث تصبح قابلة للتطبيق العملى عن طريق وضع قسمين رئيسين ينتظمان البلاد العربية التى لا تختلف (أو الاقل اختلافا) من ناحية أوجه الاختلافات الآنفة الذكر . ونرى أن التقسيم الى دول عربية اشتراكية ودول عربية غير اشتراكية أو فى ما يكون بفرضنا على نحو ماسنعرضه فيما بعد.

وثمة حل آخر للمشكلة الآنف تصويرها يتماثل أمامنا فى حالة الوحدة الاقتصادية العربية حينما تطبق على البلاد العربية أنظمة اقتصادية واحدة وأنظمة وسياسات صناعية وزراعية وتجارية وضريبية ومالية وادارية واحدة .

ويجدر بنا أن نشير الى محدد أخير على المثالية الاستثمارية العربية مصدره حالة الحرب القائمة والمرتقبة طويلا فى المستقبل ومايترتب عليها من تحديد لحجم الاستثمارات توفير للموارد المالية الحربية بحيث يمكن التعويل على معايير واولويات استثمارية خاصة مثالها تفضيل المشروعات السريعة المردودية والعالية الربحية وتقديم الصناعات الاستراتيجية .

وعندنا أن هذه الوضعية الاستثمارية الخاصة تعتبر مثالية نسبيا . ونحن نستند فى ذلك الى اعتبار الانفاق العسكرى نوعا من النفقات الاستثمارية العالى الاولوية نظرا لما يؤدى اليه من صيانة ودعم للهيكل الاقتصادى والاجتماعى والانظمة السياسية العربية يزيد فى أهميته عن الاستثمار فى رأس المال القومى فضلا عما يؤدى اليه من اضافة الى الدخل القومى فى صورة اجور ومرتبات . أضف الى ذلك ماللحرب الراهنة من طابع دفاعى من قبل العرب .

ونأخذ بعد هذه المقدمة السريعة فى بحث جوانب المثالية الاستثمارية العربية العامة

فنرى تحليلهـا الى عناصر ذاتيه مباشرة ثم الى عناصر غير مباشرة . والعناصر الذاتيـه المباشرة للاستثمارية المثالية العربيه تنصرف فى راينا الى مايأتى :

أولا : معـــدل الاستثمار .

ثانياً : النمـط العـــام للاستثمار .

ثالثاً : تركيب الاستثمار ونوعيتـه .

رابعاً : توزيـع الاستثمارات :

(أ) على القطـــاعات .

(ب) على المشروعات :

(جـ) على المواطن الاستثمارية .

(د) على الزمان .

خامسا : تمويل الاستثمار .

سادسا : إدارة الاستثمار .

سابعا : متابعة تنفيذ الاستثمار .

أما العناصر غير المباشرة للاستثمارية المثالية العربية فتتمثلها في عناصر كثيرة أهمها التالية الذكر :

١ ــ التدريب الفنى لمديرى المشروعات وللعمال والفنيين وخبراء التخطيط .

٢ ــ المناخ الاستثمارى العام بما يتضمنه من عقلية استثماريه وبيئة وتقاليد وعادات

٣ ــ الترابط والتناسق بين مختلف المتغيرات الاقتصادية كالانتاجية والاستهلاكيـة والتجارية والتسويقية .

٤ — المنظمات الفنية والمالية والتجارية والتنظيمية .

٥ — القوانين الإدارية والانتاجية والاستثمارية والمالية والتجارية.

ونستهل تحليلنا بالعناصر الذاتية والمباشرة للاستثمارية المثالية العربيـــة على الترتيب الآنف الذكر :

أولا : معدل الاستثمار — نرى أن كشفنا لمعدل الاستثمار الامثل فى الاقتصـاديات العربية يتوقف على الاعتبارات التالية الذكر :

(أ) المعنى الذى اتفقنا عليــه بشأن نظريه الاستثمار الأمثل فى الباب الأول خاصـة بانصراف المثالية إلى الرفع إلى الحـدود القصوى و (أو) الخفض إلى الحدود الـدنيا للارباح والتكاليف الخاصة والإجتماعيـة على السواء وبقدر ما تسمح به إمكانيات التوفيق بينهمـــا .

ويمكننا القول فى هــذا الصدد إننا برفع للنــافع الاجتماعيةإلى الحد الأقصى نكون قد نجحنا فى التوصل إلى المعدل الأمثل للاستثمارات فى البلاد العربية وإذا ما وضعنا خطـــة اقتصادية عربية وأحكمنا فيها نمطالاستثمارات وتوزيعها وتوطينها وأولوياتها فاناستمرار زيادة معدل الاستثمار تفضىإلى خفض معـــدل زيادة المنافع الاجتماعية الـكلية حتىنصل إلى المشروع الحدى الذى تتعادل فيـــه المنافع المتوقعة مع التـكاليف الإجتماعية الـكلية الضرورية للمحافظة على المنافع فى الاقتصادالقومى فى الدولة العربية مما يدل علىأن الاستثمار قد بلغ معدله الأمثـل .

(ب) شـاع بالبلاد العربية تقليد عدم احتساب الوفورات الخارجية ضمن انتاجيـة الأصول الرأس مالية الفردية على حين أنها تؤدى إلى زيادة الانتاجية الاجتماعية ممايجعـل الـكفاية الحدية للاصول الرأس مالية دون نظيراتها بالنسبة إلى الاقتصاد القومى كله .

ومن ثم فانه لتقدير أىنشاط انتاجى ونحن في معرض حساب معدل الاستثمارالأمثل يتوجب علينا تقويم التـكلفة الاجتماعية للاستثمار ومقارنتها بما ينفـله من منافع إجتماعيـة

ويفترض هنا اننا بزيادة المنافع الاجتماعية إلى الحـــد الأقصى نكون قد وصلنا إلى المعدل الأمثل للاستثمارات .

ويرتبط بذلك عدم الاعتماد على الأسعـار المحاسبية فى تقويم المشروعات الاستثمارية ووضع أولوياتها بالبلاد العربية مما لايساعد على التوصل الى الاستغلال الأمثل للموارد والعوامل الانتاجية ويفوت الفرص على استظهار المشروعات الاستثمارية المثلى ومن ثم فانه ينبغى التعويل على الاسعار المحاسبية مما سنوضحه آجلا .

(حـ) يترتب على ندرة كثير من الموارد وقصور عرضها فى أكثر البلاد العربية ذات المخططات التنموية زياده تكاليف الانتاجية بيد أنه يقابل ذلك من الناحية الاخرى ميل انخفاض جمود العـرض بسبب الارتباطات المكملة فى النمط الاستثمارى وعند ما تصـل الموارد إلى حدود طاقاتها تتزايد التكاليف الاجتماعية للانتاج بزيادة معدل الاستثمار ويمكن أن يكون الوصول الى هذه الحـدود أسرع فى البلاد العربية .

(د) يرتبط موضوع المعدل الامثل للاستثمار بالبلاد العربية من حيث حجمه وامكانياته بالفوائض الاقتصادية الممكنة فيها والمتمثلة فى الفرق بين ما يمكن أن يتحقق من ناتج قومى عند درجة معينة من التقدم الفنى فى بيئة طبيعية وباستخدام حجم معين من موارد الانتاج المتاحه وبين ما يعتبر استهلاكا ضروريا .

وتعتبر هذه الفوائض بالاضافة الى أهميتها الجوهرية للتنمية اساسا وثيقة الصلة بما نحن بصدده من موضوع المثالية والتعظيم بالنظر الى ما يتضمنه من الرفع الاقصى (الناتج الممكن) والخفض الأدنى (للاستهلاك) مما يمكن التعبير عنه برفع الانتاج الى أقصى حد مع خفض التكاليف الاجتماعية الاجمالية الى أدنى مدى هذا فضلا عما ينطوى عليه من أستخدام للمتغيرات التكنولوجية .

وحدث ولا حرج عليك عن العقبات والمشاكل المشتجرة فى سبيل الفوائض المنوه عنها على نحو ما سيأتى بيانه عند شرح تمويل الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية .

(هـ) تعتبر المعدلات الاستثمارية الواقعية بالبـــلاد العربية متواضعة حيث تواضعت كما رأينا فى الباب السـابق . ويتجلى تواضع هذه المعـدلات أولا بالنظر إلى ما هو ســائد بالدول الاجنبية المصورة فى الجـدول اللاحق . وتتجلى ثانيـا بالقيـاس على ما سبق أن أكده خبراء الامـم المتحدة من أنه بمكنيـة الدول الناهضة أن تستخلص بواسطة انظمتها الضريبية (وحدها) ٣٠٪ الى ٤٠٪ لتخصيصها لاغراض التنمية الاقتصادية ويتوكد تواضع المعدلات النوه عنهـا فى ضوء ما حققتـه من معدلات نمـو متدنية فى أغلب الدول العربية وحيـال المستويات المعيشية المتدنية فى الوطن العربى وطول شقة التخلف بينها وبين الدول الاكثر تقـدما

(و) يتوجب عند تقديرنا للمعدل الامثل للاستثمار فى البـلاد العربية أن نأخـذ فى الحساب الطاقة الاستيعابية والتى تتمثل بايجاز فى كفاية رأس المـال القـومى والقـاعدة الاستثمارية الصناعية الاساسية وفى توافر موارد الطاقة والقوى ومستلزمات الانتـاج والايدى العاملة الفنيةوالخبرات التنظيمية والادارية والامكانيات التسويقية .

(ى) نرى انه لاجل تقديرنا للمعدل الاستثمارى الامثل بالبلادالعربية ان ناخذ فى حسابنا عناصر متعددة منها مقدار الهدف الاقصى المتطلب لزيادة الانتاج وللمعدل الأعلى لرفع معدل زيادة الدخل القومى ومتوسط نصيب الفرد منه فضلا عن معـدل نمو السكان ومعامل رأس المال والعوامل التكنولوجية ونسبه الاحلال والتجديدات ونفقات اعـداد ونقل الفائض العالى الزراعى سدا للاحتياجات الجـديدة للتصنيع زيادة على الامكانيات التسويقية والاستيرادية والتمويلية .

ومن حيث التحديد الرياضى للمعدل الامثل للاستثمار العربى نرى أنه يمكن القـول من وجهة نظر حد متفائلة (خياليه) أنه من المتصور أن يبلغ ذلك المعدل مادون المائه فى المائه حيث يخصص جميع الناتج لاعادة الانتاج ناقصا مايلزم لامساك الحيـاة وتوفير الاستهلاك الضرورى للجماهير العربية . وليس مانذهب اليه بدعا من القول حيث سبق أن دعى اليه جوزيه ستامب فى معرض تقديره للطاقة الضريبية .

دع عنك هذا الجمـــود وانظر معى نظرة عملية الى واقع التقديرات والاهداف العربية . والمتصفح لخطط التنمية الاقتصادية العربية يجدها تحدد معدلات لنمو الدخـــل تتراوح بين ٥٪ و ٨٪ تقريبا . وبالنظر الى قصور فاعلية وعدم جدوى هذه المعدلات ازاء المعدلات السكانية المتزايدة وانخفاض المستويات المعيشية الفعليـــة والنسبية المقارنة بما يشيع خارج الدول العربية وحيال الفوائض الاقتصادية الممكنة الواسعة فيها فضـلا عن المزايا العديدة المترتبة على نظرية الاستثمار الامثل فاننا نرى أنه ينبغى الارتفـاع بهـــذه المعدلات الى مابين ١٠ ٪ و ١٤ ٪ .

واذا ما استخدمنا أنموذج هارود — دومار — سنجر معتبرين معامل رأس المال ومعدل الزيادة السكانية بالبلاد العربية ٢ : ٢ على التوالى فاننا نصل الى معدل أولى دون المثـالى ويـكون :

$$١٠ = \frac{س}{٢} - ٢ = ٢٤$$

$$١٤ = \frac{س}{٢} - ٢ = ٣٢$$

وليس أمر هذا المعدل بمستغرب بالنظر الى أن معدل الاستثمار كان فى خطط المجر وبلغاريا وفى أول مشروع تنموى لهـا (١٩٤٩ — ١٩٥٤) بـين ٢٠ ٪ الى ٢٧ ٪. كما أنه بلغ ٣٦ ٪ فى يوغوسلافيا عام ١٩٤٩ .

وقد اخترنـا هـذه التواريخ المبـكرة باعتبارها تناظر بدايات التخطيط الاقتصادى فى الدول العربيـة .

وايا ما كان فان المعدل المنوه بمعدل أولى دون المثـالى كما سبقت الاشارة . وقـد فضلنا الابتداء به أخذا بمنطق التدرج ومراعاة لحدود الطـاقة الاستيعابية الراهنـة فى البـلاد العربيـة .

وينبغى أن يؤخذ بعد ذلك الارتفاع بالمعدل الاولى توصلا الى المعدل الأمثـل الذى

سبق أن أوضحنا صياغته فى البـاب الأول :

$$\text{مـ} = \frac{\Delta\,\text{س}\,(\text{ن} - \text{ف})}{\Delta\,\text{س}\,\text{ر}} = \text{ك}$$

حيث تشير مـ الى المعدل الأمثل للاستثمار — ن الى المنافع — ف الى التـكاليف — ر الى الاستثمار — ك الى الـكفاية الحدية لرأس المال .

ولا نظننا فى حاجة الى تذكير القارىء أن هذا المعدل الأمثل يتحقق عندما تتكافأ تكاليف الانتاج الاجتماعية مع المنافع الاجتماعية الحدية الناشئة عما يهيؤه الاقتصـاد القومى من طاقة انتاجية والذى تكون فيه لوحدة الاستثمار الحدية منافع اجتماعية مضافة وصافية تسـاوى صفـرا .

ثانياً : المثـالية الاستثمارية العربية : الا نموذج الاستثمارى الأمثل — النمط الأمثـل

بحثنا فى النقطة السابقة كيفية التوصل الى المعدل الاستثمارى الأمثل بالبلاد العربية .

ونضيف هنا أنه يوجد عاملان محددان لحجم الموارد المستثمره فى مختلف الصناعات خلال ميقات الخطة الاقتصادية . العامل الأول هو معدل النمو المتـوقع فى شتى مجـالات الانتاج (بافتراض أن المشروعات القائمة تعمل بكامل طاقتها) .

أما العـامل الثانى فيتمثل فى نـوع التـكنولوجيـا المستخدمة لاحداث مجمـوع المهـام الانتاجية ومن ثم فانه يمكننا الكشف عن الاستثمارية العربية المثلى والا نموذج العربى الامثل بواسطة الاعتماد على العاملين الآنفى الذكر حيث نستخدم الأول فى توزيع الموارد الاستثمارية والثانى فى اتاحة تفاصيل ذلك التوزيع .

ومن الخير أن نتسـاءل مع القارىء عن أساس القرارات المتعلقة بالتوسع فى مختلف الصناعات العربية ؟ ويمكننا أن نقول في هذا الصددأن القرارات الاستثمارية الاساسيه لاسيما فى الدول العربية ذات التطبيق الاشتراكى تعتبر فى الغالب ذات طبيعة سياسية وان القرارات الأخرى المشتقة من الاولى تتوقف على الجوانب التكنولوجية لعمليات الانتاج فضلا عن أن قرارات أخرى أقل عددا من السابقة تـكون ذات طبيعة اقتصادية بحته

(كاختيار المنتجات الاحلالية) .

ويلاحظ بالنسبة الى العامل الأول السابق التنويه عنه أنه يصعب الحديث عن أى معيار لتوزيـــع المـــوارد الاستثمارية بالنظر الى أن برنامج الانتاج الذى يعتبر البرنامج الاستثمارى نتيجة طبيعية له لايتيح مثل ذلك المعيار . أما التوزيع النهـــائى للموارد المشار اليها — أى اختيار فنون التكنولوجيـــا فى مختلف الصناعات (مـــع افتراض برنامج انتاجى معطى وقدر معطى من الموارد) فانه يتحدد وفقا للمستوى المقرر لسعر الفائدة .

وتجدر الاشـارة إلى أن تفسير ماسبق لاينصرف باى حال الى أنه محاولة التوفيـق بين الفكرتين المتناطحتـــين فى هذا الصدد والذاهبة احداهما الى أن سعر الفائدة هو الرقيب على توزيع الموارد الاستثمارية والجانحة ثانيتها الى استبعاده تماما فى هذاالصـــدد . والحقيقة أن التفسير يعكس فى واقع الأمر العمليات الاقتصادية الحقيقية .

ولننظر الآن فى كيفية التوصل الى الحل الأمثل لبرنامج استثمارى مأخوذ فيـه بسعر فائدة معين فى دولة عربية مع قصر هذا الحل على حدود ناتج واحد . ويمكن أن نبسط المشكلة بحيث تصير أنه اذاكان البرنامج الاستثمارى يمكن تنفيذه (لسلعة أ) بطريقتـــين (أو أكـثر) تتضمنان نفقات استثمارية مختلفة وتكاليف استغلال فان الحل المختار هـــو ذلك الذى تكون جملة تكاليفه عن فترة زمنية معينة هى الأدنى .

ومن ثم فانه اذا مارمزنا بالرمزين $ت_١$ ، $ت_٢$ للتـــكاليف الاستثمارية وبالرمزين $ك_١$ ، $ك_٢$ لتـكاليف الانتاج السنوية (دون استهلاك أو فائدة على رأس المال) ورمزنا بالرمز س لسعر الفائدة وبالرمز ن لعدد سنوات تشغيل المشروع فان الحل الأمثل يكون ذلك الذى تصير فيه د أقل .

$$د_١ = ت_١ + ك_١ \frac{(١+س)^{ن} - ١}{س(١+س)^{ن}}$$

$$د_٢ = ت_٢ + ك_٢ \frac{(١+س)^{ن} - ١}{س(١+س)^{ن}}$$

ويكون هذا التفسير سليما شريطة معامله كل استثمار معاملة مستقلة وشريطة كون للموارد العينية (وبالتالى الموارد المالية) من الوفرة بحيث تفى بتنفيذ جميع البرنامج باختيار الحل الأمثل فى كل حالة .

وايا ما كان الأمر فانه لاسبيل الى قبول الفرد السابق بالنظر الى أن المثالية المستهدفة فى أية دولة عربية ينبغى عدم انصرافها الى استثمار واحد وانما الى الخطـــة الاستثمارية جمعاء لاسيما وأن ذلك هو مايتسق مع طبيعة وجوهر النظام الاقتصادى حيث تستهدف الحسابات الاقتصادية القومية انتظام كافة اطراف الهيكل فى أية دولة عربية . زد على ذلك أنه من العسير اثبات ان الاختيار القاصر على حـل مثالى أوحد يمكن أن يتناقض مـــع الاختبار الأمثل فى برنامج عام .

ومن ثم فان المشـكلة الحقيقية تتمثل فى توزيع المـوارد على مختلف الصناعات بحيث يمكن تنفيذ البرنامج الاستثمارى بادنى انفاق استثمارى وأقل تكاليف استغلال ممكنة .

ولنفرض أننا نفكر فى أن نقيم فى بلد عربى برنامجا استثماريا يشتمل على م مشاريع وأنه يمكن تنفيذه بواسطة متغيرات استثمارية مختلفة مما نصوره فى المصفوفه (١)

(١)	ت ١١	ت ١٢	....	ت ١ر
	ت ٢١	ت ٢٢	....	ت ٢ر
	.	.		.
	.	.		.
	.	.		.
	ت صـ١	ت صـ٢		ت صـر

ويشير الرمز الاول فى هذه المصفوفه الى عـدد المشاريع والرمز الثانى الى عـــدد الحلول ومن ثم فان ت ١ تشير الى النفقات الاستثمارية المحتاج اليها لاقامة المشروع رقم١ في الحل البديل الاول .

ولنفرض أن التكاليف السنوية للانتاج (بدون احلال أو فائدة على رأس المـــال) تكون على نحو ما تصوره المصفوفه رقم ٢ .

	$ك_{١١}$	$ك_{١٢}$	$ك_{١ر}$
(٢)	$ك_{٢١}$	$ك_{٢٢}$	$ك_{٢ر}$
	$ك_{م١}$	$ك_{م٢}$	$ك_{مر}$

ولنفرض أن العمر المتوقع لجميع المنشآت هو عدد ن سنوات وأن التـكاليف السنوية والانتـاج السنوى توزع توزيعا متساويا طوال فترة تشغيل واستغـلال المشروعات.

واذا ما افترضنـا أن س سعر الفـائدة فان التكاليـف المخصومـــة من تاريخ تشغيل المشـــروع .

$$\bar{ك}_{١١} = ك_{١١} \frac{(١ + س)^{ن} - ١}{س(١ + س)^{ن}}$$

وذلك عن عمر مشروع بعدد ن سنوات .

وإذا ما احتسبنا التكاليف على هذا النحو لجميع المشروعات ولجميع الحـــلول البديلة فانه يمكن تصويرها فى المصفوفة (٣) .

$$
\begin{array}{ccc}
\text{ك}_{\text{١ر}} & \text{ك}_{\text{١٢}} & \text{ك}_{\text{١١}} \\
\text{ك}^{\text{١}}_{\text{٢ر}} & \text{ك}^{\text{١}}_{\text{٢٢}} & \text{ك}^{\text{١}}_{\text{٢}} \\
\text{ك}_{\text{مر}} & \text{ك}_{\text{م٢}} & \text{ك}_{\text{م١}}
\end{array}
\qquad (٣)
$$

وينبغى بعد ذلك تحديد معيار المثالية على نحو أكثر دقة . ويمكن القول بأن مثل ذلك المعيار يتمثل فى الحل الذى تكون فيه نفقات الاستثمار وتكاليف التشغيل أقل ما يمكن وهذه النفقات والتكاليف تتمثل فى المصفوفة (٤) حيث :

$$
\text{ل}_{\text{١١}} = \text{ت}_{\text{١١}} + \text{ك}_{\text{١١}} \ldots\ldots
$$

$$
\begin{array}{ccc}
\text{ل}_{\text{١ر}} & \text{ل}_{\text{١٢}} & \text{ل}_{\text{١١}} \\
\text{ل}_{\text{٢ر}} & \text{ل}_{\text{٢٢}} & \text{ل}_{\text{٢١}} \\
\text{ل}_{\text{مر}} & \text{ل}_{\text{م٢}} & \text{ل}_{\text{م١}}
\end{array}
\qquad (٥)
$$

وإذا كانت مقادير النفقات الاستثمارية غير محدودة فان شرط المثالية يتحقق على النحو التالى :

$$
\sum_{\text{ب}=١}^{\text{ص}} \text{ل}_{\text{بص}} = \text{الادنى} \qquad (١)
$$

وليس البحث عن ذلك القدر الادنى صعبا حيث أنه يكفى أن نختار لكل مشروع

حلا يتضمن أقل النفقات الاجمالية . وبالنظر إلى أن الموارد المخصصة للاستثمارات محدودة فان الصياغة (١) تصير :

$$(٢) \quad \sum_{\text{ب}=١}^{\text{ن}} (\text{ه} + \text{ك}^{١})_{\text{بص}} = \sum_{\text{ب}=١}^{\text{ن}} \text{ت}_{\text{بص}} + \sum_{\text{ب}=١}^{\text{ن}} \text{ك}^{١}_{\text{بص}} = \text{الادنى}$$

ومن وجهة نظر الموارد المحدودة يكون من الضرورى أن

$$(٣) \quad \sum_{\text{ب}=١}^{\text{ن}} \text{ت}_{\text{بص}} \geq \text{أ}$$

حيث تكون أ مقدار النقود الممكن استثماره - ويكون الشرط أن :

$$(٤) \quad \text{أ} < \sum_{\text{ب}=١}^{\text{ن}} \text{ت}_{\text{ب}١}$$

يجب أن تتحقق أيضا نظرا لأن المشكلة لن تثور إذا كانت :

$$(٥) \quad \text{أ} = \sum_{\text{ب}=١}^{\text{ن}} \text{ت}_{\text{ب}١}$$

ويمكن التوصل إلى طرق تحسينية أفضل فى الانموذج كما يمكن الاستعانة بجبريه خاصة للتعرف على البرنامج الاستثمارى الامثل للاقتصاد القومى كله بفضل الاستعانة بالآلات الحاسبة الالكترونية .

وأيا ما كان شأن البرنامج الاستثمارى الأمثل للاقتصاديات العربية فانه لن يؤتى أكله إلا إذا استبدلنا بالنمط الاستثمارى القائم نمطا أمثل .

ولقد سبق أن أوضحنا فى الباب الثانى النمط الاستثمارى الراهن بالبلاد العربية وابرزنا مختلف مثالبه .

ومن ثم فانه يمكن التوصل إلى النمط الاستثمارى الأمثل للبلاد العربية إذا أمكن تحقيق مايأتى :—

أولا — استئصال أسباب المثالب الخاصة بالنمط الاستثمارى الراهن .

ثانيا — إدخال الاوضاع والمقومات الضرورية للتوصل إلى النمط الاستثمارى الامثل .

ثالثا — ضمان الشروط والظروف الكفيلة باقامة وتنفيذ النمط رهن التحليل

ونبحث أولا استئصال أسباب المثالب الخاصة بالنمط الاستثمارى العربى الراهن فنقول أن غلبة النمط الاستثمارى الزراعى العربى يرجع أولا وقبل كل شيء إلى سيادة الانتاج الزراعى لتسلط القطاع الزراعى مما أسكن الغالبية العظمى من السكان فيه مساكن الفقر وجعلهم يقتصرون اعتمادهم في أسباب حياتهم عليه فاقتضى الامر أقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة لاجله ومما طبع العقلية العربية والقيم العربية بنمط معين فجعلها لا ترضى بالملكية الزراعية بديلها لبعدها عن المخاطرة ولأعتبارها وسيلة لاحقاق ودعم الطبقية والسيادة الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أسباب أخرى من ناحية القطاعات الصناعية العربية حيث يضعف الطلب وتتقلص المنافذ الاستثمارية وتضعف المبادءة والمغامرة وحيث مكن الاستعمار قدعا لهذه الوضعية تدعيما لمصالحه غير المشروعة .

ولعل الحل الأوفق لهذه المسألة يتأسس على زيادة التصنيع فى الدول العربية لكيما يستطرق المعين البشرى من القطاع الزراعى إلى الصناعى وبحيث يستهوى رأس المال الزراعى ومدخراته إلى الاستثمارات الصناعية كما يقيم الجاذبية للاستثمارات الصناعية على أسس مكينة .

وإذا كانت بعض الدول العربية تجتاز فى الوقت الحاضر مرحلة الاقطاع الزراعى فان التطور الاقتصادى حرى بها بان يسير بها إلى مرحلة التصنيع حينما تتطور أدوات الانتاج الحالية وعلاقاته .

كذلك فانه اذا كانت قوى الانتاج البشرية فى بعض أرجاء الوطن العربى تخلد إلى الارض الزراعية ولا تبغى عنها حولا لاسباب التقاليد والوراثة ولعوامل الامن التى تلتمسها فى أحضانها فان التطور الاقتصادى المنوه عنه قمين بالانتصار على هذه السوءة حينما يتسنى للقوى العاملة العربية أن تتطور من خلال وبسبب تطور أدوات الانتاج وعلاقاته كما سبق أن المحنا .

هذا وقد تلاحظ لنا من بحثنا فى الباب الثانى أن النمط الاستثمارى العربى موسوم وبالتالى موصوم بزيادة المشروعات المتعلقة بالمرافق والخدمات الاجتماعية ويعزى ذلك إلى طول حقب الحرمان والاهمال الاجتماعى التى تجرعتها الشعوب العربية من كؤوس الاستعمار فضلا عن عوامل الانفجار السكانى التى أوردت الدول العربية موارد انخفاض المستويات المعيشية مما يقتضى الاسراع والتوسع فى المشروعات الآنفة الذكر ولسنا نرى لهذه المشكلة من حل واصلاح الا عندما يتم التوصل إلى الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الضرورية بله إننا نعتقد أن التوسع التصنيعى العربى المرتقب سوف ينشىء الحاجة المتزايدة إلى فيض لا ينقطع من مشروعات الخدمات الاجتماعية خدمة للجموع البشرية المهاجرة من القطاعات الزراعية إلى الصناعية التماسا لاسباب الحياة الناعمة فى ظلال المدن العربية . بيد أننا نود الاشارة إلى أنه لاجناح على مثل هذه المشروعات الاخيرة لصلتها بالاستثمارات الصناعية بل لاعتبار جانب منها يشكل استثمارا بشريا هاما .

ويذكر القارىء أننا ناخذ على النمط الاستثمارى العربى ما يرين عليه إلى درجة كبيرة من المشروعات الصناعية الاستهلاكية . وليس المقام بمقام مقارعة حجج تفضيل المشروعات المذكوره على مشروعات الصناعة الثقيله فقد قال التاريخ والواقع الصناعى القول الفصل فى هذه القضية بترجيح كفة الاخيرة . وانما نبغى

الآن إستقصاء أسباب توجه النمط الاستثمارى العربى وجهة استهلاكية بغية ترشيدها وانا للمتقون مع هذه الأسباب فى تمدد الميل الاستهلاكى وقصور الموارد الغذائية الميسرة فى القطاع الزراعى عن الوفاء بالحاجات الاستهــلاكية فضلا عن يسر واتاحة مستلزمات المشروعات الصناعية الاستهلاكية من مواد خام الى تمويل إلى تدريب عمالى فنى ويمكن استئصال شأفة هذه الاسباب بوضع المحــددات الاستهلاكية وتغيير النمط الاستهلاكى واتاحة الظروف والمناخ لارساء أسس الصناعة الثقيــله ويعتبر التخطيط الاقتصادى أهــلا لذلك كله .

و نمضى فى استظهار مثالب النمط الاستثمارى العربى فنقول إنه مما يشينه كذلك قصور أسباب التمويل الذى كنا نحرص في الباب الثانى على أن نقرن بينه وبين الاستثمار كاشفين اللثام عن عيوبه ولا نود ان نستبق الحـديث عن تمويل الاستثمارات العربية فنمسك عنه انتظار الموضـمه القادم فى هـذا البـاب حسبنا أن نشير سريعا إلى أنه يتوجب اصلاح النمط التمــويلى من حيث حجمه ومصادره وكيفية تعبئته وتوجيهه على نحو ماسنأتى على ذكره فيما بعـد .

وينعى على النمط الاستثمارى العربى إتخاذ جوانبه الادارية وليس ببعيد ما جاءنا بـه الباب الأول من نبأ اعتبار الاستثمار وظيفة أسـاسية أولى من وظائف الاداره ومن اليسير ان نرجع ذلك القصور إلى عدم رسوخ أقدام الدول العربية فى مجالات التصنيع وإلى النقص فى المنظمات والمعاهد الادارية ويبــدأ اصـلاح العيب رهن الحـديث من أسبابه المذكـوره .

ولا يقل أهمية وخطورة عن الأسباب السابقة ما يعتور النمط الاستثمارى العربى من سوء توزيعه زمانيا وقطاعيا ومكانيا ويعزى ذلك إلى أسـباب كثيرة منها ماهو تاريخى وما هو فنى وما ينصرف إلى أسـباب خاصة بتوطن الموارد الطبيعية .

ولا يسعنا فى ختام هذا التعداد أن نركز على قصور أو غيـاب التخطيط الاقتصادى مما انتهى بالنمط الاستثمارى العربى الى ماهو عليه من ضعف واستخذاء والرأى عنـدنا انه يتعين وضع أسس سليمة لتخطيط صـناعى قصير الاجل وطويله يستهدف تغيـيرات

جـذرية فى وجهة الاستثمار الصناعى وتركيبه وتوزيعه وتمـويله على نحـو ماسلف وما سيجىء ذكره .

ثالثا : وعن تركيب النمط الاستثمارى العربى ونوعيته نقول انه يبتعد كثيرا عن مستوى المثاليـة علما باننا نستخدم التركيب حاليـا لنعنى مكونات الاستثمار وعنـاصره وكذلك ترابطه وتـكامله .

أما من حيث مكونات الاستثمار وعناصره فى البلاد العربية فقد اوقفنا الباب الثانى على الحقائق الهامة التالية الذكر :

١ — تدنى مستوى عناصر الاستثمار .

٢ — قصور إتاحة العناصر المذكورة .

٣ — تخلف اساوب الفن التـكنولوجى الذى يتم به التأليف بين عناصر الاستثمار .

نبسط القول فى حقيقة تدنى مستوى نوعيـة عناصر الاستثمار فى البلاد العربيه فنوضح أن مستلزمات الانتاج تـكون في الغالب قليـلة الجودة بسبب تاخر المستوى الفنى للانتاج المحلى زراعيا كان أو صناعيا هذا فضلا عن ان عناصر الاستثمار تفتقد كثيرمن المواصفات الفنية الضرورية وليس من شك فى ان ذلك يبتعد بالنمط الاستثمارى العربى عن حـدود المثاليـــة .

ويمكن ان نرجع ذلك إلى عـدم الحرص على وضع أنمـاط انتاجية فنية والى قصـور أسباب الفن التـكنولوجى فضلا عن عدم التكامل بين المشروعات الاستثمارية الصناعية فى الوطن العربى .

ونرى أن حــل هذه المشكلة يتمثل فى إحكام التخطيط الصناعى على نحو يحقق المثاليـة فى مختلف صورها السابقة واللاحقة ونعتقد أن الاعتماد على جداول المستخدم المنتج يعتبر ذا فائدة كبيرة فى هذا الصدد ناهيك عن مزايا ترشيد الفنون الانتاجية ويؤدى الحـل

الصحيح لهذه المشكلة إلى المساهمة فى بلوغ الأستثمار العربى حسد المثالية وذلك بالنظر إلى ما يتيحه من خفض فى التكاليف الصناعية وفى الأسعار ثم فى تحسين المستويات المعيشية فضلا عما يؤدى اليه تحسين نوعية الانتاج وتدنى أثمانه من كسب لمزايا التنافس فى الأسواق الخارجية الأمر الذى يسهم فى زيادة حجم الصادرات وتحسين معدل التبادل التجارى وبالجملة يعاون على حل مشكلة الاختلال والعجز للقيمين فى موازين التجارة العربية .

أما فيما يتعلق بقصور اتاحة عناصر الاستثمار ومكوناته فانه يعتبر بحق واحدا من أهم العوامل التى تنال من مثالية الاستثمار في البلاد العربية . وكفاك دليلا على ذلك ما حدث ويحدث في بعض البلاد العربية من توقف المشروعات الاستثمارية نتيجة لعدم إمكان الحصول على مكونات الاستثمار أصلا أو فى الوقت المناسب .

ويمكن أن يعزى ذلك إلى قصور الانتاج المحلى على نحو لايساعد على الوفاء باحتياجات العناصر الاستثمارية من ناحية و(أو) لا يعين على توفير مقابل استيراد العناصر المذكورة من الخارج . هذا فضلا عما يحدث من عدم إمكان الحصول على مكونات الاستثمار من الدول الخارجية أصلا أو فى الوقت المناسب أما بسبب التغيير الذى طرأ مؤخرا على التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية تفضيلا للدول الاشتراكية أو لتعذر أستجابة هذه الأخيرة للطلبات الواردات نتيجة لوصولها بعد وضع خططها الاقتصادية .

ومن اليسير التحوط ضد أسباب هذه المشكلة عن طريقين أولهما سريع قصير الأجل وثانيهما طويل الآجل . أما الطريق الأول فيتمثل فى تعيين مستلزمات الانتاج المطلوب استيرادها وتحديد مواصفاتها تحديدا دقيقا ثم التعاقد على استيرادها فى الوقت المناسب تلافيا لدواعى تاخيرها . وكذلك يجب أن يكون الشأن بالنسبة إلى بنود الاحلال المختلفة .

أما الطريق الطويل الأجل فيتحصل فى نظرنا فى أخذ الدول العربية انفسها بالاستعاضة عن الاستيراد من الخارج نهائيا أخذ الاعتبارات للزايا النسبية للانتاج فى الحساب ويقتضى الأمر اعطاء الأولويه للمشروعات الاستثمارية المحلة للواردات .

ويؤدى التبصر بالاحتياطات المذكورة إلى إقامة المشروعات الاستثمارية وتشغيلها على النحو المستهدف كما ونوعا وتوقيتا مما يشكل ضمانا هاما لتحقيق أهداف الخطة الاستثمارية على النحو وفى المواقيت المقررة .

ونأتى إلى مشكلة تخلف الفن التكنولوجى فنؤكد خطورتها البالغة على إمكانيات مثالية الاستثمارات العربية . ولعله من الخير أن نتذاكر مع القارىء ماحدثنا عنه الباب الأول مما ثبت من تجارب الدول الرأسمالية والاشتراكية على سواء خاصا بأن الاستثمار يتوقف الى درجة كبيرة على مدى تقدم الفن التكنولوجى . ويطول بنا الحديث اذا ما حاولنا حصر المزايا المترتبة فى هذا الشأن من خفض للتكاليف والأثمان الى تجويد للمستويات الانتاجية والى ابتكار لأنواع جديدة من المنتجات . ويؤدى فن التأليف الامثل بين موارد الانتاج وعوامله إلى الاستخدام الأقصى والامثل لمصادر الانتاج وطاقاته . ولعل موضوع تفكير الدول العربية مؤخرا من الاستفادة من الغاز الطبيعى الذى كان يذهب بددا خير شاهد على ما نحن بصدد الحديث عنه .

وينبغى على الدول العربية أن تسلك الى هذه الغاية مختلف سبلها باستقدام التكنولوجيا المناسبة واستيفاد الخبراء وارسال البعثات واقامة المعاهد الفنيه بها .

ويجىء الآن دور النقطة التالية الخاصة بتوزيع الموارد الاستثمارية على القطاعات فالمشروعات فالمواطن الاستثمارية فالزمان مما نعالجه تباعا فيما نسوقه بعد من بيان :

وعن توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى توزيعا امثل نقول إنه يمكن أن يتبع فى هذا الشأن بالدول العربية منهاجان — أولهما ينصرف إلى تحديد الموارد الاستثمارية وتقسيمها على القطاعات ثم اجراء مقارنة واختيار لمختلف المشروعات وتحديد أهداف الانتاج . أما المنهاج الثانى فيتمثل فى تقدير أهداف الانتاج بواسطة اختيار أكثر المشروعات ربحية ثم تقسم الموارد الاستثمارية بين القطاعات تبعا لذلك .

ويلاحظ من الناحية العملية أنه إذا ما أتبع المدخل الأول وتم نهائيا اختيار ومقارنة المشروعات فانه يحدث فى كثير من الأحيان تغيير الى حد ما في التقسيم الأول للموارد

الاستثمارية بين القطاعات . وإذا ما اختير المدخل الثانى وقررت الربحية المقارنة لمختلف المشروعات فانه توجد حدود لايمكن أن تتدنى عنهـا أنصبة القطاعات من المـوارد الاستثمارية حتى لو اتضح أن بعض المشروعات تكون اكثر ربحية فى القطاعات الأخرى . وآية ذلك أنه لا يصح تحديد الموارد الاستثمارية الزراعيـة بالدول العربيـة اكثر من اللازم (كما هو الحال على نحو ما أوضحناه فى الباب السابق) بغض النظر عن الربحيـة المقارنة للمشروعات الاستثمارية الزراعية والصناعية .

ولقد تقتضى سرعة النمو فى بعض البلاد العربية أن توزع الموارد اللازمة على قطاعات الاقتصاد القومى بمايسمح بأن تنمو نموا متوازنا يحقق المعدلات العامة للنمو التى تستهدفها خططها الاقتصادية والتى تقضى على عوامل عدم التوازن الهيكلية التى تتسم بها الاقتصاديات العربية بسبب اعتمادها على قطاع الزراعة وعلى محصول رئيسى أواثنين وكذلك على استيراد معظم احتياجاتها الصناعية والزراعية فضلا عن وفرة العمل النسبية وندرة رأس المـال مما يجعل قطاع الصناعة متدهورا .

ويساعد توزيع الموارد الاستثمارية المتاحة بالدول العربية على قطاعات الاقتصاد القومى توزيعا متسقا مع مقتضيات التنمية الاقتصادية المخططة بها على توفير فرص النمـو الانتاجى السهل الذى لاتشتجر فى سبيله أعناق الزجاجات نظرا لانه يأخذ فى الاعتبـار العلاقات الصناعية المتداخلة بين مختلف صناعات وقطاعات الاقتصاد القومى .

وينبغى أن نلاحظ عند توزيـع الموارد الاستثمارية على قطـاعات الاقتصاد القومى بالدول العربية حقيقة هامة مؤداها أن التعجيل بالنمو الاقتصادى يقلب العلاقات القائمـة فيما بين تلك القطاعات ويخلق توازنا جديدا بينها يستوجب تخطيطـا اقتصاديا لوضـع قيـود اقتصادية ومادية على توزيـع المـوارد الاستثمارية تلافيـا للاضطرابات والضغوط التضخمية والانحرافات فى اتجاهات التنمية الاقتصادية وتمكينا للصناعـة من أن تظفر بنسبة أكبر من الموارد الاستثمارية .

كذلك فانه ينبغى أن لايغيب عن البال أن بلوغ غاية الاستثمار الامثل بالدول العربية يستوجب احداث توزيع أمثل للموارد الاستثمارية بين مختلف القطاعات .

ولتشتجر كثير من الخلافات عند تشاطر الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد القومى أهمها ذلك المتعلق بالمفاضلة بين قطاعى الزراعة والصناعة .

وإذا كان أمر هذا الجدل مشهور إلا إننا نرى نخصه بكلمة من حديث نظرا للاهمية القائمة لقطاع الزراعة فى الدول العربية وبسبب ما تجتازه بعض الدول العربية اليوم من مرحلة الاقطاع إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية بما يثور خلال ذلك من عداء تقليدى بين الاستغلال الاقطاعى واسترباح الرأس مالى .

ولقد يطول بنا الحديث إذا ما تناولنا جميع أوجه المفاضلة بين القطاعين المذكورين الأمر الذى يجعلنا نقنع بالإشارة أولا إلى ذلك الرأى القائل بأولوية القطاع الزراعى على الصناعى والذى وجد ظلالا من البراهين فى كتابات بعض اقتصادى الغرب المدللين على نجاح التنمية الاقتصادية الزراعية بما حدث فى نيوزيلندا واستراليا وكندا واليابان. هذا فضلا عما سجله المؤتمر الخاص بالضرائب الزراعية والتنمية الاقتصادية المنعقد فى هارفارد فى الخمسينيات من افضلية التنمية الزراعية .

أضف إلى ذلك ما يمكن أن يقال من أن الزيادة الانتاجية الزراعية تساعد على موازنه النقص فى الانتاج الزراعى والناجم عن سحب العمال الزراعيين لتوظيفهم فى القطاع الصناعى . هذا فضلا عما تؤدى اليه زيادة الانتاج الزراعى من توفير الخامات اللازمة للانتاج الصناعى استكمالا للهيكل الصناعى ومن زيادة الصادرات تصحيحا للاختلال والعجز المقيمين فى إقتصاديات الدول العربية كذلك فأنه يمكن أن يقال أن تفضيل القطاع الزراعى فى الدول العربية بمزيد من الموارد الاستثماريه يؤدى إلى زيادة دخول أهليه فيزيد طلبهم على المنتجات الصناعيه إسهاما فى توسيع حجم السوق ، هذا الى ما ينجم عن زيادة الانتاجية الزراعية من المساعدة على مواجهة المطالب المتزايدة على القطاع الزراعى الأمر الذى يعاون على تفادى مشاكل التضخم واختناقات الانتاج .

ولقد يجد المؤيدون فى الدول العربيه لأولويه القطاع الزراعى على الصناعى المزيد من الحجج اذا هم دفعوا بضعف وهزال امكانيات الرى فى كثير من البلدان العربيه كالاردن والعراق وسوريا وليبيا والسودان والسعوديه مما يستوجب توفير قدر كبير من

الموارد الاستثمارية لمشروعات الري وتحسين الانتاج الزراعي وانهم يستطيعون أيضا أن يحتجوا بتخلف الأحوال الاجتماعية في القطاعات الزراعية العربية مما يستأهل اختصاصها بنصيب وافر من المشروعات الاجتماعية المختلفة وخدمة البيئة لاسيما وأن التنمية المتحققة حتى اليوم قد ادت إلى قسمـة ضيزى بين الحضر والريف للعربي .

واياما كان الرأي فاننا نقدم الاعتبارات التالية الذكر لاخذها في الحساب عند تقدير حجم الاستثمارات الضرورية للقطاعات الزراعية العربية والمحددة بالتالي لمكانها في قائمة الاستثمارات المثلى بالبلاد العربية .

أولا : يتوجب أن يحسب ضمن رأس المال الضروري لمواجهة الاحتياجات الانتاجية في قطاع الزراعة الاستثمارات في الأرض الزراعية مضاف إليها التكاليف الدائمة كأنظمة الري وتسهيلات التخزين والبحوث والخدمات الجارية الضرورية .

ثانيا : إنه قد يحـدث في قطاع الزراعة عكس ما يجري في تخطيط قطـاع الصناعة حيث أن الحساب التفصيلي للاستثمار في الأول يختلف أساسا عن النتائج التي يمكن التوصل إليها من التقدير والاسقاط العام الاجمـالي وتتوقف درجة ذلك بمعدل مباشر على التغيير الهيكلي المزمع تحقيقه في الخطط الاقتصادية العـربية باعتبار ان معامل رأس المـال وأن متوسط نصيب الفرد ومتوسط نصيب كل وحدة من الأرض للنزرعة يختلف تبعا لدرجة تقدم النظام الزراعي .

ثالثا . يجب ان يؤخذ في الاعتبار ما تتطلبه تنمية القطاعات الصناعية والخدمية من مزيد من العمال الذين يسحبون من القطاع الزراعي مما يستدعي أن تستهدف استثمارات قطاع الزراعة بالدول العربية رفع انتاجية العمال الزراعيين في المقام الأول الامر يؤدي في نفس الوقت إلى إمـكان تقدير حجم العمـال الممكن تسريحهم لتغـذية القطاعات الأخـرى .

هـذا ويمكن من الناحية الثانية ان يجتمع لصـالح أولوية قطاع الصنـاعة في مجـال

التوصل إلى الاستثمار الامثل بالدول العربية اسانيد عديدة تتحصل فيما تؤدى إليه التنمية الصناعية من رفع انتاجية العامل الصناعى وفيما يؤدى اليه التصنيع من رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل وفيما يعقبه من امتصاص البطالة الشائعة بالأقطار العربية وكذلك خفض الواردات الصناعية تصحيحا لتوازن موازين المدفوعات العربية .

ويتمثل الدافع الأساسى لزيادة تعجيل التنمية فى قطاعات الصناعة العربية مع ما قد يثار احيانا من التركيز على الصناعات الثقيلة فى زيادة نسبة ما يعاد تثميره من الانتاج المضاف مما يؤدى الى الاسراع بالنمو الاقتصادى ويعتمد هذا المنهاج على الاعتبارات الفنية المكملة المتولدة عن النمو فى القطاعات الاخرى فضلا عن أن التوزيع المكانى للصناعات وإقامة الاستثمارات المناسبة فى الانتاج الزراعى والصناعات المكملة له يشجع على أحداث التغييرات الضرورية لازدهار التنمية الزراعية العربيـة (كتغير أسلوب الانتاج واعادة توزيع الارض واستغلال البطالة المقنعة)

ويثور فضلا عما تقدم نوع جزئى من المفاضلة وتقدير الاولويات فى قطاع الصناعة بين الصناعات الرأس مالية والصناعات الاستهلاكية الامر الذى تتعرض له الاقطار العربيه فى الوقت الحاضر . ويذهب رأى فى هذا الصدد إلى أن هدف التوسع إلى أقصى حد فى الاستثمارات الموجهة الى صناعات السلع الاستثمارية ـ بعد التوصل إلى اشباع الاحتياجات الاستهلاكية الجارية يحتل المرتبة الأولى فى أولويات تخطيط الاستثمار الامثل ، غير إننا نرى أنه يمكن ان يقدح فى ذلك الرأى من ناحيتين ، الناحية الأولى أنه يؤدى إلى خفض الزيادة الممكنة فى مستوى الاستهلاك إلى دون ما هو ضرورى لتعظيم معدل النمو الطويل الاجل الاقتصاد القومى الامر الذى يتضمن تضحية غير ضرورية من جانب المستهلكين أما الناحية الثانية فتنصرف الى ما يعقبه الاتجاه المذكور من خفض معدل الزيادة فى انتاج السلع الاستثمارية الى ما دون المعدل المناسب نظرا لأن الحط غير الضرورى لمقدار السلع الاستهلاكية التى كانت تنتج يحدد مقدار القوى العاملة الذى يمكن ان توظف فى انتاج السلع الاستثمارية .

ولقد يمكن أن تعطى الأولوية فى الدول العربية لهـدف التوسع إلى حد أقصى فى

انتاج السلع الاستهلاكية بالنظر إلى الغرض العام للتنمية الاقتصادية يتمثل فى رفع وتحسين المستوى المعيشى ، بيد أنه يشين هذا الاتجاه ماقد تلاحظ لنا فى الباب السابق من غلبة الصناعات الاستهلاكية بالدول العربية فضلا عما هو معلوم فى أولويات التنمية الاقتصادية من أن العبرة فيها ليست بحجمها بقـــدر ما هى بتكوينها وبمدى غلبة نمط الصناعات الثقيلة فيها ويترتب على نقص الاستثمارات الموجهة إلى قطاع صناعات السلع الرأس ماليـة عجزه عن تغذية قطاع الصناعات الاستهلاكية بما يلزمه من احلال وتجديد . ومن ثم فان هذا الهدف يلزم نفسه بنفسه عندما يفضى إلى خفض المستوى المعيشى حيال المعدلات السكانية المتزايدة بالدول العربية .

وقد يمكن تعديل الهدف المنوه عنه بزيادة السلع الاستهلاكية إلى أقصى حد ممكن باستخدام الأساليب الفنية للانتاج التى تتدنى فيها كثافة رأس المال مما يؤدى إلى تكلفة انتاج أعلى تنصرف إلى تكاليف عمال متوافرين ببعض الدول العربية بمقدار فائض بحيث يتسنى الحصول على أقصى مقدار للناتج من كل وحدة رأس مال مستثمرة مهما كانت التكلفة النقدية شريطة ان يستخدم فى حساب التكاليف أجر محاسبى دون المستوى الحقيقى للاجر وهـذه الطريقة تؤدى إلى اهمال أهميـــة التكلفة النقدية الفعلية والحقيقية التى تتفق مع الاستهلاك الحادث فى مقابل الاجـر الفعلى . ومن ثم فاننا اذا ما استخدمنا أساليب فنية منخفضة الانتاجية بالدول العربية (بحيث يكون ناتج كل عامل بواسطتها أقل من استهلاكه) ينتهى الأمر بنا إلى تطلب اعانة فى صورة تحويل لجانب من مخصص الأجور مما يعنى ابطاء الاستثمار وتسبب استخدام الوسائل الانتاجية الفنية فى زيادة الاستهلاك الـكلى مباشرة على حساب بعض الاستهلاك لجانب من العمال عن طريق زيادة الضرائب والأثمان وخفض التوظف .

وبالنظر إلى انخفاض المستويات المعيشية العمـالية الراهنة فى كثير من البلاد العربية فانه يفضل البحث عن الأسباب الفنية المتيحة لاستخدام عمال جدد ينتجون على الأقـل بقدر مايستهلـكون بالاضافة إلى فائض يسمح بزيادة معـدل الاستثمار فزيادة المستـوى المعيشى ويؤدى توجيه الاستثمارات الجديده نحو الاساليب الفنية المنوه عنها فضلا عن الاعانة المذكورة إلى ضياع الاستثمارات بسبب تجميد جانب من مخصص الاستثمار الذى كان يمكن

أن يولد فائضاً متاحا للاستثمارات الجديدة بالبلاد العربية .

ويتوجب لأجل تحديد الانتاج الصناعى المحلى أن تحدد نسب الطلب على السلع الرئيسية الواجب اشباعها من الانتاج الصناعى المحلى ثم تحسب الاستثمارات والانتاج فى كل فرع من فروع الصناعة .

ويلاحظ أن التغييرات الهيكلية الداخلية المستهدفة فى قطاعات الصناعة العربية لاتكون في العادة بالغة الأهمية كما هو الحال عند تخطيط استثمارات قطاعات الزراعة .

وتتمثل أهم هذه التغييرات بالبلاد العربية عادة في تحويل فروع الانتاج اليدوى حيث تنخفض الانتاجية وتقل موارد القوى والمواد الميكانيكية إلى قطاع الانتاج الصناعى بعملية التصحيح فضلا عن تركيز الانتاج في وحدات أكبر حجما .

ومهما يكن من شيء فانه عندما يستقر الرأى فى هذه الحالات على الطوائف التى سيوجه إليها التطوير الهيكلى بالدول العربية يبيت ممكنا تقدير العناصر الهيكلية للنوع الجديد من الانتاج باستخدام مصفوفة المستخدم ـ المنتج أو بواسطة التحليل المقارن فى نفس البلد أو فى بلد آخر فى مرحلة مشابهة من مراحل التنمية الاقتصادية ، ولأجل حساب الاستثمار والانتاج فى مختلف فروع الصناعة يمكن استخدام معامل رأس المال الجزئى .

وفيما يتعلق بنصيب قطاع الخدمات المتوافق مع أوضاع الاستثمار الأمثل بالبلادالعربية فانه يتوجب ايثاره بحظ من الاستثمارات يلى بحظ قطاع الصناعة والقطاعات الخادمة له . ويشفع الاهتمام بقطاع الخدمات الاجتماعية بالبلادالعربية ما هو ملحوظ فيها من انخفاض نسبتها ازاء الزيادةالسريعة فى المعدلات السكانية فضلاعن تزايد نسبة ما يلزم منها لصالح العمال الجدد الذين يتم توظيفهم وكذلك ماينجم عن زيادة الخدمات الاجتماعية من اعادة توزيع الدخول القومية بالدول العربية .

ويمكن أن تقدر المنافع الناجمة عن زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية بالدول

العربيـة من وجهتى نظر .

أولهما : أنها تساعد على رفع الإنتاجية للقوى العـامله مسهمة بطريق غير مباشر فى زيادة النـاتج القومى .

وثانيهما : أن الخـدمات الاجتماعية تسهم مباشرة فى تحسين نوع ومستوى الحيـاة الإجتماعية العربية .

ويتوجب ان يستند قرار مـدى التوسع فى قطـاع الخدمات الاجتماعيـة إلى بحث واستقصاء المنافع الاجتماعية المحتملة المرتبة على الانفاق الاضافى على الخدمات الاجتماعية حيث يتعين على الأقل عدم ظهور عوائد غير معقولة للمنافع الاجتماعية فى ظل الندرة العامة للموارد الاستثمارية بالدول العربية .

ويمكن القول بأنه بالنظر إلى تفوق معـامل رأس المـال الناتج فى الصنـاعة عنه فى الخدمات يكون تحقيق الاستثمار الأمثل بالدول العربية أفضـل بزيادة نصيب الاستثمارات الصناعية إلى أقصى حد على حساب مشروعات الخدمات ومع الاكتفاء بما يكون قد أنجز فعلا منها ولاسيما في المراحل الابتدائية لتخطيط التنمية الاقتصادية غير أنه لاتصح المبالغة فى ذلك الاتجاه لاسباب متعددة أهمها ماسبقت الاشارة إليه من ضعف مستوى الخدمات الاجتماعية حاليا بالبلاد العربية على الرغم من شدة الاحتياج إليها فضلا عن ان ذلك يحول دون ما يستهدفه التخطيط الاقتصـادى العربى آخر الأمر من رفاهية اجتماعية كما أنه لايمكن الاستمرار فى استهلاك الأرصدة المتكونة سلفا من المرافق والخدمات الاجتماعية بالبلاد العربية بل يتعين تعويض ما أستهلك منها .

وإذا ماجاز التسليم بامكان الاعتماد فى المراحل الأولية للتخطيط — ابتغاء تحقيـق استثمار عربى أمثل — على ماهـو قائم من الخدمات المذكورة فانه يتوجب ان تتزايد فيما بعد اعتماداتها الاستثمارية ولـكن فى حدود نسبة معقولة من جملة الموارد الاستثمارية ويمكن أن يبرر ذلك المنهاج الاستثمارى الخدمى بضعف اسهام استثمارات الخـدمات فى تكوين الدخل القومى وبان زيادة الانتاج المتوقعة من الاستثمارات الصناعية تفوق نظيراتها

فى الخدمات . ولقد يختلف الشأن فى المراحل المتأخرة للتنمية حينما يقل الرصيد التكنولوجى من الفرص الاستثمارية وتزيد عناصر الاسراف الخارجى بحيث تنخفض غالباً الكفاية الحدية للاستثمار الى مادون الصفر مما يبرر التوسع فى الاستثمارات الخدمية .

أما بالنسبة إلى التحديد الأمثل لاستثمارات قطاعات النقل والمواصلات بالدول العربية فترى أن يستأنس بشأنه بصفة عامة باستثمارات قطاعات الصناعة على أساس ما يفصل بين المراكز الصناعية من مسافات وعلى قدر درجة التوسع فى وجوه النشاط الصناعى المترابطة ويجب أن يستفيد قطاع النقل بالبلاد العربية فى المراحل الأولية للتخطيط من الوفورات الداخلية والخارجية فى الانتاج مما قد يتطلب انشاء مراكز صناعية مترابطة وتحدد الزيادة المنتظرة فى حجم الانتاج الصناعى فى أى قطر عربى الحد الأدنى من نمو مرفق النقل الضرورى لمقتضيات التصنيع وذلك فى حالة قيام الانتاج الصناعى على الامكانيات السكانية .

ويلاحظ أنه عندما يمضى التخطيط الاقتصادى بالدول العربية قدما إلى الأمام حدوث أمرين جديرين بالاهتمام من وجهة نظرنا الحالية :

أولهما : تناقص الاتجاه الاحتكارى بسبب التركيز المكانى نظرا لانتشار الصناعات مما يؤدى إلى قلة الاحتياجات الصناعية إلى النقل .

أما الأمر الثانى : فينصرف إلى زيادة احتياجات المستهلكين إلى المنتجات الأخرى وزيادة حجم المبادلات بين المواطن الصناعية لمسافات قصيرة .

ويمكن القول بأنه إذا ما ارتبط حجم قطاع النقل بالناتج القومى فى أرجاء الوطن العربى فان ذلك يؤدى إلى زيادة معدلات حركة النقل بمعدلات أعلى منها فى الناتج القومى على نحو ما حدث في التجربة السوفيتية حيث كانت الزيادة فى النقل تبلغ مثلا ونصف مثل الزيادة المتحققة فى الناتج الكلى .

وتنبىء قواعد التخطيط باننا إذا ما ضاعفنا ما يتقرر تحقيقه فى النقل من حجم

مضاف لمقابلة نمو الانتاج الصناعى المتوقع بعامل رأس ماله فاننا نحصل على الحد الادنى من الاستثمارات الضرورية لقطاع النقل بالدول العربية .

ويتوقف تقدير حجم الطلب على قطاع النقل والمواصلات بالاقطار العربية على مايأتى:

أولا : توطين الأنشطة الصناعية .

ثانيا : الحركة المادية للسلع والخدمات عبر الاقاليم .

ويلاحظ أن توطين الانشطة الصناعية يعتمد عادة على ظروف ومستوى قطاعات النقل والمواصلات العربية. وإذا ما وجدت عوامل أخرى تحكم التوطين فان ذلك يعتبر معياراً أساسيا للقرارات المتعلقة بوسائل النقل والمواصلات التى تعطى أولويه . وتعتمد العلاقة بين المواصلات وتوطين الانشطة الاقتصادية على تحليل يأخذ فى الاعتبار مواقع الانشطة الحاضرة والمستقبلة والحركات المتبادلة بين الاقاليم لنقل السلع وينسبها إلى مختلف بدائل المواصلات .

ثالثا : التنبؤ بالتدفق المادى للسلع فى الاقتصاديات العربية رهن الحديث .

ويمكن بعد الاستعراض السريع السابق خاصا بتوزيع الموارد الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية أن نعرض انموذجا عاما لذلك التوزيع .

وإذا كنا نتحفظ على التوزيع المنوه عنه بأنه توزيع استاتيكى جامدا فاننا يمكن أن نوضح توزيعاً آخر حركيا للاستثمارات العربية بين القطاعات .

وآية ذلك أنه يمكن توزيع الموارد الاستثمارية بالدول العربية على قطاعات الاقتصاد القومى على ثلاث مراحل متلاحقة:

المرحلة الأولى : تصمم بحيث تهيء أساساً لتنمية القطاع الزراعى كما ترسى فى نفس الوقت أسس القاعدة الصناعية للانطلاق الصناعى التنموى .

ويتقاسم القطاع الزراعى الأولويه مع القاعدة الصناعية التأسيسية فى الدول العربية

وذلك بالنظر إلى ما أسلفناه من بيان للدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه الزراعة استنادا إلى إمكانيات التوسع فيها توسعا افقيا ورأسيا ولتوافر الطاقة البشرية فيها ولما تقوم به من تغذية للصناعة وللعاملين فيها على السواء .

ويجب أن يرتكز التصنيع التأسيسى فى هذة المرحلة على دعامتين هما :

أولا : اقامة مشروعات القوى والنقل.

ثانيا : الصناعات الصغيرة والريفية .

ويفضل أن تحظى التنمية الاجتماعية فى هذه المرحلة بنصيب من الموارد الاستثمارية يتلو من حيث حجمه وأهميته ما يخصص للزراعة والصناعة التأسيسية ، ويعتبر تحديد الموارد المخصصة للتوسع فى الخدمات الاجتماعية فى المرحلة الاولى قرارا سياسيا واجتماعيا معا .

وتشير التجارب إلى أنه بينما يمكن فى المراحل الأولية أن يحدث تركيز خاص على انشطة انتاجية معينة فاننا نصل سريعا إلى المرحلة التى يبطىء فيها التقدم الاقتصادى أولا يمكن الحفاظ عليه بدرجة كافية بسبب عدم تقوية العوامل الانسانية والاجتماعية للتنمية .

أما المرحلة الثانية من ذلك النمط الحركى لتوزيع الاستثمارات على القطاعات فتتسم بوجوب تركيز الموارد الاستثمارية على تنمية الصناعات الثقيلة لبناء الهيكل الصناعى .

ولا يكون مناسبا استثمار الموارد فى صناعات السلع الاستهلاكية تفاديا لتفاقم الميل الحدى الكبير للاستهلاك فى الدول العربية وحفاظا على ثمار التنمية الاقتصادية أن تبتعد عن مجال اعادة الاستثمار ومحاذرة من وقوع الصناعات المذكورة فى منافسة غير عادلة مع الصناعات الريفية التى ذهبنا إلى اقامتها فى المرحله الاولى .

كذلك فانه يجب أن تستمر الزراعة فى الحصول على الاهتمام والرعاية المقررين لما فى

المرحلة الأولى مسايرة لتزايد السكان وللمتطلبات الصناعية فى البلاد العربيــة . ويتوجب أن يتزايد الانفاق على الخدمات بمعدل أسرع تحقيقا للكفاية العالية وزيادة الدخـــل والعدالة التوزيعية .

والمرحلة الثالثة : تستوجب استمرار التركيز على الصناعات الاساسية الثقيــلة مـــع استمرار زيادة الموارد لامكان تغطية مزيد من الصناعات. ويمكن فى هذه المرحله تحويل الاستثمارات إلى صناعات معينة مثل بناء الطائرات وعربات السكك الحديدية والسفن . ويجوز فى هذه المرحله الاخيرة تخصيص بعض الموارد لتنمية صناعات السلع الاستهلاكية مما لا يتنافس مباشرة مع الصناعات الصغيرة والريفية .

وغنى عن البيان النمط الاستثمارى المنوه عنه والذى نقترحه للدول العربية يقــوم على ثلاث مراحل هى :

١ — التأسيس .   ٢ — التدعيم .   ٣ — التوسع .

هذا ويتوجب أن يستعان فى توزيع المشروعات الاستثمارية على مختلف قطـــاعات الاقتصاد القومى فى الدول العربية بقواعد ومعايير وأولويات نذكر من بينها التالى :

١ — تعطى الأولوية للمشروعات المكونة للقــاعدة الصناعيـــة بحيث يترتب على تنفيذها خلق قوى دافعة فى الاقتصاديات العربية .

٢ — تقرر الأولوية للمشروعات الاستثمارية المساعــــدة على تحقيق التوازن بحيث يحول تنفيذها دون ظهور ثغرات حقيقية أو نقدية فى اقتصاديات البلاد العربية .

٣ — تمنح الأولوية للمشروعات المتفقة مع دوال تفضيل الشعوب العربيـــة بحيث تحقق رغباتها وأولوياتها كالمفاضله بين التنمية عن طريق الصناعات الثقيــله أو الخفيفــة وكالتنمية فى الريف أو فى الحضر .

٤ — تعار الأولوية للمشروعات المؤدية إلى التكامل الاقتصــادى سواء على مستوى الدولة العربية الواحدة أو على مستوى الدول العربية جمعاء .

٥ — يتعين النظر فى اختيار المشروعات على مستوى القطاعات فى الديار العربيــة على أساس الـكفاءة والمثالية الاقتصادية .

اقتراح بتوزيع الموارد الاستثمارية بين القطاعات

بالدول العربيــة

القطــاع	النسبة إلى الاستثمار الـكلى	الملاحظـات
الصناعـة بمـا فيهـا تعدين الخامات والمعادن والـكيماويات والـكهرباء والوقود والمــواد الغذائية .	٪ ٤٠ — ٥٠	توسع صناعى رأسى للحصول على نسبة عالية من الناتج المضاف ليعــاد استثمارهـا مـن ٦٠ — ٧٠ ٪ من الاستثمار فى هذا القطاع قد يتجـه إلى صناعة السلع الانتاجية خـلال الخطـة المبدئية .
الزراعة بمــا فيهــا الرى والمخصبات والمواد المبيدة للآفات والسماد والبذور الاحسن . الخ	١٠ — ١٥	يجب ربط الاصلاحات الزراعيــة والتغييرات فى التكنيكات المزرعية بهذه الاستثمارات ويجب أن تـكمل مقدار هام من امثال هــذه الانشطة للنشاط الايجابى (مثل الرى) فى الاستثمارات الزراعية .
النقل والمواصلات بما فى ذلك صناعات السيارات والقطارات وبناء السفن والمـوانى والطرق والملاحة النهرية .	١٥ — ٢٠	يفضــل انتــاج عربات النقــل على السيارات الخاصة فى المراحــل الاولية وبالمثل يعطى نقل البضــائع اولوية على نقل الركاب .

ويؤدى ذلك بايجاز تقدير حجم ونوع الموارد الاجمالية المتاحة بالاضافة إلى الاحتياجات

الاستثمارية والإستهلاكية الضرورية لمطالب الاقتصاد وطوائف المجتمع . ويكون الغرض من أدوات التحليل المعيارية فى هذا الخصوص هو التأكد من التوصل إلى الاستثمارات ـ حجماو نوعا وتوزيعا ـ المؤدية إلى تحقيق اقصى نمو للاقتصاديات العربية.

ونأتى بعد ذلك إلى بحث الاستثمار الامثل بالدول العربية من حيث التوزيع على المشروعات الاستثمارية .

ويمكن أن نضع بصفة مبدئية بعض القواعد الواجب توافرها بصفة عامة فى اختيار المشروعات الاستثمارية بالدول العربية :

أولا : يتوجب أن تكون المشروعات الصناعية العربية سليمة من الناحية الفنية والاقتصادية وأهلا لان تدر ارباحا سريعة للمستثمر الخاص وللاقتصاد القومى على السواء

ثانياً : يجب أن تنسق المشروعات العربية مع الاحتياجات والاتجاهات الطويلة الأجل فى الدول العربية .

ثالثا : يجب أن يتوافر المشروع الصناعى الرشيد فى أية دولة عربية سوق رائجة حيث أنه يتعين على التصنيع أن يوفر سلعا لسوقه القائمة لا ان ينشىء طلبا لمشروع جديد وأن يحقق الحياة فى سوق صغيرة بالنسبة الى الصناعات المقترحة .

رابعا : يفضل ان يكون للمشروعات الصناعية العربية مزايا محتملة في تكاليف الانتاج مقارنة بالتكاليف الاجنبية أو المحلية . وآية ذلك أن المشروع المقترح لاغراض تصديرية يجب أن تكون تكاليف انتاجه مقارنة بتكاليف المشروعات المنافسة على الاقل حتى يتمكن من دخول السوق والصمود فيه . واذا ما كان يتنافس مع المشروعات الاجنبية صار واجبا ان تكون له مزايا فى التكاليف .

خامسا : يتوجب ان ينسجم المشروع الصناعى مع الاقتصاد القومى العربى على النحو الذى يتركب به هيكله وبالكيفية التى يعمل بها بمعنى انه يجب أن يستمد مستخدماته الضروريه من القطاعات والانشطة الاقتصادية القائمة أوالمحتملة والواردات كما يجب أن

يكتسب اسواقاً مباشرة أو متوسطة لمساندة الصناعة وهذه الخصائص تنبثق عن العلاقات الصناعية المتداخلة فى الاقتصاد القومى مما يستنبط من جداول المستخدم — المنتج .

سادسا : يجب أن تتواء م المشروعات الاستثمارية العربية مع المرحلة القبـــله للتنمية الاقتصادية أما بمد المستهلكين بالسلع التى يطلبونها فى تلك المرحلة أو بتهيئة السلع الاستثمارية للنشاط الاستثمارى فى المرحـــلة المذكورة أو يتوفر مستخدمات أو منتجات للانشطة الانتاجية خلال السنوات المقبلة أو بانتاج صادرات مقابل أثمان الواردات المرتقبة .

واذا ما توافرت للمشروع سوق ومزايا تكالفة ذاتية اتيحت له ربحيـــة تجارية كافية لاجتذاب الاهتمام في القطاع العام أو الخاص وتيسر تمويله .

سابعاً : يفضل أن يكون المشروع معتمـــداً إعتماداً أكبر على عوامل الانتاج الفائضة أو المعطله كما تحابى ذلك الذى يقوم على أقل ما يمكن من عوامل الانتاج النادرة .

ثامناً : يمنح التفضيل فى قطاع التصدير للمشروع الذى يستخدم أقـل قدر مستطاع نسبيا من السلع المستوردة أو ذلك الذى ينتج أكبر انتاج نسبيا من السلع والخدمات

ويتطلب التوصل إلى اختيار المشروعات المثلى فى الدول العربية فضلا عما تقدم الاستناد إلى معايير وأولويات مقررة .

وإذا كان المقام لايتسع لتبيان تفاصيل هـــذه المعايير فاننا نكتفى بذكرها مع التنويه بأهمهـا .

ويعتبر معايير الربحية الخاصه من اهم المعايير المستخدمة لقياس صلاحيـــة المشروعات الاستثمارية وبيان أفضليتها . ويمكن أن نشير بايجاز فى هذا الصـــدد إلى أنه يمكن جمع مختلف الطرق المقترحة من جانب كتاب الاقتصاد والحساب العائد الربحى للاستثمارات فى فى طائفتين اثنتين على النحو التالى :

أولا : المقاييس لجملة الأرباح الناجمة عن الاستثمار .

ثانيا : المقاييس لمعدلات الأرباح أو العوائد مقيسة ومقارنة بقيم أخرى معطاه ولانظن

القارىء في حاجة إلى مزيد من الحديث عن الريع وعلاقته بالاستثمار الأمثل بعد ماقدمناه بين يديه فى هذا الصدد فى الباب الأول من المؤلف الحالى .

ويتوجب ان نأخذ فى الاعتبار فى هـذا الشأن سعر الفائدة ومختلف المتغيرات التى يتوقف عليها مبلغ الريع والسعر الداخلى العائد وجملة الأرباح الصافية ومدة الاستغـلال الأمثل حالة تنظيم الريع وكذلك شروط تعظيم الريع والتقـدم التـكنيكى وقاعدة الفترة القصوى للاستعادة ومقاييس التكلفة السنوية المماثلة ومعايير مدة اعادة الدفع فضـلا عن تقدير القيم الحالية للمبالغ المستقبلة وصافى القيمة الحالية ونسبة المنافع إلى التكاليف وغير ذلك مما سبق أن أوضحناه فى موضعه بالباب الأول من هذا المؤلف .

أما بالنسبة الى الاستثمار العربى الامثل وتوزيعه على المواطن الاستثمارية فنرى أن نشير أولا الى أن كثيرا من المشروعات الصناعيـة القائمة بالدول العربية قد توطنت على أسس تاريخية وجغرافية ومناخية وطبيعية غير ممكنة التبرير الكامل من الناحيـة الاقتصادية . ويؤدى هذا التوزيع المكانى واحتمالات تـكراره مستقبلا فى البلاد العربية إلى كثير من المثالب التى نذكر من بينها :

أولا عدم استواء سير التنمية الاقتصادية وعدم عدالة توزيع الدخل القومى بـين الاقاليم العربية .

وثانياً : عدم احتساب تجمع المشروعات الاستثمارية فى موطن استثمارى فى حسـاب التكلفة لمعظم المشروعات بحيث أن تكاليف المشروع تتزايد بنسبة غير متكافئة معه وتصبح عبئاً اجتماعياً يثقل كاهل الاقتصاد العربى .

وثالثاً : ما يؤدى اليه بلوغ النشاط الاجتماعى غير المباشر حده الامثل من اسراف فيه آيته الارتفاع الكبير للتكاليف الاجتماعية للنشاط التجارى الخاص وكذلك التكاليف الجدية للخدمات الاجتماعية فضلا عما يؤدى اليه من تجمد المشروعات الاستثمارية المتوطنة حيث تؤدى الفرصة المضاعة الى منع انتقالها إلى موطن جديد .

ورابعاً أما ينجم عن ذلك التوطن غير المتكافىء من عدم بلوغ الاستثمار معدله الأمثل بسبب تفاوت النشاط الانمائى بين مختلف أقاليم البلد العربى وسوء توزيع الموارد الانتاجية وصعوبة تحريكها وأخيراً ماهو ثابت من أن الميزة المتمثلة فى نشوء الوفورات الخارجيــة والاستفادة منها تتضاءل بعد أن تبدأ قوانين الغلة المتنــاقصة فى الظهور .

ونرى أن الاستثمار العربى الأمثـل يمكن تحقيقه من وجهة نظر التــوزيع الوطنى للاستثمارات استهداء بعدة قواعد ومعايير من بينها التاليــة الذكر :

١ — يتوجب أن يراعى عند تخطيط مواطن الصناعات الأساسية على الصعيـــد العربى توزيعها توزيعا متكافئاً على مختلف الاقاليم ـ أخذ فى الحساب لأعتبارات المزايــا النسبية للانتاج التسويق والتكاليف بقدر الامكان ـ وذلك بحيث يمكن أن تتوزع ثمار التنمية الاقتصادية على أساس ممكن من العدالة الاجتماعية ومن المعلوم أن الصناعات الاساسية تتبع نمطاً متعددا يتقرر على أساسه الصرح الاقتصادى المستهدف من التنمية بحيث تصبح من العناصر المكملة له ولايمكن الاستغناء عنها ونظرا لقابلية هذه الصناعات الاساسية للتحـول من اقليم الى آخر فإنها تعتبر عنصر مرونة للتخطيط الاقتصادى العربى يساعد على توزيع المواد والمؤسسات الصناعية الكبيرة التى تتفاوت أهمياتها وتعتبر تبعا لنوع وتباين الانماط التنموية الصناعية . وبالنظر الى ما هو معلوم من أن الصناعات والخدمات المحلية التى تنشأ مع الاستثمارات الصناعية الكبيرة تصاحبها أول الأمر ثم لا تلبث أن تتخلف عنها مفضيا الى ركود نسبى فانه يتوجب تجنيب الاقتصاديات العربية سوء هذا التعلب اعتمادا على الوسائل التالية الذكر :

(١) ربط النشاط الاقليمى بالخطة الاقتصادية .

(٢) توطين صناعات السلع الأستهلاكية فى الاقاليم المراد تنميتها بالبلاد العربية إذا ماكان توزيع السكان فيها مناسبا .

(٣) توطين وحدات صناعية فنية ذات امكانيات توسعية ديناميكية كالصناعات الكيماوية والهندسيـــة .

ويتوجب أن يراعى عند توزيع المواطن الاستثمارية العربية أن توطن صناعات معينة فى الاماكن الغنية بالبترول والمواد والخام فى حين توجه صناعات أخرى كصناعة المنسوجات صوب الاسواق الاستهلاكية .

وقد يتحدد تغيير المواقع على أساس الاختيار بين الاستثمارات الكبيرة وفقاللاولويات الاستثمارية المناسبة لكل حالة .

وتقتضى أصول التوطين الصناعى اختيار مواقع الصناعات الاساسية على أساس المركز المركب من الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا بحيث يكون معيار الاختيار هو الموطن الذى يخفض الى أدنى حد ممكن التكاليف الكلية للصناعات المراد توطينها فيه

ويمكن إجراء مقارنات بين المواطن ذات الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة وذلك على أساس التوزيع الجغرافى للاقاليم العربية المشتملة على وحدات وانوية النمو الصناعى والعلاقات بينها دون اعتماد على التكلفة نظرا لان المفاضلة تقوم على اختيار الاستثمار واختيار المواطن .

وإذا ما حدث تفاوت فى الامكانيات فان الاختيار يجب أن يقوم على التحليل المقارن للمنافع والتكاليف بحيث يفضل الموطن الذى يمثل أدنى نسبة بين التكاليف والمنافع مع مراعاة البناء الصناعى الذى يصاحبه وعلى أساس تماثل التكاليف والمنافع غير المباشرة .

وتقضى فكرة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية تصميم توزيع جغرافي للمواطن الاكثر امكانيات للنمو بحيث تؤدى إلى اكبر دفع للتنمية الاقتصادية العربية المنسقة ويلاحظ أن مجال فكرة الاستغلال الامثل للموارد فى حدود تخطيط المواطن الاستثمارية العربية يتطلب أن يكون اختيار موطن نواة التجميع الاستثمارى هو معيار الحد الادنى من التكلفة .

وعند وجود امكانيات بديله و اعتبارات تكنولوجية مختلفة فان معيار التوطن يقضى

بأولوية الموطن الذى يهيىء أدنى نسبة بين التكاليف والمنفعة بالاضافة إلى البناء الصناعى المركب الذى يستتبعه .

ويتوجب كذلك أن يراعى عند توزيع الموارد الاستثمارية فى البـــلاد العربية توافر كثير من الاعتبارات الضرورية كتوفير المواد الخام بالمنطقة وتكاليف نقلها.

ومن العوامل الهامة التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند دراسة اختيــار المواطن الاستثمارية فى البلاد العربية علاقة المشروع بالمراكز الصناعية القائمة لامكان الاستفادة من وفوراتها الخارجية مع تقدير امكانيات التوسع مستقبلا فى نفس الصناعة وإقامـــة بعض المشروعات الصناعية الأخرى التكميلية .

ويجب أن يؤخذ كذلك عند تخطيط المواطن الصناعية العربية موضوع تدبير القوى العامله بالمشروع وما يستوجبه ذلك من ضرورة توفير خدمات الاسكان والصحة والتعليم والمواصلات .

ومن الخير أيضا أن يراعى عند توزيع المشروعات على المواطن بالبـــلاد العربية عوامل أخرى مختلفة كطبيعة التربة وتكاليف التأسيس وعامل المناخ وتوافر المياه .

ونرى أن نختتم حديثنا عن التوزيع الاستثمارى الامثل بالبـلاد العربيـة من حيث وجهات النظر والمعايير الآنفة الذكر بالملاحظات المنوه عنها فيما يجىء من بيان :

أولا : ليس بالامكان الاعتماد دائما على معيار واحد أو حـل واحـد فى مشاكل الاختيار دون أن تؤخذ فى الاعتبار الملامح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية وذلك بالنظر إلى أن حجم التجميـع والموارد المتجـددة يختلف من وقت إلى آخر كما تختلف درجات الالحاح وكذلك الاحوال السياسية والاجتماعية فضـــلا عن اختـلاف الاختيار بين الاستثمارات تبعا لما إذا كان قد أمكن تحقيق التوظف الكامل أو الاتجاه اليه أضف إلى ذلك أن امكانيات زيادة الانتاجية الأجتماعية للعمل فى مختلف القطاعات تتغير بتغير حجم الاستثمارات المنفذة وبتغير درجة التقدم الفنى.

ثانيا نرى أن التوصل إلى المشروعات الاستثمارية بالبلاد العربية يقتضى عرض المشروع على عدة معايير للتقويم وليس على معيار واحد وذلك باعتبارها تقيس جوانب مختلفة وتقوم عناصر متعددة مما يجعلها متكاملة على أن يوضع المعيار الخاص بوجهة وهدف المشروع موضع الصدارة .

وقد يمكن عرض عدة مشروعات على جميع المعايير المتاحة والمناسبة بحيث تجرى المفاضلة بينها وترتب على أساس عدد ما ينطبق على كل منها من تلك المعايير .

ومن الخير أن نشير إلى أنه هناك نظامين أساسيين لترتيب الأولوية على نحو تتسنى الاستفادة منهما بالبلاد العربية مما نوجزه فيما يردفه من بيان :

(أ) الترتيب على أساس نسب المنافع حيث تصاغ المنافع فى صورة نسب تجمع فى شكل عامل نسبي واحد :

ويؤدى هذا النظام إلى توكيد الفروق بين المنافع وإلى وضعها مباشرة فى الترتيب النهائى . وتتمثل نسب المنافع النهائية فى هذا النظام على النحو التالى :

١ — نسبة الربحية إلى استثمار رأس المال .

٢ — نسبة منفعة الدخل القومى إلى استثمار رأس المال .

٣ — نسبة منفعة النقد الأجنبى إلى استثمار رأس المال .

ويمكن أن نصوغ العامل الترتيبى النهائى المؤسس على نسب المنفعة الآنفة الذكر فى الصورة الاجمالية التالية :

(نسبه الربحية + نسبة منفعة الدخل القومى + نسبة منفعة التبادل الاجنبى / استثمار رأس المال) .

أما النظام الثانى فيتمثل فى الترتيب المستقيم للمنافع حيث تمثل المنافع بوزن متكافىء فى الترتيب النهائى للمشروع وتكون ذات آثار متكافئة عليه .

رابعا — أنه بالنظر إلى توافر الوفورات من القوى العاملة فى بعض البلاد العربية فان الحصول على العائد الأمثل من المشروع الاستثمارى لايتيسر بدون الاعتماد على الاستثمارات الواسعة التى تسهم فى زيادة التوظف زيادة تتناسب مع عدد وحدات العطالة المقنعة المنتشرة فى الدول العربية مقارنة بالاستثمارات المكثفة المتميزة بخفض عدد العمال المستجدين بالنسبة إلى عددوحدات العطالة المقنعة ولوأن الناتج الاجتماعى يمكن أن يزيد بدرجة أكبر بواسطة الاستثمارات المكثفة عما يتحقق بواسطة الاستثمارات الواسعة .

ويصبح النصيب الذى يخص تلك الأنواع من الاستثمارات متحددا فى هذه الحالة بناء على الاعتبارات السياسية الاقتصادية ، واذا ما فرض أن تحقق التوظف الكامل فانه يصبح ضرورياً تحديد نصيب الاستثمارات الواسعة والمكثفة بحيث تكون جميع القوى العاملة مستخدمة استخداماً نافعا وذلك على أساس درجة الانتاج الواسعة المستهدفة ، وهذا يعنى أننا لا نعتمد دائما على المتغير الأكثر ميزة وذلك الذى يحقق أكبر انتاجية وانما نعنى بما اذا كان المتغير يؤدى الى عدم تجنيد الموارد المستثمرة أو بما كان استخدامه فى أحد الفروع يحرم القطاعات الأخرى من موارد لو استثمرت فيها لكانت أكثر كفاءة .

خامساً — أن أغلب القياسات الاقتصادية السابقة لا تنطبق الا على الاستثمارات الجارية التى لا يمكن أن تتنبأ بآثارها مقدما بدرجة من الدقة والتحديد وليس على ما يسميه بعض الكتاب (مئسيلافيسكى) الاستثمارات الزائدة التى لا تعرف كفاءتها الاقتصادية سلفا والتى لا تستمر مدة طويلة .

سادساً — يتوجب عند تطبيقها لأحد المعايير الآنفة الذكر فى البلاد العربية أن تصير نظرتنا الى المشروع نظرة عامة باعتباره جزءاً من الصورة العامة للاقتصاد القومى العربى وعلى أساس علاقاته بمختلف المشروعات الاستثمارية الأخرى ونحن نبرر وجهة نظرنا فى هذا الصدد بالاعتبارات التالية الإيضاح

أولا — أن مثالية الاستثمار تقتضى ، على نحو ما أكدناه فى الباب الأول ،ضرورة

انطباقها واتساقها وتكاملها مع مثالية المتغيرات الأخرى كالإنتاج والإستهلاك والادخار والصادرات والواردات والتمويل .

ثانيا — إن اعتبار المشروع مثاليا يتوقف بين ما يتوقف على ما إذا كانت هناك مشروعات أخرى متاحه كاستخدامات بديلة للموارد النادرة .

ثالثا — إن النظر إلى المشروع على النحو السابق ومن خلال علاقاته بالمشروعات أخرى تحقق التكامل والافادة من الوفورات الخارجية والتى تحقق مفهوم تكلفة الفرصة والى تكامل التنمية العربية .

رابعا — أن النظرة السابقة اجدى من حيث التناسق بين المستخدمات والمنتجات عبر الاقتصاد القومى وأجدى من ناحية متانة التركيبات الاقتصادية العربية .

ولعله من الاوفق أن نعزز المعايير والقواعد الآنفة الذكر بتطبيق تنظيم بعض حالات عملية . ونرى أن نختار هذه الحالات العملية بحيث تحوز الاهتمام الأكبر فى مختلف البلاد العربية . وليس ثمة جدال فى أن أهم المشروعات الشاغله لبؤرة الاهتمام فى الديار العربية تتمثل بصفة عامة فى تحسين أحوال الأرض الزراعية وترشيد الاستغلال البترولى وتدعيم الصناعة وإقامة المشروعات العربية المشتركة .

ومن ثم فاننا نرى أن نبحث على التوالى مثالية مشروعات تحسين الاراضى ومثالية مشروعات الميكنة الزراعية ومثالية مشروعات التصنيع والبترول ثم مثالية المشروعات العربية المشتركة .

أولا : مثالية المشروعات الاستثمارية لتحسين الأرض بالدول العربية :

يمكن الاشارة مبدئيا وبصفة عامة إلى ما أسفرت عنه التجارب من أن مدى مثالية مشروعات الاستثمار فى تحسين الأرض الزراعية يتفاوت على نطاق واسع ويعزى ذلك إلى عدة عوامل كنوع التربة وطرق الزراعة وظروف مياه الرى قبل تحسين

الأرض ونوع التسهيلات التيسرة فى تحسين الأرض والمخصبات ووجود فوائض حديثةمن القوى العاملة فى مناطق زراعية محدودة .

وتبسيطاً للامور نرى أن نقيم مثالية الحساب على مجـرد البنود الرئيسية لتكاليف الاستثمار والانتاج المتعلقة بتحسين أراضى المروج والمراعى بالبـلاد العربية .

وينبغى أن لا ناخذ فى الاعتبار كنتيجة للاستثمار فى صورة عيلية غـير حـساب اللبن الذى يعد الناتج النهائى الرئيسى الناجم عن زيادة الحشائش فى أراضى المراعـى الظافرة بالتحسين ونفضل أن نهمل أيضا بنودا صغيرة معينـة من نفقـــات الاستثمار وتـكاليف التشغيل .

كذلك فانة يجدر بنا أن نغفل فى جانب الموارد عددا من الأرباح غـــير المباشرة كذلك المترتبة على إمكانيات التغيير فى هيكل الانتاج الزراعى .

وفيما يلى تعداد لمتغيرات الحساب :

المتغير الأول — وينصرف تحسين الأرض رهن التحليل إلى المراعى الزراعيـــه الواسعة الانتشار فى أغلب البـلاد العربية الأمر الذى لايثير الحـــاجة إلى اعمال خاصة بتنظيم الانهار .

وبالنظر إلى قيـام فائض بشرى فى أراضى المراعى فليس من المتوقـع ان يـؤدى تحسين المراعى بحالتها الراهنة الى مقادير كافية من حشائش المراعى للاغنام والابقار بحيث ان الناتج المتوسط من اللبن لكل رأس من الماشية يكون منخفضا .

غيرانه توجد في هـــذا المثال ظروف اقتصادية مواتية بصفة خاصة لاقامة تسهيلات الرى والصرف مـع امكانيات تحسينات لاحقة لتنمية المراعى الامر الذى يعزى الى ما يأتى :

١ — امكان استخدام الفائض البشرى المتاح فى تحسين الارض .

٢ — أن تحسين الأرض يساعد الفلاحين على تغذية ماشيتهم مما يتيسر من فضل نبات الأرض مما يؤدى الى زيادة متوسط ناتج اللبن من كل رأس ماشية .

٣ — ان الفائض البشرى يستطيع الحصول على عمل فى السنوات اللاحقة .

وتقدر وحـدة التكلفة من مثل ذلك الاستثمار بمبلغ ٢/٨٥٠ وحدة نقدية كما تقدر تكاليف التحسين اللاحق لأجـل التنمية بمبلغ ٤١٠٠ وحدة نقدية ويقدر فائض انتاجية الحشائش بمبلغ ٢٥٩ هكتار كما يقـدر الزيادة فى التكاليف المادية للتشغيل بمبلغ ٧٨٠٢١ للهكتار كما تقدر حياة التسهيلات التحسيلية فى الأرض المستصلحة بثلاثين عاما .

ويلاحظ اننا نسقط من الحساب تكاليف العمال فى أعمال الصيـانة وزراعة المراعى وقطع الحشائش والمخصبات وذلك باعتبارها تدخـل فى الفائض الحدى للقوى البشرية وبالنظر الى الموارد المنفقة على العمال غير المدربين خلال اعادة اصلاح الأرض وتحسينها وخلال التحسين اللاحق فانه ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار ما يأتى :

(أ) بالنسبة الى التحليل الخاص بالاستثمار فى تحسين الأرض فان جملة النفقات على العمال غير المهرة تغطى تقريبا بواسطة ما يدفعه الفلاحـون للتحسين . ويمكن النظر الى هذه المدفوعات كاعادة للاجور المدفوعة عادة لنفس الفلاحين مقابل مـا يبذلونه من جهود لاستصلاح الارض .

(ب) ان العمل المحدد خلال التنمية اللاحقة يؤدى بواسطة الفلاحين المختصين بدون أجر (باستثناء الاعمال الزراعية الميكانيكية) .

ومن ثم فانه يمكن ان نفترض بعد ما تقدم ان النفقات الاستثمارية لاجـل التنمية اللاحقة تعتبر نفقات لدفع الخدمات الزراعية للآخرين لشراء البذور والمخصبات الزراعية

ويظهر الحساب النهائى ان تكاليف الوحدة لاستصلاح الارض تخفيض ٥٠٠ وحدة نقدية وتصبح (٢٨٥٠ — ٥٠٠) ٢٣٥ وحدة نقدية كما تخفض تكاليف التنمية بمقدار ١٥٠٠ وحدة نقدية ومن ثم فان تكون جملة (٢٣٥٠ + ٢٦٠٠) ٤٩٥٠٢ هكتار .

ويعتبر اجل الاستثمار من هذا النوع قصيرا بحيث لا يتعدى سنة واحدة . ومن ثم يكون عمر تجميد التكاليف ن ف = ٥و٠ سنة .

وبالنظر الى قطيع الماشية الحالى يحظى بالتغذية اللازمة لحياته على الاقل فان الفائض السكلى من الحشائش التى يحصل عليها ٢٥٩ هكتار يمكن اعتباره انتاجا للعلف .

ولاجل انتاج لتر واحد من اللبن فانه يحتاج الى ١,٢٥ ك ج من الحشائش مما يعتبر نمطا عاليا واذا ما تقبلنا هذا النمط فان الزيادة فى انتاج اللبن تكون ٢٥٠٠ / ١,٢٥ = ٢٠٠٠ لـتر .

التغير ٢ — وهو يختلف عن التغير ١ من حيث أن قطيع الماشية الحـالى صغير جدا وأنه يجب أن يزيد بمعدل شراء رأس واحدة عن كل ٣ هكتار من المراعى المستصلحة (ثمن رأس الماشية ٦٠٠٠ وحدة نقدية وبزيادة فى عدد الحظائر بمعدل ١٢٠٠٠ وحدة نقدية لـكل رأس) مما تكون جملة (٦٠٠٠ + ١٢٠٠٠) / ٣ = ٦٠٠٠ وحدة نقدية عن كل هكتار .

ونضيف إلى تكاليف التشغيل تكاليف إجمـالية قطيع الماشية فى السنة العـاشرة للتشغيل مقسمة على ٣٠ عـامـا .

وإذا ما خصمنا المـكسب من العدد الاضافى للماشية المنتجة بمعدل ٣/٨٠٠ = ٢٦٧ وحدة نقدية سنويا وقيمة السماد عن كل هكتار لما يعادل ثلث بقرة فيكون ٢٥٠ وحـدة نقدية وتحسب الزيادة فى ناتج اللبن على فرض أن ثلث الزيادة الأضافية فى الحشائش تقدم إلى القطيع الحالى كما يقدم الثلثان إلى الابقار الجديدة المشتراه ويظهر من الحساب أن الزيادة فى ناتج اللبن فى ظل هـذه الظروف يكون ١٣٣٣ لتراً وليس ٢٠٠٠ كما هو فى التغير ١ والتغير ٣ — ويعتمد التحليل فى أساسه على جميع فروض الانتاج والاستثمار فى التغير ٢ باستثناء عنصر العمل حيث لا يوجد فى هذه الحالة فوائض جدية من القـوى العاملة ويؤدى جميع العمل فى مجالى الاستثمار والتشغيل بواسطة قوى العمل الخـارجية مما لا يجوز معه أهمال هذا العمل فى الحساب .

وتقدر تكلفة الأجور للتشغيل بمبلغ ١٤٠٠ هكتار / وحدة نقدية ومن ثم فان حساب المثالية يكون :

$$\frac{\frac{1}{4}\left(٢٨٥٠ + ٤١٠٠ + ٦٠٠٠\right) ١٫٤٨ + ١٤٠٠ \times ١٫٣١}{١٣٣٣ \times ١٫١٧}$$

$$\frac{٢٦٩ - ٢٦٧ - ٦٧ + ٧٨٠}{١٫١٣٣٣} \quad ٢٫٩١$$

ويتضح من ذلك وجود زيادة مضاعفة فى مؤشر الكفاءة لانتاج لتر واحد من اللبن بالمقارنة بالمتغير ٢ .

مثالية استخدام ماكينات الزراعة فى البلاد العربية — ويمكن أن نقارن فى هذه الحالة تكاليف العمل المؤدى بواسطة الماكينات بوفورات العمل المتحققة فى ظروف مثالية حالة الاستغلال الكامل للالات . وإذا ما أهملنا أثر الظروف الطبيعية فان كفاءة استخدام الآلات يتوقف على مدى استغلالها .

ويتضمن تحليلنا لاستخدام الآلات فى المزارع الخاصة بالبلاد العربية الأخذ فى الحساب لاعتبارات الامكانيات الفعلية لاستخدامها والقوى البشرية المتوفرة وكذلك احتمالات التوسع فى انتاج الأرض الزراعية نتيجة لوجود احتياطيات من القوى العاملة.

وإذا ما استخدمنا مثال حاصد فانه يمكننا أن نوضح الفروق فى الكفاءة والمثالية لا ستخدام ماكينات زراعية مناظرة فى ظل ظروف مختلفة .

وسوف نقيم حساباتنا على ثلاث أنواع من المزارع الخاصة :

١ — مزرعة مساحتها ٥ هكتارات (١٢½ فدانا) وتكون الزراعه على مساحة ٣٠ هكتار

٢ — مزرعة مساحتها ١٠ هكتارات (٢٥ فدانا) والزراعة على مساحة ٦٫٣ هكتار

٣ــ مزرعة مساحتها ١٥ هكتارا (٢٧٫٥ فدانا والزراعة على مساحة ٩٫٤ هكتار

ونحن نفترض أن : (أ) عدد أعضاء العائلات الزراعية الصالحة للعمل هو ٢ ــ ٣ فى الحالة الأولى و ٢ ــ ٤ فى الثانية والثالثة .

(ب) تجنى المحاصيل فى اجل يتراوح بين ١٠ ــ ١٢ يوما .

(جـ) يتم الحصاد اليدوى بواسطة ٥ (يوم) عامل كل هكتار مما يتحول أساسا إلى ٢ يوم رجل و ٣ يوم امرأة .

(د) تهمل تكلفة اجر الفلاحين أنفسهم ولكن مع السماح بالتكلفة الزائدة للاعاشة للاشخاص المشتغلين بالحصاد . وتقدر هــذه الزيادة بمبلغ ٢٫٠١ وحدة نقدية يوميا وتكلفة العمل المؤجر بمبلغ ١١٥ وحدة نقدية يوميا للرجال و ٧٥ وحــدة نقدية يوميا للنساء .

ومن ثم فان تكلفة الحصاد اليدوى فى ظل هذه الفروض كما يأتى :

تكاليف الحصاد						ملاحظـــات
٥ هـ		١٠ هـ		١٥ هـ		
للزارع بالاعــداد المبينة من القوى العاملة الصالحة للعمل						
٢	٣	٢	٤	٢	٤	
٣١٠	٣١٠	٤٠٠	٦٤٠	٤٨٠	٩٦٠	تكاليف الغذاء الاضافى
—	—	٧٥٠	—	٢٢٨٠	—	تكلفة العمل المؤجر
٣١٠	٣١٠	١١٥٠	٦٤٠	٢٧٦٠	٩٦٠	الجملـــة

ويتضح من ذلك أنه يكون ضروريا استئجار عمل إضـــافى فى نمطى المزارع ذات العشرة والخمس عشرة هكتار نظراً لصغر قوتها العاملة .

ولاجل حساب تكلفة الحصاد بالآلات فانه يتعين وضع الشروط الفرضية التالية :

١ — المزرعة ذات هكتارات بها حصان واحد وللمزرعتان ذواتا العشر والخمس عشرة هكتارات بهما حصانان.

٢ — لا تؤخذ مصاريف تربية وتغذية الحصان ولكن فى حالة العمل اليدوى تحسب تكلفة الغذاء الاضافى للخيل التى يستخدمها الحاصد .

ويؤخذ فى الحساب عند تقدير تكلفة عمل الآلة ما يأتى :

١ — تكاليف الصيانة .

٢ — انتاجية الحاصد .

٣ — عدد الأشخاص والخيول اللازمة لتشغيل الحاصد .

٤ — خفض الخسائر فى المحاصيل عند استخدام الحاصد (مقارنة بالحصاد بدون آلات) .

وإذا استخدم الحاصد في مزرعة واحدة يكون استغلالها منخفضا خاصة عند ما تكون المزرعه صغيرة وتكون تكاليف الحصاد عالية كما يوضحه الجدول التالى :

ملاحظات	تكاليف الحصاد عن كل وحدة نقدية					
	٥ هـ		١٠ هـ		١٥ هـ	
	المزارع بالاعداد الموضحة من العمال الصالحين للعمل					
	٢	٣	٢	٤	٢	
تكلفة الغذاء الأضافى للعمال	٥٠	٧٥	١٠٠	٢٠٠	١٥٠	٣٠٠
تكلفة العمل المؤجر	٥٦٠	٤٧٠	١١٢٥	٧٥٠	١٦٩٠	١١٢٥
تكلفة الآلات	٣١٠	٣١٠	٣٧٠	٣٧٠	٥١٥	٥١٥
اجمالى التكاليف	٩٢٠	٨٥٥	١٠٩٥	١٣٢٠	٢٣٥٥	١٩٤٠
خصم خسارة المحصول باستخدام الحاصد	٣٤٥	٣٤٥	٧٠٥	٧٠٥	١٠٥٠	١٠٥٠
صافي التكاليف	٥٧٥	٥١٠	٨٩٠	٦١٥	١٣٠٥	٨٩٠

وبمقارنة النتائج المتحققة فى الجدولين السابقين يتضح أنه عند ما يكون الحاصد مملوكا ملكية خاصة ويستخدم فى مزرعه واحدة فقط وأن العمال المأجورين أجرا نقديا يستخدمون لتشغيله فان تكلفة الحصاد المؤدى بواسطة الحاصد الميكانيكى تكون عادة أعلى مما يبذل فى الحصاد اليدوى اللهم الا فى حالة المزرعة ذات الخمس عشره هكتارا والقليل من عمالها حيث تكون التكلفة أقل كثيرا .

ويختلف الأمر من الناحية العملية باعتبار أن الآلات الزراعية المملوكة ملكيه خاصة تخدم عادة عدة مزارع بأجور معينة . هذا فضلا عن أنه عندما تستخدم عدة مزارع آلة واحدة فانها لا تستأجر خيلا ولا عمالاً بأجور نقدية وانما يساعد بعضها بعضا . كذلك فانه يلاحظ أن الآلة الخاصة لا تبلغ كامل انتاجيتها حتى عند خدمتها لعدد من المزارع بسبب صعوبات ذات طبيعة تنظيمية .

ونرى أن نشير أن مقارنة تكاليف العمل اليدوى بتكاليف الآلة لا يوضح الأثر الكامل للملكية . ومن ثم فانه لاجل تقدير ذلك الأثر الكامل ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار امكانيات التوسع فى الزراعة نتيجة لتسريع العمل الذى تحل الآله محله .

وبالنظر إلى أن الطلب على الأيدى العاملة فى المزارع الخاصة يكون أكبر ما يمكن خلال وقت الحصاد فانه يمكن القول بأن تجميد عامل واحد خلال الحصاد يتيح توظفه خلال العام فى عمل اخر بالمزرعة .

ومن ثم فاننا نخلص الى ان الاستخدام الجماعى للالات ولا سيما الاستخدام الحدى لموارد قوة العمل يؤكد المثالية لمشروعات المكننة الزراعية . بيد أن الاستخدام الفردى للآلات على مزارع صغيرة يؤدى إلى زيادة تكاليف ميكنة هذا العمل .

كذلك فان الميكنة ذات الاستخدام الجماعى تخفض التكاليف وتتيح أمكانية استخدام العمل المحرر فى أعمال زراعية أكثر توسعا .

حساب مثالية مشروعات البترول — تجرى تقديرات مثالية مشروع استنباط الغاز الطبيعى والبترول فى المثال التالى على أساس احتسابه ضمن خطة تنمية اقتصادية .

ويمكن الاعتماد أساسا على الصياغة التالية :

هـ (مثالية) = (١/٤ ص + س) ب١

حيث أن ص ترمز إلى وحدة تكلفة الاستثمار متضمنة التجميد عن كل وحدة من الناتج مما يعتبر ثابتاً طول فترة التشغيل .

وحيث ترمز س إلى وحدة تكاليف الانتاج (بدون استهلاك) .

ويلاحظ أن المقادير المتضمنة فى الصياغة السابقة وتلك التى تظهر خلال الخطة الطويلة الاجل لا تتوافق .

ومن ثم فانه يتعين حل بعض المشاكل المنهجية قبل القيام بحسابات مثالية المشروع .

ويمكن التمييز بين نوعين من النفقات الاستثمارية عند انتاج الغاز الطبيعى أو البترول

أولا — نفقات البحوث الجيولوجية.

ثانيا — نفقات الاستغلال .

وأياما كان الأمر فان البحث يأخذ فى الاعتبار نوعى النفقات الآنى الذكر نظراً لاحتمالات الخطة الممكن ترتيبها لو عمدنا الى تجاهل ما يتحمله الاقتصاد القومى من نفقات نتيجة للبحوث والدراسات الجيولوجية الضرورية والتى تساوى أربعة أمثال نفقات الاستغلال تقريبا .

ويلاحظ انه عند تقسيم نفقات البحوث الجيولوجية المتعلقة بانتاج الغاز الطبيعى والبترول والمتضمنة فى الخطة كبند واحد فانه قد افترض ان زيادة احتياطيات البترول بمقدار طن واحد يحتاج الى نفس التكاليف اللازمة لزيادة قدرها ١٠٠٠ متر مكعب من كذلك فانه قد روعى أن نفقات الاستغلال أعلى بالنسبة الى البترول منها للغاز مما يدعو الى تقسيمها بحيث ان زيادة طن واحد فى احتياطيات البترول يحتاج الى مثل نفقات زيادة ١٠٠٠ متر مكعب فى احتياطيات الغاز وقد اعتبرت مدة استهلاك نفقات البحث الجيولوجى حوالى سنتين ونصف بينما اعتبرت حوالى نصف عام فقط بالنسبة الى تكاليف الاستغلال .

وينظر الى الاثر المباشر لنفقات البحث الجيولوجى في الخطة على انها تزيد من الاحتياطيات . وتنصرف حسابات المثالية الى اعتبار الاستثمارات (التى تكون البحوث الجيولوجية مرحلتها الاولية) موجهة الى الانتاج السنوى المرتقب بحيث ان الناتج السنوى المتوسط يمكن التوصل اليه على أساس زيادة الاحتياطيات خلال سنوات الخطة .

(أ) بالنسبة الى الغاز فان الناتج خلال الخمس سنوات يعتبر ٨ ٪ من الاحتياطيات فى حين انه يتدنى خلال الاحد عشر عاما التالية تدريجيا بنسبة ٥ ر ٪ سنويا بحيث يصل الى ٥ ر ٢ ٪ فى العام السادس عشر .

وفيما يتعلق بالبترول يكون الانتاج فى السنة الأولى ١٠ ٪ من الاحتياطيات ثم يزيد من السنة الثانية الى السابعة فيكون ٧ ٪ ثم يتدنى تدريجيا فى السنوات اللاحقة بمعدل ٥ر٠ ٪ ليصبح ٥ ر ٢ ٪ فى العام السادس عشر ويثبت الانتاج عند نسبة ٥ر٢ ٪ حتى العام التاسع عشر .

ويجب وضع الناتج المتغير فى مختلف السنوات عند قيمة اتفاقية اقتصادية معادلة

من الناتج السنوى الثابت . ويمكن التوصل الى هذه القيمة بخصم الناتج فى مختلف السنوات بالنسبة الى السنة الاولى من الاستغلال وبالضرب فى معامل على النحو التالى .

$$\text{ب}_{\text{س}} = \text{١—١} \left(\frac{\text{١}}{\text{١٫٠٧}}\right)^{\text{ب}} \text{هـ} \sum_{\text{١=١}}^{\text{ن}} \text{ر}^{\text{ب}}$$

وتبلغ القيمة ٦٫٧٤٪ بالنسبة إلى الغاز و ٥٫٩٩٪ بالنسبة إلى البترول من الزيادة فى الاحتياطيات . واستنادا إلى هذه القيم الأساسية يمكن حساب النـاتج السنوى الثابت من الاستغلال للزيادة فى الاحتياطيات خلال فترة الخطة (٥ سنوات مثلا) .

ويمكن الحصول على وحدة النفقات الاستثمارية بنسبة الأخـــيرة إلى النـاتج السنوى الثابت . وتحسب نفقات التشغيل بقيمة مطابقة للمستوى الفعلى .

ويوضح الجدول التالى طريقة قسمة التكاليف بين انتاج الغاز والبترول تبعا للاسس الآنفة الذكر :

البنـــود	الزيادة فى الاحتياطات	تـــكاليف البحث الجيولوجى	تـكاليف الاستغلال
الجـــاز	٢٥	٥٫٨٦٠	٧٦٩
البـــترول	٧	١٫٦٤٠	٤٣١
الجملـــة	٣٢	٧٫٥٠٠	١٢٠٠

أما فيما يتعلق بالبترول فان الاستخراج السنوى الثابت من الزيادة في الاحتياطيات والبالغة (٧ م طن) يكون ٧ × ١٠^٩ × ٠٫٠٥٩٩ = ٤١٩٠٠٠ خـلال العشر سنوات التالية للسنوات الخمس الاولى .

حسابات مثالية للمشروعات الاستثمارية المتخصصة فيما بين البلاد العربية في إطار التنسيق الصناعي والوحدة الاقتصادية العربية — بحيث أن تكون الزيادة في حجم الانتاج نتيجة التخصيص فيما بين الدول العربية وأثرها على خفض التكاليف هي العامل الاساسي المؤثر على مثالية التخصص سواء من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية العربية أو من ناحية دولها الاعضاء .

كذلك فانه يتوجب مراعاة القواعد التالية الذكر في هذا الصدد :

١ — تبدأ مزايا التخصص في الظهور بصفة عامة عندما يحدث هام في وحدة التكاليف أرتفاع مصاحب في الناتج .

٢ — إذا كانت وحدة التكاليف تعتمد اعتمادا كبيرا على حجم الانتاج فان التخصص العربي يكون مربحا فقط عند ما يظهر على منحنى تكلفة الانتاج أن النقطة المطابقة للطلب السوقي المحلي لا تقع قريبا من النقطة الدنيا الأمر الذي يعني أن مزيد من الزيادة في الناتج على حجم يفوق الطلب المحلي يخفض وحدة التكاليف خفضا كبيرا .

ومن ثم فان المواضع الاكثر ربحية للتخصص فيما بين دول الوحدة الاقتصادية العربية تختار على أساس التحليل للعلاقة بين حجم الانتاج ووحدة التكاليف مما تختلف بالنسبة الى المنتجات المختلفة ومبيعات الانتاج .

٣ — يمكن أن تعزى الى التخصص الاستثماري والانتاجي فيما بين الدول العربية كثير من السلبيات مثل زيادة تكاليف النقل بسبب الصادرات والواردات الاضافية فضلا عن الصعوبات الاضافية المتعلقة بالتخطيط والتنظيم لاجل تنسيق الانتاج في مختلف الوحدات الانتاجية العربية التابعة لاقتصاديات وتنظيمات عربية متفاوتة . ويمكن من ناحية الحساب أدماج التكاليف التنظيمية والنقلية الاضافية في نفقات الانتاج بعد التخصص ثم مقارنة الأخيرة بتكاليف الانتاج بعد التخصص .

كذلك فانه يمكن التغلب على الصعوبات الاضافية عندما تكون الأرباح الناجمة عن

التخصص من الارتفاع بمكان وآية ذلك أن تفوق المزايا المتولدة عن التخصص على التكاليف الاضافية المنوه عنها يطابق المثالية والكفاءة المتحققتين من التخصص العربى ، وكذلك يكون الشأن بالنسبة إلى الأرباح ، أما بالنسبة إلى الخسائر فانها تنقص عند مالاتكون الدول العربيه الأطراف فى الوحدة بعيدة بعضها عن البعض الآخر وكذلك حينما يتبوفرع الانتاج الذى أدخل فيه التخصص حسن التنظيم فى الدول العربية وأيضا حال مالاتوجد اختلافات كبيرة فى للمستويات الفنية المنتجات المنتجة فيها .

٤ — يتوجب عند اختيارنا للمنتجات موضوع التخصص أن نقرر الشروط والظروف المناسبة لاجل تحقيق الأرباح القصوى ، وينبغى فى هذه الحالة أن نلاحظ المستويات الفنية للمشروعات العربية المختارة لأجل التخصص ، وتوجد فى هذا الصدد اختلافات بين كفاءة التخصص فى الأجل الطويل والأجل القصير فيما يتعلق بالمشروعات المتخصصة فى التصدير وآية ذلك اننا فى الأجل القصير نقيم الكفاءة والمثالية على أساس الشروعات القائمة وبالتالى تكون كفاءتها منخفضة ونطاقها ضيقا وتقل امكانيات زيادة الناتج فى الأجل القصير بالنظر قصور الطاقات الانتاجية المتاحة والى ضعف امكانيات التغير والتحول فى التكاليف الانتاجية .

ومن ثم فان زيادة الانتاج فى ظل الظروف المنوه عنها يؤدى الى رفع التكلفة نظرا لأن جانبا من الناتج يتم الحصول عليها باستخدام تجهيزات من مشروعات صناعية بتكاليف صناعية أعلى .

ولنفرض أن دولتين عربيتين أ ، ب فى حالة تسمح لها بانتاج ناتج ١، ٢ بكميات توافق الطلب المحلى ، كذلك فان التخصص يكون ممكنا اذا كانت الدولة العربية أ .

تنتج الناتج بمقادير تكفى الطلب المحلى وكذلك الطلب فى الدولة ب .
ويمكن من الناحية الثانية أن تنتج الدولة ب مايكفى من الناتج ٢ لأشباع الطلبين فى الدولتين .

وتكون تكاليف الانتاج الكلية ن أ فى دوله من الدولتين أ ، ب كما يأتى :

$$ن أ = ى_١ ب_١ + ى_٢ ب_٢$$

حيث يكون ى١ ى٢ وحدة للعاملات الكفاءة انتاج المنتجات ١ (ب١) و٢ (ب٢)

وينبغى على التخصيص أن تتنازل كل من الدولتين السابقتين عن أنتاج سلعة لأجل زيادة ناتج الاخرى ، وتكون نسبة مزايا التخصص الى تكاليف الانتاج مقياسا للمنانع وبالتالى لفائدة التخصص شريطة حصول الدولة على نفس قيمة الاستخدام الكلية قبل وبعد التخصص .

ويمكن أن نرمز إلى هذه القيمة بالرمز س محددة كما يأتى :

$$س = \frac{ن أ - ن س}{ن أ}$$

حيث تكون ن أ تكاليف الانتاج قبل التخصص وتكون ن س رمز التكاليف نفس الناتج فى ظل ظروف التخصص .

ويتوجب عند تقدير هذه المزايا أن نلاحظ كذلك التغير فى ميزان التجارة الخارجية وجعله قابلا للمقارنة بالتكاليف بضربة فى متوسط كفاءة قائمة التصدير .

ويثور فى هذه الصدد سؤالان :

أولها : هل يجب تطبيق متوسط قائمة الكفاءة لجميع الصادرات على حالة التعاون أو الاتحاد الاقتصادى مع أية دولة عربية ؟

والسؤال الثانى هو : هل لا يمكن تطبيق مقياس الكفاءة الحدية ؟

ونجيب على ذلك بأن متوسط قائمة الكفاءة للصادرات لدولة عربية قد يختلف عن

متوسط قائمة الـكفاءة للصادرات الـكلية الأمر الذى يجعل من المناسب تحـديد التغير فى ميزان التجارة مع دولة عربيه معينة بواسطة مؤشرات مميزة التجارة مع هذه الدولة .

كذلك فانه يلاحظ أنه لاوجه لاستخدام المقياس الحدى على التجارة فيما بين الدول العربية بالنظر إلى أن الاتجار فيما بين الدول العربية ينتظر توازنه عن طريق تحـــديد خط كامل للسلع التصديرية وليس مجرد المنتجات الاقل كفاءة .

وإذا ما أخذنا جميع الاعتبارات السابقة فى الحساب فانه يمكن وضع صياغة لـكفاءة التخصص القطاعى بين الدول العربية على النحو التالى :

$$\text{س} = \frac{\text{ى}_1\text{ب}_1 + \text{ى}_2\text{ب}_2 - \text{ى}'_1\text{ب}'_1 + \left[(\text{ب}'_1 - \text{ب}_1)\text{د}_1 - \text{ب}_2\text{د}_2\right]^{\text{ى}}_{\text{ى}}}{\text{ى}_1\text{ب}_1 + \text{ى}_2\text{ب}_2}$$

حيث ترمز $\text{ى}_1\text{ب}_1$ ، $\text{ى}_2\text{ب}_2$ إلى تكاليف الانتاج قبل التخصص .

وترمز $\text{ى}'_1$ إلى مقياس الـكفاءة لانتاج الناتج ١ بعد التخصص متضمنا التكاليف النقابة والتنظيمية المتعلقة بالتخصص .

وترمز $\text{ب}'_1$ إلى الناتج من المنتج ١ بعد التخصص .

وترمز د ١ إلى ثمن التبادل الاجنبي الذى يحصل عليه لقاء صادرات المنتج ١

وترمز د ٢ إلى ثمن التبادل الاجنبي المدفوع لقاء الواردات من المنتج ٢

وترمز $^{\text{ى}}_{\text{ى}}$ إلى متوسط كفاءة التصدير للدولة العربية المعنية .

ولاجل التوضيح نفرض أن الناتج والاستهلاك من المنتجين ١ ، ٢ قبل وبعد التخصص تكون على نحو ما يوضحة الجدول التالى :

الدولة	الناتج والاستهلاك قبل التخصص		الناتج بعد التخصص		الصادرات + الواردات — بعد التخصص	
	منتج ١	منتج ٢	منتج ١	منتج ٢	منتج ١	منتج ٢
دولة أ	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	—	١٠٠+	١٠٥—
دولة ب	١٠٠	١٥٠	—	٣٠٠	١٠٠—	١٥٠+
الجملة	٢٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٣٠٠	صفر	صفر

والتخصص لا يؤدى إلى زيادة انتاج المنتجات . وتقتصر نتيجته على زيادة الناتج في كل من الدولتين العربيتين المشار اليهما بالنظر إلى أن كليهما تنتج مقادير من كل ناتج مساوية للطلب في البلدين . وهذا يعنى أنه فى الدولة العربية أ زيادة فى ناتج المنتج ١ من ١٥٠ إلى ٢٠٠ وحدة وفى الدولة ب من ١٥٠ إلى ٣٠٠ وحدة .

ويمكن بواسطة الصياغة السابقة أن نحصى فوائد كل من الدولتين من التخصص الدولة أ (على سبيل المثال) — إذا فرضنا :

ى$_{1}$ = ٣٠٠(ز) — ى$_{2}$ = ٤٠٠(ز) — ى'$_{1}$ = ٢٥٠(ز) — ى = ٤٠(ز) عن كل روبل من التبادل الإجنبى — د ١ = ١٠ روبلات من التبادل الأجنبى — د ٢ = ١٢ روبلا من التبادل الأجنبى .

وبذلك نحصل على الحساب التالى :

$$س = \frac{٣٠٠ \times ١٠٠ + ٤٠٠ \times ١٥٠ - ٢٥٠ \times ٢٠٠}{٣٠٠ \times ١٠٠ + ٤٠٠ \times ١٥٠}$$

$$+ \frac{٤٠ \times [(٢٠٠ - ١٠٠) \times ١٠ - ١٥٠ \times ١٢]}{٣٠٠ \times ١٠٠ + ٤٠٠ \times ١٥٠} =$$

$$= \frac{٤٠٠٠٠ - ٣٢٠٠٠}{٩٠٠٠٠} = \frac{٨٠٠٠}{٩٠٠٠٠} = ٨٫٩ \%$$

وتكون جملة الوفر فى التكاليف نتيجة للتخصص مع السماح التغير فى ميزان التجارة الخارجية هى ٨٠٠٠ (ز) .

ويتضح أن التخصص فى صالح الدولة العربية أ بالنظر إلى خفض تكاليف التصنيع للمنتج ١ من ٣٠٠ الى ٢٥٠ (ز) أى بنسبة ١٦٫٧ ٪ .

ويلاحظ أنه نتيجة التخصص تكون الدولة أ مدينة للدولة ب بمقدار :

(ب١ — ب١) د١ — ب٢د٢ = (٢٠٠ — ١٠٠) ١٠ — (١٥٠ ١٢)
= — ٨٠٠ روبلا من النقد الأجنبى .

أما عن النقطة المتعلقة بتمويل الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية فنرى ان نسارع الى الاشارة الى ما تكتسى به من أهمية بالغة وجهها الأول عام ينصرف الى اعتبار التمويل الوجه الثانى المقابل للاستثمار العينى الأمثل والذى لا تقوم له قائمة الا بقيامه أما وجهه الثانى فخاص يرجع الى ما يتناهب موضوع التمويل بالبلاد العربية من مشاكل متعددة بعضها يتمثل في التركيب الفنى غير الموافق للميزانيات الحكومية وبعضها ينصرف الى المشاكل التمويلية البحته وبعضها الآخر يرجع الى الأجهزة والمنظمات المالية العربية .

وتمشيا مع النهج الذى درجنا عليه فى هذا الباب من محاولة استقصاء أسباب مثالب الاستثمار العربى توطئة لاستصلاحها أولا وبلوغا بها الى المثالية ثانيا فاننا نستظهر مع القارىء أسباب المشاكل المنوه عنها استظهارا سريعا لضيق المقام ثم نثنى على ذلك بكيفية علاجها منتهين الى المثالية التمويلية للاستثمار العربى الأمثل .

وعن مشاكل التركيب الفنى للميزانيات الحكومية نوضح أولا أن هذه المشاكل تنعكس فى تعدد الميزانيات الحكومية العربية خروجا على قاعدة وحدة الميزانية وحجبها لحقيقة المركز المالى الحكومى ثم فى جمود معظم الميزانيات الحكومية العربية فى قوالب جامدة دون مسايرة للتطورات الاقتصادية لا سيما الهيكلية وكذلك فى احتواء بعض الميزانيات الحكومية العربية (كالعراقية والسورية) على ميزانيات للانماء جنبا الى جنب

مع خططها الاقتصادية . هذا فضلا عما يعترض الأنظمة الضريبية العربية من مشاكل تتعلق بالتركيب الفنى أو بالجوانب التنظيمية والادارية فضلا عن المشاكل الخارجية .

ونعلل لمشاكل التركيب الفنى للميزانيات الحكومية العربية فنقول أنها تعود إلى تخلف اقتصادياتها وآية ذلك أن الجمود النسبي لهياكل الاقتصادية العربية قد استبق المصادر التمويلية جامدة وكذلك لم تتعدد ولم تتنوع مصارف النفقات بدرجة كبيرة بسبب الانخفاض النسبي لمقررات الانفاق التنموى الحكومى من ناحية ولقصور وجمود مصادر تمويلها من من ناحية أخرى وإذا كانت بعض الدول العربية قد اتخذت خطوات متواضعة فى سبيل التنمية الاقتصادية فان التركيب الفنى لميزانياتها الحكومية قد استوى جامدا دون أن يلاحق التطور التنموى الاقتصادى ولعل الندرة النسبية للخبراء الماليين قد شكلت عقبة هامة فى سبيل تطور الميزانيات الحكومية العربية .

ونعرج على التركيب الفنى للانظمة الضريبية العربية لنعزى جموده إلى أنه قد أخذ عن الانظمة الضريبية للبلاد المستعمرة (كانجلترا وفرنسا) . وكان طبيعيا أن يبقى على عهده ما بقى الاستعمار إلى حد أن قانون الضرائب السودانى قد استمسك بصياغته الانجليزية إلى ما بعد انقشاع غمة الاستعمار .

ويمكن ان نرجع جمود التركيب الفنى للضرائب العربية الى ما يثبت تاريخيا من اقتران التواريخ التقريبية لفترة الانطلاق عند روستو على نحو يتناسب مع نمط ظهور الهياكل المالية ومن تحقق ترابط بين أعلى متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن الضرائب المباشرة وغير المباشرة . ونرى — إجمالا للحديث فى هذه النقطة — انه تتوافر علاقة هامة بين تطور الهياكل الضريبية العربية وبين التطور الاقتصادى العربى بحيث أن تحقق الانطلاق التنموى العربى يستوجب زيادة الضرائب المباشرة ، كذلك فاننا نعتبر الاقطاع فى الدول العربية مسؤولا إلى حد كبير عن جمود التركيب الفنى للانظمة الضريبية العربية مسئولية يشهد عليها المعارضة التاريخية من جانب الاقطاعيين فى الجمهورية العربية المتحدة لمشروع قانون الضريبة العامة على الايراد ولمشروع ضريبة التركات وتجميد الضرائب على الاطيان والعقارات .

أما فيما يتعلق بالمشاكل التمويلية البحتة بالدول العربية فنراها شاخصة في جمود النمط التمويلي الحكومي بحيث يعتمد أساساً على الضرائب والرسوم مع غلبة الضرائب غير المباشرة على المباشرة في معظم الأحوال وذلك كله باستثناء للميزانيات الحكومية للدول العربية البترولية حيث ينعقد لواء السيادة لعائدات البترول ونشخص هذه المشاكل أيضاً فيما تعانيه معظم الميزانيات الحكومية العربية من العجز الدائم وكذلك فيما اعتادته معظم الأجهزة المصرفية من زيادة وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي من جانبيه إلى نشوب تمويل تضخمي مستمر في معظم الاقتصاديات العربية .

اضف الى ذلك ان المشاكل قيد التحليل لتظهر في عدم اتباع الأجهزة المصرفية العربية لخطط ائتمانية محكمة وكذلك في اعتماد كثير من الميزانيات الحكومية العربية في تمويلها على قطاع التجارة الخارجية حيث يثور من المشاكل ما يجل من التعداد في المقام . هذا فضلا عن قصور ايرادات النشاط الانتاجي للمؤسسات العامة في البلاد العربيـة وضعف وعـدم كفاية المـدخرات في القطاع الخـاص وسوء تقـدير بند التمويل الأجنبي في الميزانيات الحكومية العربية وفيما يثور بشأن التعدد الضريبي العربي من مشاكل خطيرة

ويمكننا تبرير المشاكل التمويلية الآنفة الذكر مبتدئين بجمود النمط التمويلي الحكومي العربي فنقول أنه يرجع إلى التخلف الاقتصادى وغلبة الإقطاع الزراعى . كذلك فاننا نرجع انعطاف النمط الضريبي العربي نحو الضرائب غير المباشرة مع جمود الضرائب المباشرة إلى ما سبق أن المعنا اليه من اقتران التواريخ التقريبية لفترة الانطلاق التنموى عنـد روستو وتناسبه مع ظهور أنماط الهياكل المالية مع زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الناتج القومي عن نسبة الضرائب المباشرة الى ذلك الاجمالي كما نعزيه الى ما هـو ثابت من توجه الدول العربية وجهة التجارة الخارجية مما يشكل معينا منـاسبا للضرائب الجمركية كما نرجعه الى ظاهرة ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك مما يهيء مجـالا هاما لفرض الضرائب غير المباشرة هذا فضلا عما سببته الامتيازات الاجنبية في الدول العربية التابعة للدولة العثمانية وما واكب ذلك من اعفاء الاجانب من الضرائب المباشرة وزيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة .

ونضيف إلى ما تقدم أن جمود أبواب الانفاق في الميزانيات الحكومية العربية بالاضافة إلى تخلف ايرادات النشاط الانتاجي من مشروعات القطاع الحكومي والتنمية الاقتصادية يعتبر أن عاملين أساسيين مؤثرين على جمود النمط التمويلي العربي .

ويرجع العجز فى الميزانيات الحكومية العربية في رأينا الى عـــديد من الاسباب كتزايد عـدد السكان بمعدلات مرتفعة مما استوجب زيادة الانفاق الحكومي العربي على مختلف أنواع الخدمات وذلك فى الوقت لم تزد فيه الايرادات الحكومية بدرجة مناسبه لتلك الزيادات السكانية كذلك فاننا نعزى العجز المذكور الى التطبيق العربي للاشتراكية فى بعض الدول العربية وما أسفر عن زيادة الانفاق لاسيما فى مجال الخدمات الاجتماعية . ويمكن أن نضيف الى ماسقناه من أسباب زيادة الانفاق العسكرى للتسلح لمواجهة الخطر الاسرائيلي وانتشار نظرية العجز الدائم المنتظم فى الوقت الحديث والخطـأ فى تقديرات ايرادات ونفقات الميزانيات الحكومية بالبلاد العربية .

ونستقصى أسباب اختلال التوازن فى القطاعات المصرفية العربية فنجدها ماثـــلة فى عدم نضوج الأجهزة الائتمانية بالدول العربية بصفة عامة وعدم اتباعها بالتـالى لسياسات تمويليـــة سليمة وفى تبعية بعض المصارف (لاسيما فى المـاضى) الى المركز الام فى الدول الاجنبية والتمارها باوامرها دون اعتبار للمصالح الاقتصادية العربية وكذلك فى عـــدم التزام الأجهزة المصرفية بخطط ائتمانية مصممه بما يتوقع مع مقتضيات التمـويل في الدول العربيـــة .

وننتقـل الى بسط الحلول المناسبة لما استقصيناه من مشاكل التمويل بالبـلاد العربية فنقدم أولا التخطيط المالى والنقدى بوصفه حلا أساسيا وباعتباره يتمثل فى تقدير الفوائض الاقتصادية الحاضرة والمستقبله على الصعيد العربي وتصوير النقـدية والاقتصادية الحـاضرة والمستقبلة على نحو يوضح التوازن بين التيارات النقدية والمالية والتيارات الاقتصـادية العينية مبرزاً العوامل النقدية المؤثرة على الاختلال بين هذين النوعـين من التيـارات ومظهر الفوائض النقدية المتراكمة فى بعض القطاعات ممـا ينجم عن ذلك كلــه من أسباب التضخم والانـكماش وكذلك على أن تختـار افضل السياسات الماليـة لأستقرار الفوائض

الاقتصادية المشار اليها أولا وكذلك الاعتماد على جداول التدفقات النقدية والمالية ومـا تتضمنه من معاملات حاضرة للتنبؤ بها مستقبلا واتخاذ ما يناسب ذلك من سياسات لتعديلها على النحـو المنشود مستقبلا .

ويتصل بما تقدم بل ويعتبر موضوعا له خاصا بماهية الفائض الاقتصادى الممكن ضرورة الحد من الاستهلاك الخاص العربى بتعديل نمطه وتوجيهه توجيها رشيـدا عن طريق تخطيط حجم ونوع السلع الاستهلاكية من ناحية وبواسطة تحديد الاجور والتحويلات من الناحية الاخرى . هذا فضلا عما يتوجب اتخاذه من تحديد أدق وأمثل للاستهـلاك الحكومى ابتعاداً به عن مزالق البذخ ومهاوى الاسراف .

كذلك فانه يتوجب وضع الخطط الائتمانية بالدول العربية ضمانا لسلامة أداء الاجهزة الائتمانية وتأكدا من سير التمـويل وفقـا لمقررات الخطط الاقتصادية العربية . ويتصـل بذلك ضرورة التبصر لكبح جماح التمويل التضخمى أخذا فى الاعتبار لما ينشأ سلفا فى الدول العربية من الضغوط التضخمية المتولدة عن – والمواكبة للتنمية الاقتصادية فيها .

أما فيما يتعلق بالتمويل على مستوى المؤسسات التجارية العربية فنرى أنه يمكن أن يبلغ حدود المثاليـة لو قام على أساس من التخطيط المالى الرشيد بحيث يجـرى تقدير سليم للاصول الثابته والمتداوله الضرورية للنشاط وتحقيق أهداف هذه المؤسسات وثانيا بحساب الاصول أو رأس المال المطلوب وثالثا بتدبير الأمـوال من مختلف المصادر – أى تمويل الخصوم . هذا فضلا عن استثمار رأس المـال وفقا للاهداف المحددة بحيث يـتم تدفـق الأموال تدفقا منتظما كما يتحقق التوفيق بين المصروفات والايرادات وتصـدر القرارات بالنسبة الى الأرباح . كـذلك فانه ينبغى أن يتمثل التخطيط المـالى للمؤسسات التجارية العربية فى صورة الميزانيات التقديرية (الموازنات التخطيطية) بحيث يـتم التوسـع فى استخدامها بمختلف الدول العربية ويتعين أن يـتسع صدر التخطيط المـالى العربى على مستوى المؤسسات التجارية لسياسات التمويل والتوسع والتوزيع بالاضافة الى القوانين الحكومية وظروف سوق المال وسعر الفائدة السائد وطبيعة وحجم وأهداف المشروع .

ويجب أن يتوافر التحليل المالى للمشروعات التجارية العربية المثاليـــه الى ابراز مصادر العرض الضرورية لقيام المشروع وتشغيله والى وصف الأجهزة التى توجه هـذه المصادر وفاء للاغراض الخاصة بالمشروع . كذلك فانه يتعين التأكد مما اذا كانت الموارد التمويلية متاحة بالفعل وكيف يمكن ممارستها بمعنى أنه لايكفى القـول بان مشروعا عربيا سوف يمول بإصدار السندات (مثلا) بل يتوجب بيان امكانية استخدام ذلك التمويل

وفضلا عن ذلك فان الدراسة المثلى لجوانب تمويل المشروعات الاستثمارية بالبـــلاد العربية تقتضى التثبت من المواقيت التى تصبح فيهـا الموارد الاستثمارية متاحـة وذلك على ضوء برنامج العمل وقائمـة الاستثمار . ويتعين بهذه المناسبة التنبؤ بمـا سوف يدره المشروع من موارد مالية مستقبلا كما يقتضى الامر تقدير ماسوف يستخدم من الفائض المالى فى تمويل مشروع أو مشروعات أخرى طويلة الأجل ، هـذا فضـــلا عن ضرورة سياسة توزيع الأرباح فى مقـــابل حياة المشروع .

وفيما يتعلق بمصادر التمويل الداخلية والاجنبية المتعلقة بالمشروعات التجارية العربيـة المثلى نقول أنه ينبغى التوكيد على المصادر الداخلية نظرا لما تعكسه من قوة مركز المشروع وقلة اعتماده نسبيا على المصادر الأجنبية التى تفيض أحيانا وتغيض أحيانا أخرى وبالنظر الى الأهمية الـكبيره التى تتسم بهـا الأرباح غير الموزعة بوصفها من أهم المصادر التمويلية الداخلية فاننا نرى معامله هـذه الارباح على أساس النظرية القائلة بان يحتجز المشروع من أرباحه السنوية جانبا يستطيع أن يعيد استثماره بعائد أعلى من تـكلفة رأس ماله ثم يوزع مايفيض منه . وينبغى أعمال النظر بصفة مستمرة فى سلامة تطبيق نظرية الأرباح غير الموزعة على هدى ظروف النشاط التجارى العام ومستوى الأثمان والتكاليف وآراء أعضاء مجالس الادارة خاصة بتوزيعات الأرباح فضلا عن القوانين المالية الـــتى تسنها الدوله فى هذا الصدد وذلك كله أخذا فى الاعتبار لما يترتب على هذا الوضع من انعكاسات على ميزانية المصروفات الرأس مالية التى تشكل أهمية خاصة بالنسبـــة الى المشروع ومن اثار على القيمة السوقية وبالتالى على تكلفـــة رأس مال المشروع فضـــلا عن توزيعات الأرباح .

كذلك فانه يتعين توجيه قدر كبير من الاهتمام الى للصدر الداخلى الثـــانى للتمويل والخاص بمخصصات الاستهلاك نظرا لما يستهدفه من ضمان امكانيات الاسترباح في المشروع أو حماية رأس المال الحقيقى أو رأس المال ممثلا فى مقدار من الوحدات الاصلية . هـذا فضلا عن تأثيره على مقدار الأرباح وبالتالى على الوعاء الضريبي وعمـا يؤدى اليه حسن صياغة سياساته من سلامة نظام الاستثمار الداخلى للمشروع بالنظر الى ماتتيحه حصيلتها من موارد مالية تساعد على احلال أصول رأس مالية جديدة محل مابلى منهـا زيادة على ماتقضى اليه الحقه بشأنها من أخذ للتقلبات النقدية فى الحساب عند تقدير قيمـة الاصول الجديدة التى سوف يبتاعها المشروع مستقبلا خلفا لاصوله القديمة .

أما فيما يتوجب اتخاذه بشأن المصدر التمويلى الداخلى الثالث ؛ المخزون : للمشروعات التجارية العربية ارتفاعا بها الى مستوى المثالية فاننا نرى أن تحديد سياساته على نحـو مثالى يقتضى الاخذ فى الاعتبار للمستوى النمطى لمختلف أنواع المواد الأوليـــة . وتتمثل المعايير المعتمد عليها فى هذا الشأن فى معدل الدوران وفى المقادير الواجب الحصول عليها شهريا والحدين الاقصى والادنى للمخزون .

ونرى أنه يتوجب اتباع سياسة واحدة بالنسبة الى معامـلة عنصرى المخزون من المواد الاولية والسلع التامة الصنع .

أما الجانب الثانى للمصادر التمويلية للمشروعات العربية فيتمثل فى المصادر الأجنبيـة ومن المعلوم أن نمط هيكل المصادر التمويلية الأجنبية للمشروع يعتمد على عـدة عوامـل منها التكلفة النسبية والقرض الذى تطلب لاجله الموارد المالية الاجنبيه ودرجـــة ثبات الأرباح وكذلك على الهيكل الراهن للملكية المشروع .

ونرى أنه يمكن قياس المـدى الذى يمكن الذهاب اليه فى المديونيـة الخـارجية للمشروعات التجارية العربية بواسطة تحليل الشبه بين الارباح السنوية المقدرة له وبـين التكاليف المالية السنوية لخدمة القروض بحيث أنه كلما زادت نسبة الارباح الى التـكاليف زادت امكانيات الدفع . واذا ما كانت الربحية المقدرة للمشروع أعلى من معدل الفائده الواجبة الدفع عن الدين صار من السهل ابرام القرض .

وتجدر الاشارة الى أن امكانيات الحصول على المصادر التمويلية الاجنبية غير كافية فى الدول العربية نظرا لعدم توافر أو لعدم نضوج الاسواق المالية والنقدية بها .

وأيا ماكان الامر فاننا نورد فيما يأتى الاعتبارات الواجب أخذها فى الحساب عند تقدير أفضلية اعتماد المشروعات التجارية العربية المستهدفه للمثالية على المصادر التمويلية الداخلية أو الاجنبية .

(أ) هيكل رأس مال المشروع الذى يتشكل على أساس نسبة الاسهم والسندات والاحتياطيات والمخصصات المختلفة كما يتوقف على عائد رأس المال . ويؤثر تكوين رأس المال على تكلفة الاموال الخاصة بحقوق حاملى الاسهم بمعنى أن زيادة هذه الاخيره تتولد عن زيادة عنصر المخاطرة للاسهم المتداوله فى حالة أرتفاع نسبة القروض . كذلك فان علاقة رأس المال بتكلفته تتأثر بما قد تتيحه السندات المصدرة من معاملة ضريبية تمييزية وتؤثر نسبة الارباح المتحققة فى المشروع وسياسة توزيعها على حجم رؤوس الأموال التى يجتذبها المشروع .

(ب) طلب المشروع على رأس المال ـ وهو يتوقف على مدى الفرص الاستثمارية المتاحة وعلى امكانيات المنافسة المهيأة للمشروع وعلى هيكل رأس المال .

ويمكن تقدير الاحتياجات الرأس مالية للمشروع على أساس حساب الموارد المالية التى يحتاج اليها المشروع وعلى حساب ربحية المشروعات الاستثمارية وكذلك على أساس ترتيبها استنادا الى ماتغله من عوائد .

(ج) تكلفة رأس المال ـ وهذه يتأثر تحديدها بعوامل كثيرة منها حجم الاصدار وسياسة الادخار واعادة الاستثمار التى يتبعها المشروع وحالة السوق فى تاريخ الاصدار وامكانيات الاكتتاب فيما يقدر من اصدار .

ومن الخير أن نشير بهذه المناسبة إلى أنه يمكن تبيان المركز المالى للمشروعات التجارية العربية إذا ما عرضناه فى صورة جداول للموارد والاستخدامات توضح مصادر المدخرات ووجهاتها النهائية فى ثلاث مستويات بيانها التالى :

المستوى الأول الذى يتحقق عند الصعيد القومى العربى وذلك بغرض توضيح حركة الموارد والعلاقات المالية المتداخلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى . وهـذا المستوى يخدم تحليل برامج وخطط التنمية الاقتصادية العربية .

كذلك فانه يمكن تجميع البيانات المنوه عنها عند مستوى أدنى بحيث يوضح حركة الموارد لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الدول العربية . وهذا التصوير يساعـد على اعطاء فكرة أولية عن المشروعات العربية .

هذا فضلا عن أنه يمكن تصوير بيانات المصادر والاستخدامات على مستوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة فى البلاد العربية لاجل ايضاح كيفية تخطيطها لتمويل المشروعات رهن الدراسة . وهذا الضرب من التصوير يوضح العملية التمويلية للمشروعات بالدول العربية أبان مرحلتى التشييد والتشغيل معا .

اما بالنسبة إلى جداول الموارد والاستخدمات خلال فترة التشييد والآنف الاشارة اليها (رقـم ١) فان بيـاناتهـا لستبقـى من قائمـة الاستثمارات ومن المـوارد المـالية المقترح استخدامها ويجب أن تغطى كل الفترة التى تقام خلالها الاستثمارات .

وفيما يتعلق بجدول الموارد والاستخدامات (رقم ٢) خلال فترة التشييد فانه يتسم بسمات جديدة وذلك بالنظر الى أن الموارد تتكون فى هذه المرحـلة من الدخـل من المبيعات من السلع والخدمات التى ينتجها المشروع كما أن الاستخدامات تتضمن تكاليف التشغيل . وتستمد البيانات الأساسية اللازمة لاعداد الجدول المذكور من ميزانية الدخل والانفاق .

ويتميز الجدول الخاص بفترة التشغيل بانه يقتضى أثر التطور المتوقـع للمشروع الى الحد الذى يبلغ فيه طاقته العادية و(أو) ينهى فيه خدمة ديونه الطويلة الأجل ويستهدف هذا التصوير اقامة الدليل على أن المشروع يملك من امكانياته تنمية ما يساعـده على الوفاء بديونه فضلا عن اثبات الهيكل المالى السليم للمشروع .

وتتوافر لجدول التشغيل كثير من الزايا آيتها توضيح التركيب المقترن للاصول والخصوم الجارية من سنة إلى سنة أخرى وتيسير استخدام حساب بعض المقاولات الهامة لاجل الاستقرار المالى وبيان مواقيت احتياج لتشغيل المشروع الى القروض واسهام رأس المال ومقدرى النوعين وكذلك ايضاح الاعتماد على النقدية المتاحة وليس على الارباح فضلا عن الحساب السنوى وذلك على الأقل خلال انتقال المشروع من فترة الخسارة والعجز النقدى الى أن يسترد خسائره ثم يبلغ أخيرا مرحلة التشغيل العادى وحيث يمكن فى هذه الحالة توضيح الموارد الاضافية اللازمة سنويا . اصنف إلى ما تقدم ما يؤدى اليه جدول التشغيل الذى نعرضه للاستخدام في البلاد العربية من بيان رأس المال العامل وتمويله وذلك بالنسبة الى لتشغيل المشروع وبحيث تقابل نسبة الديون الطويلة الاجل ورأس المـــال ـ الذى سيضاف إلى الموارد لتشكيل رأس المال العامل ـ باصول جارية فى جانب الاستخدامات .

هذا ويمكن أن نصور جدولا يوجد الموارد واستخدامات المشروع خلال فـــترتى التشييد والتشغيل (رقم ٣) لاجل استخدامه فى المشروعات الاستثمارية العربية .

ويساعد هذا الجدول على ابراز ما يأتى :

١ — برنامج العمل لتشييد المشروع مـــا يتخلص فى استخدامات الموارد خلال فـــترة التشغيل .

٢ — ميزانية الدخـــل والانفاق .

٣ — قائمـــة ومقدار الاستثمارات الثابتة .

٤ — طريقة توحيد وتركيب رأس المال الدائرة .

٥ — تطور المركز المالى للمشروع وذلك بواسطة المعاملات الممكن حسابها بتقدير حسابات سنوية مستقلة للمشروع توضـــح التغيرات فى رأس المـــال الاصلى وفى القروض الطويلة والمتوسطة الاجل .

٦ — تصوير الفرق بين الموارد والاستخدامات فى صورة بند موازنة يكفى لخدمة القروض الطويلة والمتوسطة الاجل .

إما بالنسبة إلى التمويل الامثل للمشروعات الاستثمارية العربية الحكومية فاننا نشير إلى أن مشكلة الحصول عـلى الموارد الاستثمارية وتخصيصها لهـا ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة المالية العربية من ناحية وباهداف البرامج الاستثمارية العربية من ناحية أخرى.

ولقـد تعتمد الاجهزه المالية للمشروعات المنوه عنها عـلى مساهمات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية التى تمول بواسطة القروض الخـاصة أو الائتمان فضلا عن الضرائب أو تعتمد على ما تتلقاه من اعانات مباشرة من الميزانيات الحكومية العربية .

كذلك فانه يمكن الركون فى تمويل المشروعات رهن الحديث إلى أرباح المشروعات المملوكة للحكومة أو إلى رفع أسعار خـدمات مشروعات المنافع العامة أو غير ذلك من الايرادات الذاتية .

مبلغ القول إن عـدد وأنواع المصادر المـالية التى يعتمد عليها فى تمويل المشروعات المذكورة على الأوضاع التنظيمية وعلى طبيعة السياسات المالية الحكومية العربية .

ويجدر بنا أن نوضح أن التقويم المـالى للمشروعات الاستثمارية العربية المثلى يستند إلى هامش السلامة وإلى حدود الضمان المالى .

ويمكن أن نتلمس هذه الحدود فى صورة التدفقات النقدية .

تحسب هذه التدفقات ـ كجزء من التقويم المالى ـ على أساس مراجعة رأس المال ـ التكلفه وتقديرات .

جـــــدول رقم ١

مصادر واستخدامات الموارد المالية

فى فترة إنشــاء المشروع

المـــوارد	الاستخدامات
أولا ـــ الموارد الداخلية :	الأرض
(أ) المشروعات غير الموزعة	التجهيزات والمعدات
(ب) الاحتياطيات (الاستهلاكات وغيرها)	الأعمال التكميليه
(ج) ميزانية السنة الســابقة	تكاليف البحوث
ثانياً ـــ الموارد الأجنبية :	التنظيم والبراءات والبنود غير المعينة
١ ـــ مساهمات رأس المـال :	
(أ) ذخيرة رأس المـال التفضيله و (أو) العام	
(ب) الوسائل الأخرى	
٢ السلف الطويلة والمتوســطة والقصيرة الأجل	
(أ) السندات	
(ب) بنوك الاستثمار وشركات التأمين	
(ج) أخرى	
جملة الموارد	جملة الاستخدامات

جـــــدول رقم ٢

مصادر واستخدامات المشروع

خلال التشغيل

المـــوارد	الاستخدامات
١ ـ مبيعات	١ ـ تكاليف الانتاج
٢ ـ الاعانات والموارد الاخرى	٢ ـ الفائدة على القروض القصيرة الاجل
٣ ـ ميزانية السنه السابقة	٣ ـ خـــدمة الديون الطويلة الاجـل
	(الاستهلاك والفائدة)
	٤ ـ الضرائب .
	(أ) الأرض والمبيعات .
	(ب) الدخل والارباح .
	الفوائد الواجبه الدفع .
	الفرق بين الموارد والاستخدامات
	الاستهلاكات وغيرها من الاحتياطيات
	الفـــائدة المدفوعة لاغـراض التدمير
	الارباح تبعا للـميزانية المقدرة للتمير

جـــدول رقم ٣

الجدول الموحد لموارد واستخدامات المشروع

خلال فترة التشييد والتشغيل

الموارد	الاستخدامات
١ ـ رأس المال	١ ـ الاستثمارات الثابتة
٢ ـ السلف الطويلة والمتوسطة الاجل	٢ ـ الأصول الجاريه :
٣ ـ السلف القصيرة الاجل :	(أ) زيادة الموجودات
(أ) المصارف	(ب) زيادة الحسابات القابلة للدفع
(ب) المولون	٣ ـ تكاليف الانتاج (بادخال الضريبة على الأرض والفائدة على السلف القصيرة الاجل وباستثناء الاستهلاك والفائدة على السلف الطويلة الاجل).
٤ ـ المبيعات	٤ ـ خدمة القروض القصيره الاجل
٥ ـ ميزانية السنة السابقة	٥ ـ الضريبة على الدخل
جملة الموارد	جملة الاستخدامات

الأرباح التي تم التوصل اليها في عملية التقويم . ويعاون تقدير التدفقات النقدية المشروعات العربية في الحكم على ما إذا كانت الترتيبات المالية المقترحة ستوفر النقدية الكافية التي سيحتاج إليها خلال فترة التشييد فضلا عن المبالغ النقدية الضرورية لرأس المال الإبتدائي عند بداية هذه الفترة ، وإذا لم تكشف التقديرات عن كفاية هذه الموارد النقدية اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة الاحتياجات المعينة فان الامر يقتضى تعديل الخطط الماليه المصرية على نحو يؤدى إلى إتاحة المبالغ النقدية الضرورية لإستكمال المشروعات .

وقد يمكن إجراء تقويم مالى مبدئى للمشروعات العربية بمقارنة النسب المئوية على التقديرات الأولية بنظيراتها في المشروعات العربية الأخرى العاملة والنظيرة ولا سيما المحلية منها وتعتبر نسبة العائد إلى دوران رأس المال العامل مقياسا هاما لكفاية العائد .

ونرى كذلك أن مثالية تمويل المشروعات الاستثمارية العربية يقوم كذلك على أساس تقدير هيا كلها المالية حيث أنه يساعد على الكشف عن الجوانب المختلفة الى التغيير لكيما يكون المشروع قابلا للتمويل .

ولكيما يكون المشروع سليما وصالحا للتمويل من وجهة نظر المقرض فانه يجب أن يسهم القائمون به في هيكله المالى بجانب هام يشكل عادة الجانب الأكبر من التكاليف الكلية بما في ذلك تكلفة الأصول الثابتة وصافى رأس المال العامل ١٠٪ أنه يجب أن يتحقق الإرتباط الكامل بين المشروع وأصحابه من خلال مساهمتهم المالية الفعالة فيه بما يؤكد توافر أكبر حافزاً لديهم للعمل على إنجاحه هذا فضلا عن ان المشروع الذى يتحمل بدين كبير ينوء كاهله بعبء ثقيل من الفوائد وأقساط سداد الدين .

ويمكن القول بأن نسبة مديونية (الدين إلى رأس المال) ١:١ تعتبر موافقة في البلاد العربية بصفة عامة من وجهة نظر المقترضين وذلك إذا ما كانت الجوانب الأخرى للمشروع سليمة وانتفت صفة خطورته ، ومهما يكن من امر فان نسبة الدين الى رأس المال شأنها شأن سائر النسبة المالية الأخرى يتوجب تطبيقها على ضوء الظروف الملابسة لكل حالة

وفي كل مشروع بحيث تؤخذ فى الحساب فى هذا الصدد اعتبارات هامه كطبيعة المشروع ودرجة المخاطرة المتضمنة فيه .

ولا ننس الاشـاره إلى ما يتعين إجراؤه عنـــد تقويم المراكز المالية للمشروعات الاستثمارية العربية من ملاحظة نسبة الأصول الجارية الى الالتزامات الجاريه .

الادارة — سبق ان المعنا الى الأهمية البالغة لموضوع الادارة كركن هام فى المشروعات الاستثمارية المثلى . ونضيف هنا ان موضوع التنظيم والتشييد والتشغيل المستقبل للمشروعات الاستثمارية العربية يشكل أهميـــة كبيرة للمخططين وذلك بالنظر إلى ماقد ينشأ خلال مراحل انشائها من مشـاكل هامة تؤثر على المراحل المـلاحقة . ونرى الاشارة إلى أنه يجب أن ينص فى المشروعات الاستثمارية العربيـة على نوعها وعلى الإجـراءات القانونية الخاصة باصدار السندات وغير ذلك . ويتعين اقتران ذلك بمسودات مشروعات القوانين التى تقتضيها مختلف الاشكال والهياكل القانونية الخاصة بها .

ويتوجب أن يتضمن المشروع دراسة للاطار الفنى والادارى العام : ولعله من الخير وضع تعريف مسبق للاطار التنظيمى العام خلال مرحلتى الدراسة والتشغيل الأمر الذى يختلف فيما بين مشروع ومشروع آخر .

ولقد تتم الموافقة على بعض المشروعات فى البلاد العربية على أساس دراسات تمهيدية خالية من التفاصيل والمحددات . ومن ثم فانه يتوجب فى هذه الحالة أن تقترن المرحـلة الانتقالية والتنظيمية برسم الخطوط العريضة لجوانب التنظيم وتلقى وعقد القروض :

ويلسق تيسير مهام المرحـلة الأولى للتشييد لو أنه يتقـــرر فى المشروع الأسلوب والمعيار اللذان ينظم على أساسهما إجراءات طلب القروض المالية .

ويلاحظ أن تمويل المشروعات العربية فى القطاعات الحكومية يرتبط بالإجراءات الادارية للتنظيم الأمر الذى يستوجب تقـدير كلا الجانبين وتحديد العلاقات الادارية المناسبة .

وجدير بالذكر أن حجم الموارد المالية المتاحة قد يتوقف على المسائل الادارية المتعلقة بإجراءات وموافقة الميزانيات الحكومية والمركزية وعلى اجراءات أصــدار السندات للديون الأجنبية وكذلك على عمليات الائتمان الخاصة بالبنك المركزى أو بالبنوك عموما وفى جميع هذه الحالات تتوقف سرعة مناقشة وحل المشاكل على دقه ودراسة المرحلة الأولية للمشروع . ومهما يكن من أمر عدم التبصر بهذه المشاكل مستقبــلا الا أنه يمكن على الأقل الاشارة اليها وإبرازها ووضع مؤشرات لها عنــد تصميم برامج العمل فى المشروعات .

ويجب أن تتمتع مشروعات القطاع العام في البلاد العربية بمرونة إدارية وماليــة مماثلة لمشروعات القطاع الخاص بحيث يتسنى لها أن تتواءم مع الطوارىء التى قد تشتجر ابان التشييد والتشغيل مما يتطلب وضع إجراءات مناسبة تؤخذ فى الإعتبار خلال مرحلة الدراسة والإعداد للمشروع .

ولعله من أهم العوامل المساعدة على التوصل إلى مثاليــة المشروعـات الاستثمارية فى البلاد العربية أن تختار لها خلال مرحلة التنظيم والتنفيذ هيئــة إدارية ذات كفــاءة مناسبة .

وفى مجال بحثنا لوسائل إقامة المشروعات الاستثمارية المثلى بالبــلاد العربية نعــود بالقارىء إلى ما سبق أن سجلناه فى الباب الاول من أهميه وضرورة إقامــة انظمــة سعريه ذات كفاءة مناسبه .

وعن الأنظمة السعرية المثلى لخدمة المشروعات الاستثمارية المثلى بالبلاد العربية نقول :

نرى أن نقطة الانطلاق لتصميم انظمة سعرية مثالية فى الدول العربية تتمثل أولا فى العقبات المشتجرة فى وجه الأنظمه السعرية العربية الراهنة والتى تتشخص فيما تقرره من مكافآت للافراد وفقا لندرة الموارد التى يمتلكونها دون استطراق توزيع الندرة الامر ينال من مقومات الكفاءة الاقتصادية .

كذلك فإن العقبات المنوه عنها تنعكس فى عجز الاجهزة السوقية عن توجيه الموارد

الانتاجية الوجهة المحققة للمصالح الاقتصادية الاجتماعية العــامة اكتفاء بتحقيق المصالح الخاصة للمنتجين (باستثناء الاقتصاديات العربيه الاشتراكية) .

ومن ثم فإنــه ينبغى على الحكومات العربية ابتــداع للمغريات الاستثمارية ضريبة أو مالية واقامتها للاستثمارات الهامة المتعلقة بمصالح الاقتصاد القومى في صورة رأس المال الاجـتماعى .

ويتدرج فى هــذا المقام كذلك تعديل مستويات أسعار بعض السلع والخدمات تحقيقا لعدالة سعرية وعدالة توزيعية أفضل الأمر الذى يحـدث عندما تنخفض أثمان بعض المنتجات وبالتالى تتدنى دخول منتجيها بالنسبة إلى دخول غيرهم مما يدفع الدولة إلى التدخل فى تسعير المنتجات على نحو تعيد معه التوازن الداخلى .

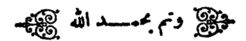
وايا ما كان أمر التدخل السابق ذكره لاستحداث مقومات كفاءة جهاز الاسعار فانه حينما يتم فى الوظيفة السعرية توزيع الدخل يكون على حساب عـدم كفاءة الانتاج أو يؤدى الى سوء الاستخدام الموارد أوالمنتجات مما ينتهى إلى نتـائج متناقضة بالنسبة إلى أهداف الكفاءة الاقتصاديه

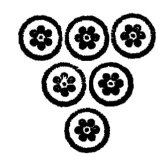
وقد يكون من الخير ان تتدخل الحكومات العربية فى تحديد اثمان مستلزمات الانتاج المشروعات الاستثمارية المثلى (مما سبق ذكر مواصفاتها) مع تحديد اثمان بيع منتجاتها وكذلك أسعار الفوائد والضرائب بالنسبة اليها على النحو الذى يزيد الطلب عليها إلى الحد المرغوب .

والخير كله فى أن يكون التدخل شاملا فى الأجهزة السعرية العربية على النـحو الكفيل بتدقيقها بحيث يكون الطلب معادلا للعرض بالنسبة إلى كل سـلعة وكل خدمة وكل عامل انتاجى وذلك فى كل لحظة بحيث تـكون الأسعار فى كل مكان معادلة للتكاليف الاضافية لانتاج وحدة إضافية من السلعة . ويتوجب فى هذا الصـدد ضرورة تحديد الأسعار بحيث تجعل العرض والطلب متوازيين . ويكون تحديد الأسعار بحيث تصـير مساوية أوعلى الأقل متناسبة مع التـكاليف الإضافية للوحدة الأخيرة المنتـجة .

وينبغى استخدام الأسعار — سوقية كانت أو محاسبيه — كعامل هام من عوامل ميكانيكيه توزيع الموارد .

ويمكن القول بأنه لأجل أعادة توزيع كفء للموارد عندما ينظر إلى الأسعار من جانب مصممى القرارات الاقتصادية باعتبارها معطاة وعندما تهتم كل وحدة اقتصادية بتعظيم نشاطها فانه يفترض أن البيئة والظروف المحيطة تكون تقليدية بمعنى عدم وجود وفورات أو عدم وفورات خارجية في الإنتاج أو الاستهلاك وعدم وجود قابلية للتجزئة وعدم وجود عوائد متزايدة الحجم .





مطبعة الشابيجى بالجيزة
٥ ش ضفع ت : ٨٩٤٥١٢